مواقع التراث الثقافي

إدارة وسياحة وتسويق

أشرف عبدالله الضباعين

مواقع التراث الثقافي • إدارة وسياحة وتسويق • أشرف عبدالله الضباعين 2012

مواقع التراث الثقافي

إدارة وسياحة وتسويق

أشرف عبدالله الضباعين

٢٠١٢م

إصدارات:

مادبا مدينة الثقافة الأردنية

٢٠١٢

• مواقع التراث الثقافي
إدارة وسياحة وتسويق
(دراسة)

• أشرف عبدالله الضباعين

• الناشر: وزارة الثقافة
شارع صبحي القطب
المتفرع من شارع وصفي التل
ص. ب ٦١٤٠ – عمان - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨/٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

• الطباعة: مطبعة الأرز هاتف ٠٥٣٦١٠٠١١
• الإخراج الفني: سمير اليوسف
• رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠١٢/٥/١٦٧٨)

• جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

• All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

فهرس المحتويات

التقديم	١١
المقدمة	١٣
الفصل الأول: " علم الإدارة"	١٧
تمهيد	١٩
أهمية الإدارة	٢٠
تطور الإدارة ونظرياتها	٢٢
مفاهيم الإدارة	٣٠
القواعد الاساسية في الإدارة العامة	٣٣
وظائف الإدارة	٣٣
الإدارة علم وفن ومهنة	٣٩
المهارات التي يحتاجها الاداري	٤٢
المنهج العلمي في دراسة الإدارة	٤٢
التنمية الادارية	٤٦
الفصل الثاني: " علم الآثار"	٥١
تمهيد	٥٣
مدخل الى علم الآثار	٥٣
مفهوم الآثار	٥٨
تعريف مقترح للآثار	٦١
تطور علم الآثار وأقسامه	٦٢
علم الآثار وعلاقته بالعلوم الاخرى	٧٠
وظائف المنظمة القائمة على الآثار	٧٦
الفصل الثالث: الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي"	٧٧
المبحث الاول: " تعريف الموقع الاثري وكيفية اكتشافه"	٧٩
التعريف	٧٩
تصنيف المواقع الاثرية	٨٠
خصوصية الموقع وتخطيط العمل الاثري	٨٦
خطوات تنظيم الدراسات الاثرية في الموقع	٩٠
خطوات العمل الاثري	٩٥

المبحث الثاني: " تنظيم العمل الاثري" ١٠٩
تمهيد ١٠٩
تعريف التنقيب الاثري ١٠٩
مبادئ ومراحل التنقيب الاثري ١١٢
مراحل اعداد الهيكل التنظيمي ومعايير البناء التنظيمي الناجح ١١٥
المنظمة القائمة على إدارة الآثار وهيكلها التنظيمي ١٢١
هياكل تنظيمية مقترحة ١٢٧
تشكيل بعثة التنقيب وتجهيزها ١٣٤
تنظيم الاعمال العلمية والفنية بعد انتهاء الموسم ١٤٦

الفصل الرابع " المنظمات والاتفاقيات الدولية في إدارة المواقع الاثرية" ١٤٩
المبحث الاول: " المنظمات والمجالس الدولية " ١٥١
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ١٥١
المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية ١٥٣
اللجنة التنسيقية للتراث الثقافي والمناظر الطبيعية ١٥٤
المجلس الاثري الاوروبي ١٥٤
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٥٤
المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم ١٥٥
المجلس الدولي للصروح والمواقع الاثرية ١٥٥
المجلس الدولي للمتاحف ١٥٦
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ١٥٦
اللجنة العالمية للاشراف على المواقع الاثرية ١٥٧
صندوق الصروح العالمي ١٥٧
المجلس العالمي للارشفة ١٥٨
الاتحاد الدولي لمهندسي المواقع ١٥٩
اللجنة الدولية لحماية التراث المَصنع ١٥٩
المبحث الثاني: " الاتفاقيات والتوصيات" ١٦١
مواقع التراث العالمي ١٦١
مواثيق ومعايير التراث الثقافي ١٦٥
المواثيق والمعايير التي حصلت على موافقة الايكوموس ١٦٦
توصيات اليونسكو ١٧١
اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ١٧٥
ميثاق الايكوموس – استراليا للاماكن ذات الاهمية الثقافية ١٩٥
ميثاق الايكوموس لحماية التراث الاثري وإدارته ٢١١

مبادئ الايكوموس المستخدمة في تسجيل الصروح ومجموعات المباني والمواقع ٢١٩
ميثاق الايكوموس للسياحة الثقافية: المبادئ والخطوط التوجيهية لادارة السياحة في الاماكن ذات الاهمية الثقافية والتراثية ٢٢٧
مبادئ المسودة النهائية لميثاق الايكوموس لتفسير وتقديم مواقع التراث الثقافي ٢٣٤
نظرة سريعة لمبادئ وثيقة "نارا" في الاصالة ٢٤١

الفصل الخامس: " تسجيل وتوثيق الموقع الاثري والنشر العلمي" ٢٤٥
تمهيد ٢٤٧
مراحل النشر العلمي ٢٤٨
مشاكل النشر العلمي ٢٥٠
نظم المعلومات الجغرافية ٢٥١
تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية في توثيق وإدارة المواقع ٢٥١
المزايا المرجوة من انشاء قواعد البيانات الجغرافية ٢٥٢
المزايا المرجوة من التحول من الانظمة التقليدية الى نظم المعلومات الجغرافية ٢٥٣
نظام توثيق المواقع الاثرية الاردني ٢٥٤

الفصل السادس: " السياحة " ٢٥٧
تاريخ السياحة وتشكيلها. ٢٥٩
اهمية النقل في السياحة والسفر. ٢٦٢
تعريف السياحة ٢٦٤
عناصر السياحة. ٢٦٧
معايير تحديد انواع السياحة. ٢٦٨
اشكال وانواع السياحة. ٢٦٩
معوقات السياحة. ٢٧١
عوامل الجذب السياحي. ٢٧٢
مجموعة التسهيلات السياحية المضافة. ٢٧٥

الفصل السابع: الإدارة السياحية في الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" ٢٧٩
المبحث الاول: " التخطيط الاستراتيجي السياحي للموقع الاثري " ٢٨١
تمهيد ٢٨١

تعريف التخطيط السياحي وشروطه	٢٨٣
اهمية التخطيط السياحي واهدافه	٢٨٧
مستويات التخطيط السياحي	٢٨٨
خطوات التخطيط السياحي للموقع الاثري	٢٨٩
الطلب والعرض السياحي	٢٩٥
المبحث الثاني: " التنمية السياحية المستدامة"	٢٩٩
التعريف	٢٩٩
التخطيط السياحي والتنمية المستدامة	٣٠١
عناصر التنمية السياحية للموقع الاثري	٣٠٢
اسباب التنمية السياحية للموقع الاثري	٣٠٣
اهمية التنمية السياحية للموقع الاثري	٣٠٥
الخدمات والتسهيلات في الموقع الاثري	٣٠٩
معوقات التنمية السياحية	٣١٣
المشاكل والتحديات في المواقع التراثية العربية	٣١٤
المبحث الثالث: " الجدوى الاقتصادية للمشروع السياحي"	٣٢١
التعريف	٣٢١
انواع الملكية للمشروع السياحي	٣٢٢
اهداف الجدوى الاقتصادية وسبل نجاحها	٣٢٤
انواع دراسات الجدوى الاقتصادية	٣٢٥
الفصل الثامن: " الصناعة السياحية للموقع الاثري"	٣٣
المبحث الاول: " تسويق وترويج الموقع الاثري"	٣٣٣
التعريف والاهمية	٣٣٣
المفهوم التسويقي	٣٣٦
وسائل الترويج السياحي للموقع الاثري	٣٣٨
الحملة الاعلانية	٣٤١
الاستراتيجية الترويجية السياحية للموقع الاثري	٣٤٤
ادارة استراتيجية الترويج السياحي للموقع الاثري	٣٤٥
المبحث الثاني: " التنظيم السياحي"	٣٤٧
التعريف	٣٤٧
الهيكل التنظيمي لمنظمة سياحية	٣٤٨
المنشأت الاخرى العاملة في تسويق الموقع	٣٥٢
العوامل التي تساعد على نجاح وتميز المشروع السياحي	٣٥٢

الفصل التاسع: "الرقابة على المواقع الاثرية والسياحية وحمايتها" ٣٥٥
تمهيد. ٣٥٧
تعريف الرقابة على الموقع الاثري. ٣٥٧
خطوات الرقابة على الموقع الاثري. ٣٥٩
انواع الرقابة. ٣٦٠
نظام الرقابة. ٣٦٤
الرقابة في المواقع الاثرية. ٣٦٧

المراجع ٣٦٩

التقديم :-

يعالج كتاب " مواقع التراث الثقافي – إدارة وسياحة وتسويق" مادة علمية جديدة على عالمنا العربي تقريباً، فهي مادة تعنى بإدارة المواقع الآثرية التي تعود لفترات زمنية غابرة، وتهتم بدراستها وتقديمها وتفسيرها تفسيراً منطقياً، كما تسعى لحمايتها وصيانتها وترميمها في كافة المراحل.

هذه العمليات جميعها نظمها المؤلف في تسعة فصول ناقش فيها الإدارة علماً ومنهجاً ونظريات، والآثار علماً ومفهوماً، كما تطرق لتصنيف مواقع التراث الثقافي وعمليات التخطيط والتنظيم والتسجيل والتوثيق والنشر العلمي والرقابة في هذه المواقع. كما قام المؤلف بالربط بين المادة العلمية ومخرجات وتوصيات المؤتمرات وورش العمل والابحاث التي خرجت بها المنظمات الدولية والاقليمية ذات الاختصاص، كذلك ربط المادة العلمية بقوانين الآثار منها قانون الآثار الاردني الذي يعتبر قانوناً رائداً في العالم في مجال المحافظة على الآثار. كما عرج المؤلف في كتابه على السياحة فقدم لها تاريخاً وتعريفاً ثم شرح عناصرها وكيفية تطورها وتشكيلها، كما شرح في مادة التخطيط السياحي وشروطه واهميته واهدافه وعرض في التنمية السياحية المستدامة ومعوقاتها، كما انه ربط التنمية والتطوير في المواقع الآثرية بالصناعة السياحية وإنشاء مشاريع سياحية تعود بالفائدة على الموقع الأثري والمستثمر والمجتمع المحلي، وذلك من خلال عرض الجدوى الاقتصادية وضرورة الارتكان عليها لانجاح هذه المشاريع عبر الموازنة بين المحافظة على الموقع الاثري وخصوصيته والنواحي العلمية من جهة، وبين الفوائد

والارباح التي تجنى من تطوير هذا الموقع من جهة أخرى ليصبح مقصداً سياحياً جاذباً ومروج له بطريقة سليمة ضمن خطة تسويقية رائدة.

لقد استطاع المؤلف ان يوجه تخصصه في الإدارة ليضع علمه ومعرفته في خدمة الآثار وزملائه الآثاريين، من خلال الربط والجمع بين علوم الآثار والإدارة والسياحة والتسويق، وان يخرج بنتاج عمله بكتاب مميز والمعنون بإسم مواقع التراث الثقافي ادارة وسياحة وتسويق الذي يعتبر من المؤلفات الرائدة والمميزة، سائلاً الله عز وجل ان يوفق المؤلف في مقصده وان يكون علمه وكتابه هذا لفائدة الوطن والمجتمع.

الدكتور وجيه الفرح

المنسق العام لمادبا مدينة الثقافة الاردنية لعام ٢٠١٢

المقدمة :-

في عام ٢٠٠٣ قمت بإصدار ونشر كتابي الاول بعنوان "إدارة المواقع الاثرية وتسويقها سياحياً" والذي نفذت نسخه كلها، وكان بعض الزملاء والمهتمين قد طلبوا مني أن أُعيد إصدار طبعة جديدة من ذلك الكتاب لأهميته وقيمة المعلومات الواردة فيه خصوصاً من الناحيتين الادارية والتسويقية للمواقع الاثرية " مواقع التراث الثقافي" ولكون المكتبة العربية تكاد تخلو من كتاب يعالج هذا الموضوع، وبالرغم انني عكفت منذ نفاذ نسخ الكتاب الاول على وضع الكتاب الثاني الا ان الظروف المالية وظروف اخرى لم تسمح لي الا بعد تسع سنوات بإخراج هذا الكتاب للنور.

ان الهدف من هذا الكتاب هو اظهار كيفية ادارة مواقع التراث الثقافي اي المواقع الاثرية والحفاظ عليها ضمن المعايير الدولية وجعلها مواقع سياحية منافسة ومطابقة للشروط العالمية، وهو اسهام لرفد المكتبه العربية بدراسة حول ارتباط الآثار كعلم وتطبيق، مع الإدارة كعلم وتطبيق في سبيل رفع شأن هذه المواقع وتقديمها بأفضل صورة.

ومن الامور الواضحة ان ادارة المواقع السياحية وخصوصا الاثرية منها تعاني من بعض المشاكل المرتبطة بعدم انتظام عناصر الموهبة والمهارة الادارية لدى معظم من يديرون هذه المواقع، وذلك لاسباب قد يكون اهمها جهلهم باصول الإدارة الحديثة وضعف برامج التأهيل والتدريب الخاصة بهم بالاضافة الى غياب الحافز للعمل ناهيك عن الصراع الحقيقي القائم بين الراغبين بالمحافظة على المواقع الاثرية دون

مساس والراغبين بإستثمار هذه المواقع، لذلك حاولت في هذا الكتاب ان اعمل على دمج الفكرتين وصولاً لفكرة واحدة متوازنة بين طرفي المعادلة.

ان ادارة المواقع الاثرية او ادارة مواقع التراث الثقافي هي جزء من ما يسمى بإدارة المصادر التراثية (Culture Resources Management) والتي يطلق عليها اختصاراً (CRM) فإدارة المصادر التراثية اشمل لانها تختص بدراسة كل ما يتعلق بالآثار والتراث من منقولة وغير منقولة بالتالي فهي ايضاً تشمل ادارة المتاحف (M - seum Management)، بينما ادارة المواقع الاثرية تختص بالجانب الغير منقول من الآثار أي المواقع، بمعنى آخر المدن والقرى والمنشأت والمباني والعمائر الأثرية وجميعها يمكن ان يطلق عليها تسمية " إدارة المواقع الاثرية" او "ادارة مواقع التراث الثقافية"، وهذه الخصوصية التي تتمتع بها ادارة المواقع التراثية نابعة من الحاجة الملحة لايجاد حلول للتهديدات الكثيرة التي تتعرض لها هذه المواقع، فالهدف من ادارة المواقع الاثرية او ادارة مواقع التراث الثقافي هو وضع وسائل واساليب لتخفيف الآثار السلبية للتهديدات سواء كان بوضع وتنفيذ مشاريع قوانين وسياسات تساهم في حماية وحفاظ وحسن استخدام للموارد الاثرية على المستوى الوطني وعلى المستوى الاقليمي والعالمي وايضاً من خلال مسح وجمع وادارة البيانات وانقاذ الموارد الأثرية في مواجهة التنمية الحديثة والاتجار غير المشروع ومروراً بالتعليم والتدريب لكل من الجمهور بشكل عام والمهنيين بشكل خاص.

لكن مواقع التراث الثقافي ليس فقط مواقع اثرية جامدة لحضارات بائدة بل هي مصادر تراثية غنية ومصادر ثقافية ومصادر للمعلومات وربط الجديد بما هو قديم واصيل، فإذا كانت الكتب والمراجع التاريخية تقدم لنا سيرة شعوب من خلال عظمائها وملوكها فإن مواقع التراث الثقافي تقدم لنا سيرة واقعية ملموسة من خلال بقايا معمارية او قطع فنية استخدمها الانسان في تلك الفترات بغض النظر عن اهميته او وضعه السياسي او العسكري او الاقتصادي او الاجتماعي.

واخيرا اتمنى ان يكون كتابي هذا قد قدم معلومات جيدة ووافيه حول هذه المادة خصوصاً انني أعمل في دائرة الآثار العامة الاردنية عملت مع مجموعة مميزة من علماء الآثار المتقاعدين والحاليين وكنت في فترة ما رئيساً لقسم التخطيط والمتابعة في مديرية إدارة المواقع الاثرية قرأت خلالها الكثير وتّعلمت الكثير كما مُنحت بهذا المجال الفرصة لوضع خطط إدارية لبعض المواقع ولكن لظروف إدارية وظروف شخصية خارجة عن إرادتي لم ترى هذه الخطط النور، وعلى كل حال فهذا الكتاب خرج للنور يحمل تجربتي وتجارب غيري والكثير من المبادئ العالمية والمعايير الدولية، وكلي امل ان يستفيد منه المطلع، راجيا من الله عز وجل ان اكون قد وفقت في اعطاء الموضوع حقه ومستمدا منه العون والتوفيق.

اشرف عبدالله الضباعين

٢٠١٢

الفصل الأول

" علم الإدارة"

- تمهيد
- اهمية الإدارة
- تطور الإدارة ونظرياتها
- مفاهيم الإدارة
- القواعد الاساسية في الإدارة العامة
- وظائف الإدارة
- الإدارة علم وفن ومهنة
- المهارات التي يحتاجها الاداري
- المنهج العلمي في دراسة الإدارة
- التنمية الادارية

الفصل الاول

"علم الإدارة"

تمهيد:-

يتميز الانسان بأنه كائن اجتماعي يفكر ويميل للتنظيم بمعنى انه لا غنى له عن العيش مع الجماعة وعن الجهد المشترك لتسهيل امور معيشته في حياته المتحضرة مستخدماً عقله في التفكير واتخاذ القرار. والإدارة (Management) هي وسيلة الانسان لتنظيم جهود حياته وعلاقاته، ومن هنا كانت حاجة الانسان للادارة كطريقة حياة قبل ان تكون علم. والإدارة كأسلوب حياة تدخل في كافة أوجه النشاط الانساني ويحتاجها الانسان سواء كان شخص كفرد او كالمنظمات، وسواء كانت هذه المنظمات حكومية او خاصة او مختلطة وسواء كانت هذه المنظمات كبيرة الحجم او متوسطة او صغيرة وسواء كانت تجارية ام صناعية او زراعية او منشأة خدمات، فالإدارة تطبق على جميع أوجه النشاط الانساني العلمية والمهنية والفنية بما في ذلك الآثار. وارتباط الإدارة بالآثار ارتباط وثيق جداً فهما علمان مترابطان لان العمل الاثري علم منظم وقائم على التخطيط في الاساس وتنفيذ الخطط ومتابعتها والخروج بقرارات والرقابة عليها، كما ان الإدارة والآثار مهنتان تسعيان لخدمة الانسانية ولا ننسى انهما ايضاً تقومان على الابداع وعلى الفن الانساني. ان حسن الإدارة وكفاءتها من الخصائص المهمة التي تمتاز بها المجتمعات المتقدمة صناعيا على المجتمعات النامية، لذا تعدّ الإدارة الكفؤة عنصرا مهماً من عناصر الانتاج التي تشمل ايضا القوى البشرية، المواد،

المكائن والمعدات، المباني والمنشأت. والإدارة الناجحة هي الإدارة القادرة على استغلال جميع عناصر الانتاج وتسخيرها لتحقيق حاجات المجتمع ككل.

ويستخدم اصطلاح الإدارة للتعبير عن معان مختلفة ويتوقف المقصود بهذه الكلمة على السياق العام الذي تم من خلاله استعمالها، فهي تستعمل اما للتعبير عن عملية يمكن عن طريقها الجمع بين الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق اهداف معينة او للدلالة على مجموعة من الافراد يتعاونون للقيام باعمال محددة في وضع تنظيمي معين او للدلالة على تنفيذ العمل بواسطة الاخرين وهكذا فان مصطلح الإدارة يستخدم للدلالة على الاستعمالات التي تدخل بها. ويعود تعدد المفاهيم التي يستعمل فيها لفظ الإدارة الى عدم وجود نظرية شاملة وعامة او متفق عليها للادارة وذلك للاسباب التالية:-

١) انها علم تطبيقي اكثر منه نظري.

٢) انها علم اجتماعي اكثر منه طبيعي او فيزيائي او رياضي وابرز ما فيه هو التعامل مع الانسان الذي يصعب التنبؤ بسلوكه او بردود افعاله.

٣) انها علم يعتمد في مفاهيمه ومبادئه على كثير من العلوم الاخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الرياضية والفيزيائية والحياتية.

٤) انها تعتمد في احيان كثيرة على الظروف المحيطة والموقف السائد بما فيه من متغيرات مما جعل الاتجاه الحديث يتخلى عن محاولاته لوضع نظرية موحدة للادارة ويستعيض عنها باسلوب النظريات الملائمة بدلا من النظرية الشاملة الموحدة[١].

اهمية الإدارة :-

تعزى اسباب فشل الادارات الى عدم قدرتها بلوغ اهدافها او إصدار قرارات حاسمة او تنفيذ القرارات المتخذة او تنفيذها بشكل خاطئ او إتمام تنفيذ القرارات حتى

---

(١) سالم، ص ٩-١٢.

النهاية او عدم قدرة الإدارة العليا على التنسيق بين جهود الافراد او تجميع هذه الجهود او كل ما سبق ذكره وهنا تتميز الإدارة الناجحة عن الإدارة الفاشلة، فالإدارة تنظم الجهود الفردية وتحولها الى جهد جماعي مشترك وتبرز الافكار الناجحة وتنّميها الى افكار ابداعية خلاقه ثم تحول هذه الافكار الى خطط وتقوم بتنفيذها على اكمل وجه وبطريقه صحيحة وتسجل عملية التنفيذ وما يشوبها من اخطاء وانحرافات ومشاكل لتستطيع لاحقاً من تحديد اسبابها ومن ثم تعديل الخطط بما يمنع تكرار الاخطاء والمشاكل، تبعا لذلك فان وضع مبادئ الإدارة من شأنه تحسين الكفاية الادارية، ان فهم مبادئ الإدارة يّمكن الانسان من التغلب على الكثير من المشكلات الادارية دون حاجة الى الانهماك في بحوث مضنية تتطلب منه مجهودات كبيرة، وليس من الضروري ان ما يكتسبه الانسان من خبره في حالة من الحالات يمكن تطبيقه كلية على حالات اخرى، اذ انه قلما تتشابه الحالات فيما بينها، ومع ذلك فانه يمكن القول ان هناك مجموعة من المبادئ العامة التي تتمتع بها الإدارة يمكن من خلالها حل المشكلات المختلفة التي قد تواجه الانسان، وليس معنى ذلك انه توجد مجموعة كاملة من مبادئ الإدارة لتكون بمثابة قوانين او قواعد يمكن بواسطتها حل جميع المشكلات التي تواجه الإدارة في المشروعات.

وتنبع اهمية الإدارة من الحقائق التالية:-

١) ان الإدارة هي اساس نجاح اي مشروع او اي تجمع يسعى الى تحقيق اهداف مشتركة ومحددة.

٢) ان الإدارة هي نتاج جهد بشري تقوم بالدمج بين الموارد وعناصر الانتاج المادية والبشرية، كما وتعمل على ترفيع وتحسين صورة المجهود الجماعي المشترك في نظر المجتمع باكمله، وذلك من خلال تقديم افضل الخدمات وتأكيد دورها الاجتماعي في بناء المجتمعات الحديثة.

٣) الإدارة هي العين الداخلية والخارجية لمنظمة العمل وهي التي تسعى لتحقيق الابداع والابتكار والتصور البناء لمتطلبات ومشكلات المنظمة والمجتمع بوجه عام.

٤) الإدارة هي محور النشاطات والتوجيهات واصدار الاوامر ودفع العاملين لترقية ادائهم وترفيع شعورهم بالمسؤولية واعدادهم لاستقبال القرارات وتبنيها وتنفيذها.

٥) الإدارة هي التي تعمل على جمع المعلومات والبيانات الهامة وحفظها لمعرفة الصعوبات المستقبلية وتحديد وسائل التغلب عليها كما تقوم الإدارة بتحديد الحلول لهذه المشكلات[١].

بناء على ما تقدم فان أي مجهود يفتقر للادارة الحكيمة هو مجهود محكوم بالفشل منذ البداية.

تطور الإدارة ونظرياتها:-

شهدت العصور القديمة حضارات مختلفة بدأت من الصفر وتطورت ونمت والدارس لتاريخ ومخلفات هذه الحضارات كعالم الآثار يقتنع بلا ادنى شك بأهمية الدور الذي قامت به الإدارة في نمو وتطور هذه الحضارات ليس فقط في مجال القيادة المدنية كالامبراطور او الملك او زعيم القبيلة بل ايضاً في مجالات الزراعة والصيد والحروب والبناء وغيرها، اذاً عُرفت الإدارة منذ القدم ويظهر التاريخ والمخلفات الاثرية ان رؤساء القبائل والملوك والقادة العظام قد فهموا معناها فكانوا يديرون شؤون القبيلة او البلاد ويديرون الحروب ويديرون جهود غيرهم من الناس، وتدل الآثار المكتشفة في عدد من الحضارات القديمة كالحضارة المصرية وحضارة الانباط والسومريين والآشوريين والبابليين والإغريق والرومان وغيرهم. ان سبب نجاح هذه الحضارات واستقرارها وتقدمها هو نجاحها في الإدارة بينما يعود اندثارها بسبب فشلها اداريا، فنجد على سبيل المثال تقسيم هذه الدول الى ولايات او مقاطعات على رأسها امير او زعيم او

---

(١) حبتور ٢، ٢٠٠٠، ص ٤٤.

والي يتبع للمركز او العاصمة وهو مسؤول عن الشؤون المالية والمدنية والعسكرية فيما يمكن تسميته بجهاز اداري وتطور شكل هذا الجهاز مع تطور الزمن لتظهر الحكومات بأشكالها البدائية، فأصبح للجيش قيادات مستقلة عن القيادات المدنية والقيادات الروحية ونظم الاباطرة والملوك كرؤساء زمنيين وآلهة ملهمين هذا الامر بقوانين غير مسبوقة بعضها ورد في مخطوطات وبعضها نقش على الحجارة او على المسلات او على التوابيت والقبور، وذلك تخليداً لاعمال هذا الملك او هذا القائد والذي استطاع بقيادته وإدارته نقل شعبه او مملكته او قبيلته الى مستوى غير مسبوق سواء كان بالتوسعات او بالحروب او بالفنون او بأي نشاط انساني آخر، واستفادة الامم اللاحقة مما سبقها في تطوير وتنظيم امورها واوجه النشاط الانساني فيها سواء كان سياسياً او حربياً او اقتصادياً او دينياً او اجتماعياً او ثقافياً او فنياً[1].

وهذا ان دل فإنه يدل على ان الإدارة لم تكن يوماً علماً جامداً او يقف عند حد بل تطور هذا العلم مع التطور العلمي والثقافي والانساني، وتعتبر الثورة الصناعية في اوروبا حدثاً عالمياً حيث غيرت هذه الثورة مجرى التاريخ بتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مسبوقة فتطور علم الإدارة بشكل كبير ومتسارع وقد نشأت في فترتها بذور الإدارة العصرية بمفاهيمها العلمية كإدارة المشاريع وما يسمى بإدارة التملك او الملكية الخاصة ومفاهيم الحق الوظيفي والاجر كما ظهرت المشاكل العمالية وتشغيل

---

(١) تميزت الحضارة السومرية بتكوين اول حكومة ونظام للتجارة وذلك قبل ٥٠٠٠ عام قبل الميلاد وذلك مع بداية الكتابة والتدوين وتميز الفراعنة بالتخطيط والتنظيم مما ساعدهم بإستخدام عشرات الآلاف من العمال في بناء الاهرامات وساهم البابليون بتشريع القوانين ووضع الانظمة فيما سمي بشريعة حمورابي كما ساهم الصينيون قبل ٥٠٠ عام من الميلاد بصياغة الانظمة وتطبيقها كنظم التجارة والنظم العسكرية كما جاء الاغريق بالتخصص واستخدام المنطق في بناء حضارتهم، بينما اشتهر الرومان بعظمة تنظيمهم المركزي وقوة مؤسسات الامبراطورية مقارنة بما سبقها فكانت لروما منظومة اتصالات وتحكم مركزية جيدة في ذلك الوقت ونحن نتحدث عن احداث قبل الميلاد، اما بعد الميلاد فجاءت الامبراطورية البيزنطية كوريث للتنظيم الروماني فوضع الاباطرة البيزنطيون قوانين وتشريعات تحكم امور السياسة والدين والاقتصاد والتجارة وحقوق الاقطاعات العسكرية والمدنية والكنسية ثم جاء الاسلام والذي وضع خلال مدد متفاوته تشريع قوانين وانظمة ورسم سياسات الدولة بالشورى والخلافة.

الاطفال والنساء بظروف سيئة والعمالة الغير شرعية والعمل لساعات طويلة. كما ظهرت بوادر مشاكل اقتصادية واجتماعية ليست وليدة الثورة الصناعية وحدها بل ايضاً نتاج للنظام الاقطاعي والحروب الاوروبية الطويلة السابقة ومع ذلك فقد ظهرت ايضاً تنظيمات غير رسمية للعمال ولو بشكل غير نظامي وغير قوي في بداياته، ثم تطورت لتصبح منظمات ونقابات واحزاب قوية، الا ان النظرة الحديثة للادارة انبعثت منذ اوائل القرن العشرين، فأصبح ينظر لها على انها علم، واصبحت الإدارة تهتم بتحديد الكفاية الانتاجية اي الوصول الى هدف محدد باستعمال افضل الطرق في استغلال القوى البشرية والموارد المتيسرة باقل ما يمكن من المال والوقت والجهد. اما في العصر الحديث فقد ادى التقدم العلمي والتكنولوجي الى بروز ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة واصبح اصحاب رؤوس الاموال يميلون لتسليم شؤون ملكياتهم لمديرين متخصصين ذوي خبرة فظهر جهاز اداري مستقل ومتخصص، وفي هذه المرحلة بدأت تظهر مدراس إدارية[1] فظهرت المدارس التالية:

١) **النظرية الادارية الكلاسيكية** The old Classical **وتتكون من:**

- مدرسة الإدارة العلمية وصاغ مبادئها فريدريك تايلور - Frederick Ta lor في كتابه مبادئ الإدارة العلمية "- The Principles of Scientific Manag ment" وركز فيها على زيادة كفاية العمليات التصنيعية الانتاجية، من خلال احلال الطرق العلمية مكان الطرق البدائية، وتحديد افضل طرق لانجاز العمل وتقسيمه ومدة الانجاز بما في ذلك دراسة الحركات وتقليلها قدر المستطاع ضمن مجموعة من القواعد والاصول.

- المدرسة العملية الادارية، ومن اهم روادها هنري فايول[2] والذي خاطب طبقة

---

(١) سالم، ص ٢٧ و ٣٣-٦٢. حبتور ٢، ٢٠٠٠، ص ٣٩-٤٤ و ٦٧- ٩٤.

(٢) قام ايضاً بتأليف كتاب اسمه (General and Industrial Management) والذي طرح فيه افكاراً جديدة ومهمة جداً ساهمت بتطوير حقل الإدارة من اهمها امكانية تطبيق المفاهيم الادارية على جميع النشاطات الانسانية وتطوير فكرة تعليم الإدارة على الجامعات والمعاهد.

المديرين في كتابيه عناصر الإدارة "Elements of Management" والمبادئ العامة للادارة "General Principles of Management" مركزاً على تقسيم الإدارة الى عمليات واضحة ومحددة المعالم الا وهي التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة، فقسم فايول انشطة المنشأة الى ست مجموعات الاولى انشطة فنية وثانياً انشطة تجارية والعلاقات العامة وثالثاً انشطة مالية ورابعاً انشطة الضمان والحماية والوقاية للممتلكات والافراد خامساً انشطة محاسبية واحصائية وسادساً انشطة ادارية تقوم على عناصر العملية الادارية، وأوضح فايول في تحليلاته على ان النشاطات هذه في معظمها توجد في كل منشأة بغض النظر عن حجمها او طبيعة عملها.

- مدرسة مبادئ التنظيم ويعتبر فايول احد مؤسسيها ايضاً حيث قسم الإدارة الى ١٤ مبدأ هي:

١. مبدأ تقسيم العمل Division of Work.

٢. مبدأ التوازن بين السلطة والمسؤولية Authority & Responsibility.

٣. مبدأ الانضباط بأوامر المدير أي النظام Discipline.

٤. مبدأ وحدة الامر (عدم جواز تلقي الموظف اوامر من اكثر من مدير) Uinty of Command.

٥. مبدأ وحدة التوجيه (تجمع النشاطات المتشابهة والتي لها تشابه في الاهداف تحت امرة مدير واحد) Uinty of Direction.

٦. مبدأ سيادة المصلحة العامة على المصلحة الفردية - Subordination of Ind vidual Interest to General Interest.

٧. مبدأ المكافأت العادله للجميع Remuniration of Personnal.

٨. مبدأ المركزية واللامركزية Centralization.

٩. مبدأ التسلسل الهرمي اي تدرج السلطة Scalar Chain.

١٠. مبدأ النظام والترتيب Ordar اي ضرورة وجود مكان لكل موظف وضرورة بقاء كل موظف في مكانه، ويقسم فايول الترتيب الى نوعين ترتيب مادي للاجهزة والمواد والمعدات وترتيب اجتماعي ويشمل تنظيم العلاقات الادارية بين العاملين في المنشأة.

١١. مبدأ العدالة Equity وتنتج العدالة من الجمع بين الطيبة والمساواة.

١٢ مبدأ الاستقرار الوظيفي Stability of Tenure of Personnel.

١٣. مبدأ المبادرة او المبادأة Intiative أي افساح المجال للمرؤوسين بالابتكار وان يبادروا هم بإعطاء الافكار والتفكير بالحلول والخطط.

١٤. مبدأ روح الفريق والتعاون Esprit of Group

- المدرسة البيروقراطية Bureaucarcy ونشأت هذه المدرسة للاشارة الى العمل الاداري الحكومي او حكم المكاتب واول من جاء بها العالم الالماني ماكس فيبر Max Weber، حيث يقول ان السمة الغالبة لهذه المدرسة هي تمركز القوة الادارية في الاجهزة الحكومية، وقد وضح اسس هذه المدرسة كما يلي:

  - التسلسل الهرمي أي تدرج الوظائف في مستويات السلطة.
  - وضع قواعد وممارسات للعمل.
  - الاعتماد على الوثائق المكتوبة والملفات والسجلات.
  - صياغة نظام خدمة يراعي تطوير قدرات العاملين.
  - استخدام الخبراء والدقة والاستمرارية بالعمل.
  - عدم التحيز.

- تقسيم العمل.
- التفريق بين دور الموظف الرسمي وعلاقاته الشخصية.
- السرية[1].

تعرضت هذه المدارس للانتقاد الشديد من علماء الإدارة بسبب تركيزها على الجوانب الانتاجية والمالية واهمالها للجوانب الانسانية والعلاقات.لا بد ان نذكر ايضاً بعض علماء هذه النظرية كهنري غانت Henry Gantt وفرانك وليليان جلبرث Frank & Lilian Gilbreth.

٢) النظرية الادارية النيوكلاسيكية The New Classical :

وجاءت هذه النظرية ردّ فعل على سلبيات النظرية الادارية الكلاسيكية وخصوصاً مبادئ تايلور فركزت على المنطقية في الممارسات الادارية واهمية البحث عن معايير العمل والرقابة على العمليات الادارية والانتاجية المختلفة بهدف زيادة الانتاج والفعالية الانتاجية لكل من الفرد والآلة، والفرق بين هاتين النظريتين ان النظرية الكلاسيكية اهملت الجانبين الانساني والعلاقات اما النظرية النيوكلاسيكية فقد اهتمت بالجوانب الانسانية والعلاقات كما انها اهتمت بدراسة سلوك الفرد والجماعة اثناء العمل ذلك من اجل زيادة الانتاجية، ولذلك يطلق عليها ايضاً نظرية المدارس السلوكية - The Behavioral School. ويعتبر مايو (Elton Mayo) من اوائل الاشخاص الذي ساهموا في تكوين ملامح هذه النظرية خصوصاً بعد قيامه بتجارب مختلفة سميت " بتجارب هوثورن Hawthorne Studies"[2] وساعد بظهور هذه النظريات نشوء الاتحادات

---

(١) درة، ص ٥٤ و٥٥. سالم، ص ٤٥- ٤٨. واصبحت البيروقراطية فيما بعد تطلق على النظام الحكومي الروتيني والمركزي وتشير الى التأخير في اتخاذ القرارات وانجاز العمل مقارنة بالسرعة، كما تشير للقديم ورفض التجديد.

(٢) اجرى مايو تجاربه في جامعة هارفرد في الفترة بين ١٩٢٧ – ١٩٣٢ وكان الهدف منها دراسة مواقف وردود افعال الجماعات والافراد تحت ظروف العمل المتباينة وبالذات دراسة اثر الاضاءة الجيدة وغير الجيدة على الانتاجية واثر التعب والراحة والعلاقات الغير رسمية على الانتاجية وطبقاً لهذه النتائج

العمالية والنقابات وظهور المشاكل العمالية مثل الدوران الوظيفي والاضرابات ومشاكل اخرى وتجمع:

• مدرسة العلاقات الانسانية (Human Relations Movement) وتركز هذه المدرسة على اعتبار ان التنظيم له بعدين الاول اجتماعي والثاني اقتصادي فني، بالتالي على المنظمة ان تتحمل دوراً جديداً في تشجيع النظام الاجتماعي والتنسيقي فإرتفعت نظرة الإدارة للفرد من اداة اقتصادية الى كائن حي يمكن التحكم بسلوكياته، وتطوير وتحسين اداءه، ومشاركته بالقرار مما يؤدي الى رضى وظيفي. وادى وجود هذه المدرسة الى ادخال مفهومين اساسيين في البيئة التنظيمية هما الحوافز (Incentives) و الدوافع (Motives). كما ان هذه المدرسة ركزت على اتباع الاسلوب الديمقراطي، والمشاركة كنمط في القيادة وضرورة تطوير نظام اتصال فعال بين مستويات المنشأة المختلفة لتبادل المعلومات. واعتمدت هذه المدرسة طرقاً علمية في دراستها وابحاثها كطريقة التجارب (Experiments) وطريقة عينات الاستقصاء (Sample Su - vey) وطريقة الحالة (Case Study).

• مدرسة الحاجات الانسانية وترى هذه المدرسة ان الانسان كفرد يتغير عبر مرور الوقت من حيث الشخصية والحاجات والدوافع، وعلى المنظمة معرفة احتياجات الفرد والتغييرات التي قد تطرأ على هذه الاحتياجات.

• نظريات (X) ونظرية (Y) ومن اشهر علمائها دوجلاس (Douglas M - Gregor) ولخص بهذه النظرية افكاره حول الطبيعة البشرية، مركزاً على انه يمكن الاستفادة من العلوم الاجتماعية لجعل التنظيمات اكثر فعالية وان العمل بظروف مناسبة سوف يساعد على استثمار افضل للجهد والطاقة البشرية.

اوجد ثلاثة حوافز معنوية في بيئة العمل الا وهي الاهتمام بالانسان (Attention) والمساعدة (Solicitude) والثناء والتقدير (Praise) وبكلمات مختصرة فان مايو بين ان العوامل الانسانية والعاطفية اكثر اهمية من العوامل العلمية وانها تؤثر في تحديد مستوى الفعالية الانتاجية.

٣) النظريات الادارية الحديثة :

تعدّ هذه النظريات مكملة للمفاهيم الانسانية التي جاءت بها النظرية النيوكلاسيكية، فقد إهتم هذا الاتجاه في الإدارة بسلوكيات الانسان وتأثيراته على التنظيم والبيئة وتأثير العوامل النفسية الفسيولوجية على نشاط العاملين وتأثير ضغوط وافكار جماعات العمل على الاداء والدافعية والانتاجية فكانت هذه النظريات اكثر شمولية في طرق التعامل مع العاملين، وسأقوم بإعطاء لمحة عن بعضها:

- الإدارة اليابانية (نظرية Z) وتقوم على المشاركة في اتخاذ القرارات وانها تنقل نظام القيم السائد في المجتمع الياباني، من حيث نظرة الاحترام والتقدير الى الاسرة وترابطها والى رب هذه الاسرة واهتمامه بأعضائها. بالتالي العاملون كلهم اسرة واحدة تسود بينهم روح التعاون والمودة والرؤساء هم بمثابة رب الاسرة

- الإدارة بالاهداف Management by Objectives وهي فلسفة ادارية ترمي الى زيادة الحفز الداخلي للافراد من خلال اشتراك المرؤوسين مع الرؤساء في تحديد الاهداف وزيادة رقابة المرؤوس على عمله، وهذا يعني زيادة مشاركة المرؤوس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليه بشكل مباشر.

- مدرسة نظرية النظم School The System. والفكرة الاساسية لهذه المدرسة هو النظام الذي هو الكل المنظم او الوحدة المركبة التي تجمع وتربط بين اشياء او اجزاء تشكل في مجموعها تركيباً كلياً موحداً، والنظام هو وحدة تتكون من اجزاء ذات علاقات متبادلة ولهذا فان دراسة أي جزء من هذه الاجزاء في معزل عن الاجزاء الاخرى لا يعطي الصورة الحقيقية المتكاملة.

- مدرسة نظرية الموقف School Contingency Theory وتسمى ايضاً بالمدرسة الظرفية وتقوم على انه ليس هناك مدرسة او نظرية ادارية يمكن تطبيقها باستمرار في مختلف الظروف وعلى كل انواع المنشأت، وانما يجب استخدام النظريات

المختلفة بشكل يلائم الظروف والاوضاع التي تعيشها المنشأة[1].

- مدرسة ادارة الجودة الشاملة Total Quality M..
- مدرسة السلوك التنظيمي School Organizational Behavior.
- مدرسة علم الإدارة Management Science School
- مدرسة النمط الاجتماعي Social Style School.
- مدرسة بحوث العمليات School Operation Research.

مفاهيم الإدارة :-

هناك باللغة الانجليزية لفظان للإدارة: الاول (Management) والثاني (- A ministration) واذا اخذنا الكلمة الاولى فهي مشتقة من اصل لاتيني وتعني تقديم خدمة[2]، اذا الإدارة بمفهومها المختصر والضيق هي تقديم خدمة[3] وللتميز بين الكلمتين هناك ثلاث آراء الرأي الاول يرى ان لا تميز او فرق بين الكلمتين والرأي الثاني ان (Management) تستخدم للاشارة للادارة في القطاع الخاص بينما (- Admi istration) تستخدم للاشارة للادارة في القطاع العام بينما يرى الرأي الثالث ان كلمة (Administration) تعني الإدارة في مستوياتها العليا وكلمة (Management) تعني الإدارة في المستويات كافة، وعلى ما يبدو ان كلمة (Administration) أعم وأشمل من كلمة (Management) فالاولى تشير الى حقل دراسة الإدارة اي الناحية العلمية النظرية من الإدارة بينما الثانية تعكس المفهوم التطبيقي العملي لحقل دراسة علم الإدارة بما يمارسه المدير يومياً داخل التنظيم بمعنى آخر نحن ندرس (- Admi

---

(١) بمعنى انه ليس هناك منهج اداري يصلح لكافة انواع المؤسسات او حتى لنفس المنشأة في مراحل تطورها المختلفة وانما يجب ان تختار المنهج والاسلوب الذي يتلاءم مع طبيعة المرحلة والحالة.

(٢) حبتور ٢، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

(٣) درة، ص ٣.

istration) ونمارس ونعمل (Management) ولذلك نجد المسميات العلمية التالية (Business Administration) لتشير لادارة الاعمال او الإدارة في القطاع الخاص و (Public Administration) وتشير للادارة في القطاع العام (- Hospital A ministration) للادارة في قطاع المستشفيات وهكذا[1].

واذا اشرنا للادارة في قطاع الآثار فعلماء الآثار يسمونها (Site Management) أي إدارة المواقع واعتمد معظمهم هذه المصطلح بينما يرى بعض الاداريين انه يفضل تسميتها (Antiquities Administration) أي علم إدارة الآثار ويطلق بعض علماء الآثار عليه مصطلح (Cultural Resources Management) أي إدارة المصادر التراثية، واي كان المصطلح الاصح فان الاتفاق هو ان الإدارة كعلم يرتبط بالآثار مع ملاحظة ان المصطلحين الثاني والثالث اشمل في معناهما من المصطلح الاول المتخصص بإدارة المواقع فقط.

ولقد حاول كثيرون تحديد تعريف للادارة نذكر منها تعريف فريدريك تايلور (- Fr derick Taylor) أبي الإدارة العلمية (Scientific Management) ومؤسس المدرسة الكلاسيكية في الإدارة فيعرفها " هي المعرفة الدقيقة لما تريد من البشر ان يعملوه ثم التأكد من انهم يقومون بعمله بأحسن طريقة وارخصها" اما هنري فايول (Henri Fayol) فيعرف الإدارة " ان تقوم بالإدارة معناه ان تتنبأ وان تخطط وان تنظم وان تصدر الاوامر وان تنسق وان تراقب" اما ماري باركر فوليت (- Mary Par er Follet) فتعرفها " الإدارة فن الحصول على الاشياء من خلال الناس"[2]. نلاحظ تعدد التعاريف والتي هي عبارة عن اجتهادات للاكاديميين والممارسين والتي تعمل على ايضاح العملية الادارية من زوايا مختلفة تتفق مع فلسفة صاحب التعريف والمدرسة الادارية التي ينتمي اليها.

---

(١) درة، ص ١٣.

(٢) محمد، ص ٢٥. سالم، ص، ١٢و١٣.

اما المنظمة فيمكن تعريفها " هي مجموعة من الافراد يعملون معاً من اجل انجاز اهداف مشتركة". بناء على هذا التعريف يمكن ان تكون المنظمة عائلة او مدرسة او نادي او مكتب او فريق رياضي او شركة تعمل في القطاع الخاص او دائرة حكومية تعمل في القطاع العام او هيئة مشتركة من القطاعين. وهناك من يقدم تعريف اشمل للمنظمة فيقول عنها " تتكون من جماعات رسمية تشتمل على النشاطات البشرية والموارد ورأس المال والمعلومات بهدف تقديم شيئاً له قيمة اجتماعية"[١] ويشير مقدم هذا التعريف (David Holt) الى ان مفهوم المنظمة يحتوي على العناصر الثلاثة (الهيكل - Stru ture) و(الغاية Purpose) و(الافراد People (لكن تعريف المنظمة يتغير باستمرار من حيث الانتقال من النموذج التقليدي الى النموذج الحديث وبذلك يضيف صفات جديدة غير متوفرة في المنظمات التقليدية مثل المرونة في ترتيب العمل وفرق العمل ونظم الاتصالات المفتوحة والتغيير في البيئة وثورة المعلومات والعولمة وحقوق العاملين وظروف عملهم الى ما هناك.

اما المنظمة القائمة على ادارة الآثار وهي سلطة حكومية وبالتالي مجال تطبيق الإدارة فيها هو ادارة عامة[٢]. ويعرف فيفز وزميله الإدارة العامة بأنها " تنسيق المجهودات الفردية والجماعية لتنفيذ السياسة العامة " اما محمد توفيق رمزي فيعرفها بأنها " نشاط الجماعات المتعاونة في خدمة الحكومة في الإدارة التنفيذية على وجه التخصيص لتحقيق اهداف عامة مرسومة يعبر عنها بالسياسة العامة."[٣] ويعرفها ليونارد وايت وهو اول من كتب مؤلفاً علمياً في موضوع الإدارة العامة " هي جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ السياسات العامة وتحقيق اهدافها" ويعرفها جلاتين (Gladden) " انها تتضمن كل أنواع النشاط الذي يباشره الرؤساء الاداريون في الادارات العامة التي تغطي

---

(١) محمد، ص ١٩.

(٢) درة، ص ٢٢و٢٣.

(٣) الهواري، ص ١٢

النشاط الاداري للحكومة"[1]. وتختلف الإدارة العامة عن السياسة بان الإدارة العامة نشاط يتعلق بتنفيذ اهداف الدولة وانجاز الاعمال في المجال الحكومي وهي خاضعة لاحكام القانون الاداري اما السياسة فهي وضع الاهداف الاساسية للدولة. اما الفرق بين الإدارة العامة وادارة الاعمال فهو ليس بالمبادئ وانما في المجال والتطبيق، فالاولى للاعمال الحكومية او قطاع الحكومة اما ادارة الاعمال فتتعلق بقطاع الاعمال الخاصة التي يمتلكها شخص معنوي او اعتباري، بمعنى اخر فان مبادئ الإدارة "المجردة" واحدة مهما اختلف مجال التطبيق والتنفيذ.

القواعد الاساسية في الإدارة العامة :-

١. الإدارة لازمة لكل جهد جماعي.

٢. الإدارة نشاط يتعلق باتمام وتنفيذ الاعمال بواسطة الاخرين بتخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهوداتهم وتصرفاتهم.

٣. تحقق الإدارة الاستخدام الامثل للقوى المادية والبشرية.

٤. تهدف الإدارة الى الاشباع الكامل للحاجات والرغبات الانسانية داخل المنظمة وخارجها.

٥. ترتبط الإدارة العامة ارتباطا وثيقا بالدستور وبقوانين الدولة وبالسلطة التشريعية فيها[2]

وظائف الإدارة[3] :-

يمكن النظر الى الإدارة على انها عملية تتألف من أعمال ونشاطات ووظائف هادفة محددة يؤدي تنفيذها الى حسن سير العمل في المنشأة او المنظمة. ونقصد بالهادفة

---

(١) حبتور ٢، ٢٠٠٠، ص٣٦- ٣٧. الخفاجي، ص ١٩.

(٢) أي المهام السيادية (الخفاجي، ص ٣٨) ايضاً الهواري، ص ٢٤.

(٣) سالم، ص ١٤-١٨. حبتور ٢، ٢٠٠٠، ص ١٠٥- ١٩٨.

بمعنى انها تهدف لتحقيق امور معينة. هذه النشاطات يمكن دراستها عن طريق تحليل الوظائف التي يقوم بها الاداري اثناء تأديته لعمله. وللادارة مبادئ وقواعد محددة ومعروفة وهي كغيرها من العلوم الاخرى يمكن تطويرها بالممارسة والاستفادة من الاخطاء عند تطبيق مبادئها لان هذه المبادئ تعتبر حقائق ولكنها ليست خالية من استثناءات ويمكن تبرير هذه الاستثناءات بأنها طبيعية وناشئة عن كون الإدارة علما اجتماعيا لم يصل بعد الى مرتبة العلوم الطبيعية. ويتم تصنيف وظائف العملية الادارية (Management Process) الى:-

١. التخطيط Planning: وهو التنبؤ بالمستقبل والتفكير بالاهداف (- Specific O jectives) التي نسعى لانجازها مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة (Environment) سواء كانت تغيرات تكنولوجية ام اقتصادية ام سياسية وغيرها لان هذه التغيرات تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الانسان في تحقيق الانجازات وزيادة القدرة على مواجهتها، كذلك فان الموارد المتاحة سواء أكانت موارد بشرية ام مادية لها ارتباط كبير بانجاز الاهداف. ولانجاز الاهداف لا بد من وضع الخطط الكفيلة بذلك مثل وضع الاستراتجيات (Strategies) والسياسات (Policies) والقواعد (Rules) والاجراءات (Procedures) والبرامج (- Pr grams) والميزانيات (Budgets) اللازمة. وهذا لا يعني بالطبع ضرورة وجود جميع هذه الانواع من الخطط في كل وضع تنظيمي بل ان كل وضع تنظيمي يحدد بطبيعته ما يتناسب والحاجات التي تساعد في تحقيق الاهداف. ويمارس التخطيط جميع الموظفين مهما اختلف مستواهم الاداري الا ان نطاق ولاية التخطيط تختلف من مستوى لاخر واذا حاولنا توضيحها على نطاق المنظمة المسؤولة عن الآثار فالمدير العام الذي يمثل الإدارة العليا يخطط للسلطة باكملها بينما مدير الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" الذي يمثل الإدارة الوسطى يخطط في نطاق الموقع الاثري المسؤول عنه (Site Management Plan) والآثاري الذي يمثل الإدارة الدنيا يخطط في المساحة المسؤول عنها داخل الموقع الاثري. وعند التخطيط يقوم

الشخص المخطط بطرح اسئلة ماذا نفعل ولماذا نفعل وكيف ومتى واين ومن؟؟؟ أي نبدأ بتحديد الافتراضات ومن ثم تحديد الغاية او المهمة (Mission) وتحديد الغرض (Purpose) من التخطيط وبالتالي يعمل التخطيط على سد الفجوة بين ما نحن عليه الان وما نود ان نصل اليه في المستقبل. ويجب ان تراعي الخطط الميزانية العامة للدولة وخطط التطوير والتنمية والخطط المحددة المدة. اما انواع التخطيط فتقسم من حيث المدة الى خطط طويلة المدى وهي تمتد لاكثر من عام وخطط متوسطة المدى وهي خطط شهرية وخطط قصيرة المدى والتي لا تمتد لاكثر من اسبوعين او ثلاثة على اقصى تقدير، والخطط اما عادية او طارئة (Emergency Intervention) وهذا ينطبق على الحفريات فهي اما حفرية موسمية او حفرية طارئة، وهناك التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي.

وللتخطيط مبادئ نذكرها بشئ من الاختصار: مبدأ اولوية التخطيط بمعنى كي يتم تنفيذ الاعمال على احسن وجه يجب ان يسبق التخطيط التنفيذ والمبدأ الثاني مبدأ وحدة الاهداف وتكاملها وثم مبدأ افتراضات التخطيط وهو يعني ان تتوقف فاعلية التخطيط على مدى مطابقة الافتراضات عن المستقبل نفسه وثم مبدأ تقسيم الاعمال والتخصص ثم مبدأ البساطة والمرونة في الخطط الى ما هناك من مبادئ للتخطيط.

٢. التنظيم Organizing: وهو عملية التنسيق بين القوى العاملة اي الموارد البشرية والموارد الاخرى المتاحة بما يكفل تنفيذ الخطة بكفاءة وفعالية ومن اجل تحقيق ذلك يتم تحديد اوجه النشاطات المختلفة للمنظمة وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والوظائف وتوزيعها على الافراد العاملين. ويرتبط بمفهوم التنظيم ما يعرف بسلسلة الاوامر اي خطوط السلطة والاتصالات بالاضافة الى التنسيق بين انشطة المشرفين على الوحدات التنظيمية المختلفة، وبهذه الطريقة يمكن تصميم هيكل تنظيمي (Organizational Structure) للمنظمة على شكل خريطة تنظيمية تبين الاطار الذي يضم اوجه النشاط المختلفة والعلاقات بينها ويطلق عليه التنظيم الرسمي (Formal Organization). ولعل الاشكال التالية هي الاكثر قبولاً في

منظمة الآثار وهي التنظيم الشبكي (Matrix Org.) والتنظيم حسب المشاريع (Project Management) والتنظيم عن طريق فريق العمل (Team work) او فريق المهام (Task Force) وقد يستخدم ايضاً اشكالا اخرى كالتكتلات التنظيمية (Conglomerates) والمنظمات الديناميكية (Dynamic Organizations) و الشبكات البشرية (Human Networking) بالاضافة الى الاشكال التنظيمية التقليدية[1] بمعنى ان تقسيم عملية التنظيم تقوم على عنصرين اساسيين اولهما تقسيم الاعمال وتجميعها في وحدات ادارية بقصد تحديد اطار المسؤولية لكل جزء من اجزاء العمل وثانيا تحديد درجة السلطة الممنوحة للقيام بهذه الاعمال وتحديد نوع وطبيعة هذه السلطة. ووظيفة التنظيم ليست قاصرة على مستوى اداري معين بل هي وظيفة يقوم بها اي رئيس في مختلف المستويات الادارية. وللتنظيم مبادئ نذكر منها مبدأ ضرورة التنظيم ثم مبدأ هدف التنظيم وهو صهر المجهودات الجماعية في قالب واحد للوصول الى الاهداف المحددة ومبدأ الوظيفة والمقصود به انه يجب ان يتم التنظيم الاداري على اساس الوظائف وليس حول الاشخاص وثم مبدأ وحدة الاهداف في التنظيم ومبدأ التجانس في الاعمال ومبدأ وحدة الرئاسة ومبدأ التسلسل الرئاسي ومبدأ تفويض السلطة ومبدأ مرونة التنظيم الى ما هناك من مبادئ التنظيم.

٣. التوجيه Directing: وهي تلك الوظيفة المتعلقة مباشرة بادارة العنصر البشري في الوضع التنظيمي. وتنطوي وظيفة التوجيه على كل ما يتعلق بارشاد وتحفيز وترتيب جهود الافراد العاملين في المنظمة لانجاز الانشطة والمهام المناطة بهم لتحقيق الاهداف المطلوبه ومن ثم تمثل وظيفة التوجيه أحد الوظائف الاساسية للمديرين في منظمات الاعمال. وتستهدف هذه الوظيفة في أساسها الاول اتخاذ كافة الاجراءات او المبادرات والتصرفات اللازمة لوضع الخطط والقرارات التي تم رسمها وتصميمها او اتخاذها موضع التطبيق. فهي من ناحية تساهم في إضفاء

---

(١) محمد، ص ٣٥.

صفة الشرعية التنظيمية للقرارات والخطط والسياسات والبرامج...الخ، ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن مغالية انجاز الوظائف والانشطة في اي منظمة بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تمارسه او شكلها القانوني او ملكيتها على مدى مغالية انجاز وظيفة التوجيه. وتمارس وظيفة التوجيه من خلال ادوات واساليب اساسية ترتبط فيما بينها بعلاقات تكامل وتداخل في وقت واحد وهي القيادة والحفز (الدافعية) والاتصالات التنظيمية.

٤. الرقابة Controlling: وهي مقارنة نتائج العمل بمعيار معين، وهي وظيفة هامة تستدعي وجود معايير محددة يتم مقارنة نتائج العمل بها وغالبا ما تكون الاهداف المنصوص عليها في الخطة هي المعايير الواجب القياس عليها فالرقابة هي قياس وتصحيح نشاط العاملين للتأكد من مطابقته للخطط المرسومة. وهناك علاقة وطيدة بين التخطيط ووظيفة الرقابة فالتخطيط عملية سابقة للرقابة ولاحقة لها اي انه لا رقابة صحيحة بدون خطة او معيار كما يمكن للمخطط ان يستفيد كثيرا من نتائج القيام بعملية الرقابة فيعدل خططه بما يتلاءم والاوضاع التي تكشف عنها الرقابة. كما ان الرقابة وظيفة تختص بالمدير وذلك لكي يتأكد من ان الاهداف والخطط والبرامج تتم حسب المعايير المحددة.

وهذه الوظائف مترابطة ومتشابكة ومن الصعب العزل بينها في الحياه العملية. وهذه الوظائف الادارية لا يمكن اعتبارها بديلة لبعضها البعض فهي تمارس دائما في تتابع منطقي فالتخطيط يأتي دائما اولا يليه تنفيذ الخطط وتوجيه العنصرين البشري والمادي لتحقيق الاهداف والرقابة على عملية التنفيذ واكتشاف الاخطاء وتصحيحها واجراء عملية التغذية الراجعة وهذه العملية على ارتباط وثيق بالوقت بمعنى ان الإدارة عملية مستمرة ومتجددة ولا تتوقف ويبين الشكل رقم (١) خطوات العملية الادارية وارتباطها بالوقت[١].

---

(١) الإدارة عملية مستمرة لا تتوقف قطعياً.

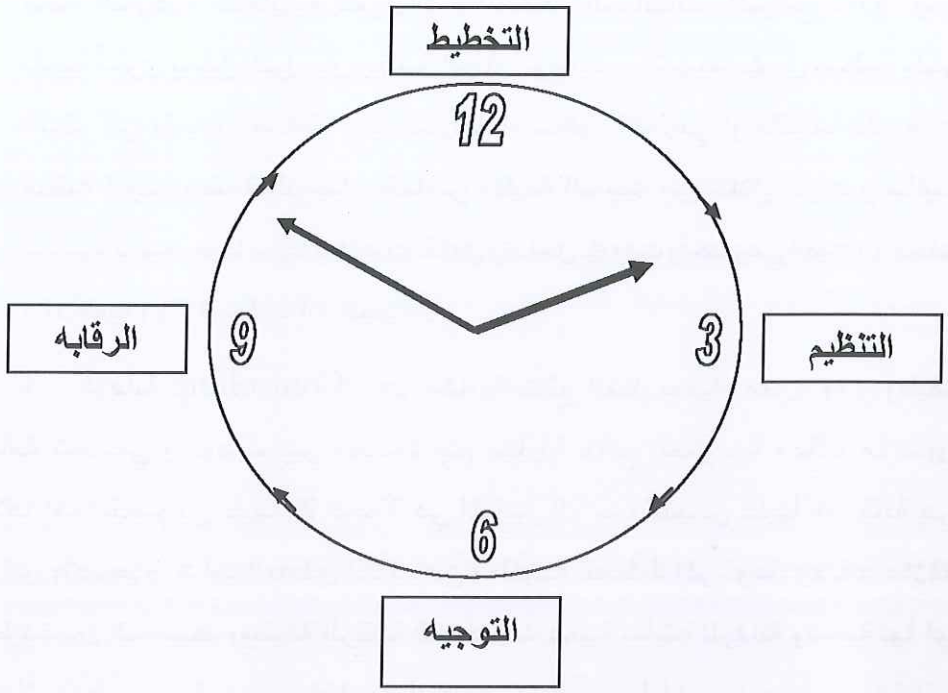

الشكل رقم (١)

والاداري يقوم بجميع هذه الوظائف بغض النظر عن المستوى الذي تكون عليه الوظيفة التي يقوم بها ولكن تختلف باختلاف هذا المستوى بمعنى ان الاداري في الإدارة العليا كالمدير العام يصرف معظم وقته في تنفيذ وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ويصرف القليل من وقته على تنفيذ الاعمال العادية الروتينية اما الاداري في مستوى الإدارة الدنيا كالموظف فيصرف وقته في تصريف الاعمال اليومية العادية بسبب مسؤولياته المحددة التي تستوجب منه قرارات روتينية خالية من المرونة في كثير من الاحيان وبالتالي تكون حاجته الى القرارات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه اقل منها في المستويات الادارية العليا. ولا بد هنا من توضيح الاختلاف بين وظائف الإدارة ووظائف المشروع اي مشروع، فوظائف الإدارة كما ذكرناها هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه اما وظائف المشروع بشكل عام فهي وظيفة الانتاج ووظيفة

التمويل ووظيفة الشراء والتخزين ووظيفة الافراد ووظيفة التسويق...الخ وعندما نقول وظيفة الانتاج فاننا لا نعني فقط المصانع التي تنتج سلعا بل ان معنى الانتاج يمتد الى النتائج الناجحة التي تحققها الاعمال والانشطة التي تمارسها منظمة العمل سواء كان ذلك سلعا ملموسة او خدمات وانشطة غير ملموسة (Intangible) ومن بينها النشاطات الاثرية كافة.

الإدارة علم وفن ومهنة[1]:-

يطرح البعض سؤالا هل الإدارة علم ام فن ام مهنة؟ وهل تعتمد الإدارة على اسس علمية ام على الخبرات المتراكمة؟ هل يستفيد الفرد من خبراته، اخطاءه وايجابياته اكثر مما يتلقاه من تعليم منظم في الإدارة؟ الاجابة هو كل ذلك فالإدارة علم وفن ومهنة معاً. فعلم الإدارة هو احدى العلوم الاجتماعية التطبيقية والتي تعتمد على قواعد وأسس ونظريات علمية تحكم العمل الاداري وتسيره، وتطبيق علم الإدارة يؤدي الى نتائج محددة يمكن التنبؤ بها الى حد ما، وهذه القواعد والنظريات يمكن تعلمها ودراستها في الجامعات ومن ثم تطبيقها على المؤسسات والمنشأت بشكل يؤدي الى تحقيق اهداف هذه المنشأت بكفاية وفعالية، ولكن هذه النظريات والقواعد لم تبلغ بعد من الدقة والقدرة على التنبؤ ما بلغته الحال في العلوم الطبيعية اي بمعنى اخر انها ما تزال بعيدة عن النضج كعلم نظري، لذا فهي ليس علما بحتا. وفن الإدارة هي اعتمادها على الموهبة الشخصية، وبما ان الفن يتطلب المهارة والقدرة والمرونة فان طبيعة العملية الادارية المعقدة والمتغيره تحتاج الى مهارة وخبرة ومرونة وقدرة على التطبيق وهذا ما يلقبه العلماء بالفن الاداري، ولكن الإدارة ايضا ليست فنا مطلقا، لذا فعلى الاداري ان يعتمد على مهاراته وابداعه وقدرته على التعامل مع العنصر البشري في تطبيق مبادئ الإدارة ونظرياتها، كما ان نجاحه يعتمد على مهارته في التطبيق وعلى مراعاة الظروف الواقعية المتغيرة. ومهنة الإدارة ليست حكراً على الاشخاص العاملين في وظائف تجارية

---

(١) سالم، ص ١٤. حبتور١،٢٠٠٠، ص ٣٢- ٣٦.

بحته بل تطبق الإدارة كمهنة في ممارسة مهن اخرى كالطب والهندسة والتمريض والتدريس والمحاسبة وايضاً في العمل الأثري لماذا ؟ لان اساسيات المهنة واحدة وهي:

١- ان المهنيين يعتمدون في صنع قراراتهم على مبادئ عامة.

٢- ان المهنيين يحصلون على وضعهم الوظيفي من خلال الاداء المتميز في ممارسة المهنة وليس عن طريق المحسوبية او عن طريق عوامل اخرى ليس لها علاقة بالعمل.

٣- ان المهنيين تحكمهم قواعد اخلاقية تسمى اخلاقيات المهنة وهذه القواعد الاخلاقية غير مكتوبه ولكنها مفهومة والغرض منها حماية المتعاملين مع المهنيين.

مما سبق يتضح ان هنالك صفات للعمل المهني يمكن تطبيقها على العمل الاداري واستنادا على ذلك يمكن اعتبار الإدارة مهنة كباقي المهن الاخرى، ولكن هناك صفات اخرى للمهنة لا يمكن تطبيقها على العمل الاداري ولذا فلا يمكن اعتبار الإدارة مهنة بحد ذاتها ولكنها تمارس من خلال المهن، فالطبيب اداري والمهندس اداري والآثاري اداري...وهكذا.

نستنتج مما سبق ان الإدارة شاملة وعمومية، والمقصود بشمولية الإدارة انها تطبق على كافة المستويات الادارية، فالاداري يقوم بجميع وظائف الإدارة من تخطيط وتوجيه ورقابة بغض النظر عن المستوى الذي تكون عليه الوظيفة التي يقوم بها الا انه من المؤكد ان تختلف الاهمية النسبية لوظائف الإدارة بالنسبة للوظائف التنفيذية الاخرى التي يقوم بها الاداري باختلاف مستوى الوظيفة التي يشغلها، اما المقصود بالعمومية فهي ان المدير الكفء يمكنه إدارة أي نشاط من النشاطات بغض النظر عن طبيعة العمل، واذا يرفض كثير من علماء الإدارة هذه الفكرة يصر المؤيدين لها ان عمومية الإدارة في العملية الادارية ومبادئ الإدارة.

يشير الشكل رقم (٢) الى هرم الإدارة، فأعلى الهرم تكمن الإدارة العليا وهي مكونة من رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام وهو يمارس في معظم وقته اعمال الإدارة

من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة والقليل من الامور الروتينية العادية او القليل من الامور العلمية العادية، وفي وسط الهرم تأتي الإدارة الوسطى ويمثلها مدراء الوحدات الادارية الرئيسية وهؤلاء يمارسون ايضاً اعمال الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ولكن فقط على مستوى وحداتهم وبنطاق محدد كما انهم يمارسون اعمالهم الروتينية اليومية العادية والامور العلمية، ويأتي في ادنى الهرم الإدارة الدنيا وهم الموظفين العاديين ومعظم عملهم يقوم على تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة من الإدارة العليا اذا هم يمارسون العمل الروتيني اليومي والامور العلمية ولكن تحت اشراف مباشر من مدراء الوحدات وقليلاً ما يمارس هذا الجانب من الهرم اعمالاً ادارية اشرافية او اتخاذ قرارات.

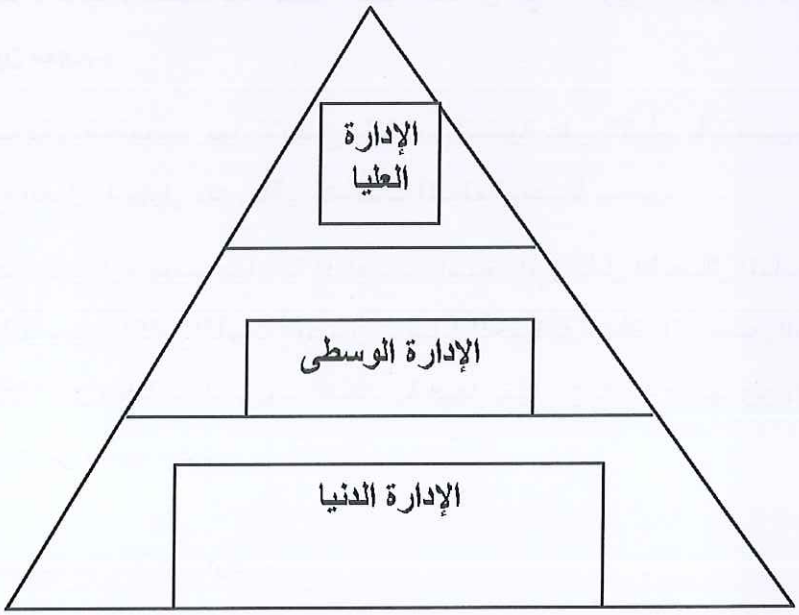

الشكل رقم (٢)

المهارات التي يحتاجها الاداري :-

ليس كل شخص يتولى الإدارة بغض النظر عن مستواه الاداري ينجح في عمله، ويظن البعض ان سبب الفشل هو انعدام او قلة الخبرة في مجال العمل الا ان الدراسات الادارية الحديثة اكدت ان هذا التفسير ناقص وان كان يعتبر سبباً رئيسياً للفشل ولكن هناك اسبابا اخرى للفشل سبق وذكرنا بعضها تحت عنوان اهمية الإدارة. وعلى كل حال فان الاداري الناجح يحتاج الى اربعة انواع من المهارات وهي:-

١) مهارات فنية ونقصد بها القدرات العلمية والعملية في مجال التخصص بمعنى اخر حصول الاداري على شهادة علمية في تخصصه وان لديه خبرة عملية اكتسبها اثناء العمل.

٢) مهارات انسانية ونقصد بها المقدرة على التعامل مع الاخرين وفهمهم والمشاركة والتعاون معهم.

٣) مهارات فكرية ونقصد بها الابداع والمقدرة العقلية على القيام بالتنسيق وربط مصالح العمل المسؤول عنه وباقي نشاطات المنظمة بعضها ببعض.

٤) مهارات الاتصال ونقصد بها دقة المعلومات واستخدام وسائل الاتصال المناسبة في الوقت المناسب والمكان المناسب لايصال الرسالة الحقيقية اضافة الى حسن النية في الاتصالات بين مختلف المستويات التنظيمية فيما بينها من ناحية وبينها وبين البيئة الخارجية من ناحية اخرى.

المنهج العلمي في دراسة الإدارة :-

كما سبق واوضحنا بأن الإدارة علم وفن ومهنة فإن النجاح في الإدارة لاي منظمة بما فيها المواقع الاثرية يعتمد اعتماداً كبيرا على مهارات الافراد العاملين فيها ولا يمكن باي حال من الاحوال وضعها في مجموعة من المبادئ الثابته وغير القابلة للتغيير.

يقوم الاداري بإتخاذ العديد من القرارات المهمة يومياً، كثير من هذه القرارات يجب ان يتم اتخاذها بسرعة ويستطيع الاداري في بعض الاحيان الحصول على جميع المعلومات التي يستند عليها في اتخاذ قراراته وبالتالي تكون قراراته جيدة ونسبة نجاحها مرتفعة، وفي احيان اخرى لا يستطيع جمع المعلومات او التأكد منها ومن صحتها فتنشئ عندها حالة من عدم التأكد بسبب عدم كفاية المعلومات. ويقوم الاداري بإتخاذ قراره من مجموعة من البدائل المختلفة. وتتلخص مهمة الدراسات والابحاث في تخفيض حالة عدم التأكد وبالتالي تقليص المخاطرة والاخطاء الناتجة عن اتخاذ القرار.

ان المنهج العلمي او الطريقة العلمية هي من أفضل الطرق لتقليص المخاطرة الناتجة عن عدم توافر المعلومات الدقيقة حول المشكلة. والمنهج العلمي في دراسة الإدارة هو تطبيق للطريقة العلمية على مشاكل الإدارة ولكن الإدارة تختلف عن العلوم الطبيعية في انه من الصعب في الإدارة التحكم في جميع الظروف او المتغيرات التي تتحكم في مشكلة معينة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. فالإدارة تتعامل مع الانسان الذي يصعب التعرف على سلوكه واسباب هذا السلوك. لذا فان التجارب في الإدارة او غيرها من العلوم الاجتماعية هي اقل علمية من التجارب التي تجرى في العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء وغيرها.

ومع هذا فان الباحثين قد صمموا العديد من اساليب ومفاهيم البحث العلمي التي تقلص حالة عدم التأكد وتؤدي الى الوصول الى نتائج مقبولة تساعد الاداري في اتخاذ قراراته بموضوعية تسمى " الدراسة العلمية" او "البحث العلمي". ان اتباع الاصول العلمية في الدراسة والبحث يؤدي الى الوصول الى نتائج دقيقة وصحيحة ولكن المغالاة في البحث العلمي قد يترتب عليها تكاليف أكثر من الفوائد الناتجة عنه. ولذا فان الطريقة المثلى هي في تحقيق نوع من التوازن بين تكلفة البحث وقيمة البحث وتصميم البحث بحيث يكون مردوده العلمي والمادي اعلى من تكلفته.

وهناك عشرة خطوات للبحث والدراسة العلمية هي:-

١- تعريف الوضع.

٢- تحديد الاحتياجات من المعلومات.

٣- وضع اهداف البحث.

٤- اختيار نوع الدراسة.

٥- تصميم طريقة جمع المعلومات.

٦- تطوير خطة التحليل.

٧- جمع المعلومات.

٨- التحليل.

٩- الوصول الى الاستنتاجات والتوصيات.

١٠- اعداد التقرير.

١. **تعريف الوضع او المرحلة:** ان اهم مرحلة من مراحل البحث هي تحديد الوضع المراد دراسته وتعريفه، الا ان غالبية واضعي الخطط لا يقومون بإعطاء الوقت الكافي لهذه الخطوة، فقليل منهم يفكرون في الوضع المراد دراسته ويمنحون هذه المرحلة وقتاً كافياً وخصوصاً اذا كانت هناك مشكلة او مشاكل متعددة ومتشابكة وذلك لان واضعي الخطط لا يريدون حلولا مستعجلة. ومن الاسباب التي ادت الى عدم الاهتمام بهذه الخطوة هو اعتقاد الكثيرين بأن الوضع المكتوب هو الوضع المراد دراسته فقط وقد أدى ذلك الى عدم جدوى العديد من الدراسات بالاضافة الى فشلها لاحقاً. فمثلاً إن اجراء حفرية يتطلب وجود خرائط للمنطقة وتحديد الموقع وتعريفه وزيارته والكشف المبدئي عليه واجراء مسح وتحديد التوقعات الى اي عصر او عصور يعود...الخ.

٢. **تحديد الاحتياجات من المعلومات:** أي ماذا نريد من معلومات، فبعد القيام بتعريف الوضع الحقيقي وتحديده نتبع الخطوة التالية وهي تحديد نوع المعلومات التي نحتاجها والتي تعتبر ملائمة ومفيدة لتحديد الوضع. وتعتبر قائمة المعلومات التي نحتاجها في هذه المرحلة هي نقطة البدء في عملية البحث عن المعلومات والتي تساعد كذلك في تحديد الاهداف التفصيلية للدراسة ويمكن بشكل عام القول بان عملية البحث عن المعلومات تعتبر امتداداً لمرحلة التعريف. فمثلا نحتاج ان نجمع معلومات العامة عن العصر او العصور الذي تعود اليها المنطقة او الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" من خلال تاريخ الشعب الذي استوطن الموقع ومن خلال الكتب العلمية والتاريخية وكتب السير وايضا من الدراسات السابقة او الزيارات الاولية التي تمت على المنطقة.

٣. **وضع اهداف البحث والدراسة:** من الامور الاساسية في الدراسات والابحاث ان تكون الاهداف محددة ودقيقة، ومن اكثر الاسباب التي تؤدي الى عدم الرضى عن الدراسات والابحاث هي غموض الاهداف او عموميتها وعدم دقتها او عدم واقعيتها. ولذا من اهم شروط الدراسات والابحاث الناجحة ان تكون ذات معنى وان تكون الاهداف دقيقة منطقية مفهومة وقابلة للانجاز.

٤. **اختيار نوع البحث والدراسة:** ان اختيار نوع الدراسة او البحث يعتمد اعتماداً كبيراً على اهداف البحث او الدراسة، وكذلك فهي تعتمد على امور اخرى منها توافر المعلومات، الميزانية المخصصة، الوقت والخبرة لدى مستعمل الدراسة وفي بعض الاحوال فان الدراسة قد يتم اجراؤها في عدة مراحل ومواسم وذلك اعتماداً على الاهداف المحددة مسبقاً.

٥. **تصميم طريقة جمع المعلومات:** او بمعنى آخر تصميم طريقة العمل التي تؤدي الى جمع المعلومات. انها الطريقة التي تمدنا بمعلومات كثيرة يمكن وضعها في قائمة ومن ثم تحديد من نحتاجه من معلومات وتصنيفها.

٦. **خطة التحليل:** قبل عملية جمع المعلومات يجب اعداد خطة للتحليل وذلك لان معظم مشاريع الابحاث تجري في وقت محدود جداً ولذا يجب عدم اضاعة الوقت في التفكير بالخطة اللازمة للتحليل.

٧. **جمع المعلومات:** في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات بالطريقة التي تم تصميمها مسبقاً.

٨. **تحليل المعلومات وتفسيرها:** بناء على خطة التحليل التي جرى اعدادها مسبقاً فان المعلومات يجرى تصنيفها وترتيبها للوصول الى النتائج باستخدام الحاسوب من خلال برامج الادخال المصممة لهذه الامور او يدوياً في سجلات منظمة لهذه الامور.

٩. **الاستنتاجات و التوصيات:** وهي الامور التي كشف عنها تحليل المعلومات.

١٠. **كتابة التقرير:** بعد الانتهاء من الدراسة يتم كتابة التقرير النهائي. وفي التقرير النهائي يفصل البنود السابقة الذكر لتوضح ان التقرير تم وفق اسس علمية.

التنمية الادارية (Development of Management):-

تّعرف التنمية الادارية بأنها " عملية تنمية مهارات الموظفين على المستويات كلها وبصورة منتظمة على وفق احتياجات العمل في اجهزة الدولة، وتحقيقاً للتطور في تلك الاجهزة في ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونها" ونعلم ان مهارات الموظفين وتنميتها لها الدور الكبير والفاعل في التنمية الادارية الا ان هذه التنمية، في واقع الحال ذات مضمون أشمل من مجرد تناول المهارات فحسب، ان التركيز على مهارات الموظفين، أمر مهم لكنه لا يعدو الا ان يكون جانبا واحدا من التنمية الادارية.

ان التنمية الادارية كمفهوم واصطلاح يعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة في معالجة المشكلات الادارية، التي تواجهها في محاولتها للاسراع في تقدمها في كافة الاصعدة

ومن بينها قطاع الآثار والسياحة وذلك من خلال تطوير التنظيمات والنظم الادارية والممارسات البيروقراطية لتحقيق هذا التقدم.

ومع دقة هذا التعريف وشموليته، ثمة خلل فيه فهو يقصر التنمية الادارية على جهود الدولة في معالجة المشكلات الادارية التي تواجهها، كأنه يقصر التنمية الادارية على الإدارة العامة، علما انهما يعملان معاً وفي مدار واحد من اجل تحقيق اهداف الدولة والمجتمع، وهما يشكلان ادارياً فرعياً (sub-system) داخل المجتمع الواحد، وبالتالي ينبغي ان تشمل روح التنمية الادارية جميع الوحدات التنظيمية في المجتمع المعين بصفة عامة، والوحدات التابعة للدولة بصفة خاصة، ذلك لان هذه الاخيرة بحاجة أكثر الى عملية التغيير المستمر والشامل لرفع كفاءتها وفاعليتها. ان التنمية الادارية عصب الدولة والإدارة وقد عرّف عدد من الكّتاب الغربيين مثل سيفين (Siffin) ومونتغمري (Montgomery) التنمية بأنها " الصياغة الجديدة للكيان الاداري الحكومي بهدف تحويره وتعديله واعادة بنائه وتحديد أشكاله وأساليبه". ومع دقة تعريفهما، وروعة صياغته، يلاحظ أن هذا التعريف يحد من مهمة التنمية الادارية على اعادة صياغة الجهاز الاداري الحكومي، الا ان اعادة صياغة الجهاز الحكومي لا يعني بالضرورة تنميته بل قد يتحول الى ايجاد مزيد من المعوقات والمشكلات لذلك يتعين ان يوضح التعريف أهداف الصياغة الجديدة للكيان الاداري الحكومي لان تغيير الجهاز الحكومي وتعديله واعادة بنائه وتحديد أشكاله وأساليبه انما يمثل في حد ذاته الصياغة الجديدة لهذا الكيان وليس أهدافه. وهذا التعريف ايضا يحدد ويحصر التنمية الادارية في وحدات الجهاز الحكومي دون غيرها، وكأن التنمية الادارية لا هدف لها سوى صياغة الجهاز الاداري صياغة جديدة بينما تسعى الإدارة ان تكون لهذه الصياغة اهداف متعددة على رأسها زيادة كفاءة وفاعلية الجهاز. ان الهدف من التعديلات التي تجري من وقت لآخر، على الهياكل التنظيمية الادارية الحكومية هو ان تصبح هذه الهياكل أكثر رشاقة، ووئاماً مع مختلف تقسيمات الوحدة الادارية، ضماناً لتحقيق أهدافها الاساس. كما يعّرف البعض التنمية الادارية بأنها " تلك الجهود المبذولة لتوسيع الجهاز الاداري وزيادة

عدد هيئاته وحجم العاملين فيه وتعميق التخصص وتقسيم العمل وتأكيد مهنيته"، الا ان هذا التعريف لا ينفع في مجتمعات العالم الثالث لان هذه الدول تعاني من امراض ادارية اهمها توسع الجهاز الاداري وزيادة عدد هيئاته لدرجة التخمة والبطالة المقنعة، لذا فهي تحتاج الى ترشيقه، كما ان الجهاز الاداري في الدول النامية يحتاج ال إثراء الوظيفة (Job Enrichment) او توسيع حجمها (Job Enlargement) وليس الى تعميق التخصص. اما تأكيد المهنية فقد ينطبق على بعض الاعمال والمجالات ولكن لا ينطبق على جميع الوظائف.

ان الهدف الاساس لجهود التنمية الادارية كافة هو الابقاء على المؤسسات والاجهزة الادارية كافة في حالة كفاءة وفاعلية متصلة، وذلك أمر يستوجب بالضرورة، تأقلماً وتكيفاً ايجابياً مع الظروف والمتغيرات وجهداً ابداعياً موجهاً لاستكشافات الاحتياجات المستقبلية وسعياً متصلا لتحقيق الاهداف المطلوبه وذلك من خلال الجهد الهادف والمخطط والمبرمج والقائم على التنظيم والقيادة والتوجيه، ومن خلال التفاعل الايجابي مع ظروف البيئة ومتغيراتها، وترشيد استخدام الامكانات بفاعلية الى آخره.

والتنمية الادارية لا تأتي من فراغ، بل من جهود مجتمعة متكاملة ومن قدرات متجددة ومتطورة، ولا تأتي من خارج الإدارة بل تتفتح من داخل الواقع المراد تنميته، اي من الاجهزة والكيانات الادارية في اطار علاقتها الديناميكية مع بيئتها، حتى تتجه اليها وتأخذها بالتنمية لمواجهة متطلبات تطورها باستمرار، والا فالإدارة ستتخلف عن مواكبة التطور، وتتحول من قوة بناء الى قوة هدم.

وبما اننا نناقش التنمية الادارية فلا بد لنا من ان نلقي الضوء ولو بشكل مبسط على خصائص التنمية الادارية وهي: الصفة الرسمية، الشمولية، الاستمرارية، التوازن، الاتساق، والوضوح. نقصد بالصفة الرسمية الاطار القانوني والتنظيمي الذي يؤطر العملية برمتها، تجري في إطاره جهود التنمية الادارية فيكسبها الشرعية الضرورية والمقصود هنا السلطة الاعلى. وتحقيقاً لهذا الغرض تنشأ عادة أجهزة رسمية متخصصة

تتولى مهمة المحافظة على قوة الدفع للجهود التنموية في المجال الذي تختص بالاشراف عليه مثل اجهزة تنمية العنصر البشري ولجان تحديث وتطوير عملية الاتصالات ولجان تختص بدراسة المناخ التنظيمي وتقويمه. اما الشمولية فيقصد بها ان تشمل التنمية الادارية كافة الجوانب التنظيمية وكافة المنظومة التنظيمية بحيث يستكمل النظام الاداري توازنه الداخلي. اما الاستمرارية (Continuity) ويقابلها مصطلح التنمية المستديمة (Sustainable Development) فتهدف الى ايجاد توازن بين النظام الاقتصادي والبيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية. اما التوازن والاتساق (- Balan ing) اي ان تشمل التنمية الادارية جميع عناصر المنظومة الادارية كلها وتتعامل معها بما يضمن الانسجام في أداء نشاطاتها المختلفة. إذ لا يمكن لجهود التنمية أن تجني ثمار عملها اذا ما اقتصرت على نشاط دون غيره من النشاطات. والوضوح (- Clea ness) وهو عنصر مرتبط بالعنصرين السابقين فلا يمكن ان يكون هناك اتساق في العمل وتوازن في المسار وجودة في العمل دون الوضوح في مراحل العمل كلها بدءاً بالاهداف والخطط مرورا بالتنفيذ وتوزيع السلطات وتحديد المسؤوليات وحتى تحقيق النتائج المتوقعة.

وللتنمية الادارية اساليب تختلف من بلدٍ لآخر ومن مجتمع لآخر، لسبب بسيط ولكنه جوهري يعود الى اختلاف البيئات التي تتعامل معها التنمية الادارية، فوسائل التنمية واهدافها تختلف تبعاً لاختلاف البيئات. اما أهم هذه الاساليب فهي: تطوير القيادة الادارية، التخفيف من قيود العمل، جعل تشريعات العمل واللوائح التنظيمية الخاصة به وسيلة لفاعلية العمل واستقرار مساراته، تشكيل اللجان المؤقته والدائمة الخاصة بدراسة واقع التخلف الاداري وطرق معالجته وتجاوزه، انشاء أجهزة علمية متخصصة في تكوين النخبه الادارية.

ان موضوع التنمية الادارية موضوع واسع وشامل وقد ألفت فيه العديد من الكتب باللغات المختلفة نظراً للضرورة والاحتياج الملح. ونناقش في الكتاب لاحقاً احتياج

السلطات القائمة على الآثار والسياحة في منطقتنا العربية الى تنمية وتطوير كعملية شاملة ومستمرة ومتكاملة في كافة النواحي الفنية والتكنولوجية والعلمية.

الفصل الثاني "علم الآثار"

- تمهيد
- مدخل الى علم الآثار
- مفهوم الآثار
- تعريف مقترح للآثار
- تطور علم الآثار وأقسامه
- علم الآثار وعلاقته بالعلوم الاخرى
- وظائف المنظمة القائمة على الآثار

الفصل الثاني

" علم الآثار "

تمهيد :-

ان الشخص الذي يدير موقعا اثريا سواء بقي موقعا مغلقا امام الجمهور او تم افتتاحه، وسواء اقيمت حوله المشاريع السياحية الاستثمارية (Tourist Enterprise) ام لم تقم، يجب ان يلم بعلم الآثار، وبأهمية الموقع الذي يشرف عليه وسواء كان هذا الشخص آثاري او مستثمر. فعلى مدير الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" ان يدرك ان إدارته للموقع تعني وقوفه على حماية التاريخ ونقله للاجيال القادمة. والإدارة بشكل عام هي علم مرتبط بالعلوم الاخرى ومنها العلوم الانسانية واحدها علم الآثار.

مدخل الى علم الآثار:-

تشير بعض المؤلفات الى ان الاكتشافات الاولية للهياكل العظمية والادوات الحجرية التي حصلت في القرن الثامن عشر اثارت فضول الكثيرين خصوصاً العلماء واحتدم النقاش حول تقويمها ومدى علاقتها بالانسان، فالبعض شكك فيها والبعض حاول تقديم تفسيرات علمية لها. لكن مع تدخل البحث العلمي الجاد بدأت الصورة تتوضح حيث أكد الرواد الاوائل استناداً على الوثائق الاثرية الملموسة حقائق كان من الصعب قبولها في ذلك الوقت اهمها ان عصر الانسان اقدم بكثير من الالف الرابع قبل الميلاد وهي التقديرات والحسابات البشرية المستنتجة من التوراة بدليل العثور على اسلحته وهياكله العظمية الاولى في طبقات جيولوجية ترافقها عظام حيوانات تعود الى مئات

الآلاف من السنين [1]. هذه الآثار ينسبها علماء الآثار الى ما يسمى بعصور ما قبل التاريخ (Prehistory) اي العصور الحجرية وهي تلك العصور التي سبقت معرفة الكتابة كون الانسان بدء بإخترع الكتابة على ما يعتقد قبل (٣٣٠٠-٣١٥٠) عام من الميلاد.

بناء على ما تقدم فإن وظيفة علم الآثار الاساسية هي توضيح المراحل المختلفة لظهور مختلف اشكال الحياة وخصوصا تلك المتعلقة بالحضارة المادية للانسان واكتشاف الدروب التي سلكها هذا الانسان لبناء حضارته منذ أقدم العصور، والوسيلة الاساسية لهذا العلم هو التنقيب العلمي عن الآثار.

هذا الامر لم يكن معروفاً قبل القرن التاسع عشر الى ان قام امين المتحف الدنماركي في كوبنهاجن تومسون (Ch. Thomson) عام ١٨١٦م بتصنيف الآثار الموجودة لديه حسب مادتها الى ادوات حجرية وبرونزية وحديدية واضعا اسس نظام العصور الثلاث المتتالية زمنيا (Three Ages)، وفي عام ١٨٣٦ قام بنشر اول كتاب منهجي وعلمي عن عصور ما قبل التاريخ الاوروبية اعتمد فية نظام العصور الثلاثة، وقد اكدت التنقيبات الاثرية صحة هذا النظام حيث ظهرت في الطبقات الدنيا والاقدم في العديد من المواقع الادوات الحجرية تعلوها الآثار البرونزية بينما وجد في الطبقات العليا الآثار الحديدية، وفيما يخص العصر الحجري فقد خضع بدوره لتقسيمات اقدمها على يد عالم الآثار الانجليزي لوبوك (J. Lubbock) الذي كتب مؤلفين الاول عن انسان ما قبل التاريخ والثاني عن اصل الحضارة واستخدم في المؤلف الاخير لاول مرة مصطلحات هذه العصور كالتالي علما ان التواريخ المذكورة مدورة وعامة وتختلف من منطقة الى اخرى[2].

العصور الحجرية القديمة - الباليوليثك (Palaeolithic) والذي بدأ منذ حوالي ٢٠٠٠٠٠ سنة وانتهى في حدود ١٧٠٠٠ سنة ق.م وعاش الانسان فيه على جمع الطعام والصيد.

---

(١) محيسن، ص ١٣و١٤.

(٢) محيسن، ص ٧٤- ٧٨.

العصور الحجرية القديمة - الباليوليثك (Palaeolithic) والذي بدأ منذ حوالي ٢٠٠٠٠٠ سنة وانتهى في حدود ١٧٠٠٠ سنة ق.م وعاش الانسان فيه على جمع الطعام والصيد.

العصر الحجري الانتقالي (Epi-Palaeolithic) وبدأ منذ سنة ١٧٠٠٠ سنة ق.م وانتهى بحدود ٨٥٠٠ سنة ق.م ووضعه الباحث الفرنسي ادمون بيت في نهاية القرن التاسع عشر بناء على اكتشافاته في منطقة البيرنية.

العصر الحجري الحديث - النيوليثك (Neolithic) والذي بدأ تقريبا منذ ٨٥٠٠ سنة ق.م وانتهى بحدود ٤٥٠٠ سنة ق. م وتميز باهتداء الانسان للزراعة التي ادت الى استقرار تدريجي تمثل بظهور القرى ثم المدن الصغيرة والزراعة، كذلك اكتشاف مادة الصلصال التي استخدمها في صناعة ادواته المنزلية.

العصر الحجري النحاسي - (Chalcolithic) وبدأ تقريبا منذ ٤٥٠٠ سنة ق.م وانتهى في ٣٢٠٠ ق.م ويمثل المرحلة الانتقالية بين عصور ما قبل التاريخ وبين العصور التاريخية القديمة ويسمى احيانا عصر ما قبل الكتابه او ما قبل العمران (Proto-History)[1] .

اما العصور التاريخية فهي تقسم الى العصور البرونزية والحديدية وهي بدورها تقسم الى العصر البرونزي المبكر (٣٢٠٠ ق.م – ١٩٠٠ ق.م) والعصر البرونزي الوسيط (١٩٠٠ ق.م – ١٥٥٠ ق.م) والعصر البرونزي المتأخر (١٥٥٠ ق.م – ١٢٠٠ ق.م) العصر الحديدي الاول (١٢٠٠ ق.م – ١٠٠٠ ق.م) والعصر الحديدي الثاني

---

(١) يقسم علماء الجيولوجيا عصور ما قبل التاريخ الى ٥ عصور اول العصر الجليدي ويبدأ بظهور الانسان وينتهي بذوبان الجليد في الفترة بين الخمسين الف والخامس والعشرين ألفاً قبل الميلاد والعصر الثاني هو العصر الحجري القديم وفيه انحسر الجليد الى القطبين وبدأ الانسان في استعمال الحجر في أدواته ثم العصر الحجري الحديث وفيه تمكن الانسان من صقل الحجر وتهذيبه لصنع أدواته، ثم عصر بداية استعمال المعادن ويسمى بذلك لان الانسان استخدم المعدن بدل الحجارة في تصنيع ادواته وينتهي هذا العصر بالاهتداء الى الكتابة وأخيرا عصر المدنية حيث بدأ الانسان بإستعمال الكتابة.

(١٠٠٠ ق.م – ٥٣٩ ق.م) والعصر الحديدي الثالث/ الفارسي (٥٣٩ ق.م – ٣٢٢ ق.م) وتمثل هذه الفترات البداية الفعلية لنشوء الحضارة الانسانية وظهور الممالك الكبيرة وذلك بعد اكتشاف الانسان مادتي النحاس والبرونز حيث استخدمهما في صناعة الاسلحة والادوات المنزلية وارتبط بظهور الممالك نشوء الديانات وما يرتبط بها من معابد وطقوس واختراع الكتابة[١].

يلي هذه العصور في الشرق العصور الكلاسيكية وهي العصر الهلنستي او العصر الاغريقي الشرقي (٣٣٢ ق.م – ٦٣ ق.م) وبدأ بتلاقح الحضارات الشرقية بحضارة اليونان وذلك باحتلال الاسكندر المقدوني منطقة الشرق فسادت الثقافة واللغة اليونانية، يليه العصر الروماني (٦٣ ق.م – ٣٢٤م) وفيه ظهرت الامبراطورية الرومانية وكذلك كان هناك وجود للامبراطورية الفارسية وازدهرت ممالك متعددة في الشرق كمملكة الانباط (٣١٢ ق.م – ١٠٦م). ويأتي بعد العصور الكلاسيكية العصر البيزنطي والذي بدأ سنة ٣٢٤م واستمر حتى سنة ١٤٥٣م الا انه واثناء العصر البيزنطي ظهرت العصور الاسلامية ابتداء من سنة ٦٣٦م والتي بدأت مع تكوين الدولة الاسلامية وانتشر الاسلام والثقافة العربية خارج الجزيرة العربية ووصل حتى حدود الصين شرقا واسبانيا (الاندلس) غربا، وتقسم هذه العصور بناء على تشكيل الخلافة والامارات الاسلامية في سوريا والعراق ومصر والاندلس من اموية وعباسية وفاطمية وايوبية ومماليك وعثمانية دون ان ننسى الاحتلال الصليبي للشرق، بينما انتهى العصر الساساني مع الفتح العربي للعراق وبلاد فارس. هذا في الشرق اما في الغرب فقد انقسمت الامبراطورية الرومانية الى امبراطورية الشرق والتي تسمى ببيزنطة وعاصمتها القسطنطينية وامبراطورية الغرب وعاصمتها روما والتي انتهت في منتصف القرن الخامس بسيطرة ادواكار والقوط البرابرة على روما والجرمان بالتوسع على

---

(١) هذه التقسيمات لا يوجد حولها اجماع بين علماء الآثار ويرى البعض منهم ان هذه العصور ليس لها نفس الترتيب والتسلسل التاريخي لكل مركز حضاري بل ان تحديد بدايات ونهايات كل عصر تختلف من حضارة الى اخرى ومن مكان الى مكان (مصادر مختلفة).

حساب الامبراطورية الغربية فكانت هناك في تلك الفترة ممالك جرمانية وايطالية متعددة ومتحاربة في اوروبا ثم الممالك اللومباردية وكانت روما تقع احياناً تحت سيطرة بيزنطة ثم تفلت من يدها ثم ظهرت امبراطورية البلغار التي كانت نداً شديداً لبيزنطة في فترات كثيرة بينما سيطر الفتح الاسلامي على الجزر في البحر الابيض المتوسط وفي جنوب ايطاليا والاندلس الى ان سيطر الفرنجة بمملكة قوية على اجزاء واسعة من اوروبا الغربية اعتباراً من منتصف القرن الثامن الميلادي مع وجود الامبراطورية البيزنطية وامبراطورية البلغار وامارات جرمانية ثم ظهر الروس على الواجهة من منتصف القرن التاسع الميلادي ثم إستطاع امبراطور الغرب اوتو الاول ان يسيطر على معظم اوروبا على حساب الامبراطوريات الاخرى بما فيها معظم الممتلكات البيزنطية في اوروبا ما عدا الممالك الاسلامية في الاندلس والامبراطورية الروسية وبقيت الامبراطورية الغربية موجودة الى القرون الوسطى حيث نشأت على ميراثها الامبراطورية الالمانية والامبراطورية الفرنسية والمملكة البريطانية وعندما خرج المسلمون من الاندلس نشأت مكانها المملكة الاسبانية ناهيك عن ممالك وجمهوريات اخرى خصوصاً بعد ان طال الفتح العثماني اجزاء واسعة من اوروبا.

وبناء على ما تقدم فيمكن ان ننسب كل موقع اثري او قطعة اثرية (Object) الى احدى هذه العصور واحيانا قد يعود الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" الى اكثر من عصر بمعنى ان الانسان سكن او استخدم الموقع في فترات متعددة، ويتميز كل عصر من العصور بمميزات معينة يمكن للخبير الاثري ان يستدل من خلالها على تاريخية الموقع والعصر الذي يعود اليه وذلك من خلال دراسة المخلفات الحضارية في الموقع. لذلك يجب ان يقوم على العمل الاثري من بدايته الى نهايته شخص مختص والخبير وهو الشخص الحاصل على الشهادة الجامعية كآثاري والذي سبق وان تعامل علمياً وميدانياً مع المواقع والقطع الاثرية.

مفهوم الآثار:-

كلمة الآثار (Archaeology) هي بالاصل كلمة يونانية وتقسم الى كلمتين (- A chae) وبالانجليزية تعني (Archaic او Ancient) اي قديم او معمر و (ology) وتعني بالانجليزية (Study of) او (Science of) اي دراسة او علم بالتالي فعلم الآثار هو علم او دراسة القديم[1]. ويمكن تعريفه بشكل عام بأنه " العلم الذي يدرس المخلفات المادية للبشرية منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا، وهي المخلفات الناتجة عن النشاطات الانسانية، وهو العلم الذي يهتم بجميع الاشكال المادية والملموسة التي تحفظ لنا آثار النشاط البشري سواء كانت هذه الآثار جميلة او عادية متواضعة، ويمتد الاهتمام الى اللغة والثقافة والفكر أي الغير ملموس". اما (Kathleen M. Kenyon) وهي من مؤسسي معهد الآثار في جامعة لندن وتعتبر رائدة العمل الاثري الحديث في بلاد الشام ومن رواد علم الآثار الحديث فترى في كتابها (Beginning in Archaeology) "ان معنى علم الآثار يختلف بين الناس، فعند بعضهم هو شيء ما عقيم مثل الاتربة، يّدرس بواسطة أساتذة ملتحين طويلين، مسنّين؛ اما آلاخرين فيرون في الكلمة رواية غرامية، مليئة بدفائن من حياة في الزمن الغابر، أياً من الفكرتين لم يراعي جانب الصواب. ان علم الآثار هو دراسة علميّة، تقتضي عملا شاقّا وماهرا، وأحْيانًا اكتشافات غير متوقعة مثل ضريح توت عنخ امون، واحيانا عمل بدون نتائج ملموسة. فعلم الآثار هو الطريقة لاكتشاف ماضي الجنس البشري في وجهاتها الماديّة، ودراسة منتوجات هذا الماضي. ربّما قد تكون هذه الوجهات: طريقة معيشة شُعوب، طريقة عبادتهم، فنّهم، مهنهم، أسفارهم. وتشمل الدراسة كلّ البقايا الماديّة للانسان، الاغراض التي صنعها والتي استعملها، منزله والبنى الدفاعية، أدواته وأسلحته، بقايا غذائه، عِظامه الخاصّة وأماكن الدفن، ومن هذه كلها، نستنتج كيف عاش"[2]. بالتالي "فعلم الآثار هو علم

---

(١) يعتقد ان الفرنسي جاك سبون هو اول من استخدم هذا المصطلح في القرن السابع عشر واصبح بعده يستخدم للتعبير عن دراسة القديم.

(2) Kathleen, P 9

التحري عن الاصول المادية لحضارة الانسان، ومن ثم فهو علم الوفاء للقديم والحرص على تتبع مسيرة التطور التي سلكتها الحضارة البشرية في عصورها الماضية عن طريق استقراء الشواهد المادية من تراث هذه العصور واستخلاص القيم الثقافية والعلمية والجمالية من كل ما أبدعته قرائح الانسان وأحاسيسه وعلومه، ومن كل ما شكلته يده وآلاته تجسيداً لمعتقداته وفنونه في مختلف مناحيها الثابتة والمنقولة، وهو كذلك العلم الذي يدرس الآثار لذاتها ولخلفياتها لانها في مفهومه ليست أطوالا وعروضاً ورسوماً وأشكالاً وبساطة وجمالا فقط، وانما هي وقائع ملموسة تتحدث بلسان أهلها وزمانها إيجاباً وسلباً، ولا تنفصل عن كيانهم في الزمان والمكان والتأمل والخيال حتى ولو كانت آثاراً ساذجة غير مكتوبة[1].

ان علم الآثار علم يهتم بالحضارات كلها سواء كانت مزدهرة او منتهية وسواء كانت عظيمة او بدائية، كما يهتم بالانسان الفرد سواء عاش في كهف او كوخ او بيت او قصر، ويهتم بالقبور سواء كان حفرة بسيطة لقبر عادي او قبر فخم، كما قد يهتم بمجموعة قبور وما تحتويه من عظام بسيطة ومرفقاتها من ممتلكات او بمومياء حنطت ورصعت مع القبر بممتلكات ثمينة وذهب وجواهر، ويهتم بطريقة عبادة هذا الانسان القديم سواء كان معبداً وثنياً او كنيساً او كنيسة او جامع. والآثاري الصادق مع نفسه هو الشخص المتجرد من العواطف والخلفيات عند تعامله مع الحقائق والاكتشافات في الموقع ومع ان هذا الامر صعب انسانياً لكن نجاح الآثاري يقوم على مبدأ الحياد وعدم البحث عن الآثار التي تؤيد فكرته او عقيدته او توقعاته ويهمل او يطمس او يبدل ما يخالفها.

ويشير الدكتور عاصم محمد رزق في كتابه علم الآثار بين النظرية والتطبيق الى ان المفهوم الحديث لكلمة "آثار" بدأ بالتطور منذ القرن الثامن عشر الميلادي عندما تداخلت في معنى المصطلح عناصر جديدة ساعدت كثيراً في تشكيل بداياته، ومع ذلك

---

(١) عاصم، ص ١٢

فقد كان لعصر النهضة الاوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي أثر كبير في جمع كثير من الاعمال الفنية القديمة التي شكلت فيما بعد النواة الحقيقية للمجموعات الاثرية التي كونت أسس أعظم المتاحف الاوروبية، ولا سيما متحف اللوفر في باريس الذي قام بعد الثورة الفرنسية على المجموعات الملكية التي كانت ملكاً لاسرة بوربون (Bourbon)[1].

اما من ناحية قانونية فقد عرف قانون الآثار الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بموجب قانون معدل لقانون الآثار رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ الاثر في المادة الثانية بانه:

أ- اي شي منقول او غير منقول أنشأه او صنعه او نقشه او خطه او بناه او اكتشفه او عدله انسان قبل عام ١٧٥٠ ميلادية بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر انواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة، او اي جزء اضيف الى ذلك الشي او اعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ.

ب- اي شي منقول او غير منقول مما هو منصوص عليه في البند (أ) من هذا التعريف يرجع تاريخه الى ما بعد عام ١٧٥٠ ميلادية ويعلن الوزير انه أثر بقرار يتم نشره في الجريدة الرسمية.

ج- البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها الى ما قبل سنة ستماية ميلادية.

بينما يعرّف مشروع قانون الآثار المصري الاثر في المادة الثانية " يعتبر أثرا كل عقار او منقول انتجته الحضارات المختلفة او احدثته الفنون والعلوم والآداب والاديان، منذ عصور ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى وجد على ارض مصر، وكانت له قيمة او اهمية أثرية او تاريخية بإعتباره مظهراً

---

(١) عاصم، ص ٧٠.

من مظاهر الحضارات المختلفة التي انتجت او اقامت على ارض مصر او كانت لها صلة تاريخية بها، وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها" بينما ترى قوانين اخرى ان " الآثار القديمة هي غير منقولة او منقوله. الآثار القديمة غير المنقولة هي:-

- كل عمل صناعي فوق الارض له شكل جيولوجي.
- كل تشييد او بناء قديم او بقايا او اثار ابنية قديمة لها هيكل ظاهر فوق الارض او غير ظاهر.
- كل شي منقول مثبت في الارض او في البناء بصورة دائمة.
- جميع المواقع الطبيعية التي اعدتها او استعملتها الصناعة البشرية مثل الملاجئ تحت الصخور والمغاور والصخور المشتملة على تصاوير او نقوش او حفر او كتابة.

اما الآثار القديمة المنقولة فهي كل شي او بقايا شي صنعه او شغلته او حورته يد الانسان وهو غير داخل في الفئات السابقة".

ومجمل القول ان علم الآثار هو العلم الوحيد الذي يجمع بين المعول والادوات البسيطة من جهة والحاسب الالي والمعدات الالكترونية المتطورة من جهة اخرى مروراً بالعلوم الاخرى.

تعريف مقترح للآثار:-

اذا سألت علماء الآثار العرب ما هو الأثر فستجد نفسك في حيرة كبيرة، لان كل بلد عربي ينظر للآثار نظرة تختلف عن البلد الآخر، ورغم انهم جميعاً يقولون لك ان الآثار شيء قديم لكن لا يتفقون على العمر المفترض لهذا القديم ليكون أثراً، ففي الاردن مثلاً

كل ما يعود لسنة ١٧٥٠م وما قبله أثر[١] بينما ما يعود لبعد هذا العام يعتبر تراثاً ونظم في قانون التراث، بينما في العراق اعتبر كل ما يعود لما قبل مئتي عام أثراً وفي مصر كل ما يعود لمئة عام أثراً وكثير من الدول تتفق اما مع القانون المصري او القانون العراقي فأيها نعتمد؟ فيما يلي تعريف مقترح للآثار يراعي بعض القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الاختصاص.

الآثار: وتقسم الى قسمين: الاول الغير منقول وتشمل المباني وما تحمله من نقوش او نحت او تصوير وكافة العناصر او التكاوين المتصلة بها او التي نزعت منها لاحقاً ويشمل ذلك أي تعديلات احدثها الانسان لاحقاً على هذه المباني سواء بالزيادة او التعديل او الترميم وكافة المعالم التي انتجتها الحضارات السابقة المختلفة والتي لها جميعا قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ او الفن او العلوم او الديانات بما في ذلك الكهوف والمغاور وما يزيد عمرها عن المئة عام. اما القسم الثاني المنقول فيشمل ما صنعه او نقشه او خطه او احدثه الانسان في مجالات الفنون او العلوم او الآدب او الديانات ويشمل ذلك المنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر انواع المصنوعات وبما يزيد عمرها عن مئة عام.

تطور علم الآثار وأقسامه :-

يعود الفضل في وجود علم الآثار الى بعض الاشخاص الذين كانت لديهم هوايات في جمع القديم والنفيس، بعضهم كان يجمع الآثار لمدى الاعجاب والانبهار ورغبة منهم بالاحتفاظ بقطع اثرية واقتنائها، ولدى البعض كان اهتماماً فنياً خاصاً والبعض رغبة منه بالبيع لمن يدفع اكثر، وشمل ذلك الباحثين عن جمع النصوص الاصلية للحضارات القديمة. وهذا كان منذ بداية التاريخ وليس بجديد، ويغلب الظن ان الملك نابونيدس (Nabunidus) الذي حكم امبراطورية بابيلون (Bubylon)[٢] بالعراق من سنة

---

(١) حسب قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته في القانون المعدل رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤ المادة الثانية البند أ.

(٢) كما وردت بالنص.

٥٥٥-٥٣٨ ق.م كان اول الآثاريين الذين عرفهم التاريخ[١] حيث كانت لديه هواية التنقيب في اطلال الماضي وجمع الكتابات القديمة، وقد اكتشف قلعة أور ورممها، وقامت ابنته الاميرة آن نيجالدى نانار (En Nigaldi Nanner) بالاحتفاظ بمجموعة من الآثار في مكان ما سمي بالمتحف فكانت اول امينة متحف بالتاريخ[٢] والتنقيب عن الآثار استمر في العهود اللاحقة وارخ بعض المؤرخين لذلك ومنهم الطبري.

ويعتقد البعض ان مؤلفي الكتب القديمة كان هدفهم التسجيل لاحداث وتقاليد سابقة ثم تعدى ذلك الى تسجيل ووصف لمعلومات ومشاهدات معينة ترتبط معظمها بأمور دينية واساطير ومن هذه الكتب التي كتبت قبل الميلاد، تاريخ الاغريق للمؤرخ ثيوديديد (Thusydide) والالياذة والاوديسة لهوميروس وموسوعة هيرودوت عن بلدان الشرق القديم وكتابات افلاطون عن مصر وكتابات المؤرخ المصري مانيتون السمنودى والذي كتب تاريخا مطولا لمصر باللغة الاغريقية وكتاب (وصف اليونان - Helladus Pe iegesis) للرحالة الاغريقي بوزانياس والذي كتب في تراث الاغريق ويعتبر هذا الكتاب شرحاً لبلاد اليونان وانهارها وقراها والطرق المؤدية لها ويتطرق بالوصف للمنتجات المحلية وفنونها والاماكن التي تستحق الزيارة لجماليتها وما تحتويه من تماثيل وصور مرسومة ومقابر جميلة واماكن للعبادة وما احيك حولها من قصص واساطير، وايضاً كتاب العمارة (De Architectura) للمهندس الروماني فيتروفياس (Vi - rovius)، وكتاب التاريخ الطبيعي للمؤرخ الروماني بليني الاكبر والذي أرخ للتاريخ الطبيعي وخصص جزء كبير منه لاستخدامات المعادن والفنون للفنانين الاغريق القدامى، ومؤلفات بلوتارك الذي كتب العديد من المؤلفات مثل كتاب الحياة المقارنة والاخلاق وهو كتاب متعدد الموضوعات في امور فنية وتاريخية وطبيعية واثرية، وكتابات سترابون (Strabon) والذي قدم في كتابه الجغرافيا (Geographica) وصفاً كاملاً لتاريخ واقتصاد وجغرافية البلدان التي تقع في نطاق الامبراطورية الرومانية شارحاً

---

(١) كفافي، ص ١٩.

(٢) عاصم، ص ٦٩.

فيها العديد من عادات الشعوب وتقاليدها وطبيعتها وحيواناتها وظل كتابه يدرس في جامعات اوروبا حتى القرون الوسطى ويعتبر هذا الكتاب احد اهم الكتب التي يعتمد عليها الآثاريين في دراستهم للآثار الرومانية. ويتعدى الامر الكتب المؤلفة الى الاعمال الفنية والمعمارية التي تحمل نقوشاً وكتابات أرخت لاحداث معينة كتلك التي تغطي جدران القبور والاهرامات المصرية او المعابد الوثنية او شواهد قبور او مسلات والتي بمجملها تحمل نقوشاً وكتابات لتاريخ الاثر او لشخص او لحرب او لاحداث معينة[1].

ناهيك عن اعتبار الكتاب المقدس نفسه كتاباً تاريخياً بالاضافة الى انه كتاب موحى به من الله وان العهد القديم منه كتب من قبل عدد من الاشخاص وبفترات زمنية مختلفة قبل مولد السيد المسيح بقرون. ولعل اهتمام المسيحيين لاحقاً بعد ان اصبحت ديانتهم الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية بآثار المسيحيين الاولين وتقديسهم لهم كان اول الاحداث المتعلقة بالاحتفاظ بالآثار بشكل كبير فهؤلاء قاموا بالكشف عن قبور المسحيين الاوائل ومغاورهم حيث كانوا يصلون خفية، ومن ثم تطور هذا الاهتمام ليصبح جمع عظامهم وتقديسها ونقلها والاحتفاظ بها في قبور عظيمة داخل كبريات الكنائس والكتدرائيات، كذلك كان الاهتمام بجمع كتاباتهم ومؤلفاتهم لاستخدامها كمراجع خصوصاً في فترات النزاعات العقائدية بين المسيحيين، وتطور الاهتمام من ذخائر القديسين ومؤلفاتهم ومخلفاتهم الى الاتجار بها وبكل الآثار المقدسة في فترة العصور الوسطى، ولم تكن فقط الآثار المقدسة محل اهتمام الناس والمؤمنين والتجار في تلك الفترة بل كانت آثار الشرق كلها محل اهتمام وتجارة الاغنياء في اوروبا، وفي القرون الثلاثة الآخيرة كان هناك الكثير من العلماء يهتمون بإستخراج الآثار من مواقعها، وكان هناك بعض المغامرين والرحالة والحجاج واللصوص الذين وصلوا للشرق للتعرف على المواقع الاثرية المهمة فسرق بعضهم وسجل آخرون ما شاهدوه من مباني ومنشأت اثرية تعود لقرون خلت، ولعل دور الرحالة المستشرقين والحجاج المسيحيين خصوصاً الذين كتبوا عما شاهدوه ورسموا صوراً وخرائط دور في مساعدة علماء الآثار في القرن

---

(١) عاصم، ص ٥٤.

العشرين بالاستلال لمواقع معينة. ان تطور علم الآثار يعود ايضاً لاهتمام الناس بماضي انسبهم واجدادهم فسعوا لمعرفة اصول واعراق حضارات معينة وتتبعوا اماكن سكناهم وترحالهم. بالتالي وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم مراحل تطور علم الآثار كالتالي:-

١. مرحلة الانجذاب والاهتمام والهواية الفطرية.

٢. مرحلة الجمع والتقديس.

٣. مرحلة الوصف والتعليق والتفسير البسيط.

٤. مرحلة الرحلة والتسجيل والتحليل (وبهذه المرحلة زاد الاهتمام بالآثار الغير منقولة اكثر).

٥. مرحلة البحث والتنقيب العلمي والتسجيل والتركيب العلمي[١].

من اهم الرحالة والمهتمين بالآثار نأتي على ذكر كل من الايطالي كولادي ريانزو (١٣١٠م – ١٣٥٤م) وسيراك دانكون (١٣٩١م – ١٤٥٢م) والفرنسي نيقولا كلود دى فابري (١٥٨٠م – ١٦٣٧م) والفرنسي ليون جان سبون (١٦٤٧م – ١٦٨٥م) الذي كان تاجر وجاب الشرق برفقة عالم انجليزي اسمه ويلر سجلا خلالها ما شاهداه وما جمعاه من آثار الشرق واليه يعزى اصطلاح (Archaeologie)، والراهب البندكتي برنارد دي منفوكون (١٦٥٥م – ١٧٤١م) الذي وضع كتاباً في العصور القديمة قدم فيه شروحاً وصور للآثار الكلاسيكية، وفالكونت دي كايلوس (١٦٩٢م – ١٧٦٥م) وونكلمان (١٧١٧م – ١٧٦٨م) والملك شارل ملك صيقلية (١٧٢٨م – ١٧٣٧م) وسيرو داجانكور (١٧٣٠م – ١٨١٤م) والكونت دي شوازيل جوفييه (١٧٥٢م - ١٨١٧م) وروسيليني (Rosselini) الايطالي الجنسية وأوجست ماريت الفرنسي الذي اصبح اول مدير لمصلحة الآثار المصرية، وفلندرزبتري الانجليزي الذي يعود له الفضل بوضع الاسس

(١) قد يرتبهم آخرون بطريقة اخرى وبأختصارات اخرى ولكل مجتهد نصيب.

الحديثة للحفر والتنقيب والقائمة على القاعدة المشهورة الحرص الشديد خلال الكشف وتقدير كل ما هو مكتشف بدون تفرقة بين المكتشفات، وكيتون طومسون التي طورت أساليب الحفر الاثري وكذلك السير مورتمر هويلر (Mortimer Wheeler) الذي يرجع اليه الفضل في ابتكار العمل بنظام المربعات (Grid) (Kenyon-Wheeler) وترك الفواصل الترابية (Baulks) فيما بينها[1].

تقسم علوم الآثار الى الاقسام التالية[2]:-

• علم الآثار الكلاسيكية Classical Archaeology (اثار ما قبل التاريخ - Pr historic Archaeology) وهو بمثابة العلم الام لكل العلوم الاثرية اللاحقة ويهتم هذا العلم بآثار ما قبل التاريخ ويبحث في مخلفات انسان ذلك العصر الطويل جداً وليس لهذا العصر تسلسل تاريخي واحد في كل العالم القديم بل يختلف من منطقة الى اخرى وتعتبر الدراسات المتعلقة بعصر ما قبل التاريخ دراسات ما زالت في مرحلة التكوين رغم مرور ما يزيد عن القرن على نشأتها، ويشمل هذا العلم مخلفات الانسان في مراحل ما قبل معرفة الكتابة. وينبثق من علم الآثار الكلاسيكية العلوم التالية:-

١. علم الآثار الاغريقية (Greco) وتنتشر الآثار الاغريقية في مناطق ساحل البحر الابيض والبحر الاسود منذ الالف الرابع قبل الميلاد الى ان كان فتح الاسكندر الاكبر للشرق فصبغ العالم القديم بالصبغة الهيلينية. ويمكن حصر الآثار الاغريقية بثلاث ميادين هي:-

• الحضارة الميناوية ومركزها كريت وتنسب للميناويين سكان كريت.

• الحضارة الهللينية ومركزها بلاد اليونان وتنسب الى هيللاس (Hellas) اسم البلاد القديمة.

---

(١) عاصم، ص ٥٦- ٦٤. كفافي، ص ٨٦- ٨٩.

(٢) ضو، ص ٤٦- ٦٢.

• الحضارة السيكلادية (Cycladic) وهي مجموعة جزر الارخبيل اليونانية واستمدت اسمها من (Cycle) أي الدائرة لانها تمثل دائرة حول ديلوس واندروس وناكسوس وباروس.

٢. علم الآثار الرومانية (Roman) وتنتشر الآثار الرومانية في سواحل البحر الابيض واهم ما يميزها الهياكل الوثنية والاعمدة والتيجان والمدرجات (المسارح) والنقود والاوزان وغيرها.

• علم الآثار المصرية القديمة (المصريات Egyptology) وهو علم كلاسيكي ايضاً رغم ان العلماء لا يدمجونه مع العلمين السابقين، وما زالت الآثار الفرعونية سراً رغم الاكتشافات الكثيرة والمتعددة، وهي رغم تمركزها في صحراء مصر وحول النيل لكنها تنتشر في مناطق بالسودان واثيوبيا جنوباً وليبيا غرباً وصحراء النقب شرقاً، ورغم ان الاسكندر الاكبر ضم مصر الفرعونية لامبراطوريته لكنه لم يفرض عليها الصبغة الهيلينية.

• علم الآثار الشرق الادنى (Near East) وهو علم صعب ومعقد ولم يتخصص فيه الكثير من العلماء واهم مميزاته عدم حدوث تغيير كبير في الوضع السكاني في مناطق الشرق وتشمل المناطق الاسيوية من إيران شرقاً والبحر المتوسط غرباً وجبال القوقاز شمالا والخليج العربي جنوبا، ورغم تنوع الحضارات في الشرق الأدنى إلا أنها تلتقي عند مصدر ثقافي واحد.

• علم الآثار البيزنطية (Byzantine) ولعل اكثر علماء الآثار حالياً متخصصون بهذا العلم نظراً لكثرة الآثار التي تركتها الامبراطورية البيزنطية وتوسعها في معظم العالم القديم ونظراً لازدهار الفن والاحداث الدينية من انتشار الكنائس بفسيفسائها الجميلة والخلافات العقائدية وما نتج عنها من احداث مهمة. وتنتشر هذه الآثار في السواحل الشرقية للبحر الابيض المتوسط.

• علم الآثار الاسلامية (Islamic) ومجالات هذا العلم فسيحة وكبيرة خصوصاً مع الفتوحات الاسلامية فتنتشر الآثار الاسلامية من الهند شرقاً لاسبانيا غرباً ومن تركيا واذربيجان شمالاً الى وسط افريقيا جنوباً، وعلى الرغم من ثراء مادته الأثرية وانتشارها في ربوع هذه المنطقة الشاسعة من العالم إلا أنه لم يلق نفس الاهتمام الذي لاقاه علم الآثار الكلاسيكية (الغني بتعدد آثاره وتميزها) وعلم الآثار البيزنطية (الغني بالفنون) فالمسلمون كانوا يكرهون التماثيل والتصوير وانحصر اهتمامهم بالخطوط والصناعات الزخرفية وبناء المساجد. ويشغل علم الآثار الإسلامية مساحة زمنية تبدأ بالفتح العربي وتستمر حتى نهاية الحقبة العثمانية، ويختلف هذا العلم نوعاً ما عن علم الآثار العربية لكنهما تتحدان نوعاً ما بعد ظهور الاسلام ويمكن تقسيم هذا العلم للمراحل التالية:-

- العصر الاسلامي المبكر ويبدأ من البعثة وتمتد الى بداية العصر العباسي الثاني أي منتصف القرن الثالث الهجري وتشمل: عهد النبوة والخلفاء الراشدين والدولة الاموية والعصر الاول للدولة العباسية وتتميز هذه المرحلة بتأسيس الدولة الاسلامية وانتشار الاسلام وتمدده وإدخال اراضي جديدة في الاسلام بالاضافة لسقوط دول واختفائها بسبب هذا التمدد كالدولة الساسانية والقوطية وتقلص دولة الروم.

- العصر الاسلامي الوسيط ويبدأ من منتصف القرن الثالث بعد الهجرة أي بعد ان ضعفت الدولة العباسية وسيطر قواد الجند على الخلفاء واهم ما يميز هذه المرحلة ضعف الخلافة العباسية وظهور منافسين لها كالخلافة الفاطمية في مصر والاموية في الاندلس وظهور امارات مستقلة عن الخليفة العباسي يحكمها غير العرب كالكرد والفرس والاتراك وظهور الصراع الاسلامي- الاسلامي وتوقف الفتوحات الاسلامية وايضاً الغزو الصليبي لبلاد الشام والغزو المغولي للعراق والتقلص الاسلامي في الاندلس.

- العصر الاسلامي المتأخر ويمتد من الغزو المغولي لبغداد في منتصف القرن السابع حتى بداية القرن العاشر الهجري ويمتاز بطرد الصليبين من بلاد الشام وتحول المغول الى الاسلام وقوة ونفوذ المماليك في بلاد الشام ومصر وخروج المسلمين من الاندلس والضعف والانحسار يدب في الدولة البيزنطية وظهور العثمانيين كدويلة في اسيا الصغرى.

- العصر الاسلامي الحديث ويبدأ من القرن العاشر حتى الحرب العالمية الاولى حيث ادى التوسع العثماني الى سقوط الدولة البيزنطية وشمول معظم الاراضي العربية تحت حكم المماليك ما عدا الدولة الصفوية في ايران والدولة السعدية ثم العلوية في المغرب ثم نهاية دولة المماليك مروراً بالضعف المستمر للدولة العثمانية ومع قيام الحرب العالمية الاولى تنتهي الدولة العثمانية ويبدأ الاحتلال الاوروبي للوطن العربي وتفكك العرب الى دول.

- علم آثار العصور الوسطى (Middle Ages - Medeival) ورغم انها تعتبر امتداداً للآثار المسيحية في اوروبا وعصر الحروب الصليبية (Crusades) في الشرق لكنه يختلف عن علم الآثار البيزنطية، ورغم ان الصليبين نقلوا معهم للشرق فن العمارة والزخارف الاوروبية لكن آثار الصليبيين تعتبر قليلة نسبياً في الشرق ولا تتعدى بعض البنايات والكنائس والقلاع.

وهناك الكثير من علوم الآثار الاخرى والتي قد تنسب الى شعوب قطنت بأماكن معينة واستقرت فيها وتفاعلت مع بيئتها ايجابياً فأفرزت حضارة ذات طابع خاص خلال مرحلة زمنية معينة بدأت فيها كحضارة بدائية وتدرجت الى ان بلغت القمة ثم ما لبثت ان تهاوت لتعود الى الحضيض من جديد وتندثر.

علم الآثار وعلاقته بالعلوم الاخرى[1]:-

يرتبط علم الآثار بالكثير من العلوم الاخرى، وهذا العلم الذي يصف الاشياء القديمة يستمد المعرفة بالعصور الغابرة من دراسة مخلفاتها القائمة، بالاضافة لما يمكن الحصول عليه من علوم الحيوان والنبات القديم والبيئة المصاحبه. ويعتمد الاثري في تأريخ مكتشفاته على مبدأ الاستراتيجرافيا، ويتضمن هذا المبدأ ان اقدم جزء في الموقع هو دائما ما وجد في اسفل مستوى بينما تركت العصور الاحدث مخلفاتها فوق هذا المستوى مرتبه حسب تسلسلها التاريخي من اسفل الى اعلى. وبالحفر من اعلى الى اسفل يمكن للآثاري ان يقتفي أثر الطرز المختلفة للأثر او ان تكون دراسته حول أحدث العينات وأكثرها تطوراً حتى أقدم العينات وأكثرها بدائية وتعرف هذه الدراسة بالتايبولوجي (Typology) تتابعا طرزيا يبين تفاصيل تغير طرز كل من هذه الموجودات.

ومن خلال هذه الملامح البسيطة لعلم الآثار نجد من الضروري ان نشير الى العلوم المرتبطة بهذا العلم، والتي من شأنها ان تضع النقاط الرئيسة فيما يتعلق بالكثير من المكتشفات الاثرية وطبيعتها الفيزيائية والكيميائية، وعلاقتها بمحيطها وبما أثر ويؤثر عليها، فهناك الكثير من العلوم التي تهتم بالأثر ودراسته بالتفصيل والقاء الضوء على الكثير من الملامح الخاصة به التي قد تكون فُسرت بطريقة مختلفة عن حقيقته. فكما استطاع الاشعاع السيني والكربون المشع ١٤ القاء الضوء على الكثير من أخطاء علماء الآثار السابقين، استطاعت هذه العلوم سد ثغرات كثيرة وواسعة من معلوماتنا عن تلك العصور الضاربه في القدم، والتي ظلت عشرات السنين غامضة على مفاهيم علماء الآثار، ومن هذه العلوم:

١- الانثروبولوجيا (Anthropology): تتكون كلمة الانثروبولوجيا ذات الاصل اليوناني من مقطعين هما "Anthropos" وتعني الانسان و"Logia" وتعني العلم،

---

(١) عاصم، ص ٣٠-٤٦. كفافي، ص ١٤٧- ١٥٥.

ويدرس هذا العلم الانسان بغض النظر عن الزمان والمكان بتحليل وتتبع مظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمعات البدائية فضلا عن دراسة كل الانماط السلوكية التي تسود في مجتمع معين. بالتالي تعرف الانثروبولوجيا بأنها العلم الذي يدرس الانسان وسلالاته واعماله ويحاول فهم جميع انواع الظواهر التى تؤثر فيه. ونظرا لتشعب مجالات البحث في موضوع الانسان نجد ان هنالك نوعان من التخصص بدأ بالظهور في هذا العلم هما:-

- الانثروبولوجيا الطبيعية (علم الانسان الفيزيائي): وتختص بدراسة جسم الانسان من حيث صفاته ومقايسه واصوله وسلالاته واشكاله السابقة والمتطورة واجناسه ويرتبط هذا النوع بالعلوم الطبيعية خاصة التشريح وعلم وظائف الاعضاء وعلم الحياة.

- الانثروبولوجيا الحضارية (علم الانسان الثقافي): وتختص بدراسة الحضارة بمعنى طرق وأساليب المعيشة في مجتمع معين مروراً بدراسة تاريخ الانسان واستقراره وتطور حياته وثقافته، ومن اهم مظاهرها اللغة والملابس والمباني والمعدات وكذلك يشمل مفهوم الحضارة طبيعة وانماط العلاقات الاجتماعية والنظم التي تحدد أساليب الحياة فالحضارة عبارة عن الكل المتكامل للانماط السلوكية المكتسبة التي يأخذ بها معظم أفراد مجتمع معين. وبالتالي يمكن القول ان علم الآثار هو جزء حيوي هام من علم الانسان[1]. ويتفرع عن علم الانثروبولوجيا الحضارية علوم هامة تتصل بشكل مباشر مع علوم الآثار منها:-

- Ethnography (الانثروبولوجيا الوصفية) وهو علم يبحث في اوصاف المجموعات البشرية وتراثها المادي أي خصوصيات الشعوب كالاخلاق والعادات والاديان.

---

(١) عاصم، ص ١٣-١٥.

- Ethnnolgy وهو علم الاعراف البشرية وهو احد فروع الانثروبولوجيا الثقافية وتراثها ويختص بالدراسة التحليلية المقارنة والشعوب البدائية القديمة.

٢- علم التاريخ (History): وتعني تحديد الزمن ووصف مجريات الحوادث الماضية، واول من استخدم هذه الكلمة المؤرخ اليوناني هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد مشيراً فيها الى الاحداث الماضية وتسجيلها وتحليلها.

٣- علم الزمن (Chronology): وهو يقسم إلى اتجاهين علميين:

- علم قياس الزمن ويتبع علوم الفيزياء ويسمى كرونوميا.
- علم حساب الزمن وهو علم تحديد الأحداث حسب الفترة الزمنية ويتبع علوم التاريخ ويسمى الكرونولوجيا الشاملة تمييزا عن الكرونولوجيات الخاصة ببعض المواضيع المعينة، كالموسيقى والكيمياء وغيرهما والتي لا تمت بصلة لعلوم التاريخ.

٤- الباليوكليماتولوجيا (Paleoclimatologia): وهو العلم الذي يعيد تشكيل الحالة التي كان عليها المناخ في العصور القديمة استناداً لدراسة السويات الاثرية التي تعود لكل عصر من تلك العصور.

٥- الباليوايدافولوجيا (Paleoedafologia): وهو العلم الذي يعيد تشكيل الحالة التي كانت عليها الاراضي في العصور القديمة استناداً لدراسة السويات الاثرية العائدة لكل عصر من تلك العصور.

٦- علم الكتابه والنقوش: وهو مجموعة علوم مترابطة لدرجة انها لا يمكن الفصل بينها وتسمى بالانجليزية (Paleography) او (Epigraphy) او (Papyrolog) وهو العلم الذي يعنى بجمع الكتابات المنقوشه على الاحجار والجلود والعملات والبنايات والتماثيل والمصنوعات المختلفة والبردي، وهو يهتم بدراستها لانها تحتوي على عقود

وقوانين ومراسلات وتسجيلات وغيرها من مظاهر الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يهتم هذا العلم بدراسة انماط الخط واشكال الحروف الهجائية وتطورها ومحاولات تجميل الخطوط المختلفة.

٧- Papyrology: أي علم دراسة اوراق البردي والتي كانت تستخدم لتدوين النصوص او تلك المستخدمة في حفظ المومياء ويندرج هذا العلم بقوة في علم المصريات.

٨- Archaeobotany: وهو دراسة المخلفات النباتية في المواقع الاثرية.

٩- Archaeozology: وهو دراسة المخلفات الحيوانية في المواقع الاثرية واهمها العظام.

١٠- علم الاحياء (Biology): ويختص بدراسة الكائنات الحية في جميع اشكالها وظواهرها.

١١- علم الطوبوغرافيا (Topography):وهو العلم المختص بدراسة التوزيع السكاني ووصف الظواهر الطبيعية للبلدان والاماكن من الناحيتين التاريخية واللغوية.

١٢- Caraniology او Craniometry: اي علم الجماجم ويدرس الجماجم وقياسها واحجامها واشكالها وخصائصها الاخرى.

١٣- الجيولوجيا الثقافية (Cultural Geology): وهي دراسة الحقب والطبقات (Strata) وانواع التربة وقد استخدم رويشل وهيلبوك وغيرهما من العلماء الالمان هذا المصطلح منذ أوائل هذا القرن، بعض العلماء يستبدلون هذا المصطلح بمصطلح الاثنولوجيا (او دراسة الطبقات الثقافية)، ويربط بعض العلماء هذا العلم بعلم الجغرافيا ايضاً.

١٤- Genaeology: علم دراسة الانساب.

١٥- الجيومورفولوجيا (Geochemistry): اي الكيمياء الارضية او علم التضاريس وهو علم يبحث في التكوين الكيميائي لقشرة الارض وفي التغيرات الكيميائية الطارئة عليها[١].

١٦- البترولوجيا (Petrologia) والليثولوجيا (Lithology): وهما علمان يختصان بدراسة الصخور وطبيعة تكوينها وبنيتها والمعادن المشكلة لها اعتماداً على التحاليل الفيزيائية والكيميائية.

١٧- علم المسكوكات (Liturgiology): وهو العلم الذي يختص بدراسة النقود ويلقبه البعض بالنميات (Nmismatique) سواء كانت مسكوكات ذهبية كالدنانير او فضية كالدراهم او نحاسية كالفلوس ويندرج تحته ايضاً علمان مهمان هما: علم المترولوجيا (Metrology) أي علم دراسة الاوزان (Weights) والمقاييس (Misures) وعلم الاختام (Sigillographia).

١٨- Palaeontology: علم دراسة الكائنات المنقرضة والمتحجره من حيوان ونبات ومخلفات الانسان وأشكال الحياه في العصور الجيولوجية القديمة.

١٩- Palaeopathology: اي دراسة أمراض العظام وسوء التغذية وتآكل الاسنان التي تترك آثارها على عظام الانسان ومنها يمكن دراسة البيئة والحالة التي كان يعيش عليها.

٢٠- Palaeopediology: دراسة الحفريات في العصور الجولوجية.

٢١- Palaeoserology: دراسة بلازما الدم وفصائله في القبائل البشرية القديمة،

---

(١) تركز على دراسة التضاريس الرباعية للارض حيث تظهر بوضوح آثار العصور الجليدية التي تركت دلائل وختلفة في المناطق التي حصلت فيها من اهمها الركاميات الجليدية او ما يسمى بالمورينات (Morenes) وهي صخور كان يدفعها الجليد معه اثناء تحركه ويتركها حيث يذوب فتظهر عليها اثار النقل والهرس بسبب ضغط الجليد، كما تظهر انها غريبة ومنقولة الى المنطقة التي توجد فيها (محيسن، ص ٣٤).

وتؤخذ عينات من المومياء والاجسام المجمدة او المحنطة ومنها يمكن دراسة الامراض بعمل اختبارات لبلازما الدم.

٢٢- PalaeoZoology: اي دراسة الحيوانات القديمة ومستحثاتها.

٢٣- Philology: فقه اللغة التاريخي والمقارن، اي دراسة اللغة والنصوص والكلام، وعلى الاخص بوصفها أداة التعبير في الادب وحقلا من حقول البحث يلقي ضوءا على التاريخ الثقافي.

٢٤- Sculpture: أي علم فنون النحت والتشكيل.

٢٥- Study of Symbols: اي علم دراسة الرموز.

٢٦- Fresco-Painting: أي علم دراسة فن الرسم على الجداريات، ويهتم بدراسة فنون الرسم والتصوير القديمة على الجدران الملونة من حيث الطرز والتقنيات ومراحل التطور والموضوعات المصورة وغيرها.

٢٧- Gemmology - Gemology: اي علم الجواهر.

٢٨- Theogony: اي دراسة الاديان وهو علم يدرس المعبودات والالهة الوثنية ويندرج تحته ايضاً (Liturgics) اي علم دراسة الطقوس الدينية.

٢٩- Architecture: علم الهندسة المعمارية والذي يهتم بالابنية سواء كانت دينية او مدنية او عسكرية كما يهتم بهندسة المدن (Urbanism) من مخططات لهذه المدن وصولاً لجميع المشاكل الحضارية الناتجة عن الحياة البشرية المزدحمة فيها، سواء كان ازدحاماً صغيراً او كبيراً.

٣٠- علم التصوير بأنواعه: التصوير الشمسي، والتصوير الجوي، التصوير بالاشعة فوق البنفسجية، التصوير بالاشعة السينية، التصوير بالاشعة الكونية.

وظائف المنظمة القائمة على الآثار:-

حدد قانون الآثار الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤ في المادة الثالثة المهام والسلطات المناطة بدائرة الآثار العامة الاردنية كالتالي:-

١. تنفيذ السياسة الاثرية للدولة.

٢. تقدير اثرية الاشياء والمواقع الاثرية وتقدير اهمية كل اثر.

٣. ادارة الآثار والمواقع الاثرية والمحميات الاثرية في المملكة والاشراف عليها وحمايتها وصيانتها وترميمها والمحافظة عليها وتجميل ما حولها وابراز معالمها.

٤. نشر الثقافة الاثرية وتأسيس المعاهد والمتاحف الاثرية.

٥. التنقيب عن الآثار في المملكة.

٦. المساعدة في تنظيم المتاحف التابعة للنشاطات في المملكة بما في ذلك المتاحف التاريخية والفنية والشعبية.

٧. التعاون مع الجهات الاثرية المحلية والعربية والاجنبية بما يخدم التراث القومي ونشر الوعي الاثري وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها.

٨. مراقبة حيازة الآثار والتصرف بها وفقا لاحكام القانون والانظمة والقرارات والتعليمات التي تصدر بموجبه.

بناء على هذه المادة من قانون الآثار الاردني يمكن القول ان للسلطة العامة على الآثار مهمتين رئيسيتين هما المحافظة على الآثار و إدارتها وتندرج تحت هاتين المهمتين الرئيسيتين مهام اكثر تفصيلية الا وهي التنقيب والدراسة والتسجيل والتصوير وجمع المعلومات و تنظيم المتاحف والتوعية وتنسيق الجهود وغيرها.

الفصل الثالث

"الموقع الأثري- موقع تراث ثقافي"

المبحث الاول: "تعريف الموقع الاثري وكيفية اكتشافه"

- التعريف
- تصنيف المواقع الاثرية
- خصوصية الموقع وتخطيط العمل الاثري
- خطوات تنظيم الدراسات الاثرية في الموقع
- خطوات العمل الاثري

المبحث الثاني "تنظيم العمل الاثري"

- تمهيد
- تعريف التنقيب الاثري
- مبادئ ومراحل التنقيب الاثري
- مراحل اعداد الهيكل التنظيمي ومعايير البناء التنظيمي الناجح
- المنظمة القائمة على إدارة الآثار والهيكل التنظيمي
- تشكيل بعثة التنقيب وتجهيزها
- تنظيم الاعمال العلمية والفنية بعد انتهاء الموسم

الفصل الثالث

"الموقع الأثري - موقع تراث ثقافي"

المبحث الأول

"تعريف الموقع الاثري وكيفية اكتشافه."

التعريف:-

الموقع الاثري (موقع تراث ثقافي) " هو مساحة جغرافية محددة او وحدة ارضية معينة توجد فيها الآثار" ويعرفه الدكتور زيدان كفافي " هو المكان الذي يعثر فيه على مخلفات تدل على نشاطات قام بها الانسان خلال العصور القديمة، وفي العادة فإنه يتم التعرف على المواقع الاثرية من خلال العثور على مخلفات انسانية فيها"[1] بينما عرف القانون الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته في القانون المعدل رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤ في المادة الثانية البند الثامن الموقع الاثري بأنه:-

أ- اية منطقة في المملكة اعتبرت موقعا تاريخيا بموجب القوانين السابقة.

ب- اية منطقة أخرى يقرر الوزير انها تحتوي على اثر او انها ذات صلة بأحداث تاريخية هامة على ان يعلن قراره في الجريدة الرسمية."

وقد يطلق على الموقع الاثري بعد تنظيمه اسم " المحمية الاثرية Archaeological Reserve - Conservation Area " والتي عرفها القانون نفسه بتعديلاته لسنة

---

(١) كفافي، ص ٥٥.

٢٠٠٤ المادة الثانية رقم ١٤ بأنها " مساحة من الارض تحتوي على معالم اثرية وبقايا بشرية وطبيعية يتم تحديدها والاعلان عنها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية المدير العام متضمنا الاسس والشروط اللازمة للمحافظة على موجوداتها".

بناء على التعريف القانوني فان الموقع الاثري مجموعة من الآثار الغير منقولة والتي عّرفها القانون ايضاً في المادة الثانية الفقرة التاسعة كالتالي:" هي الآثار الثابتة المتصلة بالأرض سواء أكانت مشيدة عليها أو موجودة في باطنها وتشمل ما تحت المياه الداخلية والاقليمية".

تستخدم المنظمات الدولية والاقليمية لقب موقع تراث ثقافي بدل من كلمة موقع أثري ولذلك انوه الى ان استخدام اي من المصطلحين يشير الى الآخر في هذا الكتاب الا اذا كان القصد غير ذلك.

تصنيف المواقع الاثرية :-

يّعرف تصنيف المواقع الاثرية على انه "دراسة الموقع الاثري وتحليله من خلال الظواهر المعمارية واللقى الاثرية وتاريخ الموقع، وربط هذه المعلومات بما يماثلها من مواقع اخرى".

انواع التصنيف:-

١- التصنيف العام والذي يأخذ بالموقع بوضعه الكلي العام كأن نقول مدينة البترا مدينة اثرية نبطية.

٢- تصنيف خاص والذي يقسم الموقع الاثري الى اجزاء وعناصر مختلفة (Site Elements) فيكون التصنيف هنا اما بشكل عمائري او بشكل تاريخي او حسب الاهمية...الخ كأن نصنف العمائر في البترا الى نبطية ورومانية وبيزنطية وهكذا،

او نصنف العمائر الى الخزنة ومعبد قصر البنت والكنيسة...الخ، أي تصنيف واحد لكنه متخصص.

٣- التصنيف المختلط والذي يعتمد تعداد انواع الفئات في الموقع الواحد فالبترا مثلا موقع أثري تاريخي مهم تعاقبت عليه الحضارات ويقوم المصنف بوضع خارطة امامه لمدينة البترا ويقسمها الى اجزاء او عناصر فعناصر معمارية نبطية تعود لمملكة الانباط وعناصر معمارية رومانية تعود للاحتلال الروماني للبترا وعناصر معمارية بيزنطية تعود للامبراطورية البيزنطية وعناصر معمارية اسلامية كذلك هناك عناصر تراثية (ليست آثار كونها حديثة العهد) تعود لفترات تأسيس الدولة الاردنية الحديثة، أي بمعني آخر عدد من التصنيفات معاً.

اشكال التصنيف:-

يعد تصنيف المواقع الاثرية من اهم واخطر العمليات التي يقوم بها الآثاري وهي تتطلب شخصاً مؤهلاً وذا خبرة ودراية كافية ليس فقط في الآثار بل في الهندسة والتاريخ وغيرها من العلوم، ويمكن تصنيف المواقع حسب التالي:-

- مواقع الاستيطان البشري (Living Sites): أي الاماكن التي سكن وعاش فيها مجموعات بشرية إما لفترات زمنية طويلة بحيث مارس فيها الانسان مجموعة متعددة من النشاطات او عاش فيها فترة زمنية قصيرة. وتصنف مواقع المستقرات البشرية الى:

- مواقع اقامت فيها مجموعة او مجموعات بشرية استخدمت ادوات واواني مختلفة الشكل والانواع، وهذه تعتبر دليلاً على طريقة عيش هذه المجتمعات عامة او اصحابها ممن اقام في هذه المواقع.

- مواقع تضم اناساً حرفيين او خبراء في مجالات أخرى قد يكونوا عسكريين او رجال الدين او تجاراً ويستدل على هذه الطبقة من المجتمع من خلال دراستنا للقطع الاثرية او حتى البيوت والبنايات التي يعثر عليها في الموقع.

ترتبط مواقع المستقرات البشرية عادة بمجموعة اخرى من المواقع وبالاتصال بين المجموعات الانسانية يمكن تغطية بعض الاحتياجات الضرورية للعيش وتبادل المعرفة.

• مواقع التقصيب (Butchering Sites): أي مواقع الصيد وجامعي القوت التي تقوم بمطارة الطرائد الكبيرة وقتلها وعادة ما يقيم هؤلاء عدد من الايام بجانب هذه الفريسة بعد ذبحها لسلخها وتقطيعها وتجفيف اللحوم لاكلها في اوقات لاحقة، وهذا النموذج من المواقع عم خلال مراحل العصور الحجرية وفي مناطق السهول. وتصنف مواقع التقصيب بأنها مواقع نشاط انساني واحد.

• مواقع القمامة (Middens): يوجد هذا النموذج من المواقع على شواطئ البحار والبحيرات، ويتشكل هذا الموقع بعد ان يقوم الانسان بإلقاء فضلاته في نفس المكان لمدة طويلة من الزمان مما يشكل تراكماً من العظام والاصداف البحرية وغيرها من النفايات. وتعتبر دراسة هذه الاماكن هامة لان البقايا تعكس طبيعة حياة المجتمع ومدى تقدمه الاقتصادي والتقني.

• المواقع والمراكز الدينية (Ceremonial Sites): وقد تكون هذه جزء من مستوطنة بشرية او خارجها، وتكون بمثابة مستقر لكهنة ورهبان ديانة ما حيث مارسوا شعائرهم الدينية، وتدل الآثار المكتشفة في هذه المواقع على معتقدات وممارسات سكان هذه المواقع خصوصاً ان الكهان في العصور الاولى كانوا لا يقومون فقط بخدمة المعبد والدين بل كانوا ايضاً يؤثرون وبشكل كبير في نشوء الحضارات الاولى في العالم، ومن امثلة هذه المواقع الدوائر الحجرية (Stone Henges) والانصاب الحجرية (Do - mens) ولعل اشهر الانصاب الحجرية في العالم تلك الموجودة في دامية في وادي الاردن شمال البحر الميت.

• مواقع الدفن (Burial Sites): تمثل مواقع الدفن مواقع غنية بالمعثورات الاثرية وخاصة عند الحضارات التي كانت تؤمن بالحياة بعد الموت كالفراعنة في مصر، وتدل

هذه المواقع على ايمان مجتمع ما ومدى عنايتهم بالموتى وطقوسهم الجنائزية، ولعل اهم اماكن الدفن بالعالم الاهرامات المصرية وما حولها من قبور والتي دفن فيها الفراعنة وحولهم عدد قليل من اسرهم وخدامهم مع الكثير من الكنوز ناهيك عن زخرفة قبورهم بكتابات تمجد الفرعون وتذكر تواريخ واحداث مهمة عنه، ولا تكون القبور دائما بحجم واهمية الاهرامات فبعض المجتمعات البشرية دفنت افرادها بشكل انفرادي في قبور قليلة الغور او في كهوف، ومعها مرفقات جنائزية بسيطة مثل الخرز وادوات الزينة واوان فخارية وهكذا. ومن خلال تحليل هذه اللقى يمكن تصنيف المدفونين حسب مراتبهم الاجتماعية. كما ان دراسة المومياء او الهياكل العظمية قد تفيدنا في التعرف على عدد السكان والامراض التي كانت شائعة وصلة القرابة بين المدفونين في القبر الواحد ناهيك عن استخدامات الادوية والمواد الداخلة بالتحنيط والدفن وكلها معاً تقود الى معرفة مدى تنظيم هذا المجتمع وتطوره.

- مواقع الاسواق (Trading Sites): وقد تكون في اماكن متوسطة بين المواقع الاثرية او قريبة من مدن هامة سابقة او حتى قريبة من الشواطئ، وهي تدل على التبادل التجاري بين مجموعات بشرية وهي تمتد من العصور الحجرية وتستمر وتتطور فبدأت كتبادلات تجارية بسيطة الى تبادل بكميات كبيرة من خامات وادوات حجرية تستخدم للصيد الى ادوات مصنعة ومواد غذائية اولية ومحاصيل زراعية وحيوانات ثم انتقلت التجارة من المبادلة الى البيع والشراء بإستخدام الذهب والفضة والمواد النفيسة ثم تطورت الى نقود مسكوكة. ويستدل من اللقى الاثرية في الموقع على مدى تطور التجارة واهميتها وعلى نوعية التجار وتجارتهم وهكذا.

- المحاجر والمناجم (Quarry and Mining Sites): عندما تطورت احتياجات الانسان اخذ يبحث عن مواد خام تناسب تطور احتياجاته وكانت في البداية من حجارة ثم اصبح يستخدم المعادن المختلفة وغالباً من كان يستخدمها لتصنيع ادوات واسلحة، وهذه المواقع تقدم لنا فكرة مهمة عن مدى تطور الحضارة التي استخرجت هذه المواد

من الجبال و اساليب التعدين التي استخدمتها، ولعل اهم مواقع المحاجر عالمياً موقع فينان جنوب الاردن والذي يعتبر اقدم واكبر محجر ومنجم بالعالم القديم.

• مراكز الفنون (Art Sites): وهي غالباً تكون جزء لا يتجزء من موقع اثري ونقصد بها المناطق التي توجد فيها قطع اثرية منقولة كالدمى والتماثيل او رسومات جدارية او محفورات بما فيها الكتابية على الجدران والصخور، وقد تكون هذه موجودة في القبور او في الكهوف والمأوي الصخرية. وهذه الفنون تقدم لنا افكار حول تقدم حضارة ما وفنونها ومعتقداتها الدينية وغالباً ما تؤرخ لاحداث او ملوك او معارك كما قد تدلنا على اسلوب الحياة والطعام والنشاطات الانسانية الاخرى، وهذه المناطق تتسلسل من انسان ما قبل التاريخ الى الحضارات المتأخرة.

• ملتقطات سطحية (Surface Scatters): وتشمل غالباً مجموعة قليلة من الادوات الحجرية المنتشرة فوق سطح الارض دون ان يكون لها أي ارتباط مع بقايا اثرية (Archaeological Remains) اخرى سواء أكانت عمائرية وغيرها وليس بالضرورة ان يكون وجودها اشارة الى استيطان دائم في المنطقة بل تدل على ان نشاطاً انسانياً قد تم هناك.

• حطام السفن والمواقع الغارقة تحت الماء (Wrecks and Underwater Sites): احدى فروع علم الآثار الهامة " الآثار التي تحت الماء – الآثار الغارقة" وهو علم قائم بذاته ويتطلب مهارات خاصة والتغلب على صعوبات العمل تحت الماء، ويقدم هذا العلم معلومات قيمة حول اساليب التجارة وتطورها، كما ان بعض المدن الهامة قد اصبحت كلها او جزء منها في مرحلة ما تحت الماء وهذا العلم يدرس اسباب التغيرات الطبيعية والبيئية التي ادت الى ذلك.

• التلال الاثرية (Hells): هي اكثر المواقع الاثرية انتشاراً وغالباً ما تكون استخدمت تلال طبيعية كأساسات لمعابد وقلاع في العصور القديمة او انها تكونت نتيجة لالقاء

نفايات وتراكمات فوق بعضها البعض. الا ان التلال تكونت بفعل النشاطات الانسانية وتعاقب الحضارات في سكن هذه المنطقة[1].

التصنيف حسب الوظيفة :-

يرى بعض العلماء ان تصنيف المواقع يعود للاستعمال والوظيفة التي قام بها الموقع وليس فقط للشكل الخارجي او بناء على اللقى الاثرية رغم ان هذه اللقى توضح وبالدليل القاطع وظيفة الموقع، وهنا يتم تصنيف وظيفة الموقع كالتالي على سبيل المثال لا الحصر:-

- وظيفة سكنية: - حسب الشكل العمائري والسكني للبيوت او المستقرات التي عاش فيها السكان، او موقع عاشت فيه فصيلة معينة من الحيوانات بدليل وجود مستحثات او بقايا عظمية لحيوانات انقرضت او نباتات معينة.
- وظيفة عمل:- كأن يكون الموقع سوقاً او ميناء او مزرعة حيوانات او أي من الوظائف التجارية الاخرى.
- الوظيفة القانونية:- تصنيف الموقع حسب القانون بمعنى هل هو موقع اثري او موقع تراثي وهل هو محمية ام لا؟ هل يخضع لتعليمات وتشريعات معينة خاصة ام للقانون العادي العام وهكذا.
- وظيفة دينية:- استخدام الموقع لاغراض دينية او طقوس او ارتباطه بأحداث دينية معينة.

وعادة ما يتم التعرف على الموقع الاثري بناء على عدة شواهد:-

١. شواهد كالاسم او التقارب في الاسماء، مثل "ميدبا" قديما "مادبا" حديثا و"عمون" قديما و"عمان" حديثا.

---

(١) كفافي ص ٥٧- ٦٦.

٢. الصدفة في اكتشاف وتحديد الموقع الاثري فعلى سبيل المثال قيام مواطن بحفر ارضه لغاية البناء فيكتشف موقع اثري.

٣. الدلائل الخارجية كالآثار الظاهرة للعيان وانتشار كسر الفخار واللقى الاثرية والمظاهر المعمارية والصوانيات.

٤. المصادر المكتوبه في المخطوطات بأنواعها المختلفة والتي تتحدث عن مواقع بعينها مع تحديد اماكنها الجغرافية، او المصادر المنقولة عن الاجداد والتي تتحدث عن شواهد كانت موجودة بفترة معينة ثم طمرت او ازيل اجزاء ظاهرة منها لاحقاً.

٥. المصادر المكتوبة المكتشفة في الموقع نفسه كالنقوش على الجداريات او اللوحات الفسيفسائية او غيرها والتي تدل على الموقع نفسه[١].

لا بد أخيراً من ان نشير الى ان هناك غموض كبير في مقاييس وتصنيف المواقع المحمية في الوطن العربي كنتيجة حتمية لافتقار خطط الدمج بين الموقع الاثري وخطط التنمية والتطوير.

خصوصية الموقع وتخطيط العمل الاثري:-

عند الوقوف على وضع الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" فاننا ندرس الامور التالية:-

---

(١) كانت ام الرصاص (كاسترون ميفعة – Kastron Mefaa) في الاردن مجهولة الموقع، وتحدثت بعض المصادر التاريخية المكتوبة كابن عساكر وابن منظور عن وجودها في ارض البلقاء بينما ذكرت مصادر اخرى انها قريبة من بصرى، ولم يتم التأكد من ان كاسترون ميفعه نفسها ام الرصاص الا بعد ان كشفت حفريات مشتركة بين معهد الآباء الفرنسيسكان ودائرة الآثار العامة عن ارضية فسيفسائية جميلة جداً في كنيسة القديس اسطفانوس. تمثل هذه الفسيفساء مدن شرقي وغربي نهر الاردن ومدن تقع شمالي دلتا النيل، وكل مدينة مثلت ببنايات محددة واول مدينة ممثلة في قائمة المدن شرقي النهر مدينة بحصن وكنائس وبرج وكتب فوقها باليونانية كاسترون ميفعه اشارة للمدينة نفسها، ولم يتم التأكيد على انها المدينة المذكورة بالمصادر التاريخية المكتوبة الا عند الكشف عن كنيسة القديس سيرجيوس المحاذية لكنيسة القديس اسطفانوس حيث وجدت كتابة تكريسية للكنيسة على انها للقديس سيرجيوس اسقف مدينة كاسترون ميفعة .

١- الاهمية:- بيان اهميته التاريخية والعصر او العصور الذي يعود اليه الموقع، وهذا يعني ايضا دراسة اسباب اختيار الموقع اي الاغراض التي بسببها سكن الانسان هذا الموقع وهي الاسباب التي قد تكون دفعت شعب اخر لاحقا باعادة اعمار الموقع (موقع متعدد الحضارات). ومن اهم هذه الاسباب توفر مصادر المياه بشكل دائم والاراضي الخصبة والصالحة للزراعة او استراتيجية الموقع كمرتفع يسهل الدفاع عنه او قربه من طريق تجاري، او قدسية المكان، او المناخ الملائم الى غير ذلك، ويشمل ذلك ايضاً دراسة الاسباب التي دعت سكان هذا الموقع الى هجرانه لاحقاً مثل انتشار الاوبئة والامراض والزلازل والبراكين وتغيير المناخ ونضوب المياه والحروب والنزاعات وغيرها[١].

٢- المساحة والملكية:- مساحة الموقع وحدوده وملكية الارض فهناك مواقع اثرية كبيرة الحجم كالمدن والقرى والقلاع الكبيرة، ومتوسط الحجم كالقصور والكتدرائيات والمزارات، والمواقع الصغيرة كأماكن العبادة والكهوف والقبور. وقبل البدء في الحفرية يجب معرفة ملكية الموقع فاذا كانت حكومية (ميري) فانه يسهل انتقالها الى ملكية المنظمة المسؤولة عن المواقع الاثرية أي تخصيصها لغايات العمل الاثري بتسجيلها كملكية للمنظمة القائمة على الآثار، اما اذا كانت خاصة فيجب ان يراعى ابلاغ صاحب الارض بانها تحتوي على مواقع اثرية وتطبيق القانون بهذا الشأن، ويفترض ان تكون المواقع الاثرية مواقع ملكية عامة بكافة الاحوال، بمعنى ضرورة استملاك الاراضي التي يوجد فيها آثار.

وينص قانون الآثار الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته بالقانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢:-

(١) كفافي، ص ٥٦و٥٧.

المادة ٤ :-

للوزير (وزير السياحة والآثار) بناء على تنسيب المدير (مدير دائرة الآثار العامة) وبالتعاون مع دائرة الاراضي والمساحة ان يقرر اسماء وحدود المواقع الاثرية التي يجب تسجيلها في سجل الآثار غير المنقوله بما في ذلك تحديد حقوق الارتفاق التي تتمتع بها.

يبلغ هذا القرار الى جميع الجهات والدوائر المعنية ويؤشر على تلك المواقع الاثرية وتدون حقوق ارتفاقها في سجلات وخرائط دائرة الاراضى والمساحة.

المادة ٥ (بعد التعديل) :-

أ- تنحصر في الدولة ملكية الآثار غير المنقولة، ولا يجوز لاية جهة أخرى تملك هذه الآثار باية وسيلة من وسائل التملك او دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم او بغيره من الدفوع.

ب- تكون ملكية الآثار المنقولة وحيازتها والتصرف بها خاضعة لاحكام هذا القانون.

ج - يحق للهواة بموافقة الدائرة تمتلك الآثار او جمعها من خارج المملكة بهدف الاقتناء اذا اجازت ذلك تشريعات بلد المنشأ شريطة تبليغ المراكز الجمركية في الحدود عند ادخالها الى المملكة لتقوم بدورها بتسليمها الى الدائرة بواسطة احد موظفي الجمارك وبحضور صاحب العلاقة لتسجيلها وتوثيقها حسب الاصول القانونية خلال سبعة ايام من تاريخ تسليمها لها.

د- ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق تملك الآثار الموجودة على سطحها او في باطنها او التصرف بها ولا تخوله التنقيب عن الآثار فيها.

هـ- يجوز استملاك او شراء اي عقار او اثر تقتضي مصلحة الدائرة استملاكه او شراءه.

و- تسجل جميع المواقع الاثرية باسم الخزينة / الآثار، كما تسجل باسمها المواقع الاثرية غير المسجلة لدى الدائرة والتي يتم اكتشافها في اراضي الخزينة او التي يتم استملاكها او شراؤها.

ز- لا يجوز ادخال اي اثر منقول الى المملكة بقصد تصديره سواء برفقة شخص او عن طريق الترانزيت ما لم يثبت خطيا ان حيازته لهذا الاثر مشروعة."

كما ينص قانون الآثار المصري الجديد في المادة الثالثة بما معناه ان مالك الاثر مسؤول عن المحافظة عليه ولا يحق له إحداث أي تغيير فيه وذلك من تاريخ إبلاغه بهذا القرار، وفي المادة الثامنة عشر اجاز القانون المصري نزع ملكية الاراضي او المباني المملوكة للافراد لاهميتها الاثرية التي يقدرها المجلس (المجلس الاعلى للآثار)، كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء عليها مؤقتاً الى ان تتم اجراءات نزع الملكية وتعتبر الارض او المبنى في حكم الآثار من تاريخ الاستيلاء المؤقت عليها، وذلك كله مقابل تعويض عادل لا يدخل في تقديره احتمال وجود آثار في الارض المنزوع ملكيتها.

٣- عناصر الجذب السياحي:- طبيعة الموقع والظروف المحيطة به من مناخ وعوامل جذب سياحية (Tourism Attraction) وقربه او بعده من المدن والخدمات والتسهيلات الى غير ذلك.

٤- طبوغرافية الارض من حيث انها جبل او سهل وطبيعة التربة.

٥- مشاكل الموقع:- المشاكل التي تعرض لها الموقع قبل الاكتشاف كالسرقات والاعتداءات والعبث المقصود وغير المقصود والتلف وتأثير الظروف المناخية وعوامل البيئة عليه (Environmental Impact).

٦- احتياجات الموقع:- دراسة احتياجات الموقع بشكل طارئ (مسح طارئ – حفريات انقاذية) لانقاذه من هذه المشاكل واعداد الدراسة النهائية للحفريات (الحفريات الموسمية).

خطوات تنظيم الدراسات الاثرية في الموقع :-

تقوم هذه الدراسات على اسلوب علمي وبالشكل كالتالي:-

اولا: تحديد الاهداف والاستراتيجيات ووضع الخطط. ويشمل ذلك النقاط التالية:-

- تحديد متطلبات التنقيب واهدافه.
- تحديد المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ عملية التنقيب وتحدد هذه المدة حسب الخطة الموضوعة والمتوقع خلالها تنفيذ متطلبات التنقيب.
- تحديد الفريق الاثري القائم على عملية التنقيب ووضعه في هيكل تنظيمي مدروس وتحديد نطاق السلطة والمسؤولية وتحديد المهام والوظائف والاعمال، ويعتمد حجم هذا الفريق على حجم الموقع والخطط الموضوعة بما فيها الميزانية وكذلك على الافكار الخاصة بتنظيم الموقع لاحقا، اذ ان بعض فريق العمل في التنقيب الاثري قد يستخدمون لاحقاً في الموقع الاثري عند تجهيزه سياحيا دائما او لفترة بسيطة، لما لهم من قدرات ومعرفة ميدانية بالموقع.
- تحديد احتياجات التنقيب الاثري ولوازمه من معدات واجهزة وآليات وقرطاسية.
- تحديد الميزانية المالية اللازمة للمشروع والتي تشمل كافة التكاليف المتعلقة بالحفرية ابتداء من تكاليف شراء المواد اللازمة للتنقيب، رواتب ومياومات الموظفين، التجهيزات الخاصة بالموقع من خيم وبناء مؤقت وتسيج للموقع، وغيرها على ان يشمل ذلك تكاليف النشر. ويجب تقدير هذه التكاليف بشكل منطقي صحيح وذلك لكي نضمن الاستمرار بالمشروع دون اي مشاكل اما المشاكل المالية التي قد يجب على المقدّر المالي اخذها بعين الاعتبار فهي:-

- تعطل الحفرية بسبب نقص الاموال او نفاذها.

- زيادة التقدير عن المطلوب فعليا مما يعني تعطيل اموال كان يمكن استخدامها في مشاريع اخرى.

- سوء استخدام الاموال من جهة الصرف ونفاذها قبل نهاية المشروع.

- رفض الصرف بسبب البيروقراطية او البخل مما يعطل تزويد المشروع بإحتياجاته وبالتالي نهاية مدة المشروع دون تنفيذ الكثير من الاهداف والخطط.

وهنا لا بد من التنويه بأنه في حالة الحفريات الانقاذية غير المبرمجة لا يمكن تحديد الميزانية المطلوبه بشكل دقيق الا انه يمكن الجزم بأن الحفريات الموسمية المنتظمة تكون غالباً اكبر حجماً نسبياً قارنة بالحفريات الانقاذية او الاستكشافية.

- اخذ الاحتياطيات الامنية وشروط السلامة العامة للفريق والمجتمع المحلي القريبين من الموقع والمتمثلة في:-

- الاعتداءات المقصودة على الموقع كالحفر غير الشرعي من لصوص الآثار.

- الاعتداءات الغير مقصودة كحالات استخدام جرافة بإزالة اتربة متراكمة فوق الموقع وتخترق موقعاً اثرياً مطموراً بدون قصد.

- الاخطار الخاصة بالحفرية مثل خطورة الانهيارات للآبار والمغاور والقشرة الارضية الضعيفة في المواقع الاثرية او تلك التي تقع ضمن المرتفعات الشاهقة او المنحدرات او ضمن مناطق خطرة.

ويشمل هذا البند الحصول على تصريح تنقيب من المنظمة المختصة حسب الاصول يشمل اسماء الفريق الذي سيعمل في الموقع وجنسهم وجنسياتهم ووظائفهم وشهاداتهم وخبراتهم وكافة المعلومات الضرورية الاخرى خصوصاً في حال كان فريق العمل أجنبياً ويشمل ذلك موافقة جهة امنية على عملهم، وتشمل هذه النقطة تسيّج المنطقة وإحاطتها

بحرم مناسب من حيث المساحة ومنع الدخول اليها الا بموافقة مدير المشروع.

ثانيا: دراسة المشاكل المتوقعه واسبابها وكيفية حلها وقد تتعلق هذه المشاكل في الموقع نفسه او في كيفية التنفيذ.

ثالثا: تنفيذ الخطط من خلال التنقيب العلمي للاثار اي التطبيقات العملية في الموقع الاثري والتي تشمل اتخاذ القرارات والتي لا تؤخذ من فراغ بل نتيجة للمعلومات التي تم تحصيلها من عملية تحليل المعلومات وتقيمها بشكل جيد.

وينص قانون الآثار الاردني السابق ذكره في المواد ١٦- ٢١ وتعديلاته العملية التنظيمية لعملية التنقيب عن الآثار في المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة ١٦ :-

أ- للدائرة وحدها الحق في القيام بأعمال التنقيب عن الآثار في المملكة ولها بموافقة الوزير ان تسمح للمؤسسات والهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الاثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقا لاحكام هذا القانون وذلك بعد التأكد من مقدرتها وكفاءتها على ان يجري التنقيب وفقا للشروط التي يحددها المدير.

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر على اي شخص طبيعي او معنوي التنقيب عن الآثار في اي مكان في المملكة حتى ولو كان مملوكا له.

المادة ١٧ :

أ- للدائرة او الجهة المرخص لها بأعمال التنقيب ان تقوم به في املاك الدولة وغيرها من الاملاك على ان تعاد الى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل التنقيب وتلتزم الجهة بالتعويض على اصحاب الاملاك عما يلحقهم من اضرار نتيجة لاعمال التنقيب وتكون الدائرة ضامنة للتعويض وكفيلة بدفعة.

ب- يتم تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة من قبل لجنة يشكلها الوزير بناء على تنسيب المدير من ثلاثة مختصين احدهم من القطاع الخاص.

المادة ١٨:

على الجهات المرخص لها بالتنقيب عن الآثار في المملكة والهيئات والبعثات التي توفدها تلك الجهات ان تتقيد بتعليمات التنقيب التي يصدرها الوزير وتقوم بأعمالها وفقا للترتيبات وتلتزم بالاجراءات المنصوص عليها في تلك التعليمات.

المادة ١٩:

أ- اذا خالفت الجهة المرخص لها بالتنقيب او هيئة التنقيب الموفدة من قبلها التعليمات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون فللدائرة بالاضافة الى الاجراءات المنصوص عليها فيه ان توقف اعمال التنقيب فورا حتى تزال المخالفة وللوزير بتنسيب من المدير ان يلغي الترخيص.

ب- للوزير بتنسيب من المدير ان يوقف اعمال التنقيب اذا رأى سلامة البعثة المنقبة او مقتضيات الامن تتطلب ذلك.

المادة ٢٠:

اذا لم يباشر بأعمال التنقيب خلال سنة من تاريخ منح الترخيص او توقف خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر فللوزير بناء على تنسيب من المدير ان يلغي الترخيص وله ان يمنح ترخيصا بالتنقيب في المنطقة نفسها لاية جهة اخرى دون ان يترتب على ذلك اية حقوق للجهة الاولى التي الغي ترخيصها.

المادة ٢١:

أ- تعتبر ملكا للدولة جميع الآثار التي يتم العثور عليها اثناء اي اعمال تقوم بها اي جهة او شخص في المملكة.

ب- كما تعتبر ملكا للدولة جميع الآثار التي يتم العثور عليها اثناء اعمال التنقيب التي تقوم بها اي جهة مرخصة في المملكة ويجوز بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير منح تلك الجهة بعض الآثار المنقولة التي عثرت عليها اذا كان لها ما يماثلها من الآثار المكتشفة.

ويعالج قانون الآثار المصري في المادة الحادية والثلاثون ترخيص التنقيب فيرتب المجلس الاعلى للآثار أولويات التصريح للبعثات والهيئات بالتنقيب عن الآثار بدءاً بالمناطق الاكثر تعرضاً لأخطار البيئة والاكثر تأثراً بمشروعات الدولة في الامتداد العمراني وفق جدول زمني وموضوعي يقرره مجلس الإدارة كما يعالج بالمادة الثانية والثلاثون موضوع التنقيب فيعلن تولي المجلس الكشف عن الآثار الكائنة فوق سطح الارض والتنقيب عما هو موجود منها تحت سطح الارض وفي المياه الداخلية والاقليمية المصرية، ويجوز لمجلس الإدارة طبقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ان يرخص للهيئات العلمية المتخصصة والجامعات الوطنية منها والاجنبية بالبحث عن الآثار او التنقيب عنها في مواقع معينة وبفترات محددة بترخيص خاص غير قابل للتنازل للغير ولا يمنح هذا الترخيص الا بعد التحقق من توافر الكفاية العلمية والفنية والمالية والخبرة الاثرية العلمية للهيئة او الجامعة طالبة الترخيص ويسري هذا الحكم حتى وان كان البحث او التنقيب في ارض غير أثرية. ويكون للجهة المرخص لها دراسة الآثار التي اكتشفتها ورسمها وتصويرها خلال مدة الترخيص والنشر العلمي الكامل عنها لمدة خمس سنوات من تاريخ اول كشف لها في الموقع، بينما تشدد المادة الخامسة والثلاثون بأن جميع الآثار المكتشفة التي تعثر عليها بعثات الحفائر الاجنبية والمصرية ملكاً لمصر، وتعالج المواد من ٣٣ -٣٧ امور تنظيمية خاصة بالتنقيب.

رابعا: المتابعة والتدقيق والاشراف اثناء عملية التنقيب.

خامسا: الرقابة على كافة اعمال المشروع والمقارنة بين الخطط الموضوعة وكيفية التنفيذ وما تم تحقيقه والمعوقات والمشاكل والسلبيات التي حدثت اثناء المشروع

واسبابها والتغذية العكسية (Feedback) أي وضع ما سبق بعين الاعتبار بحيث يتم تعديل الخطط المستقبلية لمنع وقوع المعوقات وتفاديها قدر المستطاع. كما تشمل عملية الرقابة وضع نظام رقابة فني فعال للموقع لحمايته ومتابعة وضعه دورياً.

هذا التركيب المنطقي من المعلومات التي يتم جمعها ثم تحليلها وتقيَمها من خلال الحقائق المؤثرة في الموقع الاثري تسمى "خطة إدارة الموقع الاثري" وبدون هذه الخطة لا يمكن المرور بعملية اتخاذ القرارات. بالتالي وبناء على ما تقدم يمكن تعريف ادارة المواقع الاثرية بأنها "العمليات المسؤولة عن التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على جميع الخطوات والانشطة اللازمة للتنقيب عن الآثار في موقع ما وحمايتها والمحافظة عليها وتسويق الموقع سياحيا". ان عملية التخطيط لادارة الموقع الاثري تمنح الفرص التالية:-

١- خلق ارضية واحدة ورؤية مشتركة بين الباحثين والمهتمين حول الموقع.

٢- ربط ومشاركة جميع اطراف الاهتمام في الموقع بما فيهم المجتمع المحلي في عمليات تبادل للافكار والخبرات.

٣- امكانية تقييم ومراجعة المعلومات دورياً حول الموقع.

خطوات العمل الاثري[١]:-

يمر العمل الاثري في الموقع بمراحل تسمى تطبيقات العمل الاثري في الموقع والتي يمكن تقسيمها كالتالي:-

١- اكتشاف الموقع:- بعد ان يتم اكتشاف الموقع الاثري بالصدفة او بعلم مسبق تجري اول عملية على الموقع وهي الدراسة الاولية للموقع الاثري وهي عملية تسبق المسح الاثري بخطوة. ويصعب فهم حضارة ما في موقع اثري " موقع تراث ثقافي" دون ان

---

(١) محيسن، ص ٩٠-٩٦.

نعرف الوسط الجغرافي الذي نشأت فيه، وتطوراته ، وما هي الكيفية التي استفادت فيها هذه الحضارة من المعطيات الجغرافية في ذلك الموقع وكيف تحكم هذا الوسط بحياة سكانه، فعلم الآثار الحديث يقول بعدم دراسة الموقع الاثري منفرداً بذاته، بل من اللازم فهمه ضمن الاطار الجغرافي الاوسع المحيط به، وضرورة دراسته ضمن نطاق المنطقة الواسعة التي يتواجد فيها أي ان مهمة علم الآثار يجب ان لا تقتصر على عمليات الوصف فحسب بل يجب ان تتعدى ذلك لتشمل عمليات الشرح ايضاً (قصة المكان)[1]. ولذلك فان من اهم متطلبات بعثة التنقيب قبل البدء في أي عملية تنقيب لموقع اثري بكر (وقد ينفع هذا الاسلوب في موقع سبق العمل فيه بظروف معينة) ان يدرس المكان، ودراسة المكان لا تقوم فقط على المراجع الكتابية التاريخية والخرائط[2] حول حضارة ما بل يتعدى ذلك زيارة المكان والاطلاع عليه وتصويره قبل أي عملية تنقيب مخطط لها، والمقصود بالزيارة والاطلاع ليس فقط المكان الذي تتواجد فيه الآثار بل المكان الواسع فيبدأ الآثاري بزيارة المناطق البعيدة أي المكان الكبير المحيط عن الموقع والتي من اعلاها او أطرافها يستطيع ان ينظر للموقع الاثري اي المكان الصغير، وان يحاول ان يربط المكان الكبير بالمكان الصغير ثم يقوم بتضيق المساحة التي يزورها الى ان يصل للمكان الصغير (Ground Zero). في هذه الزيارة يجب ان يطرح الآثاري الاسئلة التالية:-

١. لماذا اختار الاسبقون المكان الواسع لتشكيل حضارتهم وسكنهم وقضاء حياتهم فيها؟ ويجب ان يضع مجموعة من الفرضيات التي قد يستنتجها من هذا المكان الواسع.

---

(١) غالان، ص ٣١-٤٠.

(٢) من الضروري جداً ان يكون مرفقاً مع الخرائط العادية للباحث مخططاً للموقع ككل، واذا لم يتوفر هذا المخطط فعلى الباحث اعداد مخطط اولي للموقع بمقياس كبير نسبياً، مع وجود اشارة واضحة تدل على اتجاه الشمال لتحديد الاتجاهات في الموقع، ويفضل ان يقوم مختص بالطوبوغرافيا برسم هذا المخطط ويمكن ان يضع بالتعاون مع الباحث الاثري فوق الرسم اماكن اكتشاف العناصر المهمة (بقايا الابنية والمخلفات الثقافية والمادية) التي وجدت اثناء عملية المسح حتى يتمكن الفريق الاثري لاحقاً من الوصول الى رؤية شاملة للموقع وتحديد اماكن الحفر والتنقيب.

٢. لماذا اختار هؤلاء المكان الاوسط لبناء مجموعة من الابنية قد تكون بيوت او اسواق...الخ؟ ويجب ان يضع مجموعة من الفرضيات التي قد يستنتجها من هذا المكان الاوسط.

٣. لماذا اختار هؤلاء المكان الصغير في وسط المكان الواسع لبناء بناية معينة كدار عبادة كبيرة، قلعة، قصر....الخ؟ ويجب ان يضع مجموعة من الفرضيات التي قد يستنتجها من هذا المكان الصغير.

وعلى الآثاري ان يقوم بطرح هذه الاسئلة ليس فقط على نفسه بل يجب ان يطرحها على سكان المكان الواسع ككل مروراً بالمكان الاوسط وانتهاءاً بالمكان الصغير، وان يركز بأسئلته على كبار السن فيسألهم عن نمط حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وبذلك يستطيع الوصول الى بعض المعلومات القيمة التي قد تساعده في الربط بين الجيل القديم في الموقع مع الاجيال المندثرة والاجداد خصوصاً ان هؤلاء قد يستطيعوا من خلال ذاكرتهم التعرف على آثار معينة او مواقع شاهدوها في صغرهم لكنها قد تكون اندثرت او انطمرت او هدمت لسبب ما، كما قد يستطيع هؤلاء بذاكرتهم البعيدة معرفة الموقع قبل وصول الزحف العمراني له فيقدموا معلومات مثلاً عن نباتات الموقع والتربة والحرف السابقة وطرق المواصلات القديمة وخصوصاً الطرق الترابية او الجسور القديمة او الآبار وغير ذلك، ان تلك المعلومات التي يقدمها سكان المنطقة خصوصاً المسنين منهم لا تقدم فقط ربطاً بالماضي بل هي سرد لتراثيات مرتبطة بالآثار وبالقديم وتصلح لتكون نواة لقصة المكان وقد تقدم اجوبة لفرضيات معينة. ويجب ان تكون الفرضيات التي وضعها الآثاري تقوم بعضها على مرجعيات سابقة من كتب تاريخية او زيارات قام بها رحالة سابقون او من خلال حفريات سابقة قام بها آخرون للمكان إن كان تم في الموقع اعمال علمية، وان تشمل ذلك جمع معلومات كافية عن الموقع جغرافياً وجيولوجياً ومناخياً وكل ما يمكن ان يستفاد منه، وذلك لوضع قواعد وفرضيات ومعطيات اولية ومقارنتها لاحقاً بما يكتشفه في الموقع من آثار منقولة وغير منقولة بما يؤيد فرضياته او يناقضها.

يجب ان تشمل دراسة المكان بالنسبة للآثاري دراسة للموارد الطبيعية التي تظهر في المنطقة وذلك لربط المكان بهذا المورد، واذا ما كانت حضارة هذا المكان قد استخدمت هذا المورد الطبيعي سواء في التصنيع او في التجارة او في الحرف اليدوية والفائدة التي عادت على هذا المجتمع منها، كذلك دراسة كيميائية التربة لمعرفة المادة الاولية لتصنيع الفخار ومقارنته بدراسة الكسر الفخارية في المكان لان هذا يقود لمعرفة اذا ما كان هناك تجارة فخار بين هذا المكان ومكان آخر فالفخار المتواجد في المكان يسمى بالفخار المحلي اما اذا وجد فخار يتميز بتركيبة طينية مختلفة فيكون فخار مستورد ويؤكد هذا وجود اتصالات تجارية بين سكان المكان وحضارة معينة وهذا يقود لمعرفة مدى تطور الحضارة في مرحلة معينة. كما ان دراسة النفايات الاثرية المعدنية التي تتواجد على سطح الموقع يعطينا دلالة على وجود نشاطات تعدينية من نوع ما واستثمار هذا المعدن كالزجاج او الحديد او البرونز او الخشب....الخ، وقد يؤدي هذا الى دراسة وجود افران تعدينية في المكان والبحث عنها واسباب وجودها واستثمار هذا المعدن دون سواه ليشكل نواة لدراسة استخدامات هذه المعادن سواء لامور حربية او تجارية، مع العلم ان الافران تحتاج لكميات هائلة من الاخشاب بما يعادل غابات كثيفة فهذا يؤدي الى دراسة الثروة الخشبية في المكان او استيراد الاخشاب من مكان آخر وهذا يؤدي لاستنتاج عن ان هذه الحضارة كانت تتعامل بالتجارة في الاخشاب في مقابل تبادل معين. ووجود الاخشاب قد يؤدي الى دراسة طرق وسبل نقلها سواء على ظهور الدواب او من خلال إلقائها في الانهار والجداول لتصل لمكان مصب هذه الانهر او من خلال نقلها بحراً، كما قد يؤدي هذا لدراسة المكان زراعياً وهذا يؤدي لدراسة امكانية ايجاد مخازن للحبوب او طواحين او آثار معاصر للعنب والزيتون، وهذا بدوره لدراسة خصوبة التربة ومصادر المياه، وهل كانت هذه المحاصيل تكفي محلياً و انها كانت تزيد عن احتياجات السكان فتنقل براً او بحراً من خلال مرافئ معينة الى اماكن اخرى واذا كان هناك ميناء لنقل هذه البضائع فمؤكد ستكون هناك آثار مغمورة تحت المياه وثروة سمكية يتم استغلالها، والنقل على الدواب يقود لدراسة الثروة الحيوانية ونوعها وسبل

استغلالها في المكان، كما قد يقود لتتبع المسار التجاري البري ودراسة مخططه ونوع ارضية المسار ترابية او حجرية او غيرها والدواب التي كانت تسير عليه ومخلفاتها. هذه المشاهدات التي توضع على شكل فرضيات واكتشافات ونظريات ويرافقها تحاليل علمية ومخبرية يستطيع الباحث الآثاري جمعها في كتيب قبل واثناء عملية الدراسة الاولية وعملية المسح الاثري يقود لوضع تاريخ افتراضي للمكان على ان يقوم الباحث الاثري بمقارنة هذا التاريخ الافتراضي مع الآثار المكتشفة لاحقاً ومع ما هو مسجل بالفعل في كتب التاريخ. وقد تقود الآثار المكتشفة اثناء عملية التنقيبات الموسمية الى مجموعة من التساؤلات الاخرى التي هي نفسها بحاجة الى اجابات واضحة ودقيقة من اهمها: الكيفية التي كانت تقوم عليها تلك المجتمعات البشرية التي سكنت المكان؟ وكيفية تجاوبها مع الامكانيات التي قدمتها الارض؟ وكيفية تعاملها مع الصعوبات التي فرضتها عليها طبيعة المنطقة؟ بالتالي من الامور التي يتوجب على الاثري معرفتها هي ماهية الموارد وكيفية استخدامها، والاهداف التي استخدمت من اجلها، وهل لهذه الاهداف تأثير على تاريخ المجتمع بمجموعه، ايضاً معرفة الشكل الاجتماعي، والبنية الاقتصادية، والانظمة السياسية، الايديولوجية، والدينية...الخ"[1]. فيتوجب على الباحث ان يرتب معلوماته التي حصل عليها بإنتظام وخاصة حول الوسط الجغرافي للموقع الاثري وبطريقة تسمح له بإمكانية دمجها بمجموعها في دراسة عامة حول الموقع، وتقسيم هذه المعلومات على الشكل التالي[2]:-

١. معلومات حول الجيومورفولوجيا (أي علم دراسة الارض وتضاريسها).

٢. معلومات حول علم البترولوجيا (أي علم دراسة بنية الصخور والمعادن اعتماداً على التحاليل الفيزيائية والكيميائية).

٣. معلومات حول علم الباليوكليماتولوجيا (أي اعادة الحالة التي كان عليها المناخ

---

(١) غالان، ص ٥٠.

(٢) غالان، ص ٥٢.

في العصور القديمة استناداً لدراسة السويات الاثرية التي تعود لكل عصر من تلك العصور).

٤. معلومات حول علم الباليوايدفولوجيا (أي اعادة الحالة التي كانت عليها الارض في العصور القديمة).

٥. معلومات حول علم (Archaeobotan) وهو دراسة المخلفات النباتية في المواقع الاثرية.

٦. معلومات حول علم (Archaeozology) وهو دراسة المخلفات الحيوانية في المواقع الاثرية واهمها العظام.

كما يمكن للباحث وضع المعلومات الاخرى التي بين يديه في مجموعة ودراستها كلها والربط بينها وصولاً الى نظريات وفرضيات حول الموقع تمكنه من خلال المسح الاثري للموقع لاحقاً من التركيز على اماكن محددة في المكان الصغير لبدء التنقيب الاثري.

٢- المسح الاثري:- الخطوة الثانية في الموقع هي مسح الموقع وهي عملية جرد وبحث كامل على سطح الموقع التي يمكن ان تظهر فيه مخلفات أثرية من أي نوع كان "ويعتبر المسح الاثري اقل تهديماً وتخريباً للموقع الاثري، والهدف منه جمع معلومات أولية عن الآثار المنقولة الموجودة على السطح والآثار الغير منقولة الظاهرة للعيان أي لا يحدث في هذه المرحلة أي نوع من الحفر". واذا كانت عملية الدراسة أي الخطوة الاولى هي عملية بحث مكتبي في معظمها في الكتب والمراجع والخرائط ودراسة المكان من حيث الابعاد الجغرافية والمكانية والسكانية فإن المسح يتطلب من الباحث الخروج للميدان وفحص سطح الارض بدقة لان هذا الامر يقوده لمعلومات اكثر دقة وتفصيل من المرحلة الاولى ولعل هذه المعلومات تقوده للتنقيب في مكان وليس في غيره، بعض علماء الآثار يرون ان المسح الاثري هو دراسة اولية فلا يفصلون بين عملية اكتشاف الموقع وعملية المسح الاثري، الا ان علماء آخرين يرون ان اكتشاف الموقع ودراسته مرحلة قد تأخذ

وقتاً وتتوقف يليها عملية مسح للموقع في مرحلة لاحقة، والاصح هو ان لكل موقع ولكل عالم أسلوبه وطريق عمل تختلف عن غيره. ويعتبر المسح الاثري اهم آلية لتحديد الموقع الاثري، ويهدف المسح الاثري الى تشكيل قاعدة بيانات كاملة وواضحة عن المواقع الاثرية والتي يمكن استخدامها كاداة تخطيط مستقبلية. والمسح الاثري يعنى بتحديد المواقع الاثرية والمساعدة في الكشف عن المواقع الاثرية المهددة (Threatened) بالتوسع العمراني وتلك المواقع البعيدة عنها. ويقسم المسح الاثري الى نوعين:-

- المسح العادي: حيث يتم التقاط الآثار المتواجدة على السطح كالادوات الحجرية والكسر الفخارية ونقوش وتدرس بشكل اولي بهدف التعرف على خصائصها وزمانها ومكانتها العلمية. ويجري هذا النوع من المسح قبل التنقيب الموسمي المنتظم لاول مرة في موقع بكر، ولا يعني اجاء المسح العادي انه سيلحقه فوراً تنقيب.

- المسح الاضطراري: فقد يتهدد بعض المناطق أخطار محددة كإنشاء طرق معبدة او امتداد عمراني او انشاء سدود، وبهذه الحالة ونظراً لكون المكان المقصود بالمسح غير معروف او غير مكتشف بعد، يلجئ الباحث للمسح السطحي للموقع لمعرفة ان كان هناك آثار سطحية تشير لوجود آثار تحت الارض، ويستدل عليها الباحث بنفس الطريقة السابقة أي وجود كسر فخارية او ادوات حجرية او نقوش، وبناء على هذا النوع من المسح يحدد ان كان هناك نية للتنقيب لاستخراج اللقى ودراسة الموقع ونقل المهم منه لمكان اكثر أمان او حتى منع الانشاءات اذا كان الموقع غير قابل للنقل او فريد او ذو اهمية تاريخية واثرية بالغة. وبكل الاحوال يجب ان يوقع صاحب الانشاء والمتعهد بالتنفيذ على تعهد خطي بوقف العمل فوراً اذا ما وجد آثار، هذا اذا ما اعطي ترخيص بالبناء او استخدام الجرفات والآليات الثقيلة للحفر.

والمسوحات الاثرية إما أرضية وإما جوية وهناك مسوحات غير اثرية كالمسوحات الجيولوجية[١].

اما اسباب المسح فسببين هما:-

١) اذا كان هناك رغبة بإجراء دراسة تاريخية عامة عن منطقة لا نعرف عنها الا القليل من المعلومات.

٢) انجاز دراسة لفترة محددة في اقليم متسع الى حد ما[٢].

وفي الحالتين على الباحث ان يسجل كل ما يمكنه ان يصادفه، وتسجيل المكان الذي وجد فيه، ويفضل ان يستعين الباحث بأسلوب البحث الجنائي في هذه العملية من حيث ان يحمل معه كاميرا وعدة من فرشاة وأدوات ترقيم واكياس بلاستيكية فعندما يجد كسرة فخارية في منطقة ما لا يحاول ان يلتقطها فوراً بل ان يقوم بتصويرها بموقعها وان يضع حولها اداة ترقيم تشير لرقم القطعة ومن ثم ان يضعها في الكيس ويسجل على الكيس رقمها ورقم الصورة كما يسجل على الخارطة التي بيده رقم القطعة في الموقع المناسب من الخارطة حيث وجدها[٣]. وتتزايد صعوبة عملية المسح عادة وتتناقص درجة الدقة كلما كانت مساحة الارض كبيرة ولكن المهم في مثل هذه الحالة هو تحديد المحيط الجغرافي الذي تطورت فيه ثقافة من الثقافات، ويفضل ولكن ليس إلزاماً ان نعرف جيداً قبل القيام بعملية المسح جميع الاعمال الاثرية المنفذة في المنطقة، او معرفة الثقافات كافة التي كانت قد مرت فوق تلك المنطقة (يفترض ان يحددها الباحث

---

(١) كفافي، ص٦٩.

(٢) غالان، ص ٦٠.

(٣) تأخذ بعين الاعتبار الازاحة للكسر واللقى الاثرية عن موقعها طبيعياً بسبب الزلازل او حركة الارض او مرور الزمن او لاسباب غير طبيعية كعبث الانسان والحيوان بالارض لانه قد تكون المواد المبعثرة على سطح الموقع قد انتقلت لسبب او آخر الى مسافات بعيدة عن موقعها ، علماً ان اسلوب البحث المذكور اعلاه " البحث الجنائي" غير موجود او مستخدم لدى الكثير من الآثاريين لكنه معروف لدى عدد كبير من علماء الآثار الغربيين.

الاثري في المرحلة الاولى أي اكتشاف الموقع)، على الرغم من ان الحدود المكانية لهذه الثقافات قد تكون اوسع من تلك الاجزاء من المنطقة التي وقع عليها اختيارنا للدراسة. وبعد الانتهاء من عملية المسح الاثري ومراجعة الملاحظات التي تمكن الباحث من جمعها والآثار التي التقطها والاختبارات التي اجراها عليها والمعلومات التي سجلها يستطيع الباحث اعداد خرائط تفصيلية للموقع يحدد فيها المناطق المهمة او النموذجية للحفر من الموقع ككل. ولا توجد وثائق محددة او مستندات معينة بذاتها قد يستخدمها الباحث بالعموم لتسجيل المعلومات الخاصة بعملية المسح لكن يمكن ان يستعين الباحث بالاضافة لما ذكرناه سابقاً من عدة وكاميرا وخرائط من بطاقات تعريفية يحتوي على بيانات يفرغ فيها المعلومات التي حصل عليها من الموقع وقد تكون هذه البيانات اولية لكنها ليست بالضرورة بيانات يعتمد عليها كلياً.

ماذا يمكن ان نكتشف على السطح؟ ان المواد التي قد نكتشفها على سطح الموقع تعبر بالضرورة عن المواد الموجودة تحت التراب ولكن العكس ليس صحيح، فغالباً ما يحتويه الموقع المطمور يكون اكثر واهم من ما هو متوفر على سطح الموقع، ومن اهم ما قد يكتشفه الباحث اثناء المسح:-

- الكسر الفخارية، والتي قد تقدم للباحث فكرة عن تاريخ الموقع او على الاقل آخر من سكن هذا الموقع.
- النقوش على الاحجار الظاهرة للعيان واحياناً تكون مثبته بجدار معظمه تحت التراب.
- النقود والمسكوكات وهي بالاغلب صعب العثور عليها على السطح.
- تماثيل او معالم معمارية والتي ايضاً تكون معظمها تحت التراب وما فوق السطح يكون عادة اقل مساحة وحجم مما هو تحت التراب.

من الضروري جداً عند عملية المسح وكما سبق وذكرنا ذلك ان يتم تسجيل كل ما وجد فوق التراب وتصويره لان حركة وشكل المواد التي نجدها فوق السطح تتغير بإستمرار بعكس ما نجد تحت التراب. ويعتبر المسح الجيوفيزيائي مفيد جداً من اجل الحصول على معلومات حول المواقع الاثرية المدفونة على اعماق كبيرة جداً، والتي لا يظهر منها فوق السطح أية إشارة تدل على وجودها[١].

٣- السبر الاختباري:- وهي عملية حفر اختبارية في مواقع مختارة بهدف تحديد مراكز النشاط الاساسي والتأكد من توافق الطبقات الاثرية قي باطنه مع المواد الموجودة على سطحه، والهدف من هذه العملية هو الوصول الى الارض البكر التي حصلت عليها الاقامة الاولى للانسان اي اختراق كل الطبقات الاثرية المتراكمة عبر الزمن، لذلك تختلف اعماق الحفر حسب سماكة هذه الطبقات فهناك مواقع تقتصر الاقامة فيها على طبقة (Stratum) واحدة لا تتجاوز سماكتها عدة سنتمترات بينما توجد اماكن اخرى وبخاصة المغاور والتلال تجمعت فيها الآثار فوق بعضها بسماكة عشرات الامتار[٢]. وهذه العملية تظهر لنا مراحل سكن الجماعات البشرية وصفاتها في مختلف العصور وله اهمية كبيرة في تحديد زمن تتابع التوضعات الاثرية المتراكمة وعلاقتها مع التشكيلات الجيولوجية وهو ما يسمى بالستراتغرافيا (Stratigraphy) اي علم الطبقات والكرونولوجيا (Chronology) اي علم التأريخ، اللذين تعتبران اهم اركان علم الآثار الحديث وعلى ضوء نتائج السبر يتوسع الباحث في كشف الطبقات المنشودة التي تأكد وجودها، علما بان نتائج هذا السبر محدود المساحة قد تكون احيانا مضللة لا تعكس حقيقة ما هو تحت الارض، وخاصة في المناطق التي لم يصلها الحفر، ولكن التجارب الميدانية اشارت الى ان الحفر اذا غطى ما نسبته ٣٪ من مساحة الموقع الاثري الاجمالية فانها تكون كافية لاعطاء فكرة صحيحة عنه.

---

(١) غالان، ص ٩٢.

(٢) "ان الغالبية العظمى من المواقع توجد فيها طبقات اثرية مع طبقات من الاتربة، ومواد رسوبية تتوضع كل طبقة منها فوق الاخرى، وتندمج مع البقايا المعمارية للمواد، فالاستراتيغرافيا هي التي تشكل القاعدة الاساسية لاية دراسة للمحتوى الداخلي للموقع، بدون الاستراتيغرافيا يتعذر علينا فهم ماهية هذه الاماكن وتطورها" (غالان، ص ٩٣).

٤- التنقيب المنظم:- وهي المرحلة التالية والاهم لكنها ليست الا واحدة من بين مجموعة من الخطوات الكثيرة التي تؤلف البحث الاثري الكامل، ويعتبر هذا الجزء هو الاكثر خطورة في عملية البحث لانه قد يدمر[١] الشاهد او اجزاء منه وبالتأكيد يدمر ما حوله ويهدمه، أي بمعنى آخر تغيير الوضع ولكنه يحاول قدر المستطاع الاحتفاظ بالحالة الاساسية للشاهد سواء كان مبنى او جزء منه او لقى اثرية والتي قد تتأثر بسبب تعرضها للهواء والعوامل الجوية الاخرى بعد ان كانت تحتفظ بوضعها وتأقلمت عليه على مر السنين[٢]، فالحفر المنظم هو تدمير قانوني للموقع بهدف دراسته اما الحفر الغير منظم الذي يقوم به السارقين ولصوص الآثار فهو تدمير كلي للموقع غير قانوني وغير مرخص به للموقع بهدف الحصول على لقى اثرية قيمة وبيعها. يختلف التنقيب المنظم حسب المناطق وطبيعتها ووسائل المنقبين، ففي مواقع ما قبل التاريخ على سبيل المثال يمتاز التنقيب بالدقة العالية والتأني الشديد. وهو يبدأ بالمسح الطبوغرافي بهدف تثبيت الموقع ضمن اطاره الجغرافي العام في المنطقة الواسعة التي يقوم فيها وتبيان حدوده وتعيين خطوطٍ للتسوية والارتفاعات ثم تقسيمه الى شبكة من المربعات تتراوح ابعادها حسب حالة الموقع، ويمكن عند الحاجة ان يقسم المربع الواحد الى عدة اجزاء اصغر، بعد ذلك يبدأ التنقيب العلمي وهو نزع منظم للطبقات[٣] انطلاقا من

---

(١) بعض القطع تكون قد تأقلمت على محيطها والرطوبة والمواد المعدنية والحرارة المحيطة بها ولكن عند ازاحة وتغيير هذه الظروف من حولها تتفتت او تتفكك او تتحلل كالالواح الطينية التي تحمل نقوشاً او رسوماً ما ان تتعرض للهواء واشعة الشمس بعد اخراجها من موقعها تتفكك وتتفتت ولا يمكن اعادة تصليحها او ترميمها، ايضاً بعض المومياءات التي احتفظت بوضعها دون تغيير بسبب تأقلمها مع القبر المغلق الموضوعه فيه بمجرد فتح القبر او تعرض المومياء للهواء والعوامل الخارجية قد تتعرض كلياً او جزئياً للتلف او الخراب او التفتت مما يَصعب دراستها لاحقاً.

(٢) يشدد ميثاق منظمة ايكوموس من اجل حماية التراث الاثري وإدارتها لعام ١٩٩٠ على مبدأ عدم ترك التراث الاثري مكشوفاً بالتنقيب وعرضة للتلف اذا لم تكن الاعتمادات المالية متاحة لدفع تكاليف الصيانة والإدارة بعد التنقيب.

(٣) "ان الموقع الاثري منجم يمتلئ بالمعلومات التي تنتظر من يستفيد منها، ولكن اذا اردنا استخراج هذه المعلومات علينا ان نتبع طريقة ستؤدي الى اقتلاع صفحات الكتاب بل تدمير محتوياته" (غالان، ص ٨٥).

الاعلى الى الاسفل وبشكل افقي وعلى سماكات بسيطة تختلف حسب المكان وغزارة المكتشفات وطبيعتها التي تفرض في بعض الاحيان استخدام ادوات دقيقة تشبه اجهزة طبيب الاسنان، ولا بد من التأني الشديد والانتباه المستمر ورصد كل أثر وكل ظاهرة مهما كانت ضئيلة وتوثيقها حسب الاصول وبدقة، دون اي اهمال، لان قيمتها العلمية والتاريخية قد تكون كبيرة. وغالبا ما تكون مناطق السكن ذات عدة طبقات اثرية او جيولوجية لذلك يجب التمكن من تحديدها بشكل صحيح وملاحظة كل تغيير قد يدل على انتهاء طبقة وبدء أخرى حتى لا تختلط المراحل وتضيع الحدود بينها من اجل ان يتمكن الآثاري من الربط بين المعطيات الاثرية والجيولوجية، كما ينبغي الانتباه الى البقايا المستحاثية النباتية او الحيوانية او الهياكل العظمية للانسان ونقلها بعناية تمهيدا لاخضاعها للاعمال المخبرية اللاحقة. وباختصار يجب متابعة كل مراحل عملية التنقيب بدقة وتوثيق نتائجها بالصور والمخططات والشروح اللازمة مع اخذ العينات المطلوبه، لان اي تقصير في التنفيذ الميداني سوف يؤدي الى نتائج خاطئة وغير علمية.

ولا بد ان أشدد على ما ذكرته سابقاً بضرورة وجود خريطة طبوغرافية للمكان فلا يمكن البدء بالحفر في اي موقع اثري دون ان يكون هناك خريطة طبوغرافية للمكان، ننقل من خلالها المظهر الطبيعي للموقع كما كان في حالته البكر، قدر الاستطاعة، فحفر اية حفرة ومن اي نوع كان في الموقع، يعد تعديلاً على هذا الموقع او تغيراً في شكله وظروفه. ومن هنا فإن دراسة اي موقع تتطلب ان يتضمن فريق العمل طبوغرافياً محترفاً ومؤهلاً ليقوم بوضع خريطة للموقع وبذلك سيتمكن الباحث من القيام بتحديد اماكن القطاعات التي سيعمل فيها بشكل دقيق[1]. كذلك لا بد للآثاري الصادق والامين والعلمي من ان يأخذ بكافة الآراء والاتجاهات الفكرية التاريخية لفهم طبيعة الموقع وربطها بكافة المتغيرات التي حدثت في الموقع عبر العصور سواء التي احدثها الانسان او التي احدثتها الطبيعة، فبالتالي على الباحث ان يبحث وبشكل دقيق عن سبب او اسباب

---

(١) غالان، ص ٨٧.

هذه التغيرات وما احدثته بالفعل في الموقع من هدم او تدمير او تشويه ليتمكن الباحث من اتخاذ اجراءات مهمة تتعلق بعملية مواصلة اعماله، كذلك يجب على الباحث دراسة المخلفات في فترة المسح بعناية شديدة ليتجنب نسب المخلفات لغير اماكنها في فترة التنقيب او نسبها لفترة غير فترتها الحقيقية[1].

(١) ضو، ص ٧٩-٨٣.

المبحث الثاني

"تنظيم العمل الاثري"

تمهيد :-

ان التنظيم بمعناه العام يحتل جانباً مهماً وكبيراً من أي عملية إدارية، فالإدارة الناجحة تقوم على التنظيم الجيد والرشيد، أي تكوين الاجهزة المتخصصة واختيار الافراد المؤهلين ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتوزيع السلطات وتحديد المسؤوليات وتحديد المهام والاهداف لكل مستوى وظيفي وتحديد طبيعة العلاقات الوظيفية وترتيب وتنسيق الجهود لتحقيق اهداف المنظمة، وتربط العملية التنظيمية ايضاً بين مختلف وظائف المنشأة أي شؤون الموظفين والمالية والسكرتاريا مع الاجهزة الفنية الخاصة بالمنشأة، وكل منظمة او منشأة مهما كانت طبيعة عملها او اهدافها تحتاج الى تنظيم اداري حتى تتمكن من توزيع العمل بين العاملين بصورة تحقق العدالة والانضباطية. اهم وظيفة للتنظيم الاداري هو وضع وتحديد هيكل تنظيمي مرن ومستقر وديناميكي ومتخصص الهدف منه تحديد الوظائف ومسؤولياتها وصلاحياتها وتحديد السلطات والاعمال والواجبات، كما يوضح هذا الهيكل العلاقات والمستويات الادارية وخطوط الاتصال وهو ما يسمى بتفاعلات العنصر الانساني داخل هذا الهيكل التنظيمي.

التنظيم ايضاً وظيفة تنفيذية بمعنى انها تأتي بعد عملية او مرحلة التخطيط وليس قبلها، والتنظيم السليم هو التنظيم المنفذ للخطط الموضوعة بكل كفاءة.

تعريف "التنقيب الاثري" :-

التنقيب من نقب وهي كلمة تعني لغوياً البحث عن الاشياء، والمنقب بالكسر والتخفيف: الرجل العالم بالأَشياءِ، الكثير البَحْثِ عنها، والتَّنْقِيبِ عليها أَي ما كان إِلا نِقاباً. قال أَبو

عبيد: النِّقابُ هو الرجل العَلاَّمة؛ وقال غيره: هو الرَّجُل العالمُ بالأَشياءِ، المُبَحِّث عنها، الفَطِنُ الشَّديدُ الدُّخُول فيها؛ وقال احد علماء اللغة العربية: فنَقَّبُوا اي طَوَّفُوا وفَتَّشُوا؛ والنَّقْبُ: أي الثَّقْبُ في أَيِّ شيءٍ كان، ويستخدم البعض كلمة حفر بدل التنقيب لتشير لازاحة التراب او اخراجه بهدف الوصول الى ما تحت سطح الارض. والتنقيب الاثري علمياً هو "البحث عن المخلفات العتيقة من خلال تطبيق الوسائل العلمية الدقيقة في البحث عن الآثار". اما قانونياً فيعّرفه القانون الاردني المختص في البند رقم ٨ بالمادة رقم ٢ "هو القيام بأعمال الحفر والسبر والتحري التي تستهدف العثور على اثار منقولة او غير منقولة ولا يعتبر اكتشاف الآثار والعثور عليها مصادفة تنقيبا".

تقسم التنقيبات الاثرية الى قسمين:

١. تنقيبات الهواة واللصوص وهي تنقيبات غير مشروعة ومدمرة للآثار لكونها تهتم بالقطع الثمينة فقط.

٢. التنقيبات العلمية الفنية وهي تنقيبات مشروعة ورسمية ومرخص لها لكنها مدمرة بنفس الوقت ولكنها تختلف عن تنقيبات الهواة واللصوص بأنها تهتم بالكشف العلمي عن المدنيات المندثرة، والربط بينها وبين المدنيات المعاصرة ودراستها وتحليلها وتربية جيل جديد علمي من المنقبين عن الآثار والوصول لتطوير الموقع الاثري الى مرحلة تقديمه للزوار كموقع جذب سياحي (Attraction)[١]. والتنقيب العلمي يهتم بما حول القطع كما يهتم بكل مخرجات الحفر بغض النظر عن قيمتها المادية.

والحفر او التنقيب الاثري المنظم نوعين:-

١. الحفريات الموسمية أي تلك الحفريات التي يتم انجازها بناء على خطة سابقة ويكون الهدف منها الاجابة على تساؤلات معينة.

---

(١) توفيق، ص ٢٢و٢٣.

٢. الحفريات الانقاذية والتي تتم بشكل مفاجئ وتحمل صفة الاستعجال[١].

واهم وظيفة للمنظمة القائمة على الآثار وظيفة التنقيب عن الآثار بالاضافة لوظائف حماية الآثار والمحافظة عليها واجراء الدراسات العلمية عليها، وقد كانت النظرة القديمة للتنقيب تقوم على الحصول على الآثار الثمينة او المتحفية منها مما يوصل مكتشفها الى الشهرة وتحصيل الثروة، الا ان اهتمام الناس وتطلعهم الى ما وراء المجهول جعل الاهتمام ينتقل تدريجياً الى قصة هذه الآثار وكشف اسراره فأخذ التنقيب ينتقل من هدف الكشف عن القطع المهمة الى هدفين:

الاول: استخلاص الآثار ورسمها وتصويرها وتسجيل اوصافها واوضاعها والمحافظة عليها وترميمها (Restoration) ويشمل ذلك ابسط المكتشفات بما فيها الكسر الفخارية.

ثانياً: استخدام هذه الآثار عن طريق استقرائها واستنباط الحقائق التاريخية منها في القاء الضوء على الحضارة البشرية خلال عهودها المنصرمة، وصولاً لمعرفة الجوانب المختلفة لتاريخ الانسان ونشاطاته[٢].

ان الطريقة العلمية للحفر تقوم على النظرية التي تقول ان القيمة التاريخية (Hi - toric Value) لأي شي أثري تتوقف ليس على طبيعة هذا الشي الذي تم العثور عليه فحسب بل على قرائنه، الامر الذي لا يمكن ملاحظته واكتشافه الا على اساس التنقيب العلمي. ان هدف الانسان العادي الذي يبحث عن الآثار هو بالطبع الحصول على شي له قيمة فنية (Artistic Value) او تجارية (Economic Value)، ولا شك ان اهتمامه بالشي الذي يجده يقف عند ذلك الحد لا يتعداه، اما عالم الآثار فانه يحاول ان يعرف كل صغيرة او كبيرة عن ذلك الشئ، والعثور عليه ليس عنده غاية بل وسيلة لجمع المعلومات، وهو يقيس قيمة ذلك الشئ بالمعلومات التي يقدمها له (Outstan -

---

(١) كفافي، ص ٨٦.

(٢) عاصم،ص ٨٤.

ing Culturl Value) وعليه فأهمية المخلفات الاثرية هي انها تلقي الضوء على تاريخ اناس مثلنا وعلى حضارة لها صلة بحضارتنا. وبالتالي فإن التنقيب عند عالم الآثار يعني الملاحظة والتسجيل العلمي الدقيق لكل شيء يعثر عليه (وصفاً ورسماً وتصويراً)[1] ثم استنباط المعلومات والحقائق، بالتالي يستطيع ان يحدد الى اي من العهود التاريخية ترجع تلك المخلفات، واذا لم يستطع الوصول لنتيجة فان تسجيله الدقيق لقرائن الاحوال يعطي الفرصة للذين يأتون من بعده ويحاولون ايجاد المعلومات التي لم يتحصل عليها هو حين وجد تلك المخلفات. كما ان الطريقة العلمية تمد اللذين يأتون لاحقا بمعلومات قّيمة فيما يتعلق ببعض المشاكل التي لم تخطر على بال المنقب عند عثوره على المخلفات، بمعنى ان التنقيب العلمي يّمكن من جمع المخلفات بطريقة تساهم في حل مشكلات الغد. وفي هذا السياق فلا بد للآثاري - قدر المستطاع- الابقاء على التحفة المكتشفة في حالة جيدة، وهو امر يفرض عليه ان يبذل كل جهده في ترميم الآثار بعد كشفها حتى تكون في حالة تسمح بنقلها من منطقة الحفر الى المكان الذي ستحفظ فيه، ولذلك كان الحفاظ (Conservation - Protection) على المكتشفات الاثرية سواء كانت آثار غير منقولة او منقولة امراً هاماً[2].

مبادئ ومراحل التنقيب الاثري:-

هناك مجموعة من المبادئ الهامة والاعتبارات الضرورية التي لا بد من توفرها لعالم الآثار قبل الشروع في تنقيباته وتنحصر هذه المبادئ بصفة عامة فيما يلي:-

المرحلة الاولى ما قبل التنقيب وهو ما شرحناه سابقاً بإكتشاف الموقع ودراسته وثم المسح.

---

(١) يشير الدكتور عاصم محمد رزق في كتابه الى ان هذه المرحلة والتي يسميها مرحلة العلم والاحاطة يجب ان تقوم على الوصف الموضوعي وليس الوصف التفسيري أي وصف الظواهر دون التغلغل في معناها وهو يأتي في المرحلة الاولى ومن ثم يأتي الوصف التفسيري لاحقاً (ص ٤٩).

(٢) عاصم، ص ٤٨.

المرحلة الثانية التنقيب وما يتبعه وتشمل الحفريات بشكل علمي وما يرافقه من الوصول للارض البكر والتسجيل والتفسير.

ويلخص احد علماء الآثار ذلك بالمراحل السته التالية:

١. التجربة والخبرة.

٢. دراسة الموقع جيدا.

٣. العمل بنظام الطبقات.

٤. الوصول للارض البكر.

٥. الاهتمام بالتسجيل.

٦. التفسير والاستنباط[١].

والتنقيب الاثري عملية بالغة الاهمية وهو علم وفن بالوقت نفسه، وتختلف طرق التنقيب وتقنياته حسب طبيعة الموقع وعصره والهدف المطلوب تحقيقه والامكانيات المتاحة للفريق الاثري.

اما تنظيم العمل فيحتم تقسيم موقع الحفرية ومساحته وشكله الخارجي ووضعه، وهذا التقسيم يراعي الدراسة التي اجريت على الموقع مسبقاً فيحدد منطقتين للعمل هما:

المنطقة الاولى: منطقة الحفرية حيث تجري اعمال التنقيب نفسها، وهي افضل منطقة للحفر يتوقعها مدير الحفرية بناء على الدراسات.

المنطقة الثانية: منطقة الإدارة (ادارة بعثة التنقيب)، وهي المنطقة التي يتم فيها تسير الاعمال اليومية للبعثة وتنفيذ خططها وايضا يتم في هذه المنطقة تبويب اللقى

---

(١) عاصم، ص ٨٦.

الاثرية ومعالجتها الاولية، وهي منطقة قريبة ومحاذية او ملاصقة للمنطقة الاولى. ولا يخلو هذا التقسيم في انجاز العمل من بعض الجوانب السلبية القليلة مقابل ايجابيات كثيرة، لان مراحل التنقيب نفسها تشترط نمطا معينا من العمل في الموقع الاثري وتشكيل بعثة التنقيب نفسها. وما زالت العادة المتبعة في حالة اجراء حفريات كبيرة في اوروبا اقامة "شبكة" هندسية محددة المقاييس تشمل كامل ارض الحفريات تمكن المنقبين من وضع المنطلقات الاساسية الاولى لاخذ قياسات مواقع اللقى والمكتشفات الاثرية الاخرى في اماكن الحفريات، تتالف هذه الشبكة من مجموعة مربعات تجمع فيما بينها احداثية واحدة، وكل من هذه المربعات مقسم الى مساحات – بقع- ولذا لا بد من اتباع اسلوب شبيه بهذا الاسلوب عندما يرخص لبعثة تنقيب باجراء حفريات اثرية في موقع اثري. وللبعض اعتراضات على هذا الاسلوب خصوصا في المساحات الشاسعة ولكن الواقع ان اجراء اية حفريات غير منظمة لن تخرج نتائجها العلمية الدقيقة عن اطار الاخبار الاثرية في الصحف. لذلك لا بد من تقسيم الموقع الاثري الى بقع وتكتفي البعثة المعنية بالتنقيب في عدد منها وتحديدها على المخطط الطوبوغرافي بالقياس الى مواقع البقع الاخرى التي سينقب فيها في المستقبل او التي نقب فيها سابقا من قبل بعثات اخرى. ولا بد هنا من التأكيد على انه في داخل الشبكة القياسية عدد من البقع المحددة باوتاد حديدية يجب ان تظل قائمة طوال مراحل عمليات التنقيب، كعلامات دائمة للاسترشاد بها. واستنادا عليها وعلى تحديد امكنتها يستطيع المنقب متى شاء وبسرعة قياس جميع نقاط الزوايا المطلوبه لجميع البقع وتحديدها بشكل دقيق. قد يبدو أسلوب التنقيب بناء على البقع جامدا في ظاهره. ولكن على الآثاري ان يكون بمقدوره في بداية كل مرحلة من اعمال التنقيب اختيار مساحة من الحفرية، تعادل في حجمها المساحة التقريبية لحدود الأثر الذي يأمل باكتشافه ويجب التنقيب عنه. ويستطيع المنقب في هذه الحالة، استنادا الى مساحة التنقيب التي حددت في البداية، التوسع المجدي لها وعندها يتمكن من الكشف عن الموقع الاثري وما يحتويه من اللقى الاثرية التي يعتقد بوجودها في الموقع ولكن يجب تحاشي ملاحقة الموقع الاثري بحيث

تخرج عمليات التنقيب عن اسسها التنظيمية الدقيقة. ويبدو هذا الاسلوب لاول وهلة ايجابيا في نتائجه السريعة ولكن يجب الا يستخدم الا في مواقع ذات طبقة واحدة او طبقات محدودة العدد او في تلك المواقع الاثرية التي يركز المنقب فيها حفرياته عن عمد للكشف عن الطبقة العليا. اما بالنسبة لتلك التلال والمدن الاثرية ذات الطبقات العديدة فان هذا الاسلوب المحدود في التنقيب الاثري يفقد كل ايجابياته عند الوصول على ابعد تقدير الى التالية عمقا. اذ يمكن وهذا هو المرجح، ان يكون تركيب البناء او طبيعة السكن في الطبقة الجديدة تختلف جذريا عن تركيب الطبقة السابقة وعندها تفقد حدود الحفرية المثبته بين المساحات كل معنى لوجودها. واذا كان المنقب قد اختار منطقة ذات سطح متعرج وعلى صلة قوية بمباني الطبقة العليا، هكذا عليه الحفاظ بصورة تامة على هذه الحدود حتى عند بلوغه اعماقا كبيرة. وبذلك لم يعد هناك فرق اساسي بين هذا الاسلوب واسلوب التنقيب البقعي وهنا لا يمكن بطبيعة الحال الاستفادة من ايجابيات هذه الطريقة. اما السلبية المترتبة عن التنقيب باسلوب البقع المثبته الحدود فتظهر على الغالب عندما يريد المنقب التعرف بشكل تام على ابنية تمتد بعض اجزائها خارج حدود المساحة المحددة للتنقيب حيث لا يمكنه خلال موسم واحد او موسمين الكشف عنها بشكل كامل، ولكن يمكن تخطي هذه العقبة باتباع اي اسلوب آخر من اساليب التنقيب، اذ كلما توغلنا عمقا في التنقيب في مكان الحفرية في اي شكل كان تحت مستوى السطح العام للمنطقة، تلاً كانت ام مدينة اثرية ظاهرة المعالم تصبح حدود حروف مساقط الحفريات اكثر اعاقة للعمل، ولا شك ان الشروط الطبقية للارض نفسها هي التي تفرض ذلك[1].

مراحل اعداد الهيكل التنظيمي ومعايير البناء التنظيمي الناجح:-

يعّرف الهيكل التنظيمي ((Organizational Structure بانه " البناء او الاطار الذي يحدد الادارات او الاجزاء الداخلية فيها، فهو يبين التقسيمات التنظيمية

(١) توفيق، ص ٢٩-٣٤.

والوحدات التي تقوم بالاعمال والانشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المنشأة، كما انه يحدد خطوط السلطة ومواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات الادارية" وتقوم عملية اعداد هيكل تنظيمي لاي مؤسسة او منظمة على الخطوات التالية:-

١. تحديد الاهداف الاساسية.

٢. تحديد اوجه النشاط الرئيسية اللازمة لتحقيق الاهداف ومن ثم تحديد المهام والمسؤوليات والوظائف.

٣. وضع هذه النشاطات على شكل وحدات واقسام ومديريات.

٤. تحديد الاختصاصات لكل وحدة وقسم وإدارة بما يمكن من دمج النشاطات بالوظائف بالسلطات والمسؤوليات.

٥. تسكين الموظفين المناسبين في الوظائف المناسبة لهم.

٦. تحديد العلاقات بين الوحدات التنظيمية.

وهناك نماذج متعددة للهياكل التنظيمية سنأخذ بأهم نموذجان رئيسيان للهياكل التنظيمية هما[١]:

النموذج الكلاسيكي ويقسم بدوره الى ثلاث انواع رئيسية هي:

اولاً: التنظيم التنفيذي Line Organization ويتكون من علاقات رأسية تربط بين الوظائف بالمستويات الادارية المختلفة، وهكذا تتحرك السلطة رأسياً من أعلى التنظيم الى قاعدته بشكل مباشر ومتصل كما بالشكل رقم (٣).

---

(١) سالم، ص ١٣٨-١٤١.

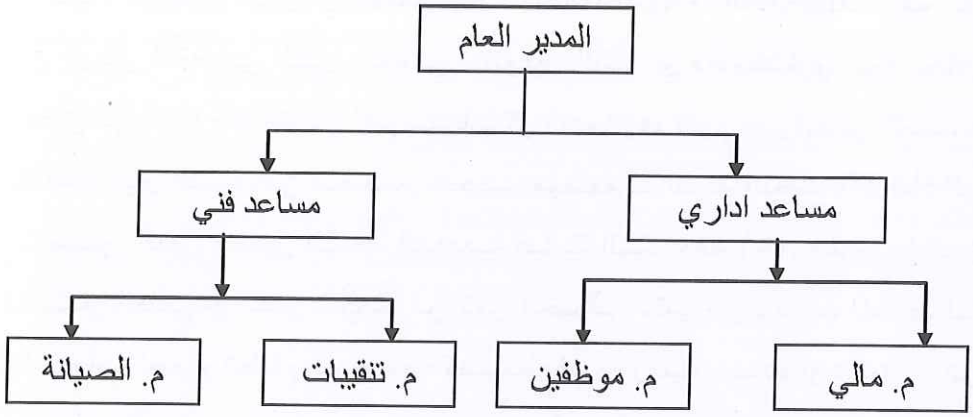

الشكل رقم (٣)

ثانياً: التنظيم الوظيفي Function Organization ويقوم هذا النوع من الهيكل التنظيمي على أساس التخصص في تقسيم العمل، واول من اقترح التنظيم الوظيفي فردريك تايلور عام ١٩٠٣ كما بالشكل رقم (٤).

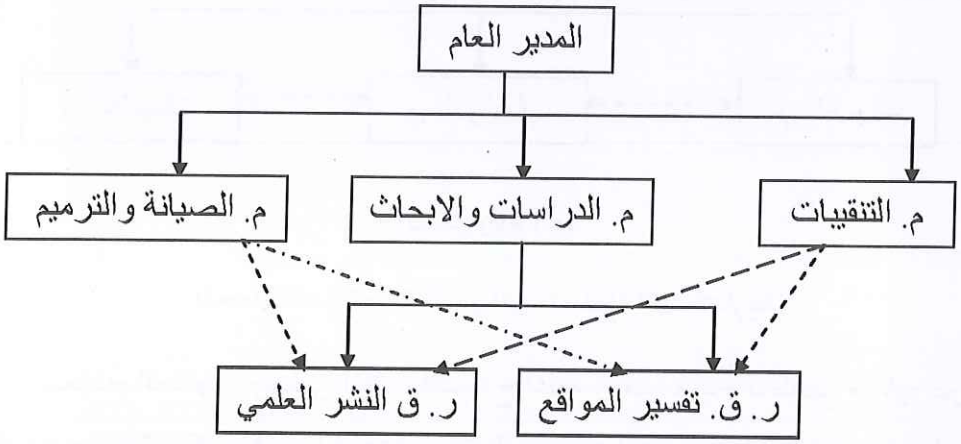

الشكل رقم (٤)

الخطوط المتقطعه تدل على الاشراف الوظيفي

ثالثاً: التنظيم التنفيذي الاستشاري Line-Staff Organization وهو نوع من الهيكل التنظيمي الذي يجمع بين النوعين التنفيذي والاستشاري حيث يحاول تحقيق مزاياهما معا وتفادي اهم سلبيات كل منهما وهو يقوم على اساس الاستعانة بالاستشاريين الفنيين من المختصين تنحصر مهمتهم في تقديم النصح والارشاد الى التنفيذيين الذين يملكون السلطة التنفيذية كما في الشكل رقم (٥). وغالباً ما يكون المستشار العلمي او الفني شخصاً من ذوي الخبرات الكبيرة والقدرات المشهود لها والدرجات العلمية العليا ويتم توظيفه كمستشار لفترة زمنية محددة او دائمة لغرض معين او مشروع محدد ومهمته تقديم المقترحات والاستشارات الفنية وصلاحياته محدودة بإجراء الدراسات والابحاث اللازمة، وننوه ان مدراء الوحدات ايضاً يقومون ايضاً ببعض المهام الاستشارية الغير رسمية لبعضهم البعض.

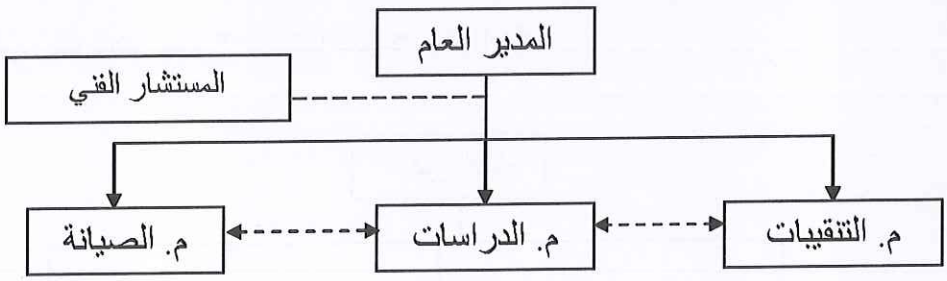

الشكل رقم (٥)

الخطوط المتقطعة تشير الى السلطة الاستشارية

النموذج العضوي: ويسمى ايضا بالنموذج المفتوح وهو نموذج تنظيمي متطور عن النموذج الكلاسيكي وفي هذا النوع من التنظيم يحدد لكل مدير وحدة ادارية اهداف محددة ونتائج معينه عليه ان يحققها، ويمنح مقابل ذلك الحرية في التصرف داخل ادارته. ومن الانواع المستخدمة لهذا النموذج ما يسمى بالمصفوفة التنظيمية - M trix Organization. والفكرة الرئيسية لادارة المشروع او المصفوفة التنظيمية ان

يأخذ الشكل التنظيمي شكل المصفوفة الهندسية ذات الابعاد الرأسية والافقية. فهناك السلطات الوظيفية التنفيذية التي تمارس من أعلى الى اسفل وهناك السلطات الفنية التي تمارس افقيا بين مدير المشروع والقطاعات التابعة له. وبموجب هذا الشكل يكون لكل مدير مشروع او وحدة تنظيمية ميزانية خاصة وسلطته على المشروع او الوحدة التي يعمل عليها وهو يستعين بأفراد عاملين من الادارات الوظيفية لتنفيذ مشروعه اما عن طريق استعارتهم او تخصيصهم من قبل اداراتهم وعندما ينتهي المشروع يعود العاملون الى ادارتهم الاصلية، والميزة الرئيسية لهذا الشكل التنظيمي هي المرونة مما يمنح المنظمة الفرصة لان تعيد ترتيب وتجدول اعمالها في ظل كل الظروف التي لا تخضع للتنبؤ، كما يسمح للمنظمات بالاستخدام الامثل لمواردها ويؤمن لها الخبرة الفنية في الوقت والمكان المناسبين، كما تمنح العاملين في ادارة المشروع او المصفوفة التنظيمية خبرات متنوعة اكثر مما لو يعملون في اداراتهم الوظيفية فقط، كما في الشكل رقم (٦). وتميل معظم الدول المتقدمة لاعتماد النموذج العضوي والابتعاد كلياً عن النموذج الكلاسيكي في إدارتها لمؤسساتها.

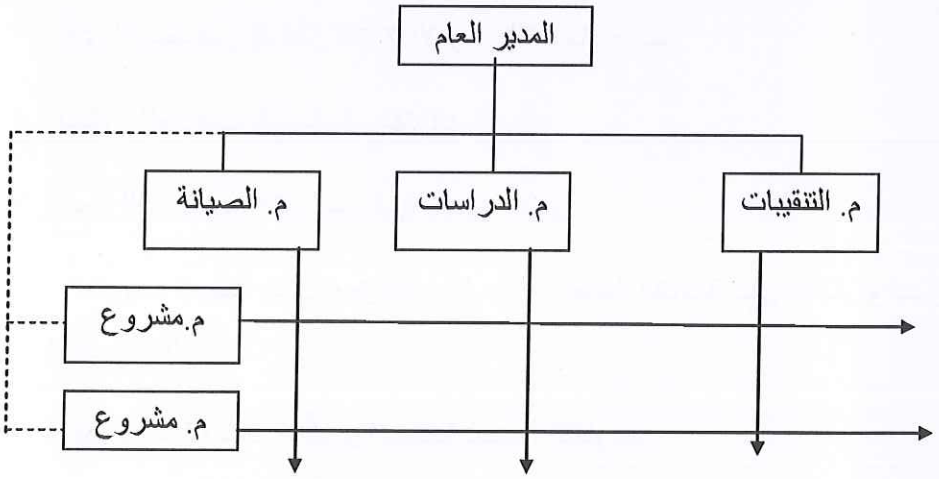

الشكل رقم (٦)

المصفوفة التنظيمية

وتبين الاشكال من رقم (٩) وحتى الرقم (١٣) لاحقاً في الكتاب هياكل تنظيمية مختلفة، مع التأكيد بأن ليس هناك هيكل تنظيمي مثالي عام صالح للتطبيق لكافة منظمات الآثار في كل الاوقات لان كل منها تتأثر وتؤثر في مجموعة من العوامل منها على سبيل المثال:

١. القانون الخاص بالآثار والسياحة، والتنظيم الاثري في الدولة مع ما يرافقه من انظمة وتعليمات، ونظرة الدولة للاثار والتراث المحلي.

٢. التنظيم الاداري للقطاع العام في الدولة بشكل عام.

٣. اهمية السياحة ومدى تأثيرها في الاقتصاد القومي.

٤. الميزانيات المرصودة للعمل الاثري وللمشاريع.

٥. النظرة الادارية والمالية للفرق الاثرية.

٦. النظرة الى التدريب والتطوير ومدى اهميتهما.

٧. مدى التخصص في عمل الفرق الاثرية والاعتماد عليها.

٨. النظرة للعلاقات الانسانية وعلاقات العمل.

٩. نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل الاثري.

١٠. الظروف البيئية التي تعمل فيها كل من المنظمة القائمة على الآثار والفرق الاثرية... الخ.

١١. المهام والنشاطات الاخرى المختلفة لمنظمة الآثار.

المنظمة القائمة على ادارة الآثار وهيكلها التنظيمي:-

قبل الحديث عن الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة القائمة على الآثار لا بد من توضيح أمرين هامين هما:-

اولاً:- ان المنظمة القائمة على الآثار هي جهة حكومية أي قطاع عام بالتالي فهي تخضع للقوانين والانظمة والتشريعات واللوائح الخاصة بكل دولة، فمثلا القانون الاردني للاثار لسنة ١٩٨٨ اوضح في المادة الخامسة بند أ " تنحصر في الدولة ملكية الآثار غير المنقوله، ولا يجوز لاية جهة أخرى تملك هذه الآثار بأية وسيلة من وسائل التملك او دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم او بغيره من الدفوع" بينما اشار قانون الآثار المصري الجديد لذلك "بختصاص المجلس الاعلى للآثار دون غيره بشؤون الآثار وكل ما يتعلق بها سواء كانت في متاحفه او مخازنه وفي المواقع والمناطق الاثرية او التي عثر عليها مصادفة، ويتولى المجلس الاشراف الكامل على المناطق الاثرية وإقرار الانشطة التي يمكن ممارستها بها بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة، وذلك طبقاً للضوابط التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون لممارسة هذه الانشطة وبما يحقق تأهيل وتأمين المنطقة الاثرية. وللمجلس الحق في انهاء العلاقة التعاقدية لاي من الاشغالات سواء كانت سكنية او تجارية او صناعية او غيرها من الاشغالات اياً كان طرفا العلاقة وذلك مقابل تعويض عادل".

ان الغرض من فرض سيطرة الدولة على الآثار منطقية وذلك لاسباب متعددة من اهمها:

- ان الآثار تمثل تاريخ وتراث الامة الموجودة في هذا البلد لذا فهي ملك عام وليس ملك خاص وهذا ينطبق ايضاً على الآثار الموجودة في الاراضي المملوكة للمواطنين، وهذا يعني ان الآثار هي مُلك للانسانية وليست لانسان.
- منع تملك الآثار بسبب الخوف من تحويل الآثار سواء كانت منقولة او غير

منقولة الى سلعة تجارية مما يلغي الجانب التاريخي والثقافي بالاضافة لما يعرضها تكرار عمليات البيع والشراء للاندثار والضياع والفقدان والتلف والخراب[1].

- تزوير الآثار او تزوير التاريخ لاسباب سياسية او اقتصادية او ثقافية او اجتماعية مما يؤدي الى تأجيج حروب بسببها.

الا ان هذا لا يعني ان لا تقوم الدول بتنظيم المواقع الاثرية وترويجها سياحياً واشراك القطاع الخاص في عملية التنظيم من خلال مشاريع الاستثمار السياحية في المواقع الاثرية، بل ان هذا قد يحقق زيادة في النشاط السياحي كون القطاع الخاص يتمتع بقدرات وخبرات اكبر في مجال تحريك السياحة والاقتصاد لذلك وفي هذا الصدد لا بد ان تتحرك المنظمات الحكومية القائمة على حماية التراث والآثار بالخروج على بيروقراطيتها ومخاوفها المبرر جزء كبير منها للسماح للقطاع الخاص بالدخول جزئياً في الإدارة والتسويق السياحي للمواقع الاثرية لتضمن النجاح والاستمرارية والنمو لما يملكه القطاع الخاص من قدرات مالية وادارية وفنية واسعة تساهم في رفع مستوى عمليات الحماية والدراسات.

ثانياً: نطاق المركزية واللامركزية (Centralization and Decentralization of Authority) في انجاز العمليات التي تزاولها المنظمة القائمة على الآثار. يمكن تعريف المركزية بأنها تركيز السلطة في اعلى مستوى اداري في الهيكل التنظيمي للمنشأة،

---

(١) لدى العديد من مافيات الآثار في العالم القدرة على تزوير وتزيف القطع واللقى الاثرية بحيث تبدو وكأنها قديمة وهذا الامر خطير جدا حيث يصعب على الباحث بل وعلى عتاهية الآثار التميز بين الاصلي والمزور الا بالفحص المعملي المختص، لذلك منع تداول القطع الاثرية هو افضل وسيلة لحمايتها من كل المخاطر المقصودة والغير مقصودة، واذا كانت القوانين لا تمنع من عمل نسخ او تقليد لبعض القطع الاثرية الا انه من المنطق ان توجد علامات او اشارات او كتابات على القطعه المنسوخة او الغير اصلية تنبه الغير مختص او الشاري او المتداول لها بأنها غير اصلية وحديثة العهد، وانه اذا ما وجدت أي قطعة تحمل علامات أثرية او يشتبه بأنها اثرية ان يتم مصادرتها لصالح المنظمة القائمة على الآثار واذا ما تبين انها مقلدة ولا تحمل العبارة بأنها مقلدة ان يتم حجزها او اتلافها حسب الاصول لمنع تداولها.

هذه القاعدة تعني تركيز سلطة البت والتقرير النهائي في جميع شؤون الوظيفة الادارية، في يد اعلى شخص بما من شأنه أن يكون من حق هذا الشخص فقط اصدار القرارات الادارية النهائية بما تتضمنه هذه السلطة من ولاية تعديل هذه القرارات، تعديل آثارها، او سحبها، او الغائها حسبما تقتضيه ضرورات حسن سير الإدارة، ومن عيوب المركزية انها تعطل فاعلية المرافق العامة والاجهزة المحلية، وتكرس هيمنة الهيئات المركزية على امور بعيدة عنها، كما تعمل على حرمان الاجهزة المحلية في التعامل مع مشكلاتها وفقا لخصوصياتها، وأخيرا جعل الادارات والاجهزة في المستويات الادارية الدنيا اتكالية مشلولة تنتظر الحلول من المركز. اما اللامركزية فهي تعني توزيع او انتشار السلطة في المستويات التنظيمية المختلفة، بحيث يتم توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وبين الادارات والاجهزة المحلية ويصبح دور الإدارة العليا رقابيا اكثر مما هو تنفيذيا. وترتبط المركزية واللامركزية بتفويض السلطة (Delegation of Authority) اي انه كلما زاد تفويض السلطة كلما زادت اللامركزية والعكس صحيح، ولا بد ان نذكر هنا على ان المركزية المطلقة لها عيوب لا حصر لها تماما كما هي اللامركزية المطلقة بالتالي نجاح اي منظومة ادارية يتطلب وجود قدر مناسب من اللامركزية والمركزية معا[1] وعند تحديد هذا الامر فان الإدارة العليا للمنظمة القائمة على الآثار يجب ان تأخذ بعين الاعتبار عدة امور لتحديد درجة المركزية وتفويض السلطة في اعمالها ومن هذه الامور القوانين المنظمة لاعمال الوزارات والمؤسسات العامة والقوانين الخاصة بالآثار والانظمة والتعليمات كذلك النواحي الفنية والمهنية والنواحي المادية والتنسيق مع الجهات الخارجية كالمعاهد الاثرية وكليات الآثار والمؤسسات العالمية ذات الاهتمام والمسؤولة عن التنمية لحماية الآثار. وهنا لا بد من توضيح بعض المصطلحات والقواعد الادارية بشئ من التفصيل منها:

القيادة (Leadership): ان وظيفة القائد لا يمكن تحديدها مسبقاً وفق نظرية او نموذج معين. ان الذي يحدد وظائف القائد الاداري هي خصائص عامة وخصائص

---

(١) سالم، ص ١٦٧- ١٧٥.

شخصية بالاضافة الى طبيعة الموقع الاداري ودرجته وهدف التنظيم والمتغيرات البيئية ووجهات النظر الادارية والخبرة والفرص المتوفرة ونقاط القوة والضعف في التنظيم اضافة الى مؤثرات خارجية كالسكان المحليين وتدخلات اجهزة حكومية اخرى واصحاب مصالح. وقد يوجد حد ادنى من العموميات بخصوص وظائف القيادة مثل تحديد الاهداف وتحقيق التنسيق واقامة الاتصالات واستشارة الخبراء واقامة العلاقات واتخاذ القرارات وممارسة الاسلوب القيادي الذي يتمثل ما بين القيادة التسلطية (Authoritarion) او الخيّرة (Benevolent) او الاستشارية (Co - sultative) او الديمقراطية (Democratic) او الموقفية (Contingency) كذلك هناك النماذج التي تجمع بين الاسلوب والهدف. ولو ان مدير الحفرية كان يتمتع بقيادة حكيمة لاستطاع استغلال اعضاء بعثة التنقيب بأفضل اسلوب بينما لو افتقر للقيادة لأصبحت الحفرية عملاً فوضوياً واذا طالت الفوضى عملاً علمياً لاصبح مشكوكاً بصحة معظم نتائجه ولا يؤخذ به كمرجعية، ان القيادة تتطلب مديراً حكيماً يعرف كيف يسيطر على الاعمال وعلى الموظفين وعلى تدخلات السكان المحليين وعلى ذوي المصالح وعلى الاوراق وعلى الامور المالية والادارية ويعرف كيف يترجم القوة القيادية الى قرارات تنفذ بحزم بدل استجداءها في حال كان المدير ضعيف الشخصية.

الدافعية (Motivation): وهي طريقة لتحفيز الافراد وتشكل الدافعية عنصر مهم في وظيفة التوجيه، حيث تتأثر إنتاجية وجهود المؤسسة في حالة اهمالها فكلما زاد الاهتمام بالعاملين زادت رغبتهم بالعمل والعكس صحيح، بالتالي تغطي الدافعية اموراً كالاهتمامات بظروف العمل المحيطة بالوظيفة، واحتياجات الموظفين التي يجب اشباعها وتأثير ذلك على الاداء، ومستوى الرضى الوظيفي والتطور.

السلطة (Authority): وهي الحق في اتخاذ القرارات واصدار الاوامر التي تحكم تصرف الاخرين، والسلطة الادارية هي من اساسيات عمل المدير، وامتلاكها هو احد المقومات المهمة التي تمكنه من ممارسة مهامه ومسؤولياته، لذا فالسلطة تمثل القوة

المؤسسية للمنشأة بغض النظر كونها قطاع عام ام خاص. وللسلطة ٣ مصادر اولها سلطة الشرعية (حق الملكية) وسلطة المرؤوسين ومنحهم للسلطة والسلطة الشخصية، وهناك انواع للسلطة الادارية فهناك السلطة التنفيذية (Line Authority) والسلطة الاستشارية (Staff Authority) والسلطة الوظيفية (Functional Authority) وسلطة اللجان (Committee Authority) ويرافق مصطلح السلطة مصطلح آخر هو تفويض السلطة وهي توزيع حق التصرف واتخاذ القرارات في نطاق محدد وبالقدر اللازم لانجاز مهمات معينة، كأن يعهد المدير ببعض اختصاصاته الى موظفين لديهم القدرة الفنية لاداء هذه الاختصاصات، وتفويض السلطة امر اساسي في الهيكل التنظيمي لاي منشأة بل هي امر لا بد منه في المستويات التنظيمية كافة والا عجزت الإدارة عن ممارسة نشاطها وتحقيق اهدافها فالتفويض يدفع حركة العمل في المنشأة الى الامام ويخفف العبئ عن المدراء كما يكشف عن قدرات العاملين في المنشأة وينميها، ولا يعني تفويض السلطة التخلص منها او التنازل عنها وانما يعني منح الاخرين الحق في العمل داخل نطاق محدد ومن حق المدير استرداد هذا التفويض واعادة التفويض بما يراه مناسبا لمصلحة العمل، وتفويض السلطة لا يعفي المدير من مسؤوليته تجاه اعمال من يفوضهم فالمسؤولية لا تفوض.

المسؤولية (Responsibility): هي الواجبات والنشاطات التي يتعهد او يلتزم بها المرؤوس اتجاه رئيسه، ويبقى المدير مسؤولا امام من يعلوه من مستويات ادارية عن كفاءة النشاطات الموكولة اليه وفاعليتها، والالتزام هو اساس المسؤولية وتنشئ من طبيعة العلاقة بين الرئيس والمرؤوس.

بناء على ما تقدم يمكن تعريف تنظيم الموقع الاثري بأنه " الاطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود العاملين المسؤولين عن العمل الاثري في الموقع وتنسيق هذه الجهود في سبيل تحقيق الاهداف المتمثلة بحماية الآثار والمحافظة عليها وإدارتها وتقديمها بأفضل طريقه للجمهور". ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الاهداف

وتحديد الافراد المسؤولين عن القيام بهذه النشاطات وكذلك تحديد الامكانات والموارد التي سيستخدمها هؤلاء الافراد، وتوضيح العلاقات الادارية بينهم من حيث السلطة والمسؤولية. ويمكن القول بشكل عام ان التنظيم الاداري للمنظمة المسؤولة عن الآثار يضم العناصر التالية:-

١. الاعمال والنشاطات المتعلقة بالتنقيب والصيانة والترميم والنشاطات العلمية المرتبطة بحماية الآثار وإدارتها.

٢. الآثاريين والافراد العاملين في المنظمة المختصة بالآثار على مختلف مستوياتهم العلمية او الفنية.

٣. الامكانات او الموارد المتاحة مثل المال والتكنولوجيا والمعلومات وغيرها.

٤. القوانين والتعليمات والانظمة والاجراءات والطرق والقواعد وخطوات العمل المتبعة لاداء الاعمال والانشطة.

٥. اسلوب توزيع الافراد العاملين بين الاعمال والانشطة وتحديد علاقاتهم الوظيفية وخطوط الاتصال اي الهيكل التنظيمي.

٦. تحديد السلطات والمسؤوليات لكل مركز وظيفي.

ولا بد هنا من توضيح بعض الفوائد من هذه العملية المسماه اداريا "الوظيفة التنظيمية" فهي تمكن من التوزيع العلمي للاعمال والوظائف وتمكن من القضاء على الازدواجية في العمل من خلال التقسيم الموضوعي للاعمال كما تمكن الوظيفة التنظيمية من تحديد العلاقات بين العاملين ومن تحديد السلطات ونقل القرارات الى جميع اقسام ومديريات المنظمة وذلك عن طريق خطوط السلطة والاتصال، هذا يعود بنا الى ضرورة تشكيل هيكل تنظيمي واضح، مرن، منطقي، يراعي كل ما سبق وذكرناه.

هياكل تنظيمية مقترحة :-

الشكل رقم (٩) يبين هيكلا تنظيمياً مفترضاً لمنظمة سياحية في المنطقة السياحية الخاصة (ادارة مختلطة)

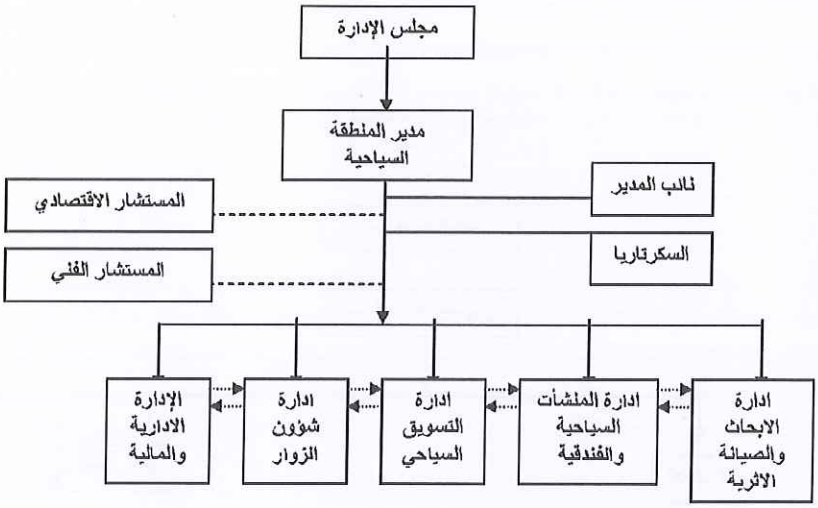

الشكل رقم (١٠) يبين هيكلاً تنظيمياً مفترضاً لمنظمة سياحية لموقع أثري (ادارة حكومية)

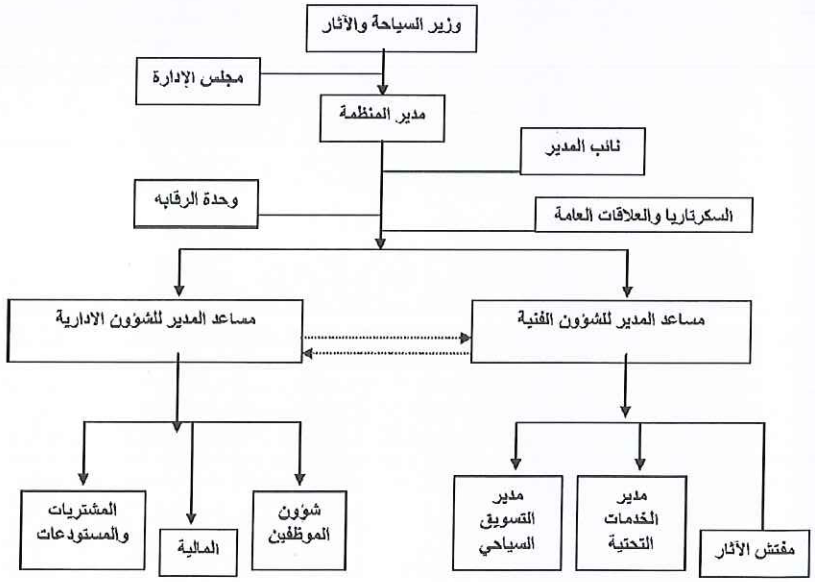

الشكل رقم (١١) يبين هذا الشكل هيكلاً تنظيمياً مفترضاً لفريق تنقيب آثري في الموقع

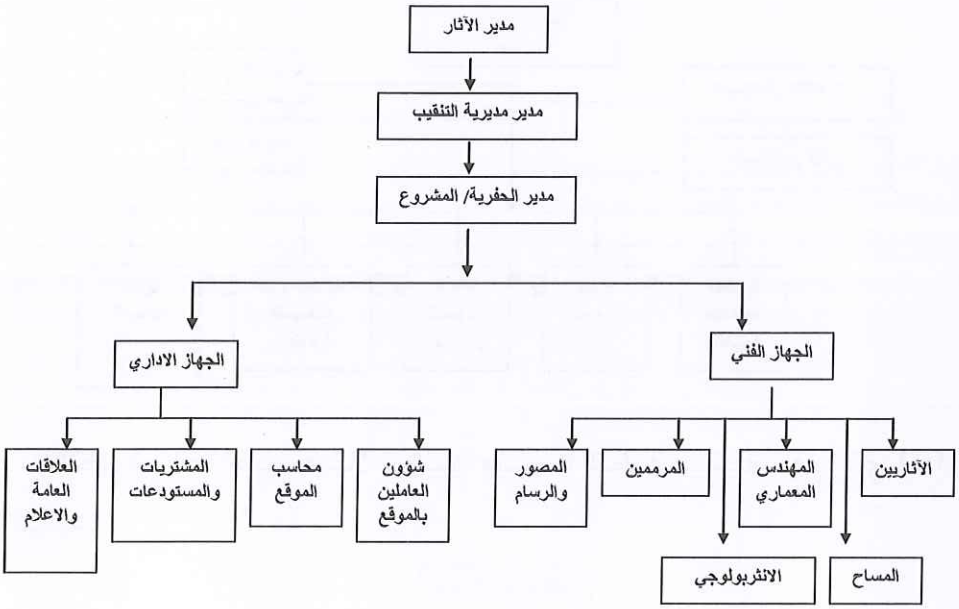

الشكل رقم (١٢) يبين هذا الشكل هيكلاً تنظيمياً مفترضا لمنظمة آثار

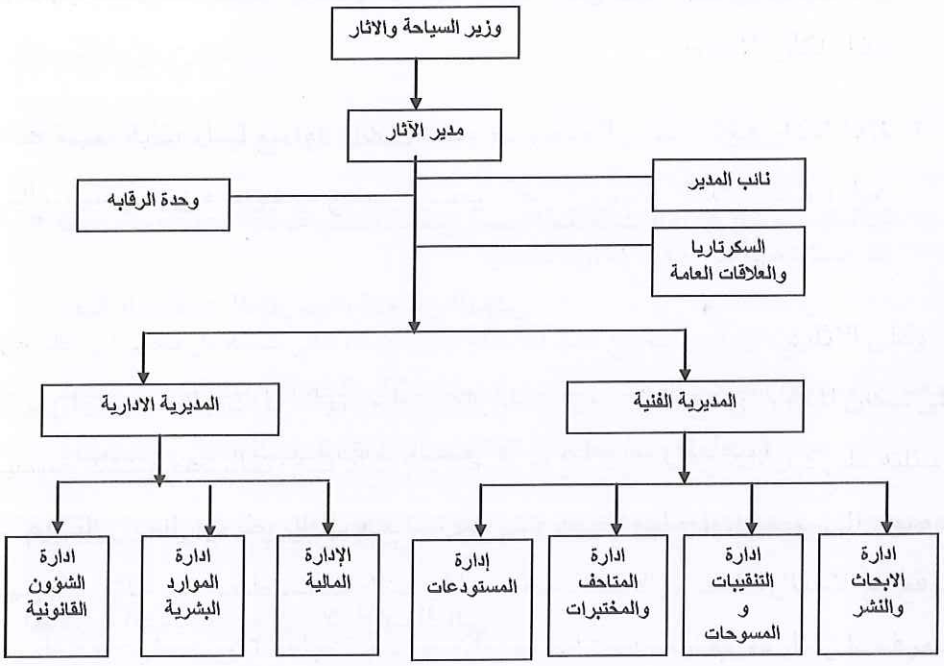

١- وحدة الرقابة يجب ان تكون مرتبطة بأعلى درجات الهيكل التنظيمي وعلى اتصال مباشر به وترفع تقاريرها مباشرة له وتتكون هذه الوحدة من ٣ اقسام:-

- قسم الرقابة المالية ونطاق رقابته الامور المالية والمحاسبية ويديره محاسب قدير.
- قسم الرقابة الادارية ونطاق رقابته الامور الادارية والقرارات وشؤون الموظفين والديوان ويديره إداري متخصص.
- قسم الرقابة الفنية ويديره آثاري متخصص او مهندس ونطاق رقابته التأكد من تنفيذ الخطط العلمية والرقابة على البعثات والمشاريع الاجنبية والمحلية والرقابة على الامور الفنية من تنقيب وترميم وصيانة وغيرها.

٢- وحدة السكارتاريا والعلاقات العامة وتكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأعلى درجات الهيكل التنظيمي وخصوصاً انها الجهة التي تدير اعمال مكتب المدير العام ونائبه وتتكون من قسمين:-

- قسم السكرتاريا وإدارة المكتب.
- قسم العلاقات العامة وتتشعب من قسم العلاقات العامة الشعب التالية:-

- شعبة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

- شعبة العلاقات الداخلية والاعلام (يستثنى منه التوعية والاتصال المحلي وتتخصص هذه الشعبة فقط بالصحافة والجامعات والمعاهد).

يتبع للمدير العام مديريتان الاولى متخصصة فنية والثانية ادارية بحته.

المديرية الفنية ويتبع لها الادارات التالي:-

١- ادارة الابحاث والدراسات والنشر ويترأسها آثاري ويتبع لها الاقسام التالية:-

- قسم رعاية التراث ويترأسه مهندس او مختص بشؤون التراث ويتبع له شعبتان:-

- شعبة رعاية الفلكلور والتراث الغير ملموس.

- شعبة رعاية التراث والمباني التراثية.

- قسم النشر والحوليات والتفسير ويترأسه آثاري مع دورات متقدمة في مجالات الصحافة والاعلام واللغات والتاريخ ويتبع له شعبتان:-

- شعبة التفسير.

- شعبة النشر.

- قسم التسجيل الكمبيوتري (النظام الذي تتبعه المنظمة في تسجيلها للمواقع الاثرية) ويترأس القسم آثاري مع دورات متقدمة في الانظمة الحاسوبية.
- قسم ادارة المواقع الاثرية يترأسه آثاري مع دورات متقدمة في الإدارة ومتابعة المواثيق والمعايير الدولية بهذا الخصوص ويتبع له شعبتان:-

- شعبة مواقع التراث العالمي.

- شعبة التنمية والتطوير (التخطيط لتصبح مواقع اثرية معينة مواقع تراث عالمي).

- المكتبة ويترأسها امين مكتبة آثاري مع دورات في ادارة المكتبات والارشفة.
- قسم الاتصال والتوعية ويترأسها اثاري مع دورات في مهارات الاتصال والتقديم (اختصاصه التوعية المجتمعية ونطاق عمله المجتمع المحلي المدارس الجمعيات المنظمات المحلية وهكذا).

٢- إدارة التنقيبات والمسوحات ويترأسها أثاري مقتدر ويتبع لها ٤ الاقسام:-

- قسم التنقيبات.
- قسم الاراضي والاستملاك.
- قسم المسوحات.
- قسم الصيانة والترميم ويترأسها مهندس معماري قدير.

٣- إدارة المستودعات واللوازم ويفضل ان يتولاها آثاري لديه قدرات إدارية في الحفظ والارشفة وإدارة المستودعات ويتبع لها ٣ اقسام:-

- قسم اللوازم الفنية ويتولى مسؤوليته آثاري لديه القدرة في إدارة المستودعات ومعرفة جيدة باللوازم العلمية الخاصة بالآثار وحفظها ولوازمها وموادها.

- قسم اللوازم الادارية ويتولى مسؤوليتها إداري متخصص بإدارة المستودعات او محاسب.

- قسم مستودع القطع الاثرية ويتولى مسؤوليته آثاري لديه القدرة على التصنيف والارشفة وادارة المتاحف.

٤- إدارة المتاحف ويتولاها آثاري لديه القدرة والمعرفة التامة بإدارة المتاحف والتصنيف والارشفة والتاريخ واجراء الاختبارات اللازمة ويتبع له ٣ اقسام:-

- قسم المتاحف الشعبية والتراثية.

- قسم المتاحف الأثرية.

- قسم المختبرات.

المديرية الادارية ويتبع لها الادارات التالية:-

١- إدارة الموارد البشرية ويتولاها إداري لديه القدرة والشهادات والخبرات المناسبة في إدارة الموارد البشرية وشؤون الموظفين ويتبع لها ٤ اقسام:-

- قسم شؤون الموظفين ويتولاها اداري ويتبع له شعبتان:-

- شعبة شؤون الآثاريين والفنيين.

- شعبة شؤون الاداريين.

- قسم التطوير والتدريب ويتولاها اداري لديه القدرة على وضع برامج تدريبية عامة وخاصة وتلمس احتياجات كل موظف وكل إدارة وكل مديرية للتدريب وتطوير الكادر الوظيفي.

- قسم الديوان ويتبع له شعبتان:-

- شعبة الصادر.

- شعبة الوارد. ويتولى هذا القسم والشعب التابعة له إداريين.

• قسم التأمينات ويتبع له شعبتان:-

- شعبة التأمين الصحي.

- شعبة الضمان الاجتماعي. ويتولى هذا القسم والشعب التابعة له إداريين.

٢- إدارة الشؤون المالية ويتولاها محاسب قدير برتبة مدير مالي ويتبع له الاقسام التالية والتي يتولاها محاسبون:-

• قسم الرواتب.

• قسم الامانات والايرادات.

• قسم النفقات.

٣- إدارة الشؤون القانونية ويتولاها قانوني مخضرم ولديه المعرفة والقدرة في قوانين الآثار والتراث وقوانين الاراضي والاستملاك وكافة القوانين ذات الصلة.

نشير هنا الى امكانية تعيين غير الآثاريين والمهندسين في الآدارات الفنية كالرسامين والمرممين والمصورين وايضاً إداريين.

الشكل رقم (١٣) يبين هذا الشكل هيكلا تنظيمياً مفترضاً لمنظمة آثار.

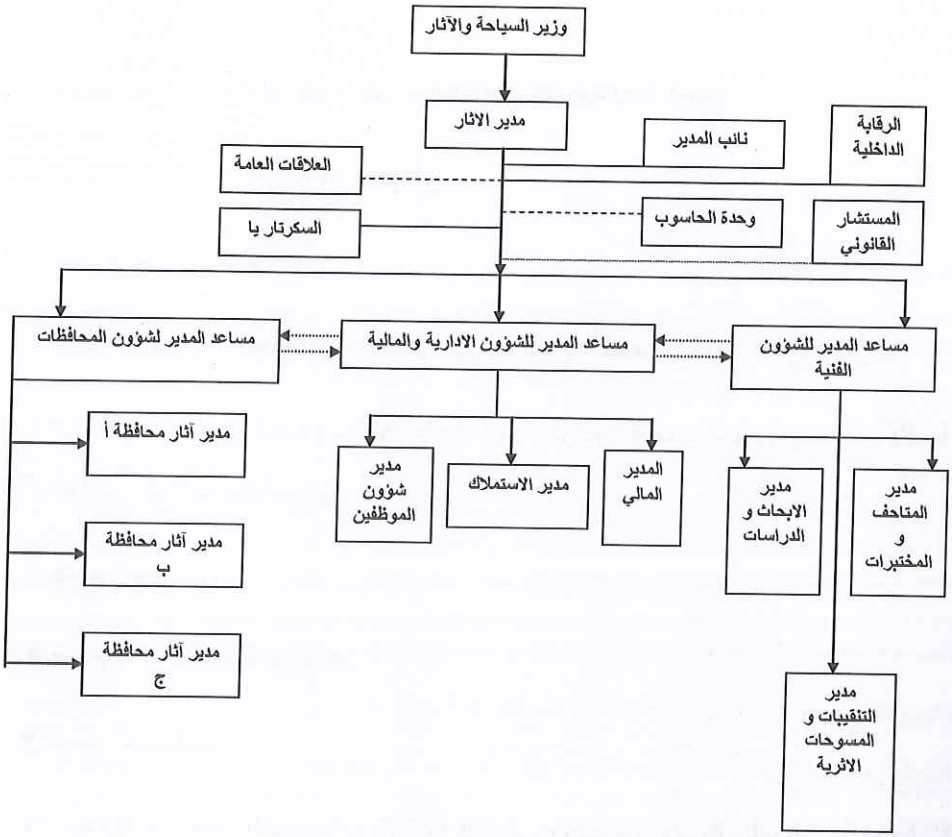

تشكيل بعثة التنقيب وتجهيزها :-

ان تشكيل بعثة التنقيب الاثرية من الامور التنظيمية المركزية التي تتولاها المنظمة القائمة على إدارة الآثار، وهي حساسة وبالغة الاهمية وتناقش حتى قبل ان تبدأ البعثة بالتحضيرات الاولية للقيام بعملها، لذلك يجب ان يتم تشكيل البعثة ومناقشة اهدافها وخططها وتصوراتها من قبل المدير العام يساعده ذوي الاختصاص والذين هم على علاقة في موضوع الحفريات فيتبادلون الرأي حول تشكيل البعثات الاثرية وضروریاتها. ويرتبط موضوع تشكيل البعثة بعدد من المعطيات التي تؤثر بشكل مباشر على تحديد عدد اعضائها، بعض هذه المعطيات روتيني رسمي ناتج عن قوانين الآثار والانظمة

والتعليمات المعمول بها في كل دولة والبعض الاخر يتعلق بواقع مكان الحفرية فهل الموقع بكر ام انه موقع تحت الدراسة؟ ما تم اكتشافه من الموقع وما تم حفره، نتائج الحفريات السابقة والدراسات التي اجريت عليها، ما نشر من هذه الدراسات وما لم ينشر، الميزانيات المقررة للتنقيب والخطط المستقبلية للمواقع الاثرية...الخ.

ويرى علماء الآثار ان افضل نموذج للتنقيب وهو طريقة التنقيب المربعي واذا ما إعتمد عالم الآثار هذا الاسلوب فلا بد من تقسيم البعثة الى مجموعات عديدة يمكن تسمية كل منها بجهاز مربع ويتألف هذا الجهاز من عدد من الآثاريين، وينتج عن ذلك عدد من اجهزة التنقيب بالاضافة الى كادر إداري غير آثاري "جهاز مساعد" غير متصل مباشرة بالمربعات، وتعمل كل هذه الاجهزة تحت اشراف ورقابة مدير الحفرية. ويعتبر هذا التقسيم الاداري والعلمي أفضل طريقة للحفاظ وتنظيم اعمال التنقيب الاثري كما يساعد على زيادة القدرات واستغلالها وسرعة الانجاز واللامركزية وتنفيذ الخطط بافضل كفاية ممكنة كما انه يمّكن البعثات اللاحقة في مواسم التنقيبات المستقبلية من البناء على منجزات البعثات السابقة[1].

وسأبين هنا احتياجات المواقع الاثرية من موظفين ووظائفهم وذلك لان هذا الكتاب يركز على ادارة المواقع الاثرية ميدانيا:-

المشرف العام للموقع (مدير الحفرية Director of the Mission):-

وهو الشخص المخول والمفوض من المنظمة المختصة بتصريح ساري المفعول بالقيام باعمال التنقيب على الآثار في الموقع ويطلق عليه ايضاً لقب مدير البعثة او مدير المشروع، وهو المسؤول عن تكوين وإدارة البعثة ومراقبتها والاشراف على كل امورها العلمية والتنظيمية اشرافاً كاملاً مباشراً ومستمراً، ومن اهم شروط تعينه ان يكون ممن يحملون الشهادات العلمية تخصص آثار ويفضل بتخصص عالي في

(١) توفيق، ص ٣٤-٤٩.

العصر الاثري الغالب في الموقع الاثري او الموضوع العلمي الذي يُعتقد ان الموقع الاثري يساهم في التطرق اليه، وذلك نظرا لاهمية المعلومات التي قد يستخدمها او يستنتجها من خلال خبراته وصلاحياته في التأثير على مجريات الامور. واذا كان الهدف الاول لمدير الحفرية ان يصف الاثر الذي عثر عليه اثناء الحفر وصفاً كاملاً تمهيداً لفحصه ودراسته، فإن هذا الوصف يقتضي الفهم الكامل لهذا الاثر، لان علم الآثار هو في أول الامر وآخره علم قريحة ذكية وعقل مستخلص، ومن هنا كان على من يكرس نفسه لدراسة هذا العلم ان يمر طوعاً او كرهاً برحلتين هامتين:-

١. مرحلة العلم والاحاطة وتتضمن هذه المرحلة اخذ القياسات والرسم والتصوير ووصف الاشكال والظاهر (كما هي) وصفاً موضوعياً دون اعمال الوصف التفسيري لها، لان الوصف الموضوعي المقصود هو وصف الظواهر دون التغلغل في معناها، والواقع انه ليست هناك صعوبة في الانتقال خلال المراحل التالية من الوصف الموضوعي الى الوصف التفسيري لان الاول هو الاساس وبفضله يمكن تصحيح الاخطاء[١].

٢. مرحلة التفسير والاستنباط وتتضمن ربط الموقع ببعده التاريخي مع الظواهر والمكتشفات.

وعلى عالم الآثار ان يتحلى بصفات اخرى كفهمه ومعرفته للمشاكل التي تتعلق بتعاقب الطبقات وتتابع الازمنة الاثرية والربط بين مختلف الدلائل الاثرية التي تلاحظ اثناء الحفر بسرعة ودقة. كما يجب ان يتمتع مدير الحفرية بقدرات جيدة في مجال الترميم ليشرف على اعمال المرممين بالموقع سواء ترميم القطع الاثرية او ترميم المباني كذلك ان يكون يمتلك المعارف الاساسية في الطوبوغرافيا والعلوم المساعدة لعلم الآثار بما فيها قدرات على الرسم والتصوير. ولا يستطيع مدير الحفرية القيام بهذه الامور الا بالتطبيق الفعلي لاسلوب الإدارة في عمله. ومدير الحفرية كأي مدير لمشروع اخر يقوم

---

(١) عاصم، ص ٤٩.

بالمهام الادارية الاعتيادية وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة بالاضافة لعمله الميداني العلمي الذي هو جزء لا يتجزء من عمله الاداري، اما العملية الادارية التي يمارسها مدير الحفرية فهي:

أولا التخطيط: حيث يقوم بوضع الخطة العامة للحفرية مسبقاً وعلى اساسها اخذ ترخيص او تصريح الحفرية، وتشمل الخطة العامة اهداف محددة ورؤية واضحة كما تشمل ميزانية الحفرية ومدتها واسماء الفريق ووظائفهم والى ما ذلك من معلومات وعلى مدير الحفرية ترجمة هذه الخطة الى خطط صغيرة يومية اكثر تفصيلا تتناسب مع التقدم في الحفرية مع الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستجدة في المشروع ويجب ان لا تخرج هذه الخطط الصغيرة عن الخطة العامة التي على اساسها منح تصريح التنقيب. الخروج عن الخطط يعني ارباكا في العمل وتعطيل لبعض جوانبه. هذه الخطط التفصيلية يمكن وضعها ميدانيا دون الرجوع للمنظمة المختصة عن الآثار بينما يتطلب تعديل الخطة العامة ضرورة اخذ موافقة من هم اعلى سلطة. وتشمل عملية التخطيط دراسة اساليب العمل والحفر وتحديد المشاكل التي تصادف حدوثها اثناء العمل وتصنيفها الى مشاكل صغيرة يمكن حلها ميدانيا وبدون جهود كثيرة او مشاكل كبرى لا يمكن حلها الا من خلال قرار يتخذ من السلطة الاعلى وبجهود مشتركة وبتدخل علمي فني ومخبري، كذلك تشمل عملية التخطيط دراسة المعلومات المتوفرة يوميا من الحفرية وايجاد الترابط بينها. تعتبر عملية التخطيط اداة فعالة للتفكير واتخاذ القرارات بطريقة منطقية، كما انها تساعد في تصنيف التراكيب المعقدة التي تواجه العمل في المواقع الاثرية وتحديد الاولويات في الموقع وتساعد في تفسير الموقع والتأكد من ان النتائج والمخرجات سليمة الترتيب ومستندة لأبحاث تمت بشكل منطقي.

ثانيا التنفيذ: من خلال الخطة العامة والخطط اليومية التفصيلية يستطيع مدير الحفرية اصدار القرارات وتحديد الاعمال اليومية وتوزيعها على الفريق الاثري وتركيز الجهود على نقاط محددة او اعمال معينة والتنسيق بين هذه الاعمال وبين فريق التنقيب

كاملاً، كذلك تحديد العلاقات بين الافراد العاملين في الحفرية حتى يفهم كل منهم موقعه الاداري وماهية الدور المطلوب منه للقيام بالاعمال الموكل بها بحيث ان لا يكون هناك خلط، سواء كان بالاعمال او المسؤوليات او الوظائف وان يتحدد لكل موظف نطاق اعمال ومهامه ومسؤولياته، فأي خلط في هذه الامور سينتج عنه اختلاط اللقى الاثرية واختلاط الحفر وغيرها من الامور مما سيؤدي الى الكثير من الفوضى والتشويش. ولا بد له من ايجاد آلية عمل ليسجل فيها احداث الحفرية والنتائج والمعلومات والانجاز كذلك المشاكل التي صادفته واسبابها والحلول التي خرج بها وهذا السجل مهم جداً لتوثيق الاعمال العلمية.

ثالثا التوجيه: تمارس عملية التوجيه من خلال الاتصال المباشر بالعمل وبالنتائج المتحققة في الموقع أولاً باول، وكذلك من خلال عملية المتابعة والقيادة الجيدة للعمل ولذلك نركز على اهمية ان يدير الموقع الاثري في مراحل التنقيب المختلفة اثاري متخصص وليس شخص اخر، ويجب ان يتمتع هذا الآثاري بقدرات ادارية وقيادية تمكنه من ادارة الموقع من النواحي الفنية وادارة القوى العاملة اي النواحي البشرية وصهرهما في الاهداف الموضوعة. لذلك ينصح بان ينال مدير الموقع الاثري دورات تدريبية في القيادة والحفز وعلم النفس لكي يستطيع ان يدير موقعاً اثرياً باسلوب قيادي جيد.

رابعا الرقابة: وتقسم الى قسمين الرقابة الادارية المالية للمشروع وتتمثل في التأكد من التطبيق الفعلي والصحيح للقرارات الادارية والمالية التي تم اتخاذها وتطبيق الخطط والتحقق من تنفيذ الاعمال بصورة صحيحة، كذلك بيان الانحرافات وابرازها واسبابها وتحديد التوصيات اللازمة للتغلب عليها واجراء عمليات التحليل الدقيق للنتائج. والتحقق من حسن استخدام عناصر الانتاج البشرية والمادية واطلاع السلطة الاعلى وهي المنظمة التي منحته حق التنقيب على هذه النتائج تمهيدا للتصحيح ووضع خطط ملائمة للوضع الجديد. والقسم الثاني الرقابة العلمية على الموقع من حيث ما

يواجهه الموقع من مشاكل فنية تتعلق بالمؤثرات الطبيعية والاعتداءات على الموقع ويتطلب من مدير الحفرية عمل خطة رقابة فنية علمية مستمرة للموقع.

وبهذا الصدد لا بد للمنظمة القائمة على الآثار وعلى مدير الحفرية من ايجاد برنامج او نظام "لاستدامة المشروع- Sustainability Project" والذي سأناقشه لاحقاً.

فرق العمل:

ويتواجد في الموقع الاثري مجموعات من فرق العمل يمكن اختصار بعضها او عدم وجود بعضها حسب حجم البعثة وحجم الموقع ومساحته والخطط والميزانية وغيرها من العوامل.

المجموعة الاولى: الفريق الفني ويتكون من:-

١- الآثاريين المشرفين (Field Directors- Archaeological):-

يتبع لمدير الحفرية عدد محدد من الآثاريين الذين يعملون تحت قيادته للاشراف على المربعات واعمال الحفر وهم من يقومون بعملية التسجيل للمعلومات والملاحظات، والتأكد من مقاطع الحفر ومن حفظ المواد الاثرية في الاكياس والصناديق حسب الطبقات التي تعود اليها. كذلك اعداد التقارير الاولية عن المواقع التي يشرفون عليها لرفعها لمدير الموقع وقد يشاركون ايضا في دراسة المكتشفات ونشرها، بالتالي يجب ان يكون هؤلاء الآثاريين من حملة الشهادة الجامعية الاولى تخصص آثار او اعلى. ويختلف عدد الآثاريين في الموقع الاثري حسب حجم الموقع والميزانية وغيرها من العوامل. ومن اهم اعمال الآثاري في المربع الاثري الذي يشرف عليه تدوين سجل اولي بالملاحظات والمكتشفات والاجراءات المتخذة اول بأول بكل دقة وامانة في يوميته (Dairy) ومتابعة رسم المساقط الافقية والقطاعات الرأسية والواجهات للاطلال المعمارية التي تسفر

عنها أعمال الحفر في هذه المنطقة، علماً ان ملخصاً من السجلات الاولية سوف توضع في السجل العام الذي يحتفظ به مدير الحفرية، وكذلك فان عليه مهمة تقديم التقارير الاسبوعية المختصرة عن سير العمل في منطقته او مربعه لمدير الحفرية.

٢- المراقب (Area Supervisor):-

عادة ما يكون مراقب الحفريات آثاري ويتولى الاشراف مستقلاً على اعمال التنقيب. وانجح الحفائر الاثرية هي تلك التي يتوفر فيها وجود اكثر من مراقب لانهم هم الذين يتحملون عبء تنفيذ كافة اعمال الحفر ومن ثم فإن دقة اعمال البعثة ودقة نتائجها تتحدد بصورة اساسية طبقا لمدى استعداد هؤلاء المراقبين لعملهم ومدى يقضتهم ونشاطهم خلال مراحله المختلفة . الا انه يمكن ان يكون مدير الحفرية نفسه مراقباً على الآثاريين العاملين في الموقع فلا يكون هناك حاجة لمراقب للمشروع.

٣- المسجل (Registrar):-

يجب ان يكون المسجل آثاري ووظيفته تتعدى تسجيل القطع الى حمايتها، وحماية القطع الاثرية تتطلب من المسجل ان يكون هو امين مستودع القطع الاثرية، اما بالنسبة لمستودعات القطع الاثرية فتكون مهمة امين المستودع الاحتفاظ بالقطع الاثرية المكتشفة بشكل مؤقت بالاسلوب العلمي الصحيح تحت اشراف مدير الموقع والمختصين قبل ان يتم تسليمها اصوليا للمستودعات الرئيسية حيث يقرر لاحقا اما عرضها او اجراء مزيد من الدراسات عليها او الاحتفاظ بها في المستودعات المجهزة لهذا الغرض.

المجموعة الثانية: فريق المرممين (Conservator):

وجود هذه المجموعة مهم جداً اثناء حفرية، لذلك يجب ان يرافق كل حفرية اثرية عدد من المرممين المتخصصين بما يتناسب وحجم الحفرية ومدتها والموقع، وما يتوقع الخروج منه، الا انه يمكن الاستعاضة عن عدد كبير من المرممين في حال كان مركز الترميم قريب من موقع الحفرية. وهناك نوعان من المرممين:-

١- مرمم معماري:-

ووظيفته تقوم على اعمال الصيانة والترميم للمباني الاثرية باشراف المهندس المعماري والآثاريين العاملين بالموقع الاثري، ويراعي هذا المرمم استخدام المونة المناسبة والاحجار المناسبة بعد التنسيق مع المهندس المشرف ومدير الحفرية واهم شروط الترميم ان تكون الاجزاء المرممة واضحة ومعلومة وان تراعي المعايير الدولية الخاصة بترميم المواقع الاثرية.

٢- مرمم القطع الاثرية:-

ويقوم على تنظيف وصيانة القطع الاثرية المكتشفة بالموقع الاثري من معدنية وزجاجية وفخارية وحجرية وغيرها، اضافة الى رفع القطع التي توجد بحالة متقدمة من التأكل وتخزين هذه المكتشفات بالطريقة الصحيحة بالتعاون مع امين المستودع وجعلها جاهزة لتسليمها الى المنظمة القائمة على الآثار. يدمج مع هذه الفئة ما يطلق عليهم (غاسل الفخار وقارئ الفخار) بينما يرى بعض علماء الآثار ان غسيل الفخار وقراءته ليست وظيفة المرمم بل وظيفة الآثاريين.

المجموعة الثالثة: فريق الدعم (Support Team):

وهم فريق فني ولكنه ليس آثاري ومهمته الدعم الفني للآثاريين ويتكون من:

١- المساح (Surveyor):-

ومهمته مسح الموقع وتحديده وتحديد المربعات والاحداثيات وكذلك استخراج خريطة للموقع الاثري بمقاييس مناسبة والتي تفيد القائمين على الموقع الاثري بالاستدلال على المواقع والمربعات واية علامات مميزه في الموقع الاثري. وتعد هذه الخريطة بالتعاون مع مشرفي المربعات والرسام واخريين مثل الجيولوجي والمهندس المعماري ان وجدوا في الموقع بصورة دائمة او اذا تم انتدابهم للعمل هناك بصورة جزئية قصيرة المدى.

٢- المصور (Photographer):-

ومهمته تصوير الموقع الاثري في كافة مراحل الحفرية وتصوير القطع الاثرية بدءا من مراحل ظهورها بين الرمال ثم بعد إزالة الرمال عنها ثم بعد رفعها وقبل نقلها الى المخزن المؤقت على ان تكون هذه الصور مزودة بمقياس الرسم ورقم المربع الذي عثر عليها فيه، كما على المصور في حالة اتخاذ قرار أثري بإزالة بعض الاجزاء المعمارية المكتشفة لغرض اكتشاف ما بعدها او تحتها فيجب عليه التقاط صور واضحة لتلك الاجزاء قبل الازلة او الهدم. وتستخدم هذه الصور لغايات الارشفة وايضا لارفاقها في التقرير والدراسات التي يقدمها مدير الحفرية عند انتهائها للمنظمة القائمة على الآثار او لاستخدامها في الحوليات الاثرية والمجلات العلمية المتخصصة.

٣- الرسام (Drawer):-

وتنبع اهمية الرسم في انه يعطي تفاصيل مهمة قد لا نحصل عليها من الصور اضافة الى المقاطع الهامة سواء في الرسم المعماري او رسم القطع الاثرية او مقاطع الحفر، وبالتالي تعطي صورة للاثار المكتشفة بحيث تكون جاهزة للطبع والنشر في التقرير العام عن الحفريات. ووظيفة الرسام تقوم على رسم الموقع الاثري في كافة المراحل ورسم القطع الاثرية المكتشفة في كل حالاتها، ويجب ان يكون الرسام قادرا على رسم الخرائط ومقاطع المباني رسما هندسيا مفصلا بالمساقط والقطاعات والواجهات ونحو ذلك من التفصيلات المعمارية والزخرفية ورسم التحف وكافة الادوات المنقولة التي يتم العثور عليها اثناء الحفر.

٤- مهندس معماري (Architect):-

وهو شخص حاصل على شهادة جامعية في الهندسة المعمارية ولديه المام جيد بالآثار وفنون العمارة التاريخية في العصر الذي يتبع له الموقع الاثري ومهمته تقوم على اجراء الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية للموقع الاثري فيقوم بعمل المساقط الافقية

(Plans) والقطاعات الرأسية والطبقية (Sections) وكافة الرسومات التفصيلية والمنظورية للاطلال المعمارية التي يتم اكتشافها بالموقع بمقياس رسم مناسب، وعليه ان يوضح بمساعدة الآثاريين على مساقطه العصور التاريخية المختلفة التي تعاقبت على المبنى المكتشف والتي تركت عليه بصماتها في صور اجزاء معمارية معينة ترجع الى عصور مختلفة وتحديد احتياجاته من الترميم والصيانة (Maintenance)، والاشراف على عمليات التصوير والرسم للموقع الاثري قبل وبعد الترميم وذلك ايضا بمساعدة الآثاريين والمرمم المعماري العاملين بالموقع الاثري.

٥- الانثربولوجي:-

ووظيفته تقوم على اجراء الدراسات الانثربولوجية في الموقع الاثري وهو ما اوضحته سابقا في تعريف الانثربولوجيا .

المجموعة الرابعة: الفريق الاداري (Management Team):-

١- موظف شؤون العاملين:-

ومهمته هي متابعة شؤون العاملين في الموقع والاحتفاظ بملفاتهم واجازاتهم ومغادراتهم وانتظامهم بمواعيد العمل. وتنظيم عمليات التعين وانهاء الخدمة حسب قرارات مدير الحفرية.

٢- محاسب:-

ومهمته الاشراف على ميزانية الموقع الاثري ومراقبة الصرف من هذه الموازنة للحيلولة دون التجاوزات والخروج عن الخطط الموضوعة، وتقديم تقرير دوري لمدير الموقع عن الموقف المالي. كذلك مسك الحسابات المالية الاصولية التي تكفل تنظيم العمليات المحاسبية، ومتابعة امور صرف رواتب موظفي الموقع الاثري واصدار كشف الرواتب الشهري.

٣- امين المستودع:-

ويجب ان يكون هناك فرق بين امين مستودع القطع الاثرية الذي هو آثاري وبين امين مستودع اللوازم الذي قد يكون يحمل شهادة في الإدارة او المحاسبة. وامين مستودع اللوازم من اهم وظائفه ادارة عمليات الشراء والمستودعات واللوازم وذلك من خلال عمليات شراء واستلام اللوازم وتنظيم ضبط الاستلام بالنسبة لمستودع اللوازم، وخزن اللوازم في المستودعات وتنظيم سجلات الموجودات من اثاث واجهزة ومعدات ومواد مستهلكة ومواد مشطوبه، والاشراف على توزيع اللوازم وتنظيم مستندات ودفاتر وبطاقات المستودعات.

المجموعة الخامسة: فريق العمال (Workers):

وهذه المجموعة ضرورية ومهمة لاتمام الاعمال الخاصة بالحفر والتنقيب وطبعا يوجد في المشروع نوعان من العمال، اولهما عمال مهرة تكونت لديهم خبرات في التعامل مع المواقع الاثرية والآثار وذلك لانهم عملوا سابقا في مشاريع اخرى، وعمال عاديين جدد في العمل في المواقع الاثرية، ويجب على مدير الحفرية ان يحدد عدد العمال المناسبين الذين سيحتاجهم. ويجب ان يعملوا تحت اشراف الآثاريين، ويندرج تحت هذه المجموعة الحراس لحماية الموقع والمستودعات.

ولكن قد يستفاد من المركزية في انها تستعيض عن هذا الكم الهائل من الموظفين بالموقع الاثري باستخدام الموظفين في الإدارة الرئيسية او اي فرع تابع لها قريب من الموقع الاثري بحيث لا يتواجد في الموقع الاثري اثناء عملية التنقيب الا الاشخاص الخبراء الذي تستدعى الضرورة وجودهم فيفضل ان يكون عدد افراد الحفرية اقل عدد ممكن وذلك لتجنب الآثار السلبية للازدحام في الموقع اثناء الحفرية الا انه يجب ان لا يؤثر ذلك على خطة سير العمل والاحتياجات الفعلية للحفرية، كما ننوه هنا الى ضرورة الاستفادة من المعاهد العلمية المحلية والدولية المتخصصة اثناء عمليات التنقيب خاصة فيما يتعلق بالدراسات المتخصصة والترميم كما يمكن اشراك طلبه كليات الآثار في

عمليات التنقيب والترميم والصيانة وذلك بالتعاون بين الجامعات والمنظمة المختصة عن الآثار كطلبة متدربين. لا بد ان يضم فريق العمل في الموقع عدد من الطلبة من كليات الآثار وذلك لتهيئة جيل جديد يستطيع تأدية الرسالة، والهدف ليس فقط تعليم هذا الجيل التنقيب العلمي للآثار بل الاعمال التنظيمية والعلمية الاخرى التي هي جزء لا يتجزأ من اعمال التنقيب نفسها، مثل كيفية تشكيل بعثات التنقيب والاسباب التي دفعت بالمنقب لاختيار هذا المكان للتنقيب دون الآخر، والدقة ليس فقط في التنقيب واستخراج المكتشفات وانما ايضاً في تصنيفها وتبويبها وتوثيقها ودراستها اي تدريب جيل جديد من طلاب الآثار على كيفية اصول البحث العلمي على ارض الواقع .

وهنا يجب توضيح ان هذه الادارات قد تزيد او تنقص وقد يمارسها عدد قليل جدا من الموظفين او عدد كبير من الموظفين ويعود ذلك لاسباب تتعلق بحجم منظمة الآثار والمواقع الاثرية وحاجة المواقع التنظيمية والميزانية المقررة للمنظمة وللتنقيب بشكل خاص والتكنولوجيا المستخدمة وغيرها من العوامل المؤثرة تنظيميا وفنيا.

التجهيزات الاساسية للبعثة :-

١- مكان الخدمات:- هو المكان المحاذي لموقع التنقيب في الموقع الاثري ويخصص هذا المكان لاقامة البعثة ولوازمها ومكاتبها وغالباً ما ينصب فيه خيم تخصص للمكاتب الادارية المؤقته ومستودعات واماكن عمل الفنيين والاداريين والحمامات والمطابخ وغيرها من الغرف.

٢- احتياجات البعثة:- لا بد ان يتوفر لفريق التنقيب مجموعة من المواد الضرورية مثل اقلام الرصاص ومبراة وممحاة واقلام حبر وفرجار ومساطر وسجلات ودفاتر ولوحات خاصة بالرسم وكمبيوتر وكاميرا ديجتال وفلكومتر وديكامتر وشاقول وميزان زئبق وحبل مقاوم وورق ميليمتري من اجل المخططات وورق خاص بالرسم وورق لاجل الكتابة واجهزة فحص وغيرها.

٣- ادوات التنقيب:- معول صغير ومعول كبير ورفش بأنواعها وقفف وعربات يد وفراشي بأنواعها ومكانس ومسطرين وملاقط وأكياس بأحجام مختلفة وسكاكين ومناخل ومسامير وغيرها.

تنظيم الاعمال العلمية والفنية بعد انتهاء الموسم:-

لا ينتهي المشروع بنهاية اعمال الحفر والتنقيب بل ان الإدارة الناجحة هي الإدارة التي تتبنى مبدأ " إستدامة المشروع" والاستدامة تعني استمرار الإدارة في المشروع، ويشير هذا المصطلح الى ضرورة بقاء الاهتمام بالمشروع واستمراره خارج فترات التنقيب الموسمي المنظم للمواقع التي لا إدارة فعلية عليها فإستدامة المشروع يجب ان يضمن حماية الموقع وسلامته من كافة المخاطر المحدقة به المتوقعه والغير متوقعه كما يضمن استمرارية الدراسة العلمية للمواسم اللاحقة وحق الجهة المشرفة على التنقيب او المسح في الموقع بإستمرار دراستها واعمالها في الموقع دون دخول جهة اخرى على خط عملها، كما يتضمن هذا المصطلح ان يوضع خطط استراتيجية متوسطة وبعيدة الاجل للموقع تضمن تطوير الموقع وزيادة المخصصات المالية له، ناهيك عن استمرار الرقابة الفنية العلاجية والوقائية على الموقع، بإختصار فإن المسؤول عن الحفرية يتوجب عليه ان يقيم إطاراً منظماً، سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية او بأماكن العمل أو بإستخدام الادوات العلمية ليتمكن مع نهاية عملية التنقيب ان يحمل الى المكتبة او الى المختبر مجموعة من المعلومات الكاملة . ومن الامور التي يتضمنها استدامة المشروع:-

١. وضع التقرير العلمي (التقييم العلمي) الدقيق لاعمال التنقيب التي تمت خلال الموسم السابق ويشكل انجاز هذه المهمة الاساس الذي يستطيع بواسطته اعضاء البعثة متابعة اعمال التنقيب خلال الموسم القادم.

٢. وضع كاتالوج النماذج وذلك بمساندة معالج اللقى الاثرية.

٣. تنظيم الوثائق التي لم تنجز بشكل كامل قبل الانتهاء من اعمال موسم التنقيب المنصرم.

ولن يتمكن اي رئيس للبعثة مهما كان عالماً ونشيطاً من تنفيذ هذه الاعمال منفرداً، لذلك عليه الاعتماد على زملائه من اعضاء البعثة لتحقيق هذا الغرض .

بناء على ما تقدم وكجزء من مصطلح استدامة المشروع يمكن وضع خطة إدارة للموقع الاثري (The Management Plan) والذي يمكن تعريفه: "هي مجموعة من العمليات المترابطة والمستمرة التي تهدف الى الكشف عن الموقع الاثري (موقع تراث ثقافي) وأهميته وخصوصيته وتاريخه وتنظيم العمل العلمي الاثري في هذا الموقع عبر الاساليب والتكنولوجيا الحديثة بما يتناسب بالحفاظ على الموقع والتدخل بالحد الادنى في أي تغييرات قد تحدث على الموقع وتحديد احتياجات العمل الاثري الحالية والمستقبلية بهدف نقل هذا الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" للعالم بأفضل صورة تضمن حفظه للاجيال القادمة". وتعتبر خطة ادارة الموقع الاثري هي اداة المستقبل في العمل الاثري كما انها من متطلبات التعامل مع المنظمات الدولية كالاتحاد الاوروبي، اليونسكو، مركز التراث العالمي، الايكوموس، والبنك الدولي وغيرها من المنظمات.

الفصل الرابع

"المعايير والمنظمات الدولية في إدارة المواقع"

المبحث الاول " المنظمات والمجالس الدولية"

- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
- المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية
- اللجنة التنسيقية للتراث الثقافي والمناظر الطبيعية
- المجلس الاثري الاوروبي
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة
- المجلس الدولي للصروح والمواقع الاثرية
- المجلس الدولي للمتاحف
- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
- اللجنة العالمية للاشراف على المواقع الاثرية
- صندوق الصروح العالمي
- المجلس العالمي للارشفة
- الاتحاد الدولي لمهندسي المواقع
- اللجنة الدولية لحماية التراث المَصنع

المبحث الثاني " الاتفاقيات والتوصيات"

- مواقع التراث العالمي
- مواثيق ومعايير التراث الثقافي
- المواثيق والمعايير التي حصلت على موافقة الايكوموس
- توصيات اليونسكو

الفصل الرابع

"المعايير والتوصيات الدولية في إدارة المواقع"

المبحث الاول

" المنظمات والمجالس الدولية في ادارة المواقع"

نستعرض هنا بعض المنظمات والمجالس الدولية والاقليمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي في العالم واشهرها وهي:-

اولاً:- الهيئات الحكومية الدولية:-

١- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو

United Nations Educational Scientific and Cultural Organization- UNESCO

وهي وكالة متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة تأسست عام ١٩٤٥م، هدف المنظمة الرئيس هو المساهمة بإحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والعلوم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية. تتبع اليونسكو الان ١٩١ دولة، ومقر المنظمة الرئيس يوجد في باريس، ولليونسكو أيضا أكثر من ٥٠ مكتباً وعدة معاهد تدريسية حول العالم وللمنظمة خمسة برامج أساسية هي التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافة، والاتصالات والإعلام. تدعم اليونسكو العديد من المشاريع كمحو الأمية والتدريب التقني وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين، وبرامج العلوم العالمية، والمشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية حقوق الإنسان،

إحدى مهام اليونسكو هي أن تعلن قائمة "مواقع التراث العالمي"، هذه المواقع هي مواقع تاريخية أو طبيعية والهدف من هذه القائمة هو حمايتها وإبقاءها سليمة من خلال التعاون بين المجتمع الدولي ولكن ليس من مهام المنظمة حماية هذه الأماكن، كما تلعب اليونسكو دورا رياديا في إطلاق المبادرات الدولية لحماية التراث، وتقوم الاتفاقية بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المعتمدة منذ عام ١٩٧٢ على فكرة أنّ بعض المواقع تتمتع بقيمة عالمية استثنائية وانها جزءاً من التراث المشترك للإنسانية. وتعترف الدول الموقعه على الاتفاقية بأنّ حماية التراث العالمي واجب على المجتمع الدولي بأكمله دون التفريط بالسيادة الوطنية وحقوق الملكية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية. وتشمل قائمة التراث العالمي (World Heritage List) حتى عام ٢٠١٢ حوالي ٨٧٨ ممتلكاً منها ٦٧٩ ممتلكاً ثقافياً و١٧٤ ممتلكاً طبيعياً و٢٥ ممتلكاً مختلطاً موزعين على ١٤٥ بلداً وهذا العدد مرشح للزيادة كل عام، ومن اشهر هذه المواقع تاج محل في الهند، مدينة طومبوكتو القديمة في مالي، الحاجز المرجاني الكبير في أستراليا، أنكور عاصمة الخمير القديمة في كمبوديا وغيرها وفي الاردن هناك ٤ مواقع في قائمة التراث العالمي مسجلة حتى عام ٢٠١١ وهي البترا (ثقافي)، قصير عمره (ثقافي)، ام الرصاص (ثقافي)، وادي رم (طبيعي/ثقافي).

يتولى مركز التراث العالمي الأمانة الدائمة للاتفاقية، وتوفر اليونسكو مساعدات فنية وإدارية لصون المواقع كما انها تقوم بمتابعتها دورياً. شعار اليونسكو يتألّف من ٣ عناصر: الشعار نفسه وهو على شكل معبد الذي يشمل إسم اليونسكو المختصر تحته الإسم الكامل (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) بلغة واحدة أو أكثر ثم شبكة منقوطة في تقدّم لوغاريتمي.

الشكل رقم (٧)

شعار اليونسكو

٢- المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ايكروم)

International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property (ICCROM).

هي منظمة حكومية دولية مكرسة للحفاظ على التراث العالمي واعضائها من الدول وهي المؤسسة الوحيدة عالمياً المتخصصة في حفظ جميع انواع التراث الثقافي سواء المنقول منه او غير المنقول، وقد تأسست في مؤتمر اليونسكو المنعقد في نيودلهي عام ١٩٥٦ واعلن عن تأسيسها رسمياً في روما سنة ١٩٥٩م وتهدف الى تحسين نوعية ممارسة الحفاظ على التراث من خلال برامج تدريبية متخصصة ونشر المعلومات الجديدة من خلال الكتب ومجلات متخصصة وتقارير علمية وتنظيم اجتماعات للخبراء والمتخصصين لوضع مناهج علمية مشتركة ومعايير ومواصفات دولية للممارسة الجيدة في الحفاظ.

٣- اللجنة التنسيقية للتراث الثقافي والمناظر الطبيعية

Steering Committee for Cultural Heritage and Landscape (CDPATEP)

وهي تابعة للاتحاد الاوروبي ومسؤولة عن متابعة الاتفاقيات المتعلقة بالتراث والترويج للمبادئ الواردة في الاتفاقية الاطارية للاتحاد الاوروبي لقيم التراث الثقافية للمجتمع وتأسست سنة ٢٠٠٥م. ومن اهم اختصاصاتها ابراز القيم التراثية الثقافية الاوروبية وتطوير وتحسين وحماية التراث وتطبيق التعاون التقني وبرنامج الاستشارة الخاصة بحماية ممتلكات التراث الثقافية.

٤- المجلس الاثري الاوروبي

European Archarological Council (EAC)

تأسس سنة ١٩٩٩م والهدف من هذا المجلس تقديم الدعم لإدارة التراث الاثري الاوروبي من خلال تقديم الدعم والخدمات التقنية والفنية لوكالات المتخصصة بإدارة التراث والآثار الوطنية والانتساب لها اختياري.

٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)ألكسو)

The Arab League Education, Cultural, and Scientific Organization (ALECSO).

وهي وكالة متخصصة تضم الدول العربية، مقرها تونس تعمل في نطاق جامعة الدول العربية وتعنى أساسا بتطوير الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى الوطن العربي وتنسيقها وقد أنشئت المنظمة بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتم الإعلان رسميا عن قيامها في القاهرة سنة ١٩٧٠.

٦- المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

The Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO).

وهي وكالة متخصصة تضم الدول الاسلامية مقرها الرباط تعمل في نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وتعني بتطوير الانشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى الدول الاسلامية وتنسيقها واوصى بتأسيسها مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في السنغال عام ١٩٧٨ وصدر قرار تأسيسها سنة ١٩٧٩ في المغرب واعلنت رسمياً كإحدى منظمات المؤتمر في عام ١٩٨١ في السعودية.

ثانياً :- المنظمات المهنية :-

١- المجلس الدولي للصروح والمواقع الاثرية (إيكوموس).

ICOMOS- International Council on Monuments and Sites

وهي جمعية مهنية تعمل من أجل حفظ وحماية أماكن التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم. وقد تأسست في عام ١٩٦٥ نتيجة لميثاق البندقية عام ١٩٦٤، وهذا المجلس يقدم توصيات لمنظمة اليونسكو عن مواقع التراث العالمي (World Heritage Site) وتضم هذه المنظمة حاليا أكثر من ٧٥٠٠ عضوا، ولا بد أن يكون كل عضو من الأعضاء مؤهل في مجال الحفاظ (Conservation)، والمشاهد الطبيعية (landscape)، والعمارة، وعلم الآثار، وتخطيط المدن، والتاريخ أي ان اعضائها من المهنيين فقط. ومقر هذه المنظمة الدولية في باريس. وشعارها هو الحصان المجنح.

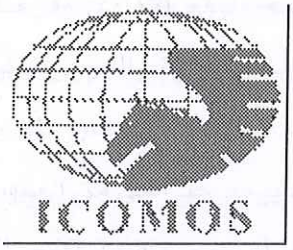

الشكل رقم (٨)

شعار الايكوموس

٢- المجلس الدولي للمتاحف (إيكوم)

The International Council of Museums (ICOM).

وهي منظمة دولية تتبع اليونسكو ومقرها باريس تأسست سنة ١٩٤٦م على يد خبراء وأمناء متاحف وتضم حالياً حوالي ثلاثين الف عضو من امناء المتاحف والمتخصصين من اكثر من ١٣٧ بلد حول العالم، والهدف منها تطوير العمل المتحفي ومواجهة التحديات التي تواجه العاملين في هذا القطاع.

٣- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

The International Union for Conservation of Nature (IUCN).

وهي منظمة تأسست في عام ١٩٤٨ كأول منظمة في العالم لبحث التحديات البيئية العالمية ومراقبتها وايجاد حلول واقعية ومنطقية للمشاكل والتحديات البيئية الملحة ومن اعضائها حكومات ومنظمات غير حكومية وعلماء ومختصين وتعمل هذه المنظمة كمراقب في الجمعية العامة للامم المتحدة وكافة اجهزتها بما في ذلك اليونسكو ومقرها سويسرا.

٤- اللجنة العالمية للاشراف على المواقع الاثرية (ايكاهم).

International Committee on Archaeological Heritage Management (ICAHM).

وتلقب ايضاً باللجنة العلمية الدولية في إدارة التراث الاثري، وتأسست هذه اللجنة بعد تأسيس مركز التراث العالمي وهي شريك مع (ICOMOS) ولجنة التراث العالمي في المسائل المتعلقة بإدارة المواقع الاثرية والمناظر الطبيعية وبالتالي هي فريدة من نوعها من حيث الاهداف والسياسات وتتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية في سبيل نشر وتطوير مواقع التراث الثقافي العالمية بفعالية وكفاءة وإدارة الموارد وتطوير ممارسات معايير الدولية بهذا الخصوص.

من اهم اهدافها وضع ونشر افضل المعايير والممارسات بالنسبة للبحوث الاثرية والثقافية وإدارة الموارد وتتعدى ولايتها مواقع التراث العالمي لتشمل المواقع التي يجري النظر فيها لادراجها لاحقاً في قائمة التراث العالمي. ومن اهدافها ايضاً تطوير وتعزيز شبكة من علماء الآثار ومديري المواقع الاثرية المحترفين لغرض نقل المهارات النظرية العلمية والعملية فيما بينهم وتشجيع تنظيم المؤتمرات وورش العمل الخاصة بهذا الامر، كما تعمل على توفير افضل الخبراء المؤهلين للتدقيق المكتبي والزيارات الميدانية للمواقع الاثرية التي تم ترشيحها للادراج في قائمة التراث العالمي وتوفير افضل الخبراء المؤهلين الاعضاء في (ICAHM) لرصد حالة المواقع الاثرية التي ادرجت او ستدرج في قائمة التراث العالمي.

٥- صندوق الصروح العالمي.

World Monuments Fund (WMF).

من اهم اهداف هذا الصندوق الحفاظ على التراث المعماري والثقافي في العالم وذلك بتركيز الجهود على المباني العظيمة والمواقع والمعالم الفريدة التي ترمز الى

تعابير فنية فريدة او عهد ثقافي مميز وذلك من خلال الدعم الفني والتقني للحفاظ على هذه المواقع بالشراكة والاتصال مع المجتمع المحلي.

ومن اهم وظائف هذا الصندوق تدريب الحرفيين والمهنيين في مجال الفنون والاساليب الحديثة لضمان الحفاظ على التراث وانقاذ التحف المعمارية في العالم وحماية مواقع التراث الثقافي من التلف والدمار، ومساعدة المجتمعات المحلية في جميع انحاء العالم في بناء البنية التحتية لحماية وصيانة تراثها على المدى الطويل. ومن ايجابيات هذا الصندوق سرعة الاستجابة وبشكل حاسم في مواجهة الكوارث الطبيعية والمفتعلة لتقييم الاضرار واجراء صيانة في حالات الطوارئ والمساعدة في خطط الانعاش طويلة الاجل.

٦- المجلس الدولي للارشفة

The International Council on Archives-ICA

المجلس الدولي للأرشيف هو منظمة غير حكومية دولية غير ربحية تهتم بالأرشفة، وهي منظمة مستقلة تأسست عام ١٩٤٨ ومقرها باريس، من اهم أهداف المجلس السعي نحو تطوير التصرف والاطلاع على الوثائق والأرشيفات وكذلك حفظ التراث الأرشيفي للإنسانية في العالم، من خلال تبادل التجارب والأبحاث والأفكار حول المسائل المهنية وحول التصرف وتنظيم المؤسسات الأرشيفية. كما ويعمل المجلس على تشجيع ودعم تطور الأرشيفات في كل البلدان بالتعاون مع حكومات هذه البلدان والمنظمات الدولية غير الحكومية. ورغم ذلك فهو لا يضم دولا وإنما مؤسسات وجمعيات أرشيفية، كما أنه يضم الأفراد من العاملين في ميدان الأرشيف، ويتكون المجلس حالياً من أكثر من ١٤٠٠ مؤسسة عضو من ١٩٠ دولة، وأكثر من ٢٠٠ أرشيفي بصفتهم الشخصية. وللمجلس الدولي للأرشيف فروع كونه منظمة لامركزية تسيرها الجمعية العامة وتديرها لجنة تنفيذية، وتشكل فروعها منتديات إقليمية للأرشيفيين بمختلف بلدان العالم، وتضم أقسامها أرشيفيين ومؤسسات في ميادين مهنية مختلفة. وتهتم سكرتارية المجلس

بإدارة المنظمة وتربط بين أعضائها والتفاعل بينهم وبين الهياكل والمنظمات الدولية الأخرى. وأبرز اهتمامات المجلس أرشيفيات المدن، أرشيفيات البرلمانات، أرشيفيات الشركات، أرشيفيات الجامعات، أرشيفيات المنظمات الدولية... الخ.ويواصل المجلس العمل بالتعاون مع اليونسكو والمنظمات غير الحكومية ذات الأهداف المشتركة لنشر برنامج التصرف في التسجيلات والأرشيف(RAMP)، وكذا من خلال دعم مشاريع أخرى

٧- الاتحاد الدولي لمهندسي المواقع

The International Federation of Landscape Architects – IFLA

تأسس سنة ١٩٤٨م والهدف منه تطوير وتنمية مهنة هندسة المواقع وتطوير مفاهيم في هندسة المواقع كالظواهر الطبيعية والثقافية، وتأسيس لإدارة فعّالة لافضل استعمال للمصادر المحدودة ولافضل ممارسة للمعايير الدولية بهذا الخصوص بالاضافة لتبادل للافكار والمعلومات حول هذا الموضوع.

٨- اللجنة الدولية لحماية التراث المّصنع

The International Committee on the Conservation of Industrial Heritage – TICCIH

تأسست سنة ١٩٧٣ والهدف منها الحفاظ والحماية والتوثيق ودعم الدراسات والتحقيقات والابحاث والتفسير للتراث الانساني الصناعي التي تشمل البقايا المادية للصناعات، والمستوطنات الصناعية، والمواقع الصناعية، والبنايات التي تشمل الهندسة المعمارية، والاجهزة والمكائن، والمناظر الطبيعية الصناعية، والمجتمع الصناعي. واعضاء هذه اللجنة مؤرخين وامناء متاحف صناعية وباحثين وخبراء ومهتمين بتاريخ الصناعة والتراث الصناعي.

المبحث الثاني

" الاتفاقيات والتوصيات في مجال الإدارة والحفاظ"

مواقع التراث العالمي:-

هي مواقع او معالم او صروح تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث العالمية وقد تكون هذه المعالم طبيعية او من صناعة الانسان، وانطلق هذا العمل الدولي عبر اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في باريس سنة ١٩٧٢م وصادقت على هذه الاتفاقية ما لا يقل عن ١٨٠ دولة.

موقع التراث الثقافي (Cultural Heritage Site) عّرفه ميثاق الايكوموس لتفسير وتقديم المواقع التراثية:

" refers to a place, locality, natural landscape, settlement area, architectural complex, archaeological site, or standing structure that is recognized and often legally protected as a place of historical and cultural significance" .

بمعنى آخر "هو مكان او ناحية او منظر طبيعي او مستوطنة او موقع اثري او مجمع معماري او بناء واضح المعالم في اغلب الاحيان ومحمي بصفته الهامة التاريخية والثقافية".

وعّرفت الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في مادتها الاولى والثانية معنى التراث الثقافي و التراث الطبيعي لاغراض الاتفاقية بأنهما الآثار والمجمعات والمواقع والمعالم الطبيعية والتشكيلات الجيولوجية والفيزيوغرافية والمناطق

الطبيعية التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية سواء من وجهة نظر التاريخ او الفن او العلم او من ناحية جمالية.

ان الهدف من وضع موقع ما ثقافي او طبيعي في قائمة التراث العالمي هو تصنيف وتسمية المواقع ذات القيمة الاستثنائية المميزة والفريدة وحمايتها والمحافظة عليها ضمن مواصفات معينة سواء كانت هذه المناطق طبيعية او ثقافية، وتحصل هذه المواقع على مساعدات ضمن شروط معينة. ومعظم المواقع المسجلة هي مواقع ثقافية وقليل منها مواقع طبيعية وعدد قليل مواقع تدخل ضمن التصنيفين. وتمنح اليونسكو كل موقع من مواقع التراث العالمي رقم خاص. وتعتبر ايطاليا هي المتصدرة في عدد المواقع التراثية.

ان تسجيل موقع ما على قائمة التراث العالمي لا يعني فقدان الدولة للملكية في هذا الموقع بل ان هذا الموقع يحصل على اهتمام دولي للتأكيد على الحفاظ عليه للاجيال القادمة اذا المسؤولية تصبح دولية وليس فقط محلية.

ساهم بوضع اتفاقية حماية التراث الثقافي مع اليونسكو المجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية بينما اقترحت دول ومنظمات ان يتم اضافة مواد تساهم في الحفاظ على الطبيعة واتفقت جميع الاطراف على نص واحد للاتفاقية والتي اعتمدها المؤتمر المذكور اعلاه.

عملية الترشيح:-

ينبغي للبلد الراغب في ترشيح احدى ممتلكاته او مواقعه ان يجري جرد لهذه الممتلكات فيما يطلق عليه بالقائمة الاولية (Tentative List) وهذه العملية مهمة جداً لان الدولة يجب ان لا ترشح مواقع لم تدرج على قائمتها الاولية، يلي ذلك ان تقوم الدولة بإختيار احدى هذه المواقع الواردة في القائمة الاولية لترشيحه من خلال ما يسمى "ملف الترشيح" ويقوم مركز التراث العالمي بتقدم المشورة والمساعدة في إعداد

الملف اما عبر الانترنت او بوسائل اخرى كما ان هناك خبراء متخصصين في اعداد هذه الملفات، هذا الملف بعد اعداده يقدم لمركز التراث العالمي الذي يقوم بمراجعة الملف وتقييمه بالتعاون مع المجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية (ICOMOS) والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) اللذين يقدمان توصياتهما الى لجنة التراث العالمي، وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة سنوياً لتحديد امكانية تسجيل الممتلكات المرشحة على قائمة التراث العالمي ويكون رد اللجنة على الملف اما قبول (Inscribe) او إرجأ (- D fer) او غير مكتمل (non-inscribe) او رفض (Refer).

معايير الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" لغايات تسجيله على قائمة التراث العالمي:-

هناك عشرة معايير يجب ان تستوفي المواقع المرشحة بواحد منها على الاقل لتكون ضمن قائمة التراث العالمي ستة معايير للتراث الثقافي واربعة معايير للتراث الطبيعي، ويجب ان يكون الموقع ذا "قيمة عالمية استثنائية" وان يكون عمر الممتلك يتجاوز المئة عام وهذه المعايير هي:-

اولاً: معايير الممتلكات الثقافية:-

١. ان يكون الممتلك التراثي جزءاً او نموذجاً من عبقرية الانسان الخلاقة.

٢. ان يبرز الممتلك تقابلاً وتبادلاً او تمازجاً للقيم الانسانية المشتركة وتأثير الحضارات على بعضها سواء في تطور الهندسة المعمارية او التقنية او الفنون الاثرية او تخطيط المدن او تصميم المناظر الطبيعية (وهذا من اصعب المعايير ونادراً ما يتم تسجيل ممتلك ثقافي على هذا المعيار).

٣. ان يبرز الممتلك شاهداً مميزاً وفريداً واستثنائياً لتقليد ثقافي معين او لحضارة معينة سواء كانت هذه الحضارة لا زالت مستمرة في الوقت الحاضر او اختفت.

٤. ان يكون الممتلك مثالاً بارزاً لنوعية من البناء او المعمار او مثال تقني او مخطط يعبر أي منها عن مرحلة معينة او عدداً من مراحل حياة الانسان، فمثلاً سجل موقع العين في الامارات بسبب الانظمة المائية ومصنع احذية في المانيا على هذا المعيار.

٥. ان يكون الممتلك بمثابة نموذج مميز لممارسات الانسان التقليدية او لاستعمالات الارض او مياه البحر وتنم عن نمط معين لحضارة او ثقافة او تفاعل انساني مع البيئة وخصوصاً عندما تصبح عرضة لتأثيرات لا رجعة فيها.

٦. ان يكون هذا الممتلك ذا علاقة بأحداث او عادات حية او افكار او معتقدات لها علاقة بفنون او كتابات أدبية او فنية ذات اهمية بارزة وعالمية (وتفضل اللجنة استخدام هذا المعيار بالتزامن مع معايير اخرى).

ثانياً: معايير المواقع الطبيعية:-

٧. ان يمثل الممتلك مراحل مهمة من تاريخ تشكيل الكرة الارضية جيولوجياً.

٨. ان يمثل نماذج من الاحياء او البيئة التي لا زالت مستمرة ولم تتوقف عن التطور او النمو او الاستعمال بذات الصفات القديمة كشواطئ البحار وينابيع المياه والحيوانات والنباتات.

٩. ان يتضمن الممتلك صفات جمالية طبيعية فريدة او مناطق تتصف بناحية جمالية نادرة وفائقة واستثنائية.

١٠. ان يمثل الممتلك بيئة وموئل لتنوع حيوي في الموطن الاصلي خصوصاً الكائنات المعرضة لخطر الانقراض (القيمة الاستثنائية هنا تتمثل من الناحية العلمية من جهة ومن جهة اخرى الحفاظ على هذا النوع من خطر الانقراض).

مواثيق ومعايير التراث الثقافي :-

مع ظهور مشاكل اندثار او انهيار او خراب او زوال الكثير من المباني التراثية في اوروبا أخذ المثقفين والمعماريين بالسعي نحو وضع قانون او وثيقة في اوروبا تسعى لحماية ما تبقى من المباني التراثية وأول محاولة لوضع فلسفة واضحة لحماية وحفظ المباني التراثية كان في عام ١٨٧٧ في اجتماع " جمعية حماية المباني القديمة" (Society for the Protection of Ancient Buildings) والمعروفة اختصاراً (SPAB Man - festo Statement) والذي اصدر بيانه على شكل نداء الى "وضع مبدأ الحماية مكان الترميم او الاستعادة"، ورغم ان الفقرتين الأخيرتين فقط تراعي فلسفة الرعاية، الا انه وفي فترة قصيرة نسبيا وبعد هذا البيان انطلقت الكثير من البيانات اللاحقة تعالج هذا الموضوع، خصوصاً بعد تعرض الكثير من المباني التراثية للدمار بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية واحتلال بعض الدول من قبل دول أخرى. من هذه البيانات:-

١. المؤتمر الدولي السادس للمهندسين المعماريين (Madrid Conference) والذي عقد في مدريد سنة ١٩٠٤ وصدرت عنه توصيات وجيزة في مجال الحفاظ المعماري والاستخدام الوظيفي للمباني التاريخية.

٢. مؤتمر أثينا (Athens Conference) لعام ١٩٣١، الذي نظمه المكتب الدولي للمتاحف ووضع مبادئ أساسية لمدونة دولية في كيفية ممارسة الحفاظ للمباني التاريخية وسميت بميثاق أثينا (Athens Charter).

٣. مؤتمر كارتا ديل (Carta del Restauro) لعام ١٩٣١ والذي خرج بتوصيات في مجال الحفاظ والممارسة وهذا المؤتمر يعكس النظرة الايطالية في عمليات الحفاظ والممارسة واصبحت توصياته جزءاً من ميثاق البندقية لاحقاً.

٤. مؤتمر اليونسكو لعام ١٩٥٦ والذي خرج بتوصيات حول حماية المواقع والتنقيب فيها ومن اهم توصياته ضرورة توفير الاموال لصيانة المواقع والاشراف الدقيق

في عمليات الاستعادة للبقايا الاثرية ومنع وحظر ازالة المواقع الاثرية دون الحصول على الموافقات وكذلك ضرورة وضع تشريعات قانونية لحماية الآثار ومبادئه تسمى (International Principles Applicable to Archae - logical Excavations).

٥. المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والفنيين في المعالم التاريخية والذي عقد في مدينة البندقية (Venice Conference) لعام ١٩٦٤، وقد اصدر الميثاق الدولي للحفاظ وترميم الآثار والمواقع وسمي بميثاق البندقية (Venice Charter)، والذي حل محل ميثاق اثينا، وقد اعتمده المجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية (ICOMOS) عام ١٩٦٥ ونشر في عام ١٩٦٦. وشدد ميثاق البندقية على أهمية النسيج الأصلي للمواقع الاثرية، وعلى التوثيق الدقيق لأي تدخل يحدث عليها، وعلى أهمية مساهمات جميع الفترات والعصور في هوية البناء، والحفاظ على المباني التاريخية بهدف افادة المجتمع، كما حدد الميثاق الأساسيات والمذاهب والنهج في التعامل مع المباني التاريخية او الحدائق التاريخية.

وتنتشر في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) عدد لا بأس به من المواثيق والمعاهدات المذكورة هنا فأنصح الراغبين بالاطلاع عليها بمراجعتها للاستفادة منها، علماً ان الاطلاع عليها والاعتماد على بنودها يضمن الالتزام بالمعايير الدولية، فأنصح الآثاريين ومدراء المواقع والمستثمرين في المجالات السياحية خصوصاً المستثمر في المجال التراثي الاطلاع عليها وتنفيذ بنودها لما يعود عليه وعلى التراث والسياحة والمجتمع المحلي والوطن والزائر بالفائدة.

مواثيق ومعايير الايكوموس:-

لحق ميثاق البندقية العديد من المعايير والمواثيق والاتفاقيات والتوصيات الرسمية المتعلقة بالمحافظة على المباني، توفر هذه المواثيق والاتفاقيات توصيات مهمة للعاملين في

مجال الصيانة، وإطارا أساسيا للممارسة في مجال الحماية وتحسين البيئة التاريخية. وسنعدد هنا المواثيق والمعايير التي حصلت على موافقة الايكوموس، وهي:-

١) ميثاق فلورنسا عن الحدائق او المحميات التاريخية واعتمدته الايكوموس في ١٩٨٢ ويقدم تعريفا لمصطلح الحديقة او المحمية التاريخية والتراكيب المعمارية التي تشكل المشهد التاريخي (historic landscape) ويشدد على الحاجة إلى تحديد قائمة للحدائق والمحميات التاريخية، ويقدم توجيه بشأن الصيانة والحفاظ والترميم وإعادة البناء ويشير إلى ميثاق البندقية في كثير من مبادئه.

٢) ميثاق واشنطن بشأن الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية في عام ١٩٨٧ وهي وثيقة مفيدة بالنسبة للمبادئ العامة في تخطيط وحماية المناطق الحضرية والمدن التاريخية.

٣) ميثاق لحماية وإدارة التراث الأثري والذي اعدته اللجنة الدولية لادارة التراث الاثري (ICAHM) والمعتمد من الجمعية العامة المنعقدة في لوزان السويسرية عام ١٩٩٠م، ويضع موضوع علم الآثار تحت العناوين التالية: التعاريف، وسياسات الحماية المتكاملة (Integrated Protection Policies)، والتشريعات، والمسح (Survey) والصيانة والحفظ (Maintenance and Conservation) والاظهار او التقديم (Presentation) وإعادة البناء (Re-Construction)، والتعاون الدولي.

٤) الندوة عن بداية العمارة المعاصرة في مجموعة من المباني القديمة في عام ١٩٧٢ وفيها تم التشديد على ضرورة الاستخدام المناسب للكتلة، وللمقاسات، ومراعاة النمط والمظهر، وتجنب التقليد.

٥) القرار بشأن الحفاظ على المدن صغيرة الحجم في عام ١٩٧٥ وناقش التهديدات المحتملة لمثل هذه الأماكن منها:

- قلة النشاط الاقتصادي.

- هجرة السكان.
- اختلال البنية (البناء الاصلي) نتيجة إدخال عناصر جديدة.
- تدابير الأنشطة الحديثة.
- وأساليب مواجهة هذه التهديدات.

٦) إعلان أمستردام الصادر عن مؤتمر التراث المعماري الأوروبي في عام ١٩٧٥ والذي ناقش:-

- ملاحظات حول أهمية التراث المعماري والمبررات لحفاظة.
- وضع عمليات الحفاظ على أسس ثابتة ودائمة.
- دمج الحفاظ على التراث المعماري في عملية التخطيط الحضري واعتبارها واحدة من أهم العوامل.

٧) ميثاق السياحة الثقافية في عام ١٩٧٦ والذي ناقش الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة الثقافية على المواقع الأثرية التاريخية.

٨) إعلان تلاكسكالا بشان إحياء المستوطنات الصغيرة في عام ١٩٨٢ والذي ناقش مبادرات لحماية المجتمعات المحلية التي تعيش في مستوطنات صغيرة وفي بيئات تقليدية.

٩) ميثاق بورّا (Burra Charter)، او ميثاق إيكوموس الاسترالي للحفاظ على الأماكن ذات الاهمية الثقافية في عام ١٩٧٩ والمعدل في السنوات ١٩٨١ و ١٩٨٨ و ١٩٩٩م وهو قابل للتعديل حسب الظروف. وهذا الميثاق يناقش:-

- سبل تطوير المبادئ الواردة في ميثاق البندقية لتلائم الاحتياجات المحلية الأسترالية.

- يتضمن قائمة شاملة لتعريف في موضوعات ذات اهمية مثل المكان، الحفاظ والصيانة، والصون والترميم وإعادة إلاعمار وإعادة الاستخدام الملاءم.
- كما أنه يّقدم لمفاهيم ذات أهمية ثقافية، مثل الجمالية والتاريخية والعلمية والقيمة الاجتماعية لأجيال الماضي والحاضر والمستقبل.
- من اهم متطلبات هذا الميثاق اعتماد واستخدام التعاريف الصادرة عنه عالمياً، وان تكون خطط المحافظة المزمع إنشاؤها مبررة قبل أي تدخل.
- يتضمن ايضاً وصف لمبادئ الحفاظ ولعمليات الممارسة الجيدة.

١٠) ميثاق أبلتون لحماية وتحسين البيئة العمرانية (ايكوموس كندا سنة ١٩٨٣ وناقش الامور التالية:-

- مستويات التدخل في البيئة التاريخية.
- سبل احترام النسيج الأصلي كأساس جوهري لأنشطة الحماية والتعزيز.
- أن الممارسات الجيدة في مجال التوثيق، هو تجنب التخمين.
- استخدام المواد والتقنيات التقليدية.
- الحفاظ على مظهر المبنى بطرق عكسية (Reversibility) واحترام كمال وسلامة البناء الاصلي.

١١) ميثاق لحفظ قيمة الأماكن التراثية الثقافية - ايكوموس نيوزيلندا سنة ١٩٩٢ وناقش الامور التالية:-

- يقدم تعريفات شاملة لعمليات المشاركة في الحفاظ.
- يحدد المبادئ التي يسترشد بها في الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية في نيوزيلند.

- قّدم لإطار مرجعي ومبادئ توجيهية للممارسة المهنية المناسبة. على الرغم من أنه كتب لاستخدامه في نيوزيلندا، الا ان المبادئ الأساسية يمكن ان تطبق بشكل عام وتتبع في هذا روح ميثاق البندقية.

١٢) ميثاق الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق التابعة للولايات المتحدة الأمريكية - ايكوموس امريكا سنة ١٩٩٢ وقد وضع بيانا شاملا بشأن أهمية المدينة التاريخية والأحياء والأماكن كما نص على ما ينبغي القيام به لمعالجة قضايا الحفاظ بطريقة متماسكة وشاملة.

١٣) المبادئ التوجيهية للتعليم والتدريب في مجال حفظ الآثار- فرقة العمل والمواقع سنة ١٩٩٣ والهدف من هذه الوثيقة هو تعزيز تنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية للتعليم والتدريب للمحافظة على المباني التاريخية، والمناطق والمدن التاريخية والمواقع الأثرية والمناظر الطبيعية والثقافية. وأكد على ضرورة وضع نهج شامل لقضايا التراث كما يحدد المهارات المطلوبة ذات الصلة.

١٤) ميثاق حماية وإدارة التراث الثقافي المغمور بالمياه، والمبادئ المستخدمة في تسجيل الصروح ومجموعات المباني والمواقع والتي صادقت عليهما الجمعية العامة للأيكوموس في مؤتمرها الحادي عشر في صوفيا/ بلغاريا عام ١٩٩٦م.

١٥) الميثاق الدولي للسياحة الثقافية " ادارة السياحة في الاماكن ذات الاهمية التراثية" واعتمدتها الايكوموس في اجتماع الجمعية العامة الثاني عشر المنعقد في المكسيك عام ١٩٩٩م.

١٦) ميثاق البنية التراثية التحتية والذي صادقت عليه الايكوموس في مؤتمر المكسيك.

١٧) ميثاق لمبادئ تحليل وحفظ وترميم التراث العماري الانشائي وصادقت عليه الايكوموس في اجتماعها الرابع عشر في مدينة شلالات فيكتوريا/ زيمبابوي عام ٢٠٠٣م.

١٨) ميثاق الايكوموس للمسارات الثقافية والذي اعدته اللجنة العلمية الدولية للدروب الثقافية (CIIC) وصادقت عليه الايكوموس في اجتماعها السادس عشر في الكيبك/ كندا عام ٢٠٠٨م.

١٩) ميثاق الايكوموس لتفسير وعرض و"تقديم" المواقع التراثية الثقافية وصادقت عليه في اجتماع الكيبك٢٠٠٨.

٢٠) اعلان سان انطونيو (Declaration of San Antonio) لعام ١٩٩٦ والذي جاء بدعو من رئيس الايكوموس حيث ناقشت الندوة مواضيع حول الاصالة في الحفاظ وإدارة التراث الثقافي في الامريكيتين كالهوية الثقافية والتاريخ والنسيج المادي والقيمة الاجتماعية للموقع وغيرها.

توصيات اليونسكو:-

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم اليونيسكو، شجعت مختلف الاتفاقيات والمعاهدات والتوصيات الساعية للحفاظ على التراث الثقافي. وفيما يلي بعضها:

اولاً: المعاهدات الدولية:-

١. اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وصيغت هذه الاتفاقية في لاهاي/ هولندا عام ١٩٥٤م في اعقاب الدمار الهائل الذي حدث اثناء الحرب العالمية الثانية للكثير من مواقع الثقافية والتراثية، وتهدف الى تجنيب التراث الثقافي عواقب الصراعات المسلحة المحتملة من خلال تنفيذ التدابير التالية:-

- ضرورة الاحتفاظ السليم بقوائم للجرد والتخطيط لتدابير طارئة للحماية ضد الحريق او الانهيار للمبنى والتحضير لنقل الممتلكات الثقافية المنقولة لاماكن اكثر أمناً وتوفير حماية للآثار الغير منقولة وتعين جهات مختصة مسؤولة عن حماية الممتلكات الثقافية.

الثقافية للمجتمع والموقعه في فارو/ بلغاريا عام ٢٠٠٥م.

ان هذه المواثيق والمعايير توفر مصدراً اساسياً وعلمياً وقانونياً لمبادئ توجيهية بشأن الحفاظ على المواقع الاثرية، كما تقدم حلولاً شاملة لجميع الحالات المتعلقة بحماية واستدامة المواقع الاثرية ونلاحظ ان معظم هذه المواثيق اتفقت على العوامل التالية:

١) الحد الأدنى من التدخل في النسيج التاريخي.

٢) التوثيق الدقيق، واحترام مساهمات كل الفترات التاريخية.

٣) الحفاظ على الأصالة.

٤) النظرة الشمولية للبيئة التاريخية.

٥) تحليل شامل للمكان.

اشير هنا الى الضعف الشامل للمعاهدات والاتفاقيات العربية في مجالات تبادل الخبرات او الحلول فيما يخص بحماية التراث والارث العربي.

٣. اعلان سيجستا (Segesta Declaration) الذي صدر بعد نقاشات من عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ واعلن في مدينة سيجيستا كندوة نظمها الاتحاد الاوروبي والذي يدعو لحماية وحسن استخدام الاماكن الاثرية من مسارح ومدرجات وملاعب وساحات ذات الجذور اليونانية والرومانية.

اتفاقيات أخرى:-

١- اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة او المصدرة بطرق غير مشروعة. وهذه الاتفاقية تعتبر مكملة للاتفاقيات والوثائق الاخرى التي سبق وذكرتها لانه وثيقة تسعى الى حماية الممتلك

الثقافي والمقارنة بينها وبين الوثائق الاخرى نجد ان الوثائق الاخرى تركز اهتمامها على الحماية والحفاظ على الممتلك عبر مجالات الترميم والصيانة والتفسير والتقديم الى ما هنالك بينما وثيقة يونيدروت تركز على حماية الممتلك عبر منع السرقة او الاتجار او التصدير غير القانوني او الغير مشروع.

٢-ميثاق السياحة المستدامة والذي صدر عن المؤتمر الدولي للسياحة السمتدامة المنعقد في لانزاروت/ جزر الكناري في اسبانيا سنة ١٩٩٥.

اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (باريس ١٩٧٢)

Convention Concerning the Protection of World Cultural and Natural Heritage (Paris, 16 Nov. 1972).

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المنعقد في باريس من ١٧ تشرين اول/ اكتوبر الى ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ في دورته السابعة عشر اذ يلاحظ ان التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالاسباب التقليدية للاندثار فحسب وانا ايضاً بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الاتلاف والتدمير الاشد خطراً.

ونظراً لان اندثار او زوال أي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان إفقاراً ضاراً لتراث جميع شعوب العالم.

ونظراً لان حماية هذا التراث على المستوى الوطني ناقصة في غالب الاحيان، بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية ونقصان الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية في البلد الذي يقوم في ارضه التراث الواجب إنقاذه.

واذ يذكّر بأن ميثاق المنظمة التأسيسي ينص على انها تساعد على بقاء المعرفة وتقديمها وتعميمها عن طريق السهر على صون التراث العالمي، وحمايته، وتوصية الدول المعنية باعتماد الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض.

ونظراً لان الاتفاقيات والتوصيات، والقرارات الدولية القائمة والمتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية تبين الاهمية التي يمثلها لكافة شعوب العالم، انقاذ هذه الممتلكات الفريدة والتي لا تعوض مهما كانت تابعة لاي شعب.

ونظراً لان بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصراً من التراث العالمي للبشرية جمعاء.

ونظراً لانه يتعين على المجتمع الدولي، امام اتساع واشتداد الاخطار الجديدة، الاسهام في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية عن طريق بذل العون الجماعي الذي يتمم بشكل مجد عمل الدولة المعنية دون ان يحل محله، ونظراً لانه لا بد لهذا الغرض من اصدار أحكام جديدة في شكل اتفاقية لاقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، بشكل دائم، ووفقاً للطرق العلمية الحديثة، وبعد ان قرر في دورته السادسة عشرة، ان هذه المسألة يجب ان تنظم بموجب اتفاقية دولية.

اقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة، باريس ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.

أولاً تعريف التراث الثقافي والطبيعي

الماده (١)

يعني " التراث الثقافي " لأغراض هذه الاتفاقيه :

- الآثار: الاعمال المعمارية واعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر او التكاوين ذات الصفه الاثرية والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالميه استثنائيه من وجهه نظر التاريخ او الفن او العلم.

- المجمعات: مجموعات المباني المنعزله او المتصله التي لها بسبب عمارتها او تناسقها او اندماجها في منظر طبيعي قيمه عالميه استثنائيه من وجهه نظر التاريخ او الفن او العلم

- المواقع: اعمال الانسان او الاعمال المشتركه بين الانسان والطبيعه وكذلك المناطق بما فيها المواقع الاثريه التي لها قيمه عالميه استثنائيه من وجهه النظر التاريخيه او الجماليه او الاثنولوجيه او الانثروبولوجيه.

الماده (٢)

يعني " التراث الطبيعي " لاغراض هذه الاتفاقيه:

- المعالم الطبيعيه المتألفه من التشكلات الفيزيائيه او البيولوجيه او من مجموعات هذه التشكلات التي لها قيمة عالميه استثنائيه من وجه النظر الجماليه او الفنيه.

- التشكلات الجيولوجيه او الفيزيوغرافيه والمناطق المحدده بدقه مؤلفه لموطن الاجناس الحيوانيه او النباتيه المهدده التي لها قيمه عالميه استثنائيه من وجهه نظر العلم او المحافظة على الثروات.

- المواقع الطبيعيه او المناطق الطبيعيه المحدده بدقه التي لها قيمه عالميه استثنائيه من وجهه نظر العلم او المحافظة على الثروات او الجمال الطبيعي.

الماده (٣)

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقيه او تعين وتحدد مختلف الممتلكات الواقعه في اقليمها والمشار اليها في المادتين ١ و ٢ المتقدمتين.

ثانياً الحمايه الوطنيه والحماية الدوليه للتراث الثقافي والطبيعي

الماده (٤)

تعترف كل دولة من الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه بان واجب القيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١و٢ الذي يقوم في اقليمها وحمايته والمحافظة عليه واصلاحه ونقله الى الاجيال المقبله يقع بالدرجه الاولى على عاتقها وسوف تبذل كل دولة اقصى طاقتها لتحقيق هذا الغرض وتستعين عند الحاجه بالعون والتعاون الدوليين اللذين يمكن ان تحظى بهما خاصه على المستويات الماليه والفنيه والعلميه والتقنيه.

الماده (٥)

لتأمين اتخاذ تدابير فعاله ونشطة لحمايه التراث الثقافي والطبيعي الواقع في اقليمها والمحافظة عليه وعرضه تعمل الدول الاطراف في هذا الاتفاقيه كل بحسب ظروفها وفي حدود امكاناتها على ما يلي :-

أ- اتخاذ سياسه عامه تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفه في حياة الجماعه وادماج حمايه هذا التراث في مناهج التخطيط العام.

ب- تأسيس دائرة او عدة دوائر حيث لا توجد مثل هذه الدائرة في اقليمها لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الاكفاء وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها باداء الواجبات المترتبه عليها.

ج- تنمية الدراسات والابحاث العلميه التقنيه ووضع وسائل العمل التي تسمح للدوله بان تجابه الاخطار المهدده للتراث الثقافي والطبيعي.

د- اتخاذ التدابير القانونيه والعلميه والتقنيه والادارية والماليه المناسبه لتعيين هذا التراث وحمايته والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

هـ - دعم انشاء او تنمية مراكز التدريب الوطنيه والاقليميه في مضمار حمايه التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

الماده (٦)

١-تعترف الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه مع احترامها كلياً سيادة الدول التي يقع في اقليمها التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١و٢ دون المساس بالحقوق العينيه التي تقررها التشريعات الوطنيه فيما يتعلق بهذا التراث انه يؤلف تراثاً عالمياً تستوجب حمايته التعاون بين اعضاء المجتمع الدولي كافه.

٢-وتتعهد الدول الاطراف ان تقدم مساعداتها وفقاً لاحكام هذه الاتفاقيه لتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١و٢ وحمايته والمحافظة عليه وعرضه اذا طلبت ذلك الدوله التي يقع هذه التراث في اقليمها.

٣-وتتعهد كل من الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه الا تتخذ متعمده أي اجراء من شأنه الحاق الضرر بصورة مباشرة او غير مباشرة بالتراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١و٢ والواقع في اقاليم الدول الاخرى الاطراف في هذه الاتفاقيه.

الماده (٧)

لاغراض هذه الاتفاقيه تعني الحمايه الدوليه للتراث العالمي الثقافي والطبيعي اقامة نظام للتعاون والعون الدوليين يستهدف مؤازرة الدول الاطراف في الاتفاقيه في الجهود التي تبذلها للمحافظة على هذا التراث ولتعيينه.

ثالثاً اللجنه الدوليه الحكوميه لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

الماده (٨)

١-تنشأ لدى منظمة الامم المتحده للتربية والعلم والثقافة لجنة دوليه حكوميه لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالميه الاستثنائيه تعرف باسم (لجنة التراث العالمي) وتتألف اللجنه من خمسه عشر دولة اطراف في الاتفاقيه تنتخبها الدول الاطراف في الاتفاقيه في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العاديه لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلم الثقافه ويصبح عدد الدول الاعضاء في اللجنه احدى وعشرين دولة ابتداءً من الدوره العاديه للمؤتمر العام الذي يلي نفاذ هذه الاتفاقيه في حق ٤٠ دولة على الاقل.

٢-يجب ان يؤمن انتخاب اعضاء اللجنه تمثيلاً عادلاً لمختلف مناطق العالم وثقافاته.

٣-يحضر جلسات اللجنه بصورة استشاريه ممثل عن المركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافيه وترميمها (مركز روما) وممثل عن المجلس الدولي للاثار والمواقع وممثل عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعه ومرافقها ويمكن ان يضاف الى هؤلاء بناء على طلب الدول الاطراف في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العاديه لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلم والثقافه ممثلون عن المنظمات الدولية الحكوميه وغير الحكوميه الاخرى التي لها اهداف مماثله.

الماده (٩)

١-تباشر الدول الاعضاء في لجنة التراث العالمي مدة عضويتها اعتباراً من انتهاء الدورة العاديه للمؤتمر العام الذي انتخبت خلاله حتى نهايه الدورة الثالثه العاديه التاليه.

٢- غير ان مدة عضوية ثلث الاعضاء المختارين في الانتخاب الاول تنتهي بنهاية الدورة العادية الاولى للمؤتمر العام التي انتُخبوا خلالها، كما تنتهي مدة عضوية الثلث الثاني بنهاية الدوره العادية الثانية للمؤتمر العام التي تلي الدورة التي انتُخبوا خلالها. ويسحب رئيس المؤتمر العام اسماء هؤلاء الاعضاء بالاقتراع ، إثر الانتخاب الاول.

٣- تختار الدول اعضاء اللجنة ممثليها فيها من بين المتخصصين في ميادين التراث الثقافي والطبيعي.

الماده (١٠)

١- تعتمد لجنة التراث العالمي نظامها الداخلي.

٢- للجنة ان تدعو في أي وقت، الى اجتماعاتها، المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الافراد لاستشارتهم في قضايا معينة .

٣- للجنة ان تنشىء الهيئات الاستشارية التي ترى لزوماً لها في اداء مهمتها.

الماده (١١)

١- ترفع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية الى لجنة التراث العالمي، بقدر الامكان، جرداً بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعه في إقليمها، والتي تصلح لان تسجل في القائمه المنصوص عليها في الفقره ٢ من هذه المادة. ويتعين ان يحوي هذا الجرد، الذي لن يعتبر شاملاً، وثائق عن مواقع الممتلكات المذكوره وعن الاهمية التي تمثلها.

٢- بالاعتماد على الجرود التي تقدمها الدول وفقاً للفقرة ١، تنظم اللجنة وتنقح اول بأول، وتنشر تحت عنوان " قائمة التراث العالمي" قائمة بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي المحددة في المادتين ١ و ٢ من هذه الاتفاقية، والتي ترى بعد

تطبيق المعايير التي تتخذها، ان لها قيمة عالميه استثنائية ويجب توزيع القائمة المنقحة، مرة كل سنتين على الاقل.

٣- لا يدرج بند في قائمة التراث العالمي، الا بموافقة الدول المعنية. ولا يؤثر إدراج ملك واقع في ارض تكون السيادة او الاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول على حقوق الاطراف في المنازعة.

٤- تنظم اللجنة، وتنقح اولا بأول، وتنشر. كلما اقتضت الظروف ذلك، تحت عنوان " قائمة التراث العالمي المعرض للخطر " قائمه بالممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، التي يحتاج أنقاذها إلى أعمال كبرى والتي من اجل تنفيذها طلب عون وفقاً لهذه الاتفاقية وتتضمن هذه القائمة تقديراً لنفقات العمليات اللازمة. ولا يدرج فيها الا ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي التي تهددها اخطار جسيمة محددة، كخطر الزوال الناشيء عن الاندثار المضطرد. او عن مشاريع الاعمال الكبرى العامة او الخاصة، او التطور العمراني او السياحي السريع، أو التهدم نتيجة تغيير استخدام الارض او تبدل ملكيتها، او التغيرات الضخمة التي ترجع لاسباب مجهوله، او هجر المكان لاي سبب، او النزاع المسلح او التهديد به، او الكوارث والنكبات او الحرائق الكبرى، او الهزات الارضيه او انهيارات الاراضي، او الاندفاعات البركانيه، او التحول في منسوب المياه، او الفيضانات، او طغيان البحر. وللجنه، في أي وقت، في حالة الاستعجال ان تقدم على إدراج بند جديد في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وان تؤمّن لهذا الادراج تعميماً فورياً.

٥- تحدد اللجنه المعايير التي يستند عليها، لادراج ملك من التراث الثقافي والطبيعي في احد القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من هذه الماده.

٦- قبل ان ترفض اللجنه طلباً لإدراج ملك ثقافي او طبيعي في احدى القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من هذه المادة، عليها ان تستشير الدوله التي يقع في اقليمها هذا الملك.

٧- تقوم اللجنة بالاتفاق مع الدول المعنية، بتنسيق وتشجيع الدراسات والابحاث اللازمه لاعداد القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من هذه المادة.

الماده (١٢)

لا يعني عدم إدراج ملك تضمن التراث الثقافي والطبيعي، في أي من القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و٤ من الماده ١١، ان هذا الملك ليست له قيمة عالميه استثنائيه في غير الاغراض المتوخاة من ادراجه في القائمتين المذكورتين.

الماده (١٣)

١- تتلقى لجنة التراث العالمي وتدرس طلبات العون الدولي التي تقدمها الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه بخصوص ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعه في اراضيها، والمدرجة او التي تصلح لان تدرج في القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من الماده ١١ ويمكن ان يكون موضوع هذه الطلبات حماية الممتلكات المذكورة، او المحافظه عليها او عرضها او احيائها.

٢- تنفيذاً للفقرة ١ من هذه المادة، يمكن ان يكون موضوع طلبات العون الدولي، تعيين ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ وذلك اذا اظهرت الأبحاث التمهيدية اهمية الاستمرار في البحث.

٣- تقرر اللجنة التدابير الواجب اتخاذها بشأن هذه الطلبات، وتحدد اذا اقتضى الامر، طبيعة واهمية ما تمنحه من عون، وتجيز عقد الترتيبات اللازمه بأسمها مع الحكومة المعنية.

٤- تحدد اللجنه نظاماً للاولويه في تنفيذ الاعمال التي تزمع القيام بها وتفعل ذلك بعد ان تأخذ بعين الاعتبار، اهمية الممتلكات الواجب انقاذها بالنسبة للتراث العالمي الثقافي والطبيعي، وضرورة تأمين العون الدولي للممتلكات التي هي اكثر

د-حصيلة التبرعات والحفلات التي تنظم لصالح الصندوق.

هـ- وكل موارد اخرى يجيزها النظام الذي تضعه لجنة التراث العالمي.

٤-لا يمكن تخصيص المساهمات المدفوعه للصندوق، وكل اشكال العون الاخرى المقدم الى اللجنه الا للأغراض التي تحددها اللجنه. ويمكن للجنة ان تقبل مساهمات تخصص لبرنامج او لمشروع معين، شريطة ان تكون قد اقرت مسبقاً تنفيذ هذا البرنامج او المشروع ولا يمكن ربط المساهمات المدفوعة للصندوق بأي شرط سياسي.

الماده (١٦)

١-تتعهد الدول الاطراف في الاتفاقية، دون المساس باية مساهمة اختيارية إضافيه، ان تدفع بانتظام كل عامين لصندوق التراث العالمي، مساهمات يقرر الاجتماع العام للدول الاطراف في الاتفاقيه الذي ينعقد خلال دورات المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه، مقدارها على شكل نسبة مئوية تطبق على كل الدول، ويتطلب هذا القرار الذي يتخذه الاجتماع العام اكثرية الدول الحاضرة والمصوتة التي لم تقدم التصريح المشار اليه بالفقرة ٢ من هذه المادة. ولا يمكن بأي حال ان تتجاوز المساهمة الاجبارية للدول الاطراف في الاتفاقية ١ ٪ من مساهمتها في الميزانية العادية لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه.

٢-على ان بإمكان كل دولة مشار اليها في المادة ٣١ او الماده ٣٢ ان تصرح في وقت ايداعها وثائق التصديق او القبول او الانضمام انها غير مرتبطة باحكام الفقره ١ من هذه الماده.

٣- يمكن للدولة التي قدمت التصريح المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة ان تسحب هذا التصريح في أي وقت معلمة بذلك المدير العام لمنظمة الامم المتحدة

للتربية والعلوم والثقافه، على ان سحب التصريح لا يؤثر على المساهمه الاجبارية المتوجبة على هذه الدولة الا اعتباراً من تاريخ الاجتماع العام للدول الاطراف الذي يلي.

٤-لكي تتمكن اللجنه من تخطيط عملياتها بشكل فعال يتوجب على الدول الاطراف في الاتفاقية التي قدمت التصريح المشار اليه في الفقره ٢ من هذه الماده ان تدفع مساهماتها على اساس منتظم وكل سنتين على الاقل على الا تكون هذه المساهمات اقل من المساهمات التي كان يتوجب عليها دفعها لو كانت مرتبطة باحكام الفقره ١ من هذه المادة.

٥-لا يمكن انتخاب اية دولة طرف في الاتفاقية الى لجنة التراث الثقافي العالمي اذا تخلفت عن دفع مساهمتها الاجبارية او الاختيارية للسنه الجاريه والسنه المدنيه التي تقدمتها مباشرة ولا ينفذ هذا الحكم لدى اول انتخاب وتنتهي مدة عضوية مثل هذه الدولة في اللجنة، لدى كل انتخاب ملحوظ في المادة ٨ للفقرة ١ من الاتفاقيه.

الماده (١٧)

تدرس الدول الاطراف في هذه الاتفاقية وتشجع تأسيس المؤسسات والجمعيات الوطنيه العامة والخاصة التي تستهدف تشجيع بذل المال في سبيل حماية التراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ من هذه الاتفاقيه.

الماده (١٨)

تقدم الدول الاطراف في هذه الاتفاقية مساعدتها لحملات جمع المال الدولية التي تنظم في صالح صندوق التراث العالمي تحت اشراف منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه وتسهل تنفيذا لهذه الاغراض جمع الاموال بواسطة الهيئات المشار اليها في الفقرة ٣ من الماده ١٥.

خامساً: شروط العون الدولي واجراءاته

الماده (١٩)

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقيه ان تطلب عوناً دولياً في صالح ممتلكات التراث الثقافي او الطبيعي ذي القيمة العالميه الاستثنائيه الواقعه في إقليمها ويتوجب عليها ان ترفق بطلبها المعلومات، والوثائق المنصوص عليها في المادة ٢١، التي تتوفر لديها والتي تحتاج اللجنه لتتخذ قرارها.

المادة (٢٠)

دون احلال بأحكام الفقره ٢ من الماده ١٣ والبند (ج) من الماده ٢٢ والمادة ٢٣ لا يمكن منح العون الدولي المنصوص عليه في هذه الاتفاقية الا الى ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي التي تقرر لجنة التراث العالمي إدراجها في إحدى القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ١١.

المادة (٢١)

١-تحدد لجنة التراث العالمي إجراءات فحص طلبات العون الدولي الذي تدعى الى تقديمه كما تحدد العناصر اللازم إدراجها في الطلب الذي يجب ان يتضمن وصفاً للعملية المزمع اجراؤها، والاعمال اللازمه وتقدير النفقات المتوقعه ودرجة الاستعجال، والاسباب التي تحول دون الدولة الطالبة وتحمل كل النفقات ويجب ان تدعم الطلبات بتقارير الخبراء.

٢-كلما كان ذلك ممكنا يجب فحص الطلبات المبنية على الكوارث الطبيعية والنكبات على وجه الاستعجال وان تعطي الاولويه من اللجنه التي يجب ان تحتفظ بصندوق احتياطي يستخدم في مثل هذه الحالات وذلك نظراً لما تقتضيه هذه الطلبات من اعمال سريعة.

٣-تجري اللجنة الدراسات والاستشارات التي تراها لازمة قبل اتخاذ قراراتها.

الماده (٢٢)

يتخذ العون الذي تمنحه لجنة التراث العالمي الاشكال التالية:

أ- اجراء دراسات للمسائل الفنية والعلميه والتقنيه التي يتطلبها حماية التراث الثقافي والطبيعي المحدد في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١١ في هذه الاتفاقية والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

ب- طلب الخبراء والتقنيين واليد العاملة للسهر على تنفيذ المشروع الموافق عليه.

ت- تدريب الاختصاصيين على كل المستويات في مضمار تعيين التراث الثقافي والفني وحمايته والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

ث- تقديم المعدات التي لا تملكها الدولة المعنية او التي يتعذر عليها حيازتها.

ج-منح القروض ذات الفوائد المنخفضة او بغير فوائد والتي قد تسدد على آجال طويله.

ح-تقديم المنح التي لا تسترد وذلك في الحالات الاستثنائية التي تبررها اسباب خاصه.

الماده (٢٣)

يمكن للجنة التراث العالمي ان تقدم عوناً دولياً للمراكز الوطنيه والاقليمية لتدريب الاختصاصيين على كل المستويات في مضمار تعيين التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

المادة (٢٤)

لا يمكن منح عون دولي كبير الا بعد اجراء دراسه علمية واقتصادية وتقنية مفصلة

ويجب ان تعتمد هذه الدراسة على التقنيات الحديثه في حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظه عليه وعرضه وإحيائه وان تتفق مع اهداف هذه الاتفاقية كما تغطي الدراسات المذكورة وسائل استخدام الموارد المتوفرة في الدوله المعنية استخداماً رشيداً.

الماده (٢٥)

لا يسهم المجتمع الدولي كقاعده عامة الا جزئياً في تمويل الاعمال الازمه ويجب ان تكون مساهمة الدولة المستفيدة من العون الدولي جانباً هاماً من الموارد المخصصة لكل برنامج او مشروع الا اذا كانت موارد هذه الدوله لا تسمح لها بذلك.

المادة (٢٦)

تحدد لجنة التراث الثقافي والدولة المستفيده في عقد يُتفق عليه بينهما الشروط التي ينفذ بمقتضاها برنامج او مشروع منح لهما عون دولي بموجب هذه الاتفاقية وتكون الدولة المستفيده من مثل هذا العون الدولي مسؤوله عن المواظبه على حماية الممتلكات موضوع العون المذكور، والمحافظة عليها وعرضها وفقاً للشروط التي تضمنها العقد.

سادسا: المناهج التربويه

الماده (٢٧)

١- تعمل الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بكل الوسائل المناسبه خاصة بمناهج التربية والاعلام على تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ من الاتفاقيه.

٢- وتتعهد باعلام الجمهور، إعلاماً مستفيضاً عن الاخطار الجاثمه على هذا التراث وعن اوجه النشاط التي تتم تنفيذاً لهذه الاتفاقيه.

المادة (٢٨)

تتخذ الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه والتي تتلقى عوناً دولياً تنفيذا لها، الاجراءات اللازمة للاعلام عن اهمية الممتلكات التي كانت موضع هذا العون وعن الدور الذي اداه العون الدولي في هذا المضمار.

سابعاً: التقارير

المادة (٢٩)

١- تقدم الدول الاطراف في هذه الاتفاقية في التقارير التي تقدمها الى المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربيه والعلوم والثقافه في التواريخ وبالصورة التي يحددها هذا المؤتمر، معلومات حول الاحكام التشريعيه والتنظيمية والاجراءات الاخرى المتخذه لتنفيذ الاتفاقية كما تشير الى تفاصيل التجربة المكتسبة في هذا المضمار.

٢- ويجب ان تخطر لجنة التراث العالمي بمضمون هذه التقارير.

٣- وتقدم اللجنه تقريراً عن اوجه نشاطها الى كل دورة عادية من دورات المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه.

ثامناً: احكام ختامية

المادة (٣٠)

حررت هذه الاتفاقية بالاسبانية والانجليزية والروسيه والعربيه والفرنسيه ويعتبر كل من النصوص الخمسة نصاً رسمياً.

المادة (٣١)

١- ترفع هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه للتصديق عليها او قبولها، وفقاً للاجراءات الدستوريه النافذه في كل منها.

٢- تودع وثائق التصديق او القبول لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافه.

المادة (٣٢)

١-لجميع الدول غير الاعضاء بمنظمه الامم المتحده للتربية والعلوم والثقافه ان تنضم الى هذا الاتفاقيه متى دعاها للانضمام اليها المؤتمر العام للمنظمة.

٢-يتم الانضمام بايداع وثيقه الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الامم للتربية والعلوم والثقافه.

المادة (٣٣)

تصبح هذه الاتفاقيه نافذه بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع الوثيقه العشرين للتصديق او القبول او الانضمام على ان يقتصر نفاذها على الدول التي اودعت وثائقها في ذلك التاريخ او قبله وتصبح نافذه بالنسبه الى دوله اخرى بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع وثيقه تصديقها او قبولها او انضمامها.

المادة (٣٤)

تنفذ الاحكام التاليه على الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه التي لها نظام دستوري اتحادي او غير وحدوي:

أ- فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقيه التي يقع تنفيذها في اختصاص السلطه

التشريعيه الاتحاديه او المركزيه تكون التزامات الحكومه الاتحاديه او المركزيه نفس التزامات الدول الاطراف التي ليست دولاً اتحادية.

ب- وفيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقيه التي يقع تنفيذها في اختصاص كل من الدول او الاقطار او الولايات او المحافظات (التي تتألف منها الدول الاتحاديه) والتي لا تكون ملزمه وفقاً لنظام الاتحاد الدستوري باتخاذ تدابير تشريعيه في مثل هذه الحاله تقوم الحكومه الاتحاديه باطلاع السلطات ذات الصلاحيه في الدول والاقطار والولايات والمحافظات على هذه الاحكام مع توصيتها باتباعها.

الماده (٣٥)

١- لكل دولة طرف في هذه الاتفاقيه ان تنسحب منها.

٢- ويتم الانسحاب بموجب وثيقه مكتوبه تودع لدى المدير العام لمنظمه الامم المتحده للتربيه والعلوم والثقافه.

٣- ويصبح الانسحاب نافذاً بعد انقضاء ١٢ شهراً على تاريخ استلام وثيقه الانسحاب ولا تغير هذه الوثيقه شيئاً في الالتزامات الماليه المترتبه في حق الدولة المنسحبة حتى نفاذ تاريخ الانسحاب.

الماده (٣٦)

يعلم المدير العام لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلوم والثقافه الدول الاعضاء في المنظمه او الدول غير الاعضاء فيها والمشار اليها في الماده ٣٢ بكل ما يودع لديه من وثائق التصديق او القبول او الانضمام المنصوص عليها في المادتين ٣١، ٣٢ وبوثائق الانسحاب المنصوص عليها في الماده ٣٥.

المادة (٣٧)

١- يجوز للمؤتمر العام لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلوم والثقافه ان يعدّل هذه الاتفاقيه غير ان هذا التعديل لن يكون ملزماً الا بالنسبه الى الدول التي تصبح اطرافاً في الاتفاقيه المنقحه.

٢- اذا اعتمد المؤتمر العام اتفاقيه جديده بمثابه تعديل كلي او جزئي لهذه الاتفاقيه ففي هذه الحاله وما لم تنص الاتفاقيه الجديده على خلاف ذلك يوقف التصديق على هذه الاتفاقيه او قبولها او الانضمام اليها وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقيه المنقحه الجديده.

المادة (٣٨)

تنفيذاً للماده ١٠٢ من ميثاق الامم المتحده تسجل هذه الاتفاقيه في سكرتارية الامم المتحده بناء على طلب المدير العام لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلوم والثقافة.

حررت في باريس بتاريخ هذا اليوم الثالث والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ من نسختين اصليتين تحملان توقيعي رئيس المؤتمر العام في دورته السابعه عشره والمدير العام لمنظمه الامم المتحده للتربية والعلوم والثقافه وسوف تودع هاتان النسختان في محفوظات منظمه الامم المتحده للتربيه والعلوم والثقافه وتؤخذ عنهما نسخ مصدقه لترسل الى الدول المشار اليها في المادتين ٣١، ٣٢ والى منظمه الامم المتحده ايضاً.

ميثاق ايكوموس- استراليا للأماكن ذات الأهمية الثقافية (بورا Burra)

The Burra Charter: The Australia ICOMOS Charter for the Conservation of Places of Cultural Significance (1999)

تمهيد:

بعد دراسة الميثاق العالمي للحفاظ وترميم الصروح والمواقع المنعقد في البندقية سنة ١٩٦٤ وقرارات الاجتماع الخامس للجمعية العمومية للمجلس الدولي للصروح والمواقع المنعقد في موسكو سنة ١٩٧٨ قامت اللجنة الوطنية الاسترالية الإيكوموس المجتمعه في بورا في جنوب استراليا في ١٩ آب اغسطس ١٩٧٩ بإعتماد ميثاق بورا وقد عّدل الميثاق في ٢٣ شباط ١٩٨١ وفي ٢٣ نيسان ١٩٨٨ وفي ٢٦ تشرين ثاني ١٩٩٩.

يقدم الميثاق الارشادات اللازمة للحفاظ وإدارة الاماكن ذات القيمة الثقافية (اماكن التراث الثقافي) استناداً الى المعرفة والخبرة التي يمتلكها اعضاء منظمة إيكوموس – استراليا.

ان الحفاظ عمل متواصل وجزء لا يتجزأ من إدارة الاماكن ذات الاهمية الثقافية، وهو مسؤولية مستمرة.

لمن هذا الميثاق؟

يقدم الميثاق معايير قياسية ليهتدي بها الاستشاريون والمسؤولون عن الاماكن ذات الاهمية الثقافية وكذلك مالكو هذه الاماكن والقيمون عليها والمسؤولون عن إدارتها.

كيفية استعمال الميثاق؟

يجب ان يدرس الميثاق كوحدة واحدة وكافة بنوده مرتبطة معاً. الفقرات المذكورة في فصل مبادئ الحفاظ مشروحة بتفصيل اكبر في الفصول المخصصة لاساليب الحفاظ

وممارسته، وقد لجئ الى استعمال العناوين لتسهيل القراءة الا ان العناوين ليست جزء من الميثاق.

يمثل الميثاق وثيقة قائمة بذاتها وبعض جوانب الانتفاع به وتطبيقه مشروحة بتفصيل اكبر في الوثائق التالية المنشورة من قبل منظمة إيكوموس – استراليا:

دليل ميثاق بورا – الاهمية الثقافية.

دليل ميثاق بورا – سياسات الحفاظ.

دليل ميثاق بورا – طرق انجاز البحوث وتهيئة التقارير.

قواعد اخلاقيات التعايش عند الحفاظ على الاماكن ذات الاهمية.

الاماكن التي يسري عليها الميثاق؟

يسري الميثاق على جميع الاماكن ذات الاهمية الثقافية بما في ذلك الاماكن الطبيعية والاماكن العائدة للسكان الاصليين والاماكن التاريخية ذات القيمة الثقافية.

ثمة معايير سنتها منظمات اخرى من المفيد اخذها بعين الاعتبار مثل الميثاق الاسترالي للتراث الطبيعي ولائحة الارشادات لحماية وادارة وتوظيف اماكن التراث الثقافي العائدة للسكان الاصليين (أبورجونال) و(توراس ستريت آيلاندر).

لم الحفاظ؟

ان الاماكن ذات القيمة الثقافية تثري حياة البشر وتبث فيهم الاحساس بأهمية العلاقات الجماعية واهمية العلاقة التي تربط الانسان بالطبيعة وبماضيه وبتجاربه المعاشة. هذه الاماكن هي سجلات تاريخية تستمد اهميتها من كونها تجليات ملموسة للهوية الاسترالية. تعبر الاماكن ذات القيمة الثقافية عن التعددية الثقافية للسكان وعن ماهيتهم والتاريخ الذي كوّنهم وطبيعة بلدهم، فهي اذا إرث نفيس لا يعوض.

هذه الاماكن ذات الاهمية ينبغي ان تُحفظ لمنفعة الاجيال الحالية والقادمة.

يوصي ميثاق بورا بالتعامل مع التغيير بإحتراس وبالاكتفاء بالقدر الضروري منه الذي تتطلبه رعاية المكان لكي يكون صالحاً للاستعمال، أي إحداث اقل قدر من التغيير وذلك للابقاء على اهميته الثقافية.

فقرة١	تعاريف	شروح
	بموجب هذا الميثاق	فان الشروح لا تشكل جزءاً من الميثاق ويمكن اضافتها بواسطة إيكوموس استراليا.
١,١	مكان. هو موقع او قطعة من موقع الارض او منطقة مزروعة او مبنى او مجموعة من المباني، وقد يشمل كذلك الملحقيات او الحجرات او المناظر الطبيعية.	وصف العناصر في الفقرة ١,١ يمكن ان يشمل النصب التذكارية والاشجار والحدائق والمنتزهات واماكن الحوادث التاريخية والمدن والمناطق الحضرية، والمناطق الصناعية ومواقع الآثار القديمة والاماكن المقدسة والدينية.
٢,١	اهمية ثقافية. قيمة جمالية او تاريخية او علمية او اجتماعية او روحية في عرف الاجيال السابقة او الحالية او القادمة. وهي أي الاهمية الثقافية جزء لا يتجزء من تركيبة المكان وموضعه ونسيجه ووظائفه ودلالاته وسجلاته والاماكن والعناصر ذات الصلة به. ويمكن ان يكون للاماكن قيماً مختلفة بالنسبة للافراد او المجموعات المختلفة.	اصطلاح "اهمية ثقافية يشير الى الاهمية التراثية وقيم التراث الثقافي. وهو مفهوم قابل للتغيير تبعاً لاستمرارية تاريخ المكان. فهمنا للاهمية الثقافية يتغير كذلك كلما توفرت لدينا معلومات جديدة.

٣,١	النسيج. يعني جميع الموجودات الملموسة الموجودة داخل المكان من اجزاء وثوابت ومكونات وعناصر اخرى.	مفهوم النسيج يشمل كذلك الاجزاء الداخلية والمخلفات الموجودة تحت السطح إضافة الى المواد المستخرجة بعد التنقيبات الاثرية. ويمكن ان تعني كذلك الفراغات التي تعتبر من المقومات الاساسية للمكان.
٤,١	الحفاظ. جميع اعمال العناية التي تجرى على الموقع لغرض الابقاء على قيمته الثقافية.	
٥,١	صيانة. العناية المستديمة بنسيج المكان والبيئة المحيطة به، خلافاً لمفهوم " اصلاح" الذي يشمل اعمال الترميم وإعادة الانشاء.	امثلة على الفروق بين الصيانة والاصلاح: صيانة مجرى ماء المطر مثلا تعني الكشف على المجرى وتنظيفه بصورة دورية. اصلاح المجرى يعني ترميمه وإعادة تثبيت الاجزاء المتحلحلة منه. الاصلاح يعني ايضاً اعادة انشاء او استبدال المجاري التالفة.
٦,١	حفظ. المحافظة على الهيئة الاصلية لنسيج المكان في وضعه الراهن وإبطاء عملية تدهوره.	من المعروف ان جميع الاماكن ومكوناتها تتغير بمرور الزمن بمعدلات متباينة.
٧,١	ترميم. اعادة النسيج الراهن او مكوناته الى هيئة سابقة معروفة بعد إزالة ما أضيف اليها دون إضافة مواد جديدة.	

٨,١	اعادة إنشاء. إعادة المكان الى هيئته سابقة معروفة عن طريق إضافة مواد جديدة للنسيج وهذا ما يميز التجديد عن مفهوم الترميم.	يمكن ان تشمل المواد المضافة عناصر وجدت في اماكن اخرى وتم تدويرها هنا، دون ان يسبب ذلك الاضرار بأي مكان ذي اهمية ثقافية.
٩,١	تكييف. أي تحوير المكان لكي يلائم الاستخدام الحالي او استخدام مقترح.	
١٠,١	استخدام. طريقة استخدام المكان والممارسات والاعمال التي قد تقام داخله.	
١١,١	استخدام متوافق. الاستخدام الذي يناسب الاهمية التراثية للموقع ولا يكون له تأثير، او اقل تأثير، على الاهمية الثقافية.	
١٢,١	محيط. المساحة الواقعة حول المكان وقد يشمل المحيط كذلك المنطقة المرئية المجاورة للموقع.	
١٣,١	مكان ذو صلة. مكان يساهم في الاهمية التراثية لمكان آخر.	
١٤,١	قطعة ذات صلة. قطعة موجودة في مكان معين تسهم في الاهمية التراثية لمكان آخر.	
١٥,١	إرتباطات. الروابط الخاصة القائمة بين الناس والمكان.	قد تشمل الارتباطات قيماً اجتماعية او روحية او إلتزامات ثقافية تجاه المكان.
١٦,١	دلالات. كل ما يعرب عنه او يستدعيه او يفصح عنه المكان الاثري.	ترتبط الدلالات عادة بالجوانب غير الملموسة مثل القيم الرمزية والذكريات.
١٧,١	التفسير. مجموعة الاساليب المستخدمة في تقديم الاهمية التراثية للمكان.	قد يشمل التفسير كل من معالجات للنسيج كالصيانة والترميم واعادة الانشاء وكذلك إختيار استخدام المكان والنشاطات المختلفة التي تتم به، كذلك المواد المستخدمة للشرح.

مبادئ الحفاظ		
فقرة ٢	الحفاظ والادارة.	
١,٢	يجب الحفاظ على الاماكن ذات الاهمية الثقافية.	
٢,٢	هدف الحفاظ هو الابقاء على الاهمية الثقافية للمكان.	
٣,٢	الحفاظ جزء لا يتجزأ من الادارة السليمة للاماكن ذات الاهمية الثقافية.	
فقرة ٣	مدخل حذر.	
١,٣	تستند اعمال الحفاظ على احترام النسيج الراهن واحترام الوظيفة والعلاقات والدلالات التي يعبر عنها المكان، وينبغي التعامل معه بحذر وعدم تعريضه للتغيير اكثر مما هو ضروري.	ان العلامات المرئية الناجمة عن الاضافات او التغييرات والمعالجات التي تعرض لها النسيج في الماضي في جزء تاريخ المكان وأهميته. لذا ينبغي ان تعين اعمال الحفاظ فهمها وعدم حجبها.
٢,٣	التغيرات التي تجري على المكان لا ينبغي ان تشوه الدليل الذي يقدمه ولا يجوز اجراء تغيير استناداً على الظن.	
فقرة ٤	المعرفة والمهارات والتقنيات	
١,٤	يجب الاعتماد عند اعداد مشاريع الحفاظ، على المعرفة المتوفرة والمهارات والتخصصات التي يمكن ان تعين على دراسة المكان والعناية به.	
٢,٤	يفضل اجمالاً الركون الى مواد والتقنيات التقليدية للحفاظ على اهمية النسيج ويمكن استخدام المواد والتقنيات الحديثة اذا ارتؤي ان هذه تقدم مزايا خدمات افضل.	قرار استخدام المواد والاساليب العصرية يجب ان يستند الى ادلة علمية راسخة مدعومة بالتجارب.
فقرة ٥	القيم	

١,٥	التخطيط للحفاظ على مكان ما يجب ان يأخذ بالاعتبار جميع الجوانب للاهمية الثقافية والطبيعية بصورة متكافئة بحيث لا يركز على جانب ويهمل جانب آخر.	الحفاظ على الاماكن ذات الاهمية الطبيعية مشروح في ميثاق التراث الطبيعي الاسترالي، الذي يعتبر أهمية الموقع الطبيعية مستمدة من اهميته البيئية والتنوع البيولوجي والجغرافي الذي يضمن ديمومتها ويعطي الاجيال الحاضرة والقادمة منافع علمية واجتماعية وجمالية ويثري حياتها.
٢,٥	الفروق النسبية في الاهمية الثقافية للاماكن تؤدي احياناً الى اعتماد اجراءات حفاظ مختلفة.	المطلوب التعامل بحذر هنا لان فهم الاهمية الثقافية قابل للتغيير ولا يجوز اتخاذ هذه الفقرة ذريعة لتبرير اجراءات لا تبقي على الاهمية الثقافية.
فقرة ٦	**سلسلة الاعمال المشمولة بميثاق بورا**	
١,٦	قبل اتخاذ أية قرارات يجب تفهم الاهمية الثقافية للمكان وكل القضايا التي تتعلق بمستقبله من خلال الجمع المتتابع والتحليلي للمعلومات. فهم الاهمية الثقافية يأتي اولاً وبعد ذلك يتم وضع السياسة واخيراً تكوين إدارة للمكان بناء على هذه السياسة.	سلسلة الاعمال المشمولة بميثاق بورا هي التحقيقات ثم اتخاذ القرار ثم التنفيذ وهي موضحة في الجدول المرفق مع هذه الاتفاقية.
٢,٦	السياسة المتبعة لادارة مكان ما يجب ان تكون مستندة الى اهميته الثقافية.	
٣,٦	يجب ان يأخذ تطوير السياسات بالاعتبار مراعاة العوامل الاخرى التي تؤثر على مستقبل المكان مثل احتياجات المالك والموارد المتاحة والموانع الخارجية وحالة الموقع المادية.	
فقرة ٧	**استخدام الموقع**	

١,٧	يجب ابقاء على استخدامات المكان عندما يكون لها اهمية ثقافية.	
٢,٧	يجب ان يكون للمكان استخدام متوافق.	المطلوب من السياسة ان تحدد الاستخدام او مجموعة الاستخدامات التي تبقي على الاهمية الثقافية للمكان وتتجنب التي لا تبقي عليها. وفي حالة وقوع الاختيار على استخدامات جديدة يجب ان لا تؤدي هذه الى احداث تغييرات كبيرة على نسيج المكان وان تحترم ارتباطاته واستخدامه ودلالاته وان تضمن ديمومة الممارسات التي تعزز الاهمية الثقافية للمكان.
فقرة ٨	**المحيط**	
	يتضمن الحفاظ الابقاء على محيط بصري ملائم وعلى العلاقات التي تعزز الاهمية الثقافية للمكان. لذا فان أي بناء جديد او هدم بناء قائم او أي تدخل او تحوير يضر بالمحيط او علاقاته مرفوض	مفهوم المحيط يشمل ما يلي: الاستخدام والموضع والكتلة والملمس والمواد. ثمة علاقات اخرى مثل روابط المحيط التاريخية قد تعيننا على التفسير والتقدير والاستمتاع والشعور بالمكان.
فقرة ٩	**الموضع**	
١,٩	يشكل الموضع الطبيعي للمكان جزءاً من اهميته الثقافية لذا يجب ابقاء المباني او غيره من عناصر المكان في مواضعها التاريخية، ولا يجوز نقله الى مواضع اخرى الا اذا كان هذا الاجراء هو السبيل الوحيد للابقاء عليها.	
٢,٩	ثمة مبان او اعمال اخرى تابعة لمكان صممت في الاساس كعناصر قابلة للنقل من موضع لآخر، او قد تكون تعرضت للنقل فعلاً في هذه الاحوال وشريطة ان لا تكون لهذه المكونات صلات وثيقة بمواضعها الحالية يمكن ان يسمح بنقلها.	

٣,٩	في حالة نقل مبنى او جزء من مبنى، ينبغي ان يكون النقل الى موضع مناسب وان يسند له استخدام متوافق ويجب ان لا يؤدي النقل الى ضرر بأي مكان ذا اهمية ثقافية.
فقرة ١٠	**المحتويات**
	يجب الابقاء على محتويات المكان من التركيبات الثابتة والعناصر الاخرى التي تسهم في اهميته الثقافية داخل المكان. ان ابعادها امر مرفوض الا اذا كان هذا هو الاجراء الوحيد الذي يضمن أمنها وحفظها او اذا كان ابعادها هو اجراء مؤقت لغرض العرض او لخدمة هدف ثقافي او صحي او امني او لحماية المكان من الضرر وفي هذه الحالات يجب اعادتها ان كان هذا ممكناً ومناسباً من الوجهة الثقافية.
فقرة ١١	**المواقع والقطع ذات الصلة بموقع معين**
	يجب الابقاء على الاسهامات تجاه الاهمية الثقافية للمكان والتي تقدمها الاماكن والقطع ذات الصلة بالمكان المعني.
فقرة ١٢	**المشاركة**
	يجب ان تتم اجراءات الحفاظ والتفسير والادارة لمكان بالتعاون مع السكان الذين تربطهم بها ارتباطات خاصة وتكتسب بالنسبة لهم معان معينة او الذين يشعرون بالمسؤولية الروحية او اية مسؤولية ثقافية اخرى نحوها.
فقرة ١٣	**التعايش بين القيم الثقافية**
	يجب القبول بمفهوم التعايش بين القيم الثقافية واحترامه وتشجيعه وبخاصة اذا وجد تضارب بين هذه القيم يؤثر التضارب سلبياً على خطط التنمية والقرارات المتعلقة بإدارة المواقع. ان مفهوم القيمة الثقافية في هذه الفقرة يشمل المعتقدات التي تهم المجموعات الثقافية وتشمل ولا تقتصر على المعتقدات السياسية والدينية والروحية والاخلاقية ومجالها اوسع من القيم المرتبطة بالاهمية الثقافية.

فقرة ١٤	عمليات الحفاظ	
	يمكن احياناً شمول الممارسات الآتية باجراءات الحفاظ: الابقاء على الاستخدامات التاريخية او استعادتها او الابقاء على الاتباطات والدلالات والمعاني او اجراءات الصيانة والحفظ والترميم واعادة الانشاء والتحوير والتفسير وتشمل ايضاً اكثر من واحدة من هذه الممارسات. والدراسة او اية مجموعة من هذه الممارسات.	يمكن في بعض الحالات صون الموقع دون اتخاذ أي اجراء عليه.
فقرة ١٥	التغيير	
١,١٥	قد يكون التغيير ضرورياً لغرض الابقاء على الاهمية الثقافية اما اذا ادى التغيير الى الاقلال من الاهمية الثقافية فهو مرفوض ويحكم مدى التغيير بمكان الاهمية الثقافية للمكان وتأويلاتها.	قبل الشروع باجراء التغيير ينبغي التمعن بكل البدائل الممكنة لاختيار البديل الذي يحدث اقل مساس بالاهمية الثقافية.
٢,١٥	التغيير الذي يقلل من الاهمية الثقافية يجب ان يكون قابلاً للاسترجاع ويتم عندما تسمح الظروف	يجب اعتبار التغييرات القابلة للاسترجاع مؤقته وتستخدم التغييرات غير القابلة للاسترجاع فقط كحل اخير ويجب الا تمنع اجراءات الحفاظ المستقبلية.
٣,١٥	لا يجوز هدم النسيج ذو الاهمية في المكان لكن ثمة ظروف يمكن فيها القبول بهدم اجزاء محددة اذا كان كجزء من الحفاظ وهذه يجب اعادتها الى هيئاتها السابقة عندما تسمح الظروف.	

٤ , ١٥	ينبغي احترام جميع الاسهامات ذات القيمة الثقافية التي يقدمها مكان معين في الاماكن التي تحوي مبان او تؤدي وظائف او تمتلك ارتباطات او دلالات عن فترات تاريخية مختلفة او تعكس جوانب ثقافية عديدة لا يجوز ابراز فترة او جانب على حساب فترة اخرى او جانب آخر الا اذا كانت لتلك الفترة او لذلك الجانب اهمية ثقافية تفوق بكثير قيم الفترات والجوانب الاخرى	
فقرة ١٦	**الصيانة**	
	الصيانة اساسية للحفاظ ويجب الشروع بها عندما يكون للنسيج اهمية ثقافية وعندما تكون الصيانة مطلوبة للابقاء على الاهمية الثقافية	
فقرة ١٧	**الحفظ**	
	الحفظ مطلوب اذا كان النسيج الحالي له اهمية ثقافية او ان تقدم حالته دليلاً له اهمية ثقافية او اذا كانت لا توجد ادلة كافية للقيام بأية عملية حفاظ اخرى.	الحفظ يؤدي الى حماية النسيج دون ان يحجب طريقة بنائه واستخدامه ويجب ان يشرع بالحفظ اذا كان: . دليل النسيج من الاهمية بحيث لا يجوز تغييره. . او اذا تعذر عمل تحقيقات كافية لاتخاذ قرارات او سياسات عملاً بموجب متطلبات الفقرتين ٢٦و٢٨ من هذا الميثاق. يمكن ان تشمل اعمال الحفظ تثبيت الحالة اذا كان هذا مطلوباً لحماية النسيج وبما لا يتعارض مع متطلبات الفقرة ٢٢.
فقرة ١٨	**الترميم واعادة الانشاء**	
	ينبغي ان تقود اعمال الترميم واعادة الانشاء الى الكشف عن جوانب ذات اهمية ثقافية للمكان.	
فقرة ١٩	**الترميم**	
	تجري اعمال الترميم فقط ان كان هناك دليل كاف عن حالة سابقة للنسيج	
فقرة ٢٠	**اعادة الانشاء**	

١,٢٠	تكون اعمال اعادة الانشاء مناسبة فقط عندما يكون المكان غير كامل بسبب الضرر او التحوير وفقط عندما يكون هناك دليل كاف لاستنساخ حالة سابقة للنسيج وفي حالات نادرة قد يكون اعادة الانشاء ملائماً كجزء من الاستخدام او النشاط الذي يبقي على الاهمية الثقافية للمكان.	
٢,٢٠	يجب ان تكون اعادة الانشاء قابلة للتحديد عن قريب او من خلال التفسير.	
فقرة ٢١	**التحوير**	
	التحوير يجب ان يكون مقصوراً على ما هو ضروري لاستخدام المكان وما هو محدد في الفقرتين ٦ و٧.	
١,٢١	التحوير مقبول فقط في حالة عندما يكون للتكييف اقل تأثير ممكن على الاهمية الثقافية للمكان.	
٢,٢١	يجب ان يتضمن التحوير اقل قدر ممكن من التغيير على النسيج ذا الاهمية وان يلجأ له فقط بعد دراسة جميع البدائل المتاحة.	
فقرة ٢٢	**الاعمال الجديدة**	
١,٢٢	يمكن قبول الاعمال الجديدة مثل الاضافات لمكان عندما لا تؤدي لاي تشويه او طمس لاهمية المكان الثقافية او الانتقاص من تأويل المكان او تقديره.	تعتبر الاعمال الجديدة مناسبة اذا كانت موضعها وابعادها وشكلها ومقاييسها وطبيعتها ولونها وملمسها والمواد المستعملة في انشائها مشابهة للنسيج الحالي دون ان تكون تقليداً اعمى له.
٢,٢٢	يجب ان يكون بالامكان تمييز الاعمال الجديدة بشكل مقبول.	
فقرة ٢٣	**الحفاظ على الاستخدام**	
	الابقاء على استخدام هام للمكان او تحوير لذلك الاستخدام او العودة الى استخدام سابق قد تعتبر اجراءات مناسبة ومفضّلة من اجراءات الحفاظ.	متطلبات هذه الفقرة تضطرنا احيانا الى احداث تغييرات على النسيج ذا الاهمية لكن هذه يجب ان تكون على اقل قدر ممكن وفي احيان اخرى يفرض الابقاء على استخدام ذا اهمية اضافة قدر كبير من الاعمال الجيدة.

فقرة ٢٤	ابقاء الارتباطات والدلالات	
١,٢٤	يجب احترام العلاقات ذات الاهمية بين الناس والمكان واقاءها وحفظها من الطمس ويجب استغلال الفرص لتوضيح وتفسير هذه الارتباطات وتكريم ذكراها والاحتفاء بها.	في كثير من الاماكن يلاحظ وجود صلات بين ارتباطات المكان ووظيفته.
٢,٢٤	يجب احترام الدلالات بما في ذلك القيم الروحية المتصلة بالمكان ويجب لضمان اغتنام الفرص للابقاء على هذه الدلالات واحيائها.	
فقرة ٢٥	التفسير	
	الاهمية الثقافية لكثير من الاماكن ليست واضحة كل الوضوح لذا يجب تبيانها عن طريق التفسير. يجب ان يعمق التفسير فهم الناس لهذه الاماكن وتمتعهم بها.	
فقرة ٢٦	تطبيق ميثاق بورا	
١,٢٦	قبل الشروع بالعمل في مكان ما ينبغي دراسة هذا المكان لغرض فهمه جيداً ويجب ان تتضمن هذه الدراسة التمحص والتحليل للادلة المادية والوثائقية المتوفرة والاحاديث الشفهية المتداولة وغيرها من الادلة وان تسند الاعمال المزمع اجراؤها على المعارف المتوفرة والمهارات والتخصصات المناسبة.	يجب ان تكون نتائج الدراسات حديثة ويجب ان تتم مراجعتها بإنتظام وان يعاد النظر فيها كلما استدعت الضرورة.
٢,٢٦	يجب تهيئة بيان الاهمية للمكان وان يتم دعمه بالاسباب والادلة وان يدرج اعلان الاهمية والسياسة المزمعة ضمن خطة كاملة لادارة الموقع.	يجب ان تكون السياسة حديثة وان تراجع وتعدل دورياً وخطة الادارة يمكن ان تعالج اموراً اخرى ذات العلاقة بإدارة المكان.

٣,٢٦	يجب ايجاد الفرص لاولئك الذين لهم ارتباطات بالمكان واولئك الذين يعملون في ادارته للاسهام والمشاركة في فهم الاهمية الثقافية لمكان وكلما سنحت الفرصة فيجب ان يساهموا في الحفاظ وإدارة المكان.
فقرة ٢٧	**إدارة التغيير**
١,٢٧	يجب التمعن في التأثير الذي سوف تسببه التغييرات المزمع احداثها على الاهمية الثقافية لمكان ما في ضوء بيان الاهمية وسياسة الادارة المزمع تنفيذها وقد يقود هذا التمعن الى اعادة النظر في التغييرات المقرر الشروع بها للابقاء على القيمة الثقافية.
٢,٢٧	يجب تسجيل كل من النسيج والاستخدام والارتباطات والدلالات وبصورة كاملة قبل الشروع باحداث التغييرات في المكان.
فقرة ٢٨	**الاخلال بالنسيج**
	يجب تعريض الاماكن التي تتعرض لاول اخلال بالنسيج ذو الاهمية عند دراستها واستخلاص الادلة. يسمح باجراء البحوث المعتمدة على الاخلال بالنسيج بما في ذلك التنقيب فقط لغرض إتاحة المعلومات التي تعين على الوصول لقرارات اساسية للحفاظ او لغرض توفير الادلة الموشكة على الضياع او الحجب. اما التحقيقات الاخرى التي تؤدي الى الاخلال بالنسيج بإستثناء تلك الضرورية لاتخاذ قرارات ففي حالة اجازتها يجب ان تكون متناسقة مع السياسة الموضوعة للمكان ويجب ان يكون الغرض منها ايجاد اجابات عن اسئلة مطروحة مسبقاً من شأنها ان تضيف الى معرفتنا ولا يمكن الوصول اليها بأية طريقة اخرى وان تكون اقل اخلال بالنسيج ذو الاهمية.
فقرة ٢٩	**مسؤولية اتخاذ القرارات**
	يجب الكشف عن اسماء الافراد والمنظمات المسؤولة عن قرارات إدارة علماً بأن كلاهما يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها.
فقرة ٣٠	**الادارة والاشراف والتنفيذ**
	يجب ان تناط مهام الاشراف والادارة لأشخاص أكفاء ويجب ان تناط مهام التنفيذ بمن يمتلكون المعرفة والمهارات التي تناسب العمل المطلوب.
فقرة ٣١	**توثيق الادلة والقرارات**

	يجب تدوين جميع الادلة الجديدة والقرارات المتخذة في سجل خاص
فقرة ٣٢	**السجلات**
١,٣٢	يجب وضع السجلات المتعلقة بالحفاظ على مكان ما في ارشيف لكي يمكن الاطلاع عليها من قبل عامة الناس علماً بأن هذا الامر موقوف على متطلبات الامن والخصوصية واذا كان لا يتنافى مع الاعراف السائدة
٢,٣٢	يجب حماية السجلات التي تخص تاريخ المكان وافساح المجال امام عامة الناس للاطلاع عليها علماً بأن هذا الامر موقوف على متطلبات الامن والخصوصية واذا كان لا يتنافى مع الاعراف السائدة.
فقرة ٣٣	**النسيج الذي تم ابعاده**
	يجب ان تنظم فهارس بالنسيج ذو الاهمية الذي تم ابعاده وكذلك بمحتوياته والتركيبات الثابته والقطع الاخرى التابعه لها ويجب حمايتها بقدر ما يناسب اهميتها الثقافية، ويجب ان تحفظ في مكان مناسب ان كان ممكناً وبما لا يتنافى مع الاعراف السائدة.
فقرة ٣٤	**الموارد**
	يجب توفير الموارد الكافية لانجاز اعمال الحفاظ مشاريع الحفاظ الافضل هي تلك التي لا تكلف الا اقل مقدار من الجهد والتكاليف.

فقرات العمل المشمولة بميثاق بورّا

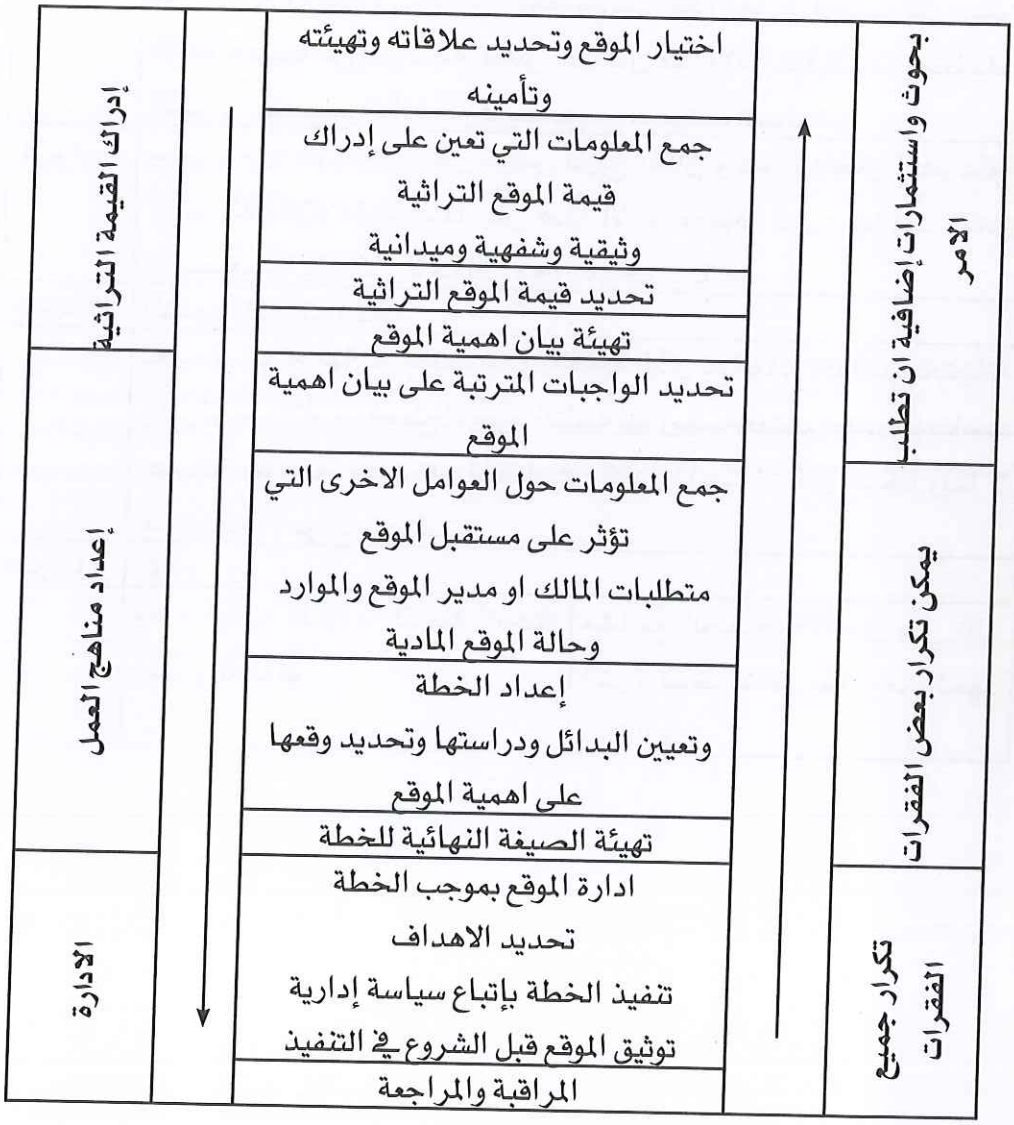

ميثاق الايكوموس

لحماية التراث الاثري وادارته (١٩٩٠)

اعد هذا الميثاق من قبل اللجنة العالمية للاشراف على المواقع الاثرية (ايكاهام ICAHM) وصودق عليه من قبل الجمعية العامة التاسعة المجتمعه في لوزان عام ١٩٩٠.

مقدمة

من المعترف به على نطاق واسع ان دراسة المجتمعات البشرية وادراك نشوئها وتطورها لها اهمية حيوية بالنسبة للجنس البشري لانها تعّرفه على ثقافته وجذوره الاجتماعية. ان التراث الاثري هو بمثابة التسجيل الرئيسي للنشاطات البشرية في الازمنة الغابرة لذا فان حمايتها وإدارتها بصورة سليمة لا غنى عنهما لانهما تمكنان علماء الآثار والباحثين من دراستها وتفسيرها لكي تنتفع بها الاجيال الحالية والمقبلة. ولا يكفي لحماية هذا التراث تطبيق تقنيات علم الآثار فقط بل تقتضي أسساً اوسع للمعارف والمهارات العلمية والمهنية. وتكّون المباني جزء من الآثار لذا يجب ان نوفر لها الحماية اللازمة وفقاً للضوابط المعمول بها في هذا المجال والمذكور في ميثاق البندقية لعام ١٩٦٦ والخاص بالحفاظ والترميم للصروح والمواقع الاثرية. اما العناصر الاخرى فتشمل التقاليد الحية لسكان البلد الاصليين وبالنسبة لهذه المواقع والصروح فان مساهمة المجموعات الثقافية المختلفة اساسية لحمايتها وحفظها. لهذه الاسباب ولعدد من الاسباب الاخرى، يجب ان تستند حماية التراث الاثري على تعاون بين المختصين من شتى الاختصاصات ومساهمة السلطات الحكومية والباحثين والاكاديميين والهيئات الخاصة والعامة وعموم الجمهور لذا فإن هذا الميثاق يضع المبادئ اللازمة للتعامل مع مختلف اوجه إدارة الآثار. وهذه تشمل مسؤوليات السلطات الحكومية والمشرعين وضوابط الاداء المهني لعمليات الجرد والمسح والتنقيب والتوثيق والبحث والصيانة

والحفاظ وإعادة الانشاء والمعلومات والتقديم وامكانية دخول الجمهور اليها واستخدام التراث والتأكد من مؤهلات المتخصصين العاملين في مجال حماية التراث الاثري. كان نجاح ميثاق البندقية الذي يعتبر مرجعاً للافكار حول سياسات وممارسات الحكومات والباحثين المختصين حافزاً لاصدار هذا الميثاق فكان لزاماً على الميثاق ان يثبت الضوابط الرئيسية والخطوط والتوجيهات ذات الشرعية على المستوى العالمي. لهذا السبب لم يكن ممكناً الاخذ بالاعتبار الحالات الخاصة بإقليم او قطر بعينه. وسدّاً لهذه الحاجة يقتضي اضافة ملاحق للميثاق على المستويين الاقليمي والقطري تبيّن الضوابط والارشادات المطلوبة لتغطية تلك الحاجات.

تعريف وتوطئة

الفقرة ١

التراث الاثري هو ذلك الجزء من التراث المادي الذي يقدم لنا التنقيبات المعلومات الاولية عنه ويشمل جميع المواقع التي كانت مسكونة في العصور الغابرة بما في ذلك المنشأت المهجورة شاملاً ما هو تحت الارض منها او المغمور بالمياه مع كل محتوياتها.

سياسات الحماية المتكاملة

الفقرة ٢

التراث الاثري هش القوام وهو مصدر ثقافي غير قابل للتجديد لذا ينبغي التحكم في تنمية وطرق استخدام الارض لتقليل التدمير للتراث الاثري.

ان السياسات الموضوعة لحماية التراث الاثري يجب ان تدخل ضمن المخططات العمرانية ومخططات التنمية وكذلك تلك التي تخص تطوير القطاعات الثقافية والبيئية والتربوية وينبغي ان تظل عرضة لاعادة نظر متواصلة كي تبقى مسايرة لسمة العصر ان تأسيس المحميات الاثرية هي الاخرى يجب ان تكون جزء من هذه السياسات.

يجب اعتبار حماية التراث الاثري حلقة في سلسلة السياسات التخطيطية على المستويات العالمية والقطرية والاقليمية والمحلية.

ان المشاركة الفعالة لهموم الجمهور يجب ان تشكل جزء من سياسات حماية التراث الاثري وعندما يتعلق الامر بتراث سكان البلد الاصليين فان ذلك يصبح امرا لازماً ويجب ان تكون مشاركة الجمهور مصحوبة بحرية الحصول على المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات لهذا السبب فإن امداد الجمهور بالمعلومات شرط اساسي لنجاح مشاريع الحماية المتكاملة.

التشريعات والاعتمادات المالية

الفقرة ٣

ينبغي اعتبار حماية التراث الاثري التزاماً اخلاقياً من قبل جميع البشر وهي كذلك مسؤولية جماعية مشتركة وينبغي الاقرار بهذا الالتزام من خلال التشريع المناسب مع توفير الاعتمادات المالية الكافية لدعم البرامج الضرورية لتحقيق إدارة فعالة للتراث.

ان التراث الاثري ملك مشاع لكل المجتمعات البشرية وعلى هذا الاساس يجب ان يقوم كل بلد بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لحمايته.

يجب ان توفر التشريعات حماية التراث الاثري بصورة ملائمة لحاجات وتقاليد البلد المعني او المنطقة المعنية وهذا يعني توفير الحماية الموقعية ومتطلبات البحث.

يجب ان تستند التشريعات على مفهوم مؤداه ان التراث الاثري هي ملك البشرية جمعاء وجموع الناس وليس ملك فرد واحد او امة واحدة.

يجب ان تحرّم التشريعات تدمي المواقع الاثرية او الصروح او تخومها او الحط من قيمتها او تغييرها دون موافقة السلطات المعنية وهذا التحريم.

ينبغي ان تفرض التشريعات اجراء تحقيقات اثرية كاملة وتوثيق في الحالات التي تسمح السلطات فيها بتدميره.

يجب ان تلزم التشريعات بالصيانة والادارة والحفاظ الملائمين للتراث الاثري بصورة مرضية وان توفر الظروف اللازمة لتحقيق ذلك ويجب استصدار قوانين لمعاقبة كل من يخرق التشريعات الخاصة بالتراث الاثري.

اذا كانت التشريعات لا توفر الحماية اللازمة الا التراث الاثري المسجّل في قوائم الجرد القانونية، ينبغي عندئذ اتخاذ الاحتياطات القانونية المطلوبة لحماية المواقع المكتشفة حديثاً والصروح غير المشمولة بالحماية خلال الفترة المطلوبة لاتمام التقييم الاثري لها.

تشكّل بعض مشاريع التنمية احد اكبر مصادر التهديد والخطر للتراث الاثري لذا يجب ان تفرض التشريعات على الجهات المسؤولة عن مشاريع التنمية ان تقوم بدراسات تقييم التأثير على التراث الاثري للمشاريع المزمعة. وان تكون تكاليف مثل هذه الدراسات مشمولة في ميزانيات المشاريع.

ثمة مبدأ هام يجب تثبيته في التشريعات ايضاً هو ان تصميم برامج التنمية يجب ان يتم بصورة تقلل من تأثيرها على التراث الاثري.

المسح

الفقرة ٤

يجب ان تستند حماية التراث الاثري على اشمل معرفة ممكنة عن طبيعته ومداه. وهذا يعني ان المسح العام للمصادر الاثرية هو اداة عمل اساسية في تطوير استراتيجيات الحماية للتراث الاثري وبالتالي فإن المسح الاثري يجب ان يكون التزاماً أساسياً لحماية وإدارة التراث الاثري.

بنفس الوقت فإن قوائم الجرد هي بمثابة قاعدة معلومات اساسية تعين على البحث واجراء الدراسات العلمية يجب على هذا الاساس اعتبار اعداد قوائم الجرد عملية ديناميكية ومستمرة وعليه فإن قوائم الجرد يجب ان تحوي معلومات بمستويات مختلفة من الاهمية والمصداقية، انطلاقاً من الفكرة القائلة، انه حتى الانطباعات السطحية يمكن ان تشكل نقطة بداية لاجراءات الحماية.

التحقيقات

الفقرة ٥

تستند المعرفة الاثرية بالدرجة الاولى على التحقيقات العلمية التي تجري على التراث الاثري. وهذه التحقيقات تعتمد مدى كبير من الاساليب بدءً بالاساليب غير المتلفة الى الاساليب التي تعتمد على الحصول على العينات الى اعمال الحفريات الشاملة.

وهنا ينبغي تثبيت مبدأ هام وهو ان عملية تجميع المعلومات عن التراث الاثري يجب ان تتم بأسلوب لا يدمّر الادلة الاثرية اكثر مما هو ضروري لتحقيق الغايات المتوخاه للحماية او للاغراض العلمية وان التحقيقات غير المتلفة والمسوحات الارضية والجوية ودراسة العينات هي افضل عموماً من اعمال التنقيب الشاملة.

وبما ان التنقيب يتطلب انتقاء أدلة معينة لغرض توثيقها وحفظها وبما ان هذا الانتقاء يتم على حساب معلومات اخرى واحياناً على حساب الصرح برمّته، لذا فإن اتخاذ القرار بإجراء التنقيب عن طريق الحفريات يجب ان يتم بعد دراسة شاملة لجميع الاعتبارات.

ان التنقيب مطلوب في المواقع والصروح المهددة بالخطر بسبب مشاريع التنمية او تغيير طرق استخدامات الاراضي او بسبب تعرض المواقع للنهب او التدهور بفعل تأثير العوامل الطبيعية.

في بعض الحالات الاستثنائية يمكن ان يتم التنقيب في مواقع غير مهددة وذلك لاستجلاء اشكاليات غامضة وتفسيرها بطرق افضل لغرض تقديمها للجمهور في مثل هذه الحالات يجب ان يكون التنقيب مسبوقاً بتقييم علمي شامل للموقع وأهميته ويجب ان يكون التنقيب جزئياً على ان يترك المجال للعودة الى الاجزاء التي لم يتم تنقيبها مستقبلاً.

يجب ان تدرج نتائج التنقيبات في تقارير مبوّبة بحسب معايير متفق عليها وان تكون متاحة للمجموعات العلمية وخلال فترة زمنية معقولة بعد اتمام اعمال التنقيب.

يجب ان تدار عمليات التنقيب بالتطابق مع القواعد التي انطوت عليها توصيات اليونسكو لعام ١٩٥٦ حول القواعد الدولية المطبقة على عمليات التنقيب عن الآثار والمعايير المهنية المتفق عليها داخل القطر وعلى الصعيد العالمي.

الصيانة والحفاظ

الفقرة ٦

الهدف الشامل من إدارة التراث الاثري يجب ان يكون حفظ الصروح والمواقع في امكنتها والحفاظ طويل المدى لها بالصورة المناسبة مع العناية المتحفية بكل السجلات والمجموعات ذات الصلة بالموضوع. إن ترحيل عناصر من التراث الى موقع جديد يمثل انتهاكاً لقواعد حفظ التراث في سياقه الاصلي. يشدد هذا المبدأ على الحاجة للصيانة والحفاظ والادارة السليمة. وهو يشدد ايضاً على مبدأ عدم ترك التراث الاثري مكشوفاً بالتنقيب وعرضة للتلف اذا لم تكن الاعتمادات المالية متاحة لدفع تكاليف الصيانة والادارة بعد التنقيب.

يجب السعي وبنشاط لتشجيع الالتزام والمشاركة من قبل السكان المحليين لان هذا يعتبر وسيلة من وسائل تشجيع صيانة التراث الاثري، ويمثل هذا المبدأ اهمية خاصة

عند التعامل مع تراث مواطني البلد الاصليين وكذلك المجموعات الثقافية المحلية وقد يكون مناسباً احياناً اناطة مهام الحماية والادارة للمواقع والصروح للسكان المحليين.

قد تضطرنا محدودية الموارد المتاحة الى تنفيذ متطلبات الصيانة الفعالة بأسلوب انتقائي أي ان تقتصر على عينة من المواقع والصروح المتنوعة وفي هذه الحالة يجب ان يكون الانتقاء مستنداً الى تقييم علمي للقيمة والخصائص التمثيلية للموقع او الصرح والا يكون الانتقاء للصروح الاكثر جذباً للابصار.

ان الضوابط ذات الصلة بالموضوع في توصيات اليونسكو لعام ١٩٥٦ يجب ان توضع موضع التنفيذ فيما يختص بالصيانة والحفاظ على التراث الاثري.

التقديم والمعلومات وإعادة الانشاء

الفقرة ٧

ان تقديم التراث الاثري لعامة الجمهور اجراء مطلوب لتشجيع الفهم لنشأة وتطور المجتمعات الحديثة وبنفس الوقت فإنها الطريقة الاهم لتشجيع فهم الحاجة لحمايته.

يجب النظر الى مهام التقديم وعرض المعلومات بكونها اجتهاداً وقتياً لعرض التفسير المتفق عليه حالياً لا اكثر لذا فمن الواجب اعادة النظر بها مراراً مع الاخذ بالحسبان ان فهم الماضي يحتمل تفسيرات متعددة.

تخدم إعادة الانشاء وظيفتين هامتين هما البحوث التجريبية والتفسير. ويجب التعامل معها (أي اعادة الانشاء) بحذر كبير وذلك لتجنب التشويش على اية أدلة اثرية باقية، وكذلك يجب مراجعة جميع المصادر المتوفرة قبل الشروع بإعادة الانشاء وذلك بهدف تحقيق الاصالة. وبقدر المستطاع فإن عملية إعادة الانشاء يجب ان لا تقام فوق البقايا الاثرية تماماً لكي لا تختلط المنشأت الجديدة بالقديمة ويجب ان تكون قابلة للتجديد.

المؤهلات المهنية

الفقرة ٨

ان الاداء الاكاديمي المتميز مطلوب من جميع المتخصصين في حقل إدارة التراث الاثري لذا فإن تدريب عدد مناسب من ذوي الكفاءات في التخصصات المناسبة هدف مهم من اهداف السياسات التعليمية في كل بلد. ان الحاجة لتحسين المهارات المهنية في فروع تخصصية معينة تتطلب تعاوناً دولياً و ارساء المعايير المطلوبة للاداء المهني والتدريب المهني، والتمسك بهذه المعايير.

يجب ان تأخذ سياسات التدريب الاكاديمي الاثري في اعتبارها التغييرات في سياسات الحفاظ من التنقيب الى الحفظ بالموقع. كذلك يجب الاخذ بالحسبان حقيقة ان دراسة تاريخ مواطني البلد الاصليين لا تقل اهمية عن دراسة الصروح والمواقع المتميزة.

ان حماية التراث الاثري هي عملية تنموية ديناميكية متواصلة بناء على ذلك يجب ان يتاح للمتخصين العاملين في هذا الحقل الوقت الكافي لتجديد معارفهم عبر توفير برامج التدريب والتأهيل بمستوى الدراسات العليا مع التركيز على الحماية والادارة للتراث الاثري.

التعاون الدولي

الفقرة ٩

التراث الاثري هو تراث مشترك للبشرية جمعاء لذا فإن التعاون الدولي ضروري لتطوير والحفاظ على مستوى الجودة في ادارتها.

ثمة حاجة ماسة لانشاء آلية دولية تعمل على تبادل المعلومات والخبرات بين ذوي الاختصاص العاملين في مجالات ادارة التراث الاثري يتطلب ذلك تنظيم المؤتمرات

وعقد الحلقات الدراسية وورش العمل التخصصية وغيرها وذلك على المستوى الاقليمي والدولي وكذلك إنشاء مراكز إقليمية للدراسات العليا.

يتعين على منظمة إيكوموس عبر مجموعاتها التخصصية المختلفة ان تشجع هذه النواحي من النشاط ضمن خططها ذات الامد المتوسط والبعيد.

وينبغي اضافة لذلك تبني مشاريع التبادل الدولي للكوادر المختصة لرفع مستويات أدائها في مجال إدارة التراث الاثري.

ويتعين استحداث برامج للمساعدات التقنية في مجال إدارة التراث الاثري تنفذ تحت رعاية منظمة إيكوموس.

مبادئ الايكوموس المستخدمة في تسجيل الصروح ومجموعات المباني والمواقع (١٩٩٦).

ICOMOS Principles for the Recording of Monuments, Groups of Buildings and Sites (1996).

تمت المصادقة على هذا النص من قبل الجمعية العمومية الحادية عشرة لمنظمة إيكوموس المنعقدة في صوفيا/ بلغاريا في الفترة بين ٥ و ٩ اكتوبر سنة ١٩٩٦م.

بما ان التراث الثقافي مظهر فريد من مظاهر الانجاز البشري، ولمّا كان هذا التراث الثقافي معرّض للمخاطر وحيث ان تسجيله هو احد الوسائل الاساسية لادراك معنى التراث وفهم وتحديد وإقرار قيم التراث الثقافي، ونظراً لان مسؤولية الحفاظ عليه وصيانته تقع ليس فقط على عاتق مالكيه بل وكذلك على عاتق المتخصصين في الحفاظ والمهنيين واصحاب الاختصاص والمديرين ورجال السياسة والاداريين والعاملين في جميع اجهزة الدولة وعموم الناس كذلك، وكما تستلزم الفقرة ١٦ من ميثاق البندقية، فإن واجب المنظمات المعنية والافراد وذوي العلاقة ان يضطلعوا بمهام تسجيل طبيعة هذا التراث الثقافي، وبناء على ذلك فإن الغرض من هذه الوثيقة هو عرض المبادئ الاسباب

الاساسية والمسؤوليات واجراءات التخطيط ومحتويات وإدارة وإعتبارات المشاركة في مهام تسجيل التراث الثقافي.

تعريف بالمفردات المستخدمة في هذه الوثيقة :

التراث الثقافي: ويشير الى الصروح ومجموعات المباني والمواقع التي لها قيمة تراثية وتشكّل البيئة المبنية والتاريخية.

التسجيل: يعني الحصول على المعلومات التي تصف البنية المادية والحالة والاستخدامات للصروح ومجموعات المباني والمواقع، في مراحل زمنية معينة. فهو إذن (أي التسجيل) جزء أساسي من عملية الحفاظ. ان السجلات الخاصة بالصروح ومجموعات المباني والمواقع، بما فيها من أدلة ملموسة او غير ملموسة، وتشكّل جزء من عملية التوثيق الذي يعيننا على فهم التراث والقيم المرتبطة به.

الدوافع وراء عملية التسجيل

١- تسجيل التراث الثقافي ضروري لتحقيق الاغراض الآتية:-

- اكتساب المعرفة اللازمة لتعميق فهم التراث الثقافي وقيمة ومراحل تطوره.
- لتشجيع اهتمام ومشاركة الجمهور في عمليات الحفاظ على التراث من خلال نشر المعلومات التي تم تسجيلها.
- السماح بإدارة واعية والتحكم في اية أعمال إنشائية وأية تغييرات تطرأ على التراث الثقافي.
- ضمان ان تكون اعمال الصيانة والحفاظ على التراث مراعية لشكله المادي والمواد التي تكوّنه والنواحي الانشائية الخاصة به وأهميته التاريخية والثقافية.

٢- وجوب التزام عملية التسجيل بمستوى ملائم للتفاصيل وذلك لتحقيق ما يلي:-

- توفير المعلومات اللازمة لتحديد هوية التراث وفهمه وشرحه وتقديمه وكذلك لتنشيط مساهمة الجمهور.
- تهيئة سجلات مستديمة لكل الصروح ومجموعات المباني والمواقع المزمع تدميرها او تحويرها او تلك المتعرضة للمخاطر المتأتية من عوامل بشرية او عوامل الطبيعة.
- توفير المعلومات للاداريين والمخططين على الصعيد القطري او الاقليمي او المحلي لاعداد مخططات وسياسات وقرارات للتحكم في التنمية.
- توفير المعلومات اللازمة التي تعين على اختيار الاستخدامات المناسبة والمستدامة والتي تسهل اعداد البحوث المجدية والمشاريع الناجعة في مجالات الادارة والصيانة والانشاءات.

٣- ينبغي إعطاء الاولوية لعمليات تسجيل التراث الثقافي، وخاصة في الحالات التالية:-

- عند إعداد قوائم الجرد على المستويات القطرية والاقليمية والمحلية.
- كجزء اساسي ومتكامل من أنشطة البحث والحفاظ.
- قبل وخلال وبعد انجاز اعمال الاصلاح او التغيير او اية تدخلات اخرى، او عندما تنكشف أدلة تاريخية جديدة اثناء القيام بذلك.
- عندما يرتئى القيام بالهدم الكلي او الجزئي للصرح او تركه مهجوراً او نقله الى موضع آخر او عندما يتعرض التراث لخطر او ضرر بسبب فعل بشري او بسبب عوامل الطبيعة.

- خلال او بعد التعرض لاختلالات غير متوقعه تلحق ضرراً بالتراث الثقافي.
- عندما يحدث تغيير في الوظيفة او حدوث تغيير في مسؤولية الادارة او التحكم.

المسؤولية عن اعمال التسجيل

١. الالتزام على المستوى القطري بالحفاظ على التراث يستدعي التزاماً مماثلاً تجاه عملية التسجيل.

٢. التعقيد في اجراءات التسجيل والتفسير تستلزم توظيف أفراد أكفاء يمتلكون مهارات ومعرفة ووعي تناسب المهام المناطة بهم وقد يتطلب هذا الامر تنظيم برامج تدريبية لتحقيق ذلك.

٣. من المعتاد ان تتطلب عمليات التسجيل الاستعانة بأفراد مهرة يتعاونون فيما بينهم من أمثال المختصين في تسجيل التراث ومسّاحي الاراضي المسؤولين عن الحفاظ على التراث والمعماريين والمهندسين والباحثين ومؤرخي العمارة والآثاريين العاملين فوق وتحت سطح التربة وآخرين من الاستشاريين المتخصصين.

٤. على عاتق جميع مديري التراث الثقافي تقع مسؤولية التحقق من جودة التسجيل وان مستوى السجلات مناسب ومن تحديثها باستمرار.

التخطيط للتسجيل

١- قبل إعداد سجلات جديدة يتعين ايجاد وفحص مصادر المعلومات المتاحة والتأكد من ملائمتها (كفائتها).

- يجب البحث في نوعية السجلات التي تحوي هذه المعلومات من خرائط مساحية ورسومات وصور فوتوغرافية والبيانات المنشورة وغير المنشورة والشروحات

والوثائق ذات الصلة المتعلقة بتاريخ تشييد المبنى او مجموعة المباني او الموقع، ومهم ان تتم مراجعة كل من السجلات القديمة والحديثة.

- يتعين البحث عن السجلات الموجودة في اماكن مثل دور الوثائق القطرية او المحلية وكذلك تلك الموجودة لدى المؤسسات المهنية والخاصة وفي المكتبات والمتاحف.

- يجب التحري عن الوثائق عبر استشارة الافراد والمنظمات التي كانت تقتني مثل هذه الوثائق او التي شغلت المبنى، مجموعة المباني او الموقع او كان لها شأن في تشييده او الحفاظ عليه او التي قامت بإنجاز دراسات عنه او لها معرفة ما به.

٢- بناء على نتائج التحليلات المذكورة اعلاه يتم تحديد الحدود والمستوى والاساليب المناسبين للتسجيل المطلوب:-

- يجب ان تكون الاساليب المتبعة في التسجيل ونوعية التوثيق الذي يتم انتاجه متناسبة مع طبيعة التراث ومع هدف عملية التسجيل والسياق الثقافي والموارد المالية والموارد الاخرى المتاحة. وقد تقتضي محدودية الموارد احياناً اجراء التسجيل على مراحل، وقد تشمل هذه الاساليب الوصف المكتوب او الدراسات التحليلية او الصور (الجوية والارضية) او الصور المستعدلة او الفوتوجرامتري او المسوحات الجيوفيزيائية او الخرائط الجغرافية او الرسومات الهندسية او الكروكيات او نسخ طبق الاصل او تقنيات اخرى تقليدية او حديثة.

- ينبغي عند استخدام اساليب التسجيل ان تكون هذه من الانواع غير الاقتحامية أي التي لا تعّرض موضوع التسجيل للضرر.

- يجب في كل الاحوال توضيح الاسباب التي دعت الى اختيار هذا الاسلوب وليس غيره من اساليب التسجيل وكذلك المدى المقترح للتسجيل.

- يجب ان تكون المواد المستخدمة في السجلات النهائية ثابتة أرشيفياً.

محتوى السجلات

٣- يجب ان يتم تعريف كل سجل بما يلي:-

- اسم المبنى او مجموعة المباني او الموقع.
- رقم مرجعي فريد.
- تاريخ انجاز السجل.
- اسم الجهة التي نفذت عملية التسجيل.
- شبكة إحالات الى المراجع ذات الصلة من سجلات المباني او الصور والوثائق من رسومات او نصوص او صور، والسجلات الاثرية او البيئية.

٤- التحديد الدقيق لموضع ومقاييس الصرح، او مجموعة المباني او الموقع ويتم ذلك بواسطة الوصف، او الخرائط، او المخططات الهندسية او التصوير الجوي، وفي المناطق الريفية يستعان عادة بالخرائط وقد يكون الرفع المساحي المعتمد على التثليث لتحديد الموضع هو الاسلوب الوحيد الممكن اما في المناطق الحضرية فقد يكتفي بإيراد العنوان او ذكر اسم الشارع.

٥- أية معلومات مدوّنة في السجّل لم يتم الحصول عليها بالمعاينة المباشرة للصرح او مجموعة المباني او الموقع يجب ان تبين المراجع التي تخذت منها.

٦- ينبغي ان تتضمن السجلات جزء او كل المعلومات التالية:-

i. نوع وشكل وقياسات المبنى او الصرح او الموقع.

ii. السمات المميزة الداخلية والخارجية، حسب الحالة، للصرح او مجموعة المباني او الموقع.

iii. الطبيعة والنوعية والاهمية الثقافية والفنية والعلمية للتراث ومكوناته وكذلك الاهمية الثقافية والفنية والعلمية لما يلي:-

- المواد، واجزاء المبنى الانشائية واعمال الزخرفة والنقوش.
- الخدمات والتجهيزات والمعدات الميكانيكية.
- الابنية الملحقة والحدائق والشكل العام والسمات الطوبوغرافية والخصائص الطبيعية للموقع.

- التقنيات التقليدية والحديثة والمهارات المستخدمة في البناء وفي اعمال الصيانة.
- الادلة التي تؤصل لتاريخ الاصل والمبدع والملك والتصميم الاصلي والمدى والاستخدام والزخارف.
- الادلة التي تشير الى التواريخ المتتابعة للوظائف والاحداث ذات العلاقة والتغييرات الانشائية والزخرفية، والتأثيرات جراء العوامل الطبيعية والبشرية الخارجية.
- تواريخ اعمال الادارة، والصيانة، والاصلاح.
- العناصر التمثيلية والنماذج لمواد الانشاء او مواد الموقع.
- تقييم للحالة الراهنة للتراث.
- تقويم العلاقة الوظيفية والبصرية بين التراث ومحيطه.
- تقييم المخاطر المتأتية من مسببات طبيعية وبشرية ومن التلوث البيئي ومن استخدامات الاراضي المجاورة.

٧- بناء على الاسباب المختلفة للتسجيل (انظر ١,٢) فستكون هناك حاجة لمستويات مختلفة من التفاصيل. كل المعلومات المذكورة اعلاه، رغم قلتها، تضع بين يدي الجهات المحلية المسؤولة عن التخطيط والادارة ومراقبة اعمال البناء بيانات لا غنى

عنها تساعدها في اداء المهام المنوطة بها وتكون هناك حاجة لمعلومات على قدر أكبر من التفاصيل، لمالك المبنى او الموقع او المدير او المستخدم بغرض اعمال الحفاظ والصيانة والترميم.

إدارة السجلات ونشرها ومشاركتها مع الآخرين

١) يجب حفظ السجلات الاصلية في ارشيف آمن ويجب ان تضمن بيئة الارشيف ديمومة المعلومات وحمايتها من التدهور وان يكون مطابقاً للمواصفات العالمية.

٢) يحتفظ بنسخة بديلة طبق الاصل من السجلات في موضع آمن آخر.

٣) يجب ان تكون نسخاً طبق الاصل في متناول يد السلطات القانونية والمختصين من ذوي العلاقة وعامة الناس بما يلائم الوضع والقائمين على اعمال البحوث والقائمين على التحكم في التنمية والمسؤولين عن العمليات الادارية والقانونية الاخرى.

٤) المطلوب ان تحفظ نسخ من السجلات المحدّثة وان تكون متاحة في الموقع ان امكن لان هذا يسهّل مهام البحث في التراث واعمال الادارة والصيانة والانقاذ.

٥) ينبغي ان يكون للسجلات شكل ونظام موحد وان يحتوي السجل على جدول بالمحتويات كلما امكن وذلك لتسهيل تبادل واستعادة المعلومات على المستويات المحلية والقطرية والدولية.

٦) يوصى بفهم والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة لغرض تجميع وإدارة وتوزيع المعلومات المسجلة كلما كان ذلك ممكناً.

٧) يجب ان يكون مكان حفظ السجلات معروفاً ومتاحاً للناس.

٨) يجب نشر وتوزيع تقرير بالنتائج الرئيسية لاعمال التسجيل كلما كان ذلك ممكناً.

ميثاق الايكوموس للسياحة الثقافية: المبادئ والخطوط التوجيهية لإدارة السياحة في الأماكن ذات الأهمية الثقافية والتراثية.

نظرة على الميثاق

وافقت الجمعية العامة ICOMOS في اجتماعها في المكسيك في تشرين الأول عام ١٩٩٩ على هذا الميثاق، والذي أعدته الوكالة الدولية ICOMOS واللجنة العلمية للسياحة الثقافية. يلاحظ القارئ تلازم مبدئي "الحماية او الحفاظ" و"السياحة" في هذا الميثاق وورودهما معاً كتوئم في عمليات التخطيط والادارة ووضع البرامج. كما يركز الميثاق على "الاصالة" و" دور المجتمع المضيف والسكان الاصليين" في عملية الصناعة السياحية في المواقع ذات الاهمية الثقافية والتراثية. ونظراً لعدم وجود نص باللغة العربية كترجمة رسمية صادرة عن الايكروم لهذا الميثاق فإنني انشر ترجمة "شخصية غير رسمية" لاهداف ومبادئ الميثاق فقط.

اهداف الميثاق:-

١- تسهيل وتشجيع الجهات المعنية في الحفاظ على التراث وإدارتها، إن واحدا من الأسباب الرئيسية لإجراء أي شكل من أشكال الحفاظ هو جعل المكان في متناول الزوار والمجتمع المضيف (علاقة تبادلية بين اهمية الحفاظ على الموقع وبين جعل المكان متوفر للزيارة).

٢- تسهيل وتشجيع صناعات السياحية لتعزيز وإدارة السياحة بطرق تؤدي لاحترام وتعزيز التراث وتعايش ثقافات المجتمعات المضيفة.

٣- تشجيع وتسهيل الحوار بين طرفي المعادلة (الساعين لحماية التراث) و (الصناعة السياحية) حول أهمية والطبيعة الهشة للأماكن التراثية، والمجموعات والثقافات الحية. بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق مستقبل مستدام لهما.

٤- تشجيع صياغة الخطط والسياسات الرامية إلى تطوير تعليمات مفصلة، وأهداف قابلة للقياس والاستراتيجيات المتعلقة بعرض وتفسير الأماكن التراثية والأنشطة الثقافية، في سياق الحفاظ عليها وصيانتها. وبالإضافة إلى ذلك،

٥- دعم المبادرات التي تقوم بها الايكوموس وكافة المنظمات والهيئات الدولية ومنظمات صناعة السياحة في المحافظة على سلامة التراث وإدارته.

٦- يشجع الميثاق على اشتراك جميع من لهم صلة أو مصالح متعارضة من حيث المسؤوليات والالتزامات للانضمام في تحقيق أهداف الميثاق.

٧- يشجع الميثاق على وضع مبادئ توجيهية مفصلة من قبل الأطراف المهتمة، وتيسير تنفيذ هذه المبادئ بناء على ظروفها الخاصة أو تنفيذاً لمتطلبات المنظمات والمواثيق الدولية.

مبادئ الميثاق

المبدأ ١

نظراً لاستخدام السياحة الداخلية والخارجية كوسيلة للتبادل الثقافي، فلا بد من حماية واعطاء مزيد من المسؤولية وافضل إدارة لفرص التجربة وفهم التراث الثقافي للمجتمعات المحلية لكلا الطرفين المجتمع المحلي والزوار كنقطة بداية.

١,١ التراث الطبيعي والثقافي يعتبران مصدر مادي وروحي يقدمان لنا سرداً لتسلسل تاريخي. والتراث له دور مهم في الحياة المعاصرة ويجب ان يتم الوصول اليه مادياً وثقافياً وفكرياً لكافة الناس عبر برامج حماية لخواصه الخارجية الطبيعية " جسم التراث الملموس" و سماته المعنوية " الجوانب غير الملموسة" وتطويره في التعبيرات الثقافية المعاصرة وتسهيل فهم وتقدير لاهمية التراث من قبل المجتمع المحلي والزوار بشكل عادل ومنصف.

١,٢ الجوانب والسمات الفردية للتراث الطبيعي والثقافي لها مستويات مختلفة من

الأهمية، بعضها له قيم عالمية، والبعض الآخر قيم محلية او وطنية او إقليمية. وينبغي لبرامج التفسير الحالية ان تقدم تلك الاهمية بطريقة مناسبة وفي متناول المجتمع المضيف والزائر، بالشكل المناسب والمحفز المعاصر من خلال التعليم والإعلام والتكنولوجيا وتفسير الشخصية التاريخية، والمعلومات البيئية والثقافية.

١,٣ ينبغي على برامج التقديم والتفسير تسهيل وتشجيع مستوى عالي من الوعي العام والدعم اللازم للبقاء لمدى طويل لكلا نوعي التراث الطبيعي والثقافي.

١,٤ ينبغي على برامج التفسير ان تقدم الاهمية للاماكن التراثية، والتقاليد والعادات الثقافية ضمن التجارب الماضية والتنوع الحالي للمنطقة والمجتمع المضيف، بما في ذلك الاقليات الثقافية واللغوية، وينبغي للزائر ان يكون دائماً على علم بالقيم الثقافية المختلفة ونسبها الى مصادر تراثية بعينها.

المبدأ ٢

إدارة العلاقة الديناميكية بين الاماكن التراثية والسياحة والتي قد تتضمن قيماً متضاربة، وينبغي ايضاً أن تدار بطريقة مستدامة للاجيال الحاضرة والمستقبلية.

٢,١ الأماكن ذات الأهمية التراثية يكون لها قيمة فعلية لجميع الناس كقاعدة مهمة لابراز التنوع الثقافي والتطور الاجتماعي. والحماية والحفاظ الطويل المدى للثقافات الحية، والاماكن التراثية، والمجموعات، وسلامة هذه المكونات الطبيعية والبيئية والخاصة ضمن سياقها البيئي يجب ان يكون عنصراً اساسياً من عناصر التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والسياحية.

٢,٢ التفاعل بين الموارد (المصادر) أو القيم التراثية والسياحة عملية ديناميكية و دائمة التغيير، ويعمل هذا التفاعل على انتاج الفرص والتحديات، فضلا عن الصراعات المحتملة. يجب على المشاريع والانشطة والتطورات السياحية ان تعمل على تحقيق

نتائج ايجابية والتقليل من الآثار السلبية على التراث وأنماط الحياة في المجتمع المضيف، وفي نفس الوقت الاستجابة لاحتياجات وتطلعات الزوار.

٢,٣ الحفاظ والتفسير وبرامج التطوير السياحي يجب ان تستند للفهم الشامل والمحدد رغم السمات المعقدة او المتعارضة في اغلب الاحيان لاهمية تراث مكان ما. ان مواصلة البحث والتشاور مهم وضروري في تعزيز الفهم والتقدير لتلك الاهمية ومغزاها.

٢,٤ الاحتفاظ بأصالة تراث المواقع والمجموعات ضروري، انه العنصر الاساسي في ابراز الاهمية الثقافية للمواد الطبيعية (الملموسة) والذاكرة المجموعة والتقاليد الغير ملموسة التي تعود للماضي. وعلى البرامج السياحية ان تعرض وتفسر اصالة هذه الاماكن والتجارب الثقافية الماضية لتعزيز تقدير وفهم هذا التراث الثقافي.

٢,٥ ينبغي لمشاريع التطوير السياحي والبنى التحتية ان تأخذ بعين الاعتبار الناحية الجمالية والابعاد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية والثقافية وخصائص التنوع الحيوي (البيولوجي) والسياق البصري الواسع للاماكن التراثية، ويجب ان تعطى الافضلية لاستخدام المواد المحلية واخذ انماط الفنون المعمارية المحلية والتقاليد العامة بعين الاعتبار.

٢,٦ قبل ان يتم الترويج للاماكن التراثية ووضع برامج لزيادة اعداد السياح، ينبغي لخطط الادارة ان تقييم وضع الموارد الطبيعية والثقافية. ويجب وضع حدود ملائمة للتغيير المقبول خصوصاً فيما يتعلق بتأثير اعداد الزائرين على الخصائص الطبيعية وسلامة البيئة والتنوع البيولوجي للمكان وكذلك تأثيرات انظمة النقل والدخول المحلي على النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع المضيف. واذا كان المستوى المحتمل للتغيير غير مقبول فيجب تعديل خطط الترويج وبرامج زيادة اعداد السياح.

٢,٧ يجب ان يكون هناك برامج مستمرة من التقييم لتقدير التأثيرات التقدمية لانشطة السياحة وتطويرها في المكان والمجتمع المشار اليه.

المبدأ ٣

يجب ان تضمن خطط السياحة والحماية للاماكن التراثية بأن يحضى الزائر بتجربة جديدة والتأكد من ان هذه التجربة ستكون ممتعه ومفيدة وتحضى برضاه.

٣,١ ينبغي ان تتضمن برامج السياحة والحماية معلومات ذات جودة عالية تسعى لتحسين فهم الزائر للخصائص التراثية الهامة والحاجة لحمايتها وتمكين الزائر من الاستمتاع بالمكان بطريقة مناسبة.

٣,٢ يجب ان يتمكن الزوار من تجربة الموقع التراثي بخطاهم الشخصية اذا هم رغبوا بذلك. ويجب ان تكون طرق التوزيع " المسار السياحي" محددة قدر المستطاع لتقليل التأثيرات السلبية على سلامة ونسيج المكان العمراني وخصائصه الطبيعية والثقافية.

٣,٣ يجب ان يضع في الاعتبار كل من مدراء المواقع والزوار وواضعي السياسات ومشغلوا الصناعة السياحية والمخططين لها بضرورة احترام حرمة وقدسية الاماكن الروحية والشعائر والممارسات. وينبغي تشجيع الزوار على التصرف كضيوف مرحب بهم بإحترامهم للقيم وعادات واساليب حياة المجتمع المضيف. ورفض اي محاولة لسرقة محتملة او تجارة غير مشروعة في الملكيات الثقافية. وضرورة التصرف بطريقة مسؤولة والذي بدوره يساهم في زيادة الترحيب بالزوار والرغبة بعودتهم لاحقاً.

٣,٤ ينبغي عند التخطيط للانشطة السياحية ان تقدم وتزود الزوار بالتسهيلات المناسبة لراحتهم وسلامتهم ورفاهيتهم والتي بدورها تعزز التمتع بالزيارة ولكن

لا يكون لها تأثيراً سلبياً في المميزات الهامة او الخصائص البيئية.

المبدأ ٤

يجب اشراك المجتمع المحلي " المضيف" والسكان الاصليين في عمليات التخطيط للحماية والسياحة للمواقع.

٤,١ يجب احترام حقوق ومصالح المجتمع المحلي " المضيف" على المستويين المحلي والاقليمي، كذلك احترام اصحاب الملكيات الخاصة وملكية السكان الاصليين ذوي الصلة الذين قد يمارسون حقوقهم ومسؤولياتهم التقليدية على اراضيهم الخاصة ذات الاهمية. ويجب اشراك هؤلاء في وضع الاهداف والاستراتيجيات والسياسات والاتفاقيات الخاصة بتحديد الهوية " التعريف" والحماية والادارة والعرض والتفسير للمصادر التراثية الخاصة بهم، والعادات والتقاليد والتعابير الثقافية المعاصرة في سياق السياحة.

٤,٢ في حين يكون لمكان او منطقة معينة تراث ذي صبغة " بعد" عالمي. يجب احترام حاجات ورغبات المجتمعات المحلية والسكان الاصليين في التحديد والادارة الملموسة والروحية والثقافية، كذلك احترام للممارسات والعادات والتقاليد الثقافية والمعرفية والاعتقادات والنشاطات والمصنوعات اليدوية والمواقع.

المبدأ ٥

يجب ان تعود انشطة السياحة والحفاظ بالنفع على المجتمع المضيف.

٥,١ ينبغي لصانعي السياسات تعزيز التدابير المتخذة لتحقيق توزيع عادل للمنافع المتأتية من السياحة في مختلف البلدان او المناطق، وتحسين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة حيث كان ذلك ضرورياً في تخفيف وطأة الفقر.

٥,٢ يجب ان توفر إدارة الحماية والانشطة السياحية منافع اجتماعية واقتصادية

وثقافية عادلة للرجال والنساء وللمجتمع المضيف والمجتمع المحلي من كافة المستويات من خلال التعليم والتدريب وخلق فرص وظيفية دائمة.

٥,٣ يجب تحديد نسبة مناسبة " كبيرة" من الدخل المتأتي من البرامج السياحية لاعمال العرض والصيانة والحماية للاماكن التراثية بما في ذلك سياقها الطبيعي والثقافي لهذه الاماكن، وينبغي اطلاع الزوار بهذا التخصيص.

٥,٤ ينبغي لبرامج السياحة ان تشجع تدريب وتوظيف أدلاء سياحيين ومفسرين من المجتمع المحلي لتعزيز مهاراتهم في عرض " تقديم" وتفسير القيم الثقافية للمكان.

٥,٥ ان تفسير " تأويل" التراث والبرامج التعليمية لسكان المجتمع المضيف تشجع من عمل مفسري الموقع المحليين. ان البرامج يجب ان تروج لمعرفة واحترام تراث المجتمع المحلي وتوجيه اهتمامهم للعناية وحماية الموقع.

٥,٦ ينبغي لادارة الحفاظ والبرامج السياحية ان تشمل فرصاً لتعليم وتدريب صانعي السياسات والمخططين والباحثين والمصممين والمهندسين المعماريين والمفسرين والمرممين ومشغلي الصناعة السياحية. وينبغي تشجيع المشاركين في هذه الفرص التعليمية والتدريبية على الفهم والمساعدة في حل المسائل والقضايا المتعارضة والفرص والمشاكل التي تواجه " تصادف" زملائهم.

المبدأ ٦

برامج الترويج السياحية يجب ان تسعى لحماية وتعزيز الخصائص التراثية الطبيعية والثقافية.

٦,١ ينبغي لبرامج الترويج السياحي ان تخلق توقعات واقعية وتعلم بمسؤولية الزوار المحتملين لخصائص التراث المميزة للمكان والمجتمع المضيف وتشجعهم على التصرف بشكل مناسب.

٦,٢ ينبغي عند الترويج وإدارة الاماكن ومجموعات ذات القيمة التراثية ان يتم حماية اصالتهم من خلال تحسين تجربة الزائر وذلك بتقليل التقلبات في اعداد الوافدين وتجنب الاعداد المفرطة من الزوار في وقت واحد.

٦,٣ ينبغي لبرامج الترويج السياحي ان توفر امكانية توزيع اكبر قدر ممكن من المنافع على نطاق واسع وتخفيف الضغط على الاماكن الاكثر شعبية من خلال تشجيع الزوار على تجارب ثقافية وطبيعية تراثية اوسع في مناطق ومواقع مختلفة.

٦,٤ الترويج والتوزيع وبيع الحرف المحلية والمنتجات الاخرى يجب ان يضمن عوائد اقتصادية واجتماعية معقولة للمجتمع المضيف، مع ضمان عدم تدهور كيانهم الثقافي.

مبادئ المسودة النهائية لميثاق الايكوموس لتفسير وتقديم مواقع التراث الثقافي

The ICOMOS Charter for the Interpretation and Presentation of Cultural Heritage Sites- PROPOSED FINAL DRAFT

Revised under the Auspices of the ICOMOS International Scientific Committee on Interpretation and Presentation 10 April 2007.

المبدأ ١ : الوصول والفهم:

ينبغي لبرامج التفسير والتقديم ان تسهل الوصول الطبيعي والفكري للجمهور لمواقع التراث الثقافي.

١,١ التفسير والتقديم الفعال يجب ان يعملا على تعزيز الخبرة الشخصية، وزيادة احترام الجمهور وفهمه، وصولاً للابلاغ بأهمية الحفاظ على مواقع التراث

الثقافي.

٢,١ التفسير والتقديم يجب ان يشجع الأفراد والمجتمعات للتفكير في تصوراتهم للموقع ومساعدتهم في الاتصال به . وينبغي أن يكون الهدف هو حفز مزيد من الاهتمام، والتعلم، وتجربة والاستكشاف.

٣,١ برامج التفسير والعرض يجب ان تميز وتقيم الجماهير (المشاهدين) ديموغرافيا وثقافيا. وينبغي بذل كل جهد ممكن للاتصال بقيم الموقع وأهميته لكلفة انواع الجماهير.

٤,١ التنوع اللغوي للزائرين والمجتمعات المتصلين مع مواقع التراث ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في البنية التحتية التفسيرية.

٥,١ نشاطات التفسير والعرض يجب أن تكون في متناول يد الجمهور، في كافة اشكالها.

٦,١ في الحالات التي يتم فيها تقييد الوصول الفعلي إلى موقع التراث الثقافي بسبب مخاوف الحفاظ، والحساسيات الثقافية، التكييف وإعادة الاستخدام، أو قضايا السلامة العامة، ينبغي توفير التفسير والعرض خارج الموقع.

المبدأ ٢: مصادر المعلومات:

ينبغي أن يستند التفسير والعرض على الأدلة التي تم جمعها من خلال الأساليب العلمية والأكاديمية وكذلك من المعيشة تقاليدية الثقافية.

١,٢ التفسير يجب ان يظهر مجموعة من المواد الشفوية والخطية، البقايا المادية، والتقاليد، والمعاني المتصلة بالموقع. يجب ان تكون مصادر هذه المعلومات موثقة، ومؤرشفة، ومتاحة للجمهور.

٢,٢ التفسير يجب ان يستند لبحوث دراسية جيدة ومتعددة من التخصصات المتعلقة بالموقع والمناطق (البيئة) المحيطة به. يجب أن نعترف أيضا بأن التفسير ذو

المعنى يتضمن بالضرورة انعكاس الفرضيات التاريخية البديلة والتقاليد المحلية والقصص.

٢,٣ في مواقع التراث الثقافية حيث رواية القصص التقليدية او احداث تاريخية تزود المشاركين بمصدر مهم من المعلومات عن اهمية ومغزى الموقع من الضروري ان تكون البرامج التفسيرية تتضمن شهادات شفهية غير مباشرة من خلال وسائل البناء التفسيري الداخلي او مباشرة من خلال الاشتراك النشيط لاعضاء والمجتمعات المرتبطة مثل المفسرين في الموقع.

٢,٤ اعادة البناء البصرية سواء من قبل الفنانين والمهندسين المعماريين ومصممي النماذج أو الكمبيوتر، ينبغي أن تستند على تحليل مفصلي ومنهجي منظم للبيئة والآثار والهندسة المعمارية والبيانات التاريخية، بما في ذلك تحليل شفهي ومكتوب للمصادر التاريخية، والتصوير الفوتوغرافي على ان تحدد مصادر المعلومات البصرية وكذلك يجب ان تستند التصاميم وتوثق بوضوح عبر اعادة البناء البديلة

استنادا إلى الأدلة نفسها، عند توافرها، كما يجب توفير المقارنة اللازمة.

٢,٥ التفسير وبرامج العرض والأنشطة يجب ان تكون موثقة ومؤرشفة للرجوع إليها في المستقبل لغايات التفكير وإعادة الصياغة.

المبدأ ٣: السياق والاعداد:

ينبغي عند التفسير وعرض مواقع التراث الثقافي ان تتصل مع الاماكن وسياقاتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية والطبيعية.

٣,١ ينبغي للتفسير استكشاف أهمية موقع ما عبر التاريخ وعبر الأوجه المختلفة سواء السياسية والروحية والفنية وأن تنظر في جميع جوانب الموقع ذات الأهمية الثقافية، والاجتماعية، والبيئية، والقيم.

٢,٣ التفسير العام لموقع التراث الثقافي يجب ان يميز بوضوح ويؤرخ كل المراحل والتأثيرات المتعاقبة في تطوره، ويجب احترام كل الفترات المساهمة في أهمية الموقع.

٣,٣ التفسير أيضا يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع المجموعات التي أسهمت في الأهمية التاريخية والثقافية للموقع.

٤,٣ المناظر الطبيعية المحيطة، والبيئة الطبيعية، والعناصر الجغرافية هي جزء لا يتجزأ من أهمية موقع التاريخية والثقافية، وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون جزء في التفسير.

٣,٥ عناصر التراث غير المادي (غير الملموس) للموقع مثل التقاليد الثقافية والروحية والقصص والموسيقى والرقص والمسرح والأدب والفنون البصرية والعادات والتقاليد والاكل التراثي وينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار عند التفسير.

٣,٦ أهمية الثقافات المشتركة للموقع التراثي فضلا عن مجموعة من وجهات النظر عنه الموضوعة على أسس البحث العلمي والسجلات القديمة والتقاليد الحية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة البرامج التفسيرية.

المبدأ ٤: الأصالة:

التفسير وعرض مواقع التراث الثقافي يجب ان تحترما المبادئ الأساسية للاصالة وفقا لروح وثيقة نارا (١٩٩٤).

١,٤ الأصالة (فقدان الاصالة) هي مصدر قلق للمجتمعات البشرية، كذلك البقايا المادية وينبغي عند تصميم برنامج تفسير التراث ان يتم احترام التقاليد الاجتماعية للموقع، والممارسات الثقافية وكرامة السكان المحليين والمجتمعات المرتبطة.

٢,٤ التفسير والعرض يجب ان يساهما في الحفاظ على أصالة موقع التراث الثقافي من خلال إيصال أهميته دون ان يؤثر ذلك سلبياً على القيم الثقافية أو تغيير لا رجعة فيه في نسيجه.

٣,٤ وضوح التفسير في كل البنى التحتية (مثل الأكشاك ومسارات المشي ولوحات المعلومات) ويجب أن تكون نابعة من شخصية وإعداد المكان واهميته الثقافية والطبيعية، وان تكون مميزة بسهولتها.

٤,٤ اقامة الحفلات الموسيقية والعروض الدرامية والبرامج الأخرى التفسيرية في الموقع يجب أن يخطط لها بعناية لحماية اهمية الموقع والبيئة المادية المحيطة ومنع الازعاج للسكان المحليين.

المبدأ ٥: الاستدامة (الاستمرارية):

يجب على خطة تفسير موقع التراث الثقافي ان تكون حساسة للبيئة الطبيعية والثقافية والمالية والاجتماعية، ويجب ان تكون الاستدامة الموقع ضمن الاهداف المركزية.

١,٥ تطوير وتنفيذ برامج التفسير والعرض ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط الشاملة ووضع الميزانيات وإدارة العمليات في مواقع التراث الثقافي.

٢,٥ التأثير المحتمل للبنى التحتية التفسيرية وأعداد الزوار على القيم الثقافية والخصائص المادية (الفيزيائية) وسلامة البيئة الطبيعية للموقع، يجب ان تؤخذ كلها بعين الاعتبار في دراسات تقييم الاثر على التراث.

٣,٥ التفسير والتقديم يجب ان تخدما مجموعة واسعة من اهداف الحفاظ والأهداف التعليمية والثقافية. ويجب أن لا يقّيم نجاح أي برنامج تفسيري على أساس الحضور من الزوار أو الإيرادات (الارقام).

٤,٥ التفسير والعرض يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من عملية الحفاظ، وتعزيز الوعي العام حول مشاكل محددة تتعلق بالصيانة تواجه في الموقع وتوضيح الجهود التي اتخذت لحماية الموقع وسلامة طبيعته وأصالته.

٥,٥ إختيار أي من العناصر التقنية أو التكنولوجية لتصبح جزءا دائما من البنية التحتية التفسيرية للموقع يجب أن تصمم وتصنع بطريقة تضمن صيانتها بطريقة فعالة ومنتظمة.

٦,٥ البرامج التفسيرية يجب ان تهدف إلى توفير عادلة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة من خلال التدريب والتعليم وتوفير فرص العمالة في برامج تفسير موقع.

المبدأ ٦: الشمولية (التضمين):

يجب على تفسير وعرض مواقع التراث الثقافي أن تكون نتيجة للتعاون الهادف (ذو مغزى) بين المهنيين (المتخصصون بالتراث) والمضيفين و المجتمعات المرتبطة وأصحاب المصلحة الآخرين.

١,٦ العلماء اصحاب الخبرة والتخصصات المتعددة والمجتمع المحلي وخبراء الحفاظ والسلطات الحكومية ومدراء المواقع والمفسرين وصنّاع السياحة والمحترفين والمهنيين الآخرين ينبغي ان يتكاملوا في صياغة برامج التقديم والتفسير.

٢,٦ الحقوق التقليدية (الموروثة) ومسؤوليات ومصالح اصحاب الملكية والمضيفين والجاليات المرتبطة يجب ان تحترم وتصان في خطط التفسير وبرامج التقديم للموقع.

٣,٦ خطط لتوسيع أو إعادة النظر في برامج التفسير والعرض ينبغي أن تكون مفتوحة للتعليق والمشاركة للعموم. فمن الحق والمسؤولية الاخذ بآراء ووجهات النظر المعروفة للآخرين.

٤,٦ المسألة حول حقوق الملكية الفكرية والحقوق الثقافية التقليدية ذات الصلة وخاصة في عملية التفسير والتعبير عنها في وسائل الاتصال والاعلام المختلفة (مثل عروض الوسائط المتعددة في الموقع والوسائط الرقمية والمواد المطبوعة)،

في عالمنا ولذلك فنارا كوثيقة تدعو لحماية وتعزيز الثقافات والتراث واحترام الآخر وتراثه وثقافته. وتشدد الوثيقة على مبدأ اساسي من مبادئ اليونسكو الا وهو ان التراث الثقافي لمجتمع ما هو تراث ثقافي عالمي وان كان يتمتع بخصوصية لمجتمع معين لكنه ينتقل للمهتمين وللعالم بأسره، علماً بأن مبادئ الوثيقة المذكورة هنا مترجمة للغة العربية ترجمة غير رسمية وغير معتمدة.

من مبادئ الوثيقة :

١- حماية كافة اشكال التراث الثقافي وفتراتها التاريخية كقيم متجذرة في التراث. ان فهمنا لهذه القيم تعتمد جزئياً على درجة فهمنا لمصادر المعلومات حول هذه القيم كمصادر موثوقة او صادقة. ان المعرفة والفهم لمصادر هذه المعلومات وحول علاقتها بالخصائص الاصلية واللاحقة من التراث الثقافي ومعناها قاعدة ضرورية لتقييم كل سمات الاصالة.

٢- ان الاصالة كما جاء في ميثاق فينيسا عاملاً اساسياً (تأهيلي ضروري) فيما يتعلق بالقيم. ان فهم الاصالة يلعب دوراً اساسياً في جميع الدراسات العلمية للتراث الثقافي وفي عمليات الحفاظ والترميم بالاضافة الى ضمان الاجراءات المنصوصة في معاهدة حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وغيرها من معاهدات التراث الثقافي.

٣-ضرورة ان تنسب جميع الاحكام حول القيم الى الملكية الثقافية والى مصداقية مصادر المعلومات التي قد تختلف بين ثقافة واخرى وحتى داخل نفس الثقافة، وبالتالي ليس من الممكن الاعتماد على قاعدة ثابته من المعايير في الاحكام حول القيم والاصالة بل على العكس من هذا يجب احترام جميع الثقافات وضرورة النظر في خصائص وتراث الحكم ضمن السياقات الثقافية التي تنتمي اليها.

٤- ولذلك فإنه من الاهمية القصوى والحاجة الملحة ضمن كل ثقافة ان يتم الاعتراف بالخصوصية لقيم التراث ومصداقية وصدق مصادر المعلومات.

٥- تبعاً لطبيعة التراث الثقافي ومكوناتها الثقافية الاحكام الخاصة بالاصالة قد ترتبط بالقيم العالية والكبيرة والمتنوعة لمصادر المعلومات. وقد تشمل جوانب مصادر المعلومات الشكل والتصميم والمواد والمضمون والوظيفة والتقاليد والتقنيات والموقع والاعداد والروحية والشعور وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية. استخدام هذه المصادر قد يسمح بصياغة تاريخية وفنية واجتماعية وعلمية محددة حسب فحص التراث الثقافي.

تعريف الحفاظ: جميع العمليات التي تهدف الى فهم خاصية "موقع تراثي ثقافي" ومعرفة تاريخه ومعناه، وضمان حماية موارده ومعرفة اذا كان مطلوب ترميمه وتحسينه.

مصادر المعلومات: جميع المواد الملموسة والمكتوبة والشفهية والرمزية التي تجعل من الممكن التعرف على طبيعة وخصوصية ومعنى وتاريخ مواقع التراث الثقافي.

الفصل الخامس

"تسجيل وتوثيق الموقع الأثري والنشر العلمي"

- تمهيد
- مراحل النشر العلمي
- مشاكل النشر العلمي
- نظم المعلومات الجغرافية
- تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية في توثيق وادارة المواقع
- المزايا المرجودة من انشاء قواعد البيانات الجغرافية
- المزايا المرجوة من التحول من الانظمة التقليدية الى نظم المعلومات الجغرافية
- نظام توثيق المواقع الاثرية الاردني (MAGA- Jor-dan).

الفصل الخامس

"تسجيل وتوثيق الموقع الاثري والنشر العلمي"

تمهيد:-

عندما عرفنا خطة ادارة الموقع الاثري ذكرنا انها هي مجموعة من العمليات المترابطة والمستمرة، اذا لا تتوقف عملية ادارة الموقع الاثري على الكشف والتنقيب وثم المعالجة والترميم وبعدها تجهيز الموقع سياحيا بل هناك نقطة هامة في خطة ادارة الموقع الاثري الا وهي التسجيل والنشر العلمي (Dissemination)[1]. ونقصد بهذه العملية دراسة وعرض النتائج العلمية التي تم التوصل اليها ونشر هذه النتائج حتى تكون في متناول أكبر عدد ممكن من العلماء والباحثين. فقد ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب ان احدى اساسيات وواجبات عمل مدير الحفرية هي الاحتفاظ بسجل او دفتر ملاحظات يقوم مدير الحفرية بتدوين ملاحظاته واكتشافاته فيه مرفقاً بالصور والرسومات والمخططات اللازمة التي تؤيد مخرجات عمله ويشاركه في وضع هذه الملاحظات الآثاريين والفنيين العاملين معه في الموقع ويستطيع مدير الحفرية في نهاية الموسم الاثري في الموقع الخروج بواسطة هذا السجل بمادة علمية قيّمة وموثقة بشكل علمي جيد تسمى آثارياً بالتقرير العلمي، وهذه العملية تعتبر جزءا هاما من انتاج ما يسمى بقصة الموقع، وهي القصة التي يتم اعتمادها بناء على تفسير الموقع بعد الاخذ بعين الاعتبار مكتشفات الموقع وما كتب عنه في كتب التاريخ. وعادة ما يتم نشر هذه التقارير العلمية في الحوليات الاثرية المتخصصة وبعض المجلات العلمية الداخلية او الخارجية بغية إعلام المهتمين بهذه الدراسات، وبما اسفرت عنه أعمال الحفر في الموقع

---

(١) ليس التنقيب والحفظ والترميم والعرض سوى قسم من برنامج علم الآثار وما دامت النتائج لم تنشر ولم توضع تحت تصرف اكبر عدد ممكن من العلماء فكأنا لم نصنع شيئاً (ضو، ص ٩٨).

الذي نقب فيه، ولا يجب مطلقا الاقتصار على هذا التقرير لانها لا يمكن ان تكون بديلا عن النشر العلمي الكامل المتضمن دراسات مستفيضة لكافة نواحي الموقع. وكما ان الحفريات الاثرية قد مرت بمراحل متعددة، فإن التسجيل العلمي كذلك اخذ يتطور ويتفاعل مع هذه المراحل حتى اصبح التسجيل العلمي حالياً لا يهمل أي شئ يتم العثور عليه مهما بلغ هذا الشئ بسيطاً وغير ذي اهمية، لان اقل الاشياء شأناً قد يعطي دلالة هامة من دلالات التطور الحضاري للانسان اذا ما سجلت ظروف كشفه بعناية، ووضحت بالتفصيل ظواهر المكان الذي عثر عليه فيه، وصّور في موقعه قبل نقله، لان المنقب بهذه التسجيلات العلمية الدقيقة يترك الباب مفتوحاً لدراسات الاجيال القادمة، حتى وان كان غير قادر على استقراء ظواهر كشفه لحظة العثور عليه[1].

مراحل النشر العلمي:-

ومن هذا المنطلق فان النشر العلمي عن اعمال الحفر يجب ان يتم من خلال سلسلة من المراحل المتفق عليها الا وهي:-

اولا:- بعض الاخبار في الصحف اليومية حيث تؤدي هذه العملية الى لفت انتباه الناس الى ما تم من مكتشفات هامة في الموقع الاثري المعلن عنه.

ثانيا:- الاخبار الاخرى في النشرات الاثرية المتخصصة مثل نشرات المعاهد الاثرية وكليات الآثار ونحوها، مما يعطي معلومات سريعة عن الموضوع الاثري.

ثالثا:- مرحلة التقارير الاولية التي تكون دائما على شكل مقالات علمية تفصيلية توضح جوهر العمل الاثري الذي أنجز، ولا سيما فيما يتعلق بموقعه ومنهجه، وما اسفر عنه، وتنشر هذه التقارير في الحوليات الاثرية المتخصصة وفي غيرها من المجلات العلمية ويمكن ان نطلق على هذه المرحلة تسمية التنفيذ العملي لخطط النشر العلمي.

---

(١) عاصم، ص ٨٩.

رابعا:- المرحلة الرابعة وهي النشر العلمي الكامل الذي يعتقد البعض خطأ انه هو نهاية المطاف بالنسبة للعمل الاثري الميداني، وفي الواقع هي مجرد بداية لان تقدم علم الآثار بواسطة المكتشفات العلمية الحديثة ولا سيما في مجال التحليل والتفسير هو عمل دائم ومستمر لا يقف عند حد، ويقدم الجديد في هذا المجال كل يوم، ونطلق على هذه المرحلة مرحلة المتابعة والرقابة والتغذية الراجعة فيما يختص بالنشر العلمي ولذا فاننا نستطيع ان نقول ان ما يعتقد به اليوم كنهاية المطاف ربما لا يكون هو بذاته بالنسبة للغد الا البداية وهذا المقصود به بالتغذية الراجعة للنشر العلمي.

وتعد هذه المراحل الاربع بمثابة المنهج الذي يجب ان يمر به النشر عن الحفرية والاعلام بها، فما ان ينشر مقال عن حفرية او مسح في الصحف، او يعلن عنها حتى تبدأ الدراسات حولها وتتهيأ لاستقبال المزيد من المعلومات في التقرير الاولي وذلك توطئة للوقوف على كافة التفاصيل في النشر العلمي ولكن كثيرا ما يحدث ان تظهر التقارير الاولية بعد عدة سنوات تطول او تقصر تبعا لظروف المنقب الذي قام بأعمال الحفر، واحيانا ما يتوقف الامر عند هذا التقرير ولا يظهر النشر العلمي ابدا[1]، وهنا لا بد من الفصل بين حقوق المنقب وواجباته، ولا شك ان هذا النشر النهائي يكون سهلا وميسورا في حالة التنقيب المحدود هدفا وموقعا، ولا سيما بالنسبة للاعمال الاثرية العاجلة التي تقتضيها متطلبات الحياة العصرية. كأن تكون مجسا او تصفية سريعة لموقع صغير يراد طمره بغية القيام فيه بمشروع عمراني معين او نحو ذلك، وهنا يمكن دمج المرحلتين الثالثة والرابعة في مرحلة واحدة هي النشر النهائي، اما في حالة التنقيب غير المحدود ذي الاهداف البعيدة فان الامر يختلف تماما، ولن يكون المقصود بهذا النشر هو فرض مهلة معينة على القائمين به. لان ظروفا كثيرة في هذه الحالة يمكن ان تلعب دورا هاما في تقديم هذا النشر او تأخيره. وعلى ذلك فان النشر العلمي او تأخيره يتعلق اولا وقبل كل شيء بحالة الموقع وحجم النتائج التي أسفرت عنها اعمال الحفر

(١) ضو، ص ٩٩.

فيه كمّا ونوعا، لان النشر في هذه الحالة لا يكون سهلا الا عندما يتعلق الامر بموقع صغير وحفرية محدودة. اما فيما يتعلق بالمواقع الاثرية الهامة فان تصور نشر علمي شامل يحتاج للكثير من الوقت والجهد، وهنا يجب ان يكون التخطيط المثالي للنشر العلمي شاملا بقدر الامكان لكافة الدراسات اللازمة عن الموقع الاثري وما يحيط به من النواحي الجغرافية والتاريخية والبشرية وغيرها مما يجب ان يقوم به المختصون كل في مجاله، القضية الثانية هي في سرعة النشر العلمي عما قاموا به من تنقيبات، وما عثروا عليه من اكتشافات شريطة الا يهمل من هذه الاكتشافات شيئا. ويعتبر النشر العلمي واحدة من سلسلة اهم الموضوعات التي يعتمد عليها علم الآثار والتي تتألف من الموسوعات العلمية المختلفة التي يشارك فيها الكثيرون، ومن المجموعات المتخصصة في الفخاريات والنقود والتماثيل والنقوش ونحوها.

مشاكل النشر العلمي:-

١- ان عدد اللغات التي تنشر بها أعمال الكشف الاثري التي تتم في مختلف بلاد العالم يزداد يوما بعد يوم وبالتالي فانها تضع أمام المطلع مشكلة كبرى هي مشكلة الالمام بلغات كثيرة وهذا من الصعب تحقيقه لذا فان الضرورة تقتضي مراعاة أرفاق النص المكتوب باللغة الام باحدى اللغات المعروفة عالميا، ولا سيما الانجليزية والفرنسية والالمانية.

٢- عدد المجلات المتخصصة يزداد يوما بعد يوم، حتى اصبح الاطلاع عليها ضربا من المستحيل.

٣- تضارب المصطلحات والالفاظ الاثرية وكثرتها نتيجة تنوع اللغات التي تنشر بها الابحاث الاثرية.

٤- تنوع الافكار وتباين المشكلات وتعقد المسائل واختلاف المناهج واسلوب العمل وتداخل مصالح سياسية ودينية والاقتصادية والاجتماعية يؤثر على النشر العلمي ومصداقيته في الكثير من الاحيان.

٥-عدم وضوح الوضع القانوني للابحاث والدراسات الاثرية الغير منشورة المحمية بموجب حقوق التأليف.

نظم المعلومات الجغرافية[١]:-

تعد نظم المعلومات الجغرافية (GIS - Geographic Information System) من الادوات المهمة في توثيق وإدارة المواقع الاثرية وذلك لقدرتها العالية في الرصد والتوثيق والتحليل والاظهار وغيرها من القدرات التي تتطلبها عمليات توثيق المواقع الاثرية والتي تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات المكانية والوصفية، ولتعظيم الاستفادة من البيانات المكانية التي يتم جمعها عن المواقع الاثرية وتحويل قواعد البيانات الجغرافية الكترونياً والتي تتيح لاكثر من مستخدم او جهة الوصول الى البيانات وتعديلها آنياً مما يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال على المدى المتوسط والطويل ويعطي لاحقاً افق اوسع في نشر البيانات وتصميم تطبيقات عملية عليها ويسهم في عمليات توثيق الكترونية وشاملة للمواقع الاثرية.

تطبيقات نظام المعلومات الجغرافي في توثيق وإدارة المواقع الأثرية[٢]:-

تتميز الطرق التقليدية المستخدمة في توثيق المواقع الأثرية بمحدودية قدرتها في عملية المعالجة والتحليل، فهي تعتمد على تركيب الخرائط الورقية (Hard Copy) بصورة يدوية، وتستغرق الكثير من الجهد والوقت، ولا تعطِ العدد الكافي من الخيارات والبدائل التخطيطية. اما استخدام نظام المعلومات الجغرافي فيتغلب على هذه الصعاب كلها فهو نظام يتميز بسهولة استخدامه، كما يعمل على توفير الوقت والجهد، ويعطي إمكانية تغيير الخصائص والأهداف بصورة أكثر مرونة، ويتيح الكثير من البدائل والخيارات بصورة سريعة مع توفر نتائج دقيقة.

---

(١) بظاظو، ص ١-٩

(٢) بظاظو، ص ١٠-٢٠

نظام توثيق المواقع الاثرية الاردني (MEGA-Jordan):-

اطلقت دائرة الآثار العامة الاردنية في عام ٢٠١٠ نظام توثيق وإدارة التراث الحضاري الاردني والمسمى بميجا الاردن(MEGA-Jordan) . ويعد هذا النظام الجديد جزءا مهماً من استراتيجية التطوير لتعزيز قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالمواقع التراثية، ويساهم هذا النظام في تسهيل وصول المعلومة المتكاملة لصانع القرار، للباحث والسائح، كما سيساهم في تطوير وحماية المواقع الاثرية والتراثية. وعنوان الموقع على الشبكة العنكبوتية هو (www.megajordan.org) وقد تم تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع معهد جيتي للصيانة (The Getty Conservation Institute) في لوس أنجلوس ومنظمة الصروح العالمية (World Monuments Fund).

ان تطبيق هذا النظام يسهم في تطوير المنتج السياحي الاردني وحماية المواقع الاثرية والسياحية، ومن خلال تطبيقه في المملكة سيكون نقطة لتقديم الخدمة في الدول المجاورة لاحقا، علماً ان دائرة الآثار الاردنية أنشأت أول قاعدة بيانات محوسبة للمواقع الاثرية في الوطن العربي في عام ١٩٩٠ وذلك بالتعاون مع المركز الامريكي للأبحاث الشرقية (ACOR) خلال المرحلة الثانية من مشروع إدارة المصادر التراثية وبرعاية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) والذي عرف باسم برنامج معلومات الآثار الاردنية المحوسبة (JADIS) حيث استمر هذا البرنامج حتى عام (٢٠٠٢) تم خلالها تسجيل عشرات الموقع الاثرية.

وفي عام (٢٠٠٣) جرت أولى محاولات لتحديث البرنامج بإضافة نظام المعلومات الجغرافية (GIS) شمل محاولات إدخال استخدام الخرائط الرقمية، و صور الاقمار الصناعية والخرائط الطبوغرافية الحديثة، الا إن محدودية قدرات البرنامج حالت دون توافقه مع التطور الهائل الذي حدث في أنظمة المعلومات.

ثم قامت دائرة الآثار العامة في عام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع معهد جيتي ومنظمة الصروح بتشكيل فريق مشترك للعمل على تطوير وتحديث قاعدة بيانات المواقع الاثرية الاردنية

جادس لإنشاء نظام متكامل لتوثيق وإدارة التراث الحضاري الاردن والذي سمي لاحقاً بميجا جوردن، وقد استمرت عملية التطوير قرابة الاربع سنوات واشتملت على دراسة احتياجات الباحثين والعاملين في المجال الاثري ومتطلباتهم، اضافة للقاءات مع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة والاطلاع على ما تمّ تطويره في دول العالم في هذا المجال للخروج بنظام متطور يواكب احتياجات دائرة الآثار العامة، وقد نتج عن هذا الجهد تطوير نظام جديد هو نظام إدارة وتوثيق التراث الحضاري MEGA-J كما وقام معهد جيتي للصيانة بتدريب كوادر دائرة الآثار العامة على تطبيقات البرنامج ونقل المعرفة، حيث يحوي البرنامج عند اطلاقه على (١٠٧٥٠) موقع و (٤٥٠٠٠) معلم .ويعتبر MEGA-J نظاما وطنيا يستخدم أنظمة التوقيع العالمي (GPS) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) المفتوحة المصدر (Open Source) والبرمجيات الحرة مما يشكل وفرا في الموازنة بحيث لا تصبح دائرة الآثار معتمدة على برمجيات ذات تراخيص مكلفة، إضافة إلى أن البرنامج متوافق مع البرامج الاخرى في مجالات التوثيق والمساحة. وقد صمم البرنامج باللغتين العربية والانجليزية ليكون متاحاً على شبكة الانترنت العالمية للإطلاع والبحث للمستخدمين، كما يتيح هذا البرنامج تبادل المعلومات والمعطيات مع المؤسسات المعنية مثل: وزارة البلديات ووزارة الاشغال العامة والاسكان وأمانة عمان ودائرة الاراضي والمساحة وغيرها. ومن اهم مميزات النظام والبرنامج، انه يوفر معلومات أساسية حول الموقع الاثري من حيث الموقع الجغرافي، والاحداثيات، والطبوغرافيا، والمساحة والارتفاع عن سطح البحر، كما يوفر معلومات عن الفترات التاريخية المتعاقبة على الموقع وأهميته وقيمته وحالة الحفاظ والدراسات والابحاث عن الموقع، اضافة الى توفيره معلومات عن حالة الموقع والعوامل المؤثرة عليه والمهددات. ويتميز ايضا بسهولة استخدامه مما يتيح المجال لشريحة واسعة من المستخدمين دون الحاجة لتدريب، وسهولة وصول المستخدم للمعلومة. كما ان النظام الجديد سيستخدم في العديد من المجالات أبرزها تسجيل مواقع التراث الحضاري المكتشف في المملكة، وتوفير المعلومات لأغراض البحث العلمي والدراسات الاثرية، وتوفير

معلومات عن المواقع تساهم في ترميمها وتطويرها ووضعها على الخريطة السياحية. كما سيتم استخدامه لإغراض تنظيم مشاريع البحث الاثري، ولأغراض دراسات المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، ولحماية المواقع الاثرية وتطويرها وإدارتها.

الفصل السادس

" السياحة"

- تاريخ السياحة وتشكيلها
- اهمية النقل في السياحة والسفر
- تعريف السياحة
- عناصر السياحة
- معايير تحديد انواع السياحة
- اشكال وانواع السياحة
- معوقات السياحة
- عوامل الجذب السياحي
- مجموعة التسهيلات السياحية المضافة

الفصل السادس

" السياحة"

تاريخ السياحة وتشكيلها :-

السياحة (Tourism) بدأت منذ بداية التاريخ وتطورت وكان تطورها مع تطور المواصلات والفكر الانساني والديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فأول السياحة كانت عبارة عن تنقلات الانسان بحثاً عن الاكل والماء والكهوف او الامان بعيداً عن الحيوانات المفترسة، ولما اكتشف الانسان اهمية تربية الحيوان إمتهن الرعي فأخذ يتنقل مع ماشيته من مكان الى آخر بحثاً عن الطعام والماء له ولماشيته، ومع تنقلات هذا الانسان من مكان لآخر استطاع ان يجد اماكن افضل من الاماكن التي كان يعيش فيها وهذا جعله يختلط مع الآخرين فأصبح اجتماعياً اكثر، فإتفق معهم وإكتشف ان لديهم اشياء يحتاجها، فإستطاع ان يجد مهنة التجارة عن طريق المبادلة، او اختلف معهم فنشأت بينهم نزاعات، وحتى النزاعات تطورت الى حروب. ونظراً لكون الانسان اجتماعي فقد كون لنفسه جماعات وشكلت هذه الجماعات نوعين نوع مستوطن ونوع متنقل، المستوطن شكل نواة القرى والمدن عندما اخذ الناس بالتجمع معاً بقصد الحماية والمبادلة والمتنقل وهو كفرد او جماعة متنقلة امتهنوا التجارة فرداً او عبر القوافل، هذا الامر ادى لتطور التجارة والمبادلة والحياة الاجتماعية كما انه اصبح يشكل خطراً ومنافسة بين الجماعات المختلفة فنشبت الصراعات، وتطورت الصراعات الى تشكيل جيش بأسلحة بدائية واخذ هذا الجيش يقاتل عند الانتقال

الى منطقة أخرى وفي كلتا الحالتين تطورت الجيوش من مجرد اشخاص بأسلحة بسيطة ينتقلون براً على القدمين لمسافات قصيرة الى جيش ضخم ينتقل بإستخدام الحيوانات والمراكب الجرارة لاماكن بعيدة وبأسلحة تطورت من حجارة وعصي الى سيوف ورماح وقوس ونشاب، كذلك تطورت التجارة من مبادلة بسيطة الى تأسيس مدن تجارية خصوصاً تلك التي تقع على السواحل او على طرق التجارة وهؤلاء التجار كانوا يتنقلون براً وبحراً في سعيهم لزيادة تجارتهم، كما تطورت عبادة الانسان ليتنقل من مكانه الى اماكن كان يعتقد ان الآلهة موجودة فيها او ان الآلهة تركت فيها آثارها فباركتها، او لاعتقاده ان اماكن معينة او مياه او اتربة او اعشاب او حيوانات او جبال تبارك وتشفي من امراض معينة، كما تطورت رغبة الانسان للعلم فأخذ يسافر بحثاً عن معلومات ونظراً لوجود البعض من من كانوا يعلمون اكثر من غيرهم ولديهم قدرات علمية ومعرفة فقد اخذ المهتمين يلتفون حولهم وتطور هذا الامر مع الزمن حتى تشكلت مدارس وجامعات بدأت بسيطة غير منظمة ثم توسعت وكبرت ونظمت الدراسة فيها، كما انه مع نشوء الدويلات وتطور الانظمة السياسية والجيش والاقتصاد فيها اخذ يتطور ايضاً نظام البريد خصوصاً لدى الدول التي كانت تحتل مساحات شاسعة من الاراضي ولم يكن البريد مقتصراً على الحمام الزاجل بل ايضاً استخدم الانسان السفر لنقل البريد والتجسس على الاعداء واستكشاف اراضي جديدة لغايات التوسع والاغراض العسكرية، فنلاحظ ان تنقل الانسان وتحركه من مكانه الى امكنة اخرى جعلته يكتشف اماكن افضل ويدخل بعلاقات اجتماعية وتجارية مع آخرين وكذلك جعلته يطور افكاره ويطلع على معلومات وآراء الاخرين وثقافاتهم وهذا جعل الحكومات لاحقاً تفكر ببناء جسور على الانهر وشوارع مبلطة او ترابية بهدف تسهيل هذا التنقل بالاضافة لبناء سفن كبرى تجارية وهذا التطور كله ساعد بعض من يهوى السفر والتنقل بهدف رؤية اماكن جميلة سمع عنها ان يتنقل من مكان الى آخر وهو ما يسمى بالادبيات "بالرحالة" الذين اهتم بعضهم بتسجيل ما يشاهدونه وبتفاصيل جيدة ساعدت لاحقاً علماء الآثار والتاريخ في التعرف على مواقع معينة اندثرت او اهملت او ردمت تحت التراب بإعادة

اكتشافها وثم ترميمها. دون ان ننسى ظاهرة التبشير خصوصاً في الديانة المسيحية حيث نقل عدد قليل من الاشخاص والجماعات الدين المسيحي من موطنه في القدس الى العالم اجمع في رحلات تبشيرية تطورت مع الزمن اشهرها على الاطلاق رحلات القديس بولس في القرن الاول الميلادي وتطور التبشير المسيحي مع الوقت الى ان قام المبشرين بوصف المناطق والمواقع التي وصلوا اليها مع وصفهم للسكان ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم. كما ان الاسلام اخذ بالانتشار من موطنه في الحجاز الى العالم اجمع في غزوات ومعارك جهادية ففتح العرب اماكن واسعه وتطور الفتح واسلوبه مع الزمن ايضاً، ناهيك عن ظاهرتي الحج لدى المسيحيين والمسلمين على حد سواء ساهم بتطور السفر والسياحة، وساهم الحجاج في ما دونوه ايضاً بإكتشاف مناطق دينية وتاريخية مهمة، وساهم الفكر الاقطاعي والاستعماري لدى البلدان الاوروبية في عصر النهضة بتسيير رحلة للسيطرة على السواحل الشرقية لأسيا الا انها انتهت بإكتشاف امريكا وساهمت رحلات استكشاف امريكا بهجرة كبيرة من اوروبا نحو امريكا وتهجير العبيد من افريقيا نحو امريكا، هذه كلها حدثت بتطور بطيء خلال قرون طويلة ولم يكن تطوراً فجائياً او سريعاً لكن ظاهرة السياحة اخذت تنمو بشكل كبير منذ عصر النهضة تماماً مع تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية في اوروبا مما جعل فرنسا على سبيل المثال تقوم بإصدار دليلين سياحيين في القرن السابع عشر الميلادي[1] كما ان الكنيسة الكاثوليكية اصدرت في فترات القرون الوسطى دليل ديني للمواقع المقدسة في الفاتيكان، الا ان اختراع القطار واستخدامه بنقل البضائع والركاب واختراع السيارات واستخدام الطرق المعبدة جعل ظاهرة السياحة والسفر تنتقل لمرحلة جديدة غير مسبوقة من حيث النوعية والكمية والمسافة، فلم تعد السياحة والانتقال مقصوراً على الاغنياء او لدواعي محدودة بل ايضاً شمل السفر لدواعي المتعة والهواية والرياضة ولاماكن متعددة وبعيدة وكثيرة وساهم تطور طرق الاتصال وتطور طرق المواصلات والنقل على زيادة اعداد

---

(١) الروبي، ص ١١- ١٤.

المسافرين والمرتحلين والسياح كما ساهم بإنتشار ثقافة السياحة وتطور الفكر السياحي والتسويق السياحي[1].

اهمية النقل في السياحة والسفر[2]:-

لقد كان التطور السريع الذي حدث في وسائل النقل والمواصلات بعد ان توسعت السكك الحديدية في منتصف القرن التاسع عشر في نقل الركاب دور كبير في جعل الناس ينتقلون من مكانهم الى مكان آخر بحثاً عن عمل جديد او مكان اقامة جديد او للدراسة او للسياحة، واذا كان هدف شركات السكك الحديدية في اوروبا في بادئ الامر هو نقل السلع والمواد الخام فقتصر وجودها على المدن الكبرى والصناعية فقط الا ان هذه الشركات قامت بتطوير خدماتها لتصبح ايضاً هذه القطارات قادرة على نقل الركاب بأمان وراحة فتوسعت في السكك الحديدية للمدن الوسطى ولمناطق سياحية غير صناعية وفضل الركاب هذه الوسيلة على الاحصنة والمركبات الخشبية نظراً لكونها اسرع واكثر راحة وامان نسبياً كما انها فعلياً غير مكلفة اذا ما قورنت بإستخدامات الحيوانات والمركبات ولم يأتي عام ١٨٤٠ حتى اصبحت القطارات هي الوسيلة الرئيسية وشبه الوحيدة في التنقل في اوروبا. وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى وكانت حاجة الجيوش لنقل سريع لجنودها غير وسيلة القطارات وكانت صناعة السيارات في بدايتها فما كان من مصانع السيارات الا تطوير سيارات كناقلات للجنود ومع هذا التطور ظهرت سيارات مدنية رخيصة الثمن نسبياً وتوسع انتشار مصانع السيارات مما زاد انتشارها فأصبح الناس يستخدمون هذه السيارات في التنقلات الشخصية بين المدن وزاد من اهمية السيارات قيام الحكومات الاوروبية بتعبيد الطرق الترابية بالبلاط ثم لاحقاً بالازفلت خصوصاً بين المدن الكبرى والمدن المزدهرة والمدن الصناعية والتجارية فجعل التنقل بالسيارات بأنواعها ارخص وافضل واجدى، ومع

---

(١) الحوري،٢٠٠١، ص ١٥- ٣٤.

(٢) الروبي، ص ١٦ – ٢٠.

ان الكساد العظيم الذي اصاب العالم منذ عام ١٩٢٩ – ١٩٣٥ قد اثر على كل نواحي الحياة بما فيها السياحة، الا ان الامور عادت الى طبيعتها لاحقاً بما في ذلك السياحة فتزايد عدد من يمتلكون السيارات واستخدامها في اغراض التنقل للاجازات قصيرة وهذا بدوره ادى الى انتشار الفنادق الصغيرة وفنادق الضواحي وفنادق العائلات في معظم اوروبا، وانتشار السيارات بكثرة ادى الى تراجع استخدام السكك الحديدية ثم ما لبث ان دخل الطيران المدني كمنافس قوي خصوصاً بعد التطور الذي حدث على صناعة الطائرات في فترة الحرب العالمية الثانية ونهايتها فتوجهت الدول لايجاد مصانع لطائرات مدنية لنقل الركاب والبضائع وفضل الركاب هذا النوع من التنقل خصوصاً للمسافات البعيدة نظراً للسرعة العالية والامان والخدمة المميزة وهذا جعل الحكومات تقوم بتهيئة وبتطوير المطارات كما ساهم بتوسيع الفنادق الراقية نظراً لكون بداية استخدام الطيارات المدنية كان مرتفع التكاليف فستخدمه الاغنياء ورجال الاعمال فقط ثم مع انتشار شركات نقل الركاب جواً وزيادة المنافسة ادى لانخفاض تكاليف التذاكر فأصبح التوجه حتى للرحلات المتوسطة والقصيرة المسافة بالطائرة افضل وسيلة للانسان الذي يملك المال الكافي والقليل من الوقت، وساهم هذا بتكوين شركات للسياحة والسفر تقوم بحجوزات لمجموعات سياحية فأصبحت السياحة الجماعية اكثر نسبياً من السياحة الفردية او السياحة العائلية.

من اهم عوامل تنشيط السفر والسياحة:-

- عوامل شخصية كتنمية موهبة (حاجة او رغبة) السفر والسياحة عند الافراد.
- عوامل امنية كوجود عنصر الامن والحماية في المنطقة المرغوب بزيارتها.
- عوامل اقتصادية كإنخفاض التكاليف ورخص الاقامة وتوفر خيارات متعددة من امكانيات الاقامة وما يرافقها من خدمات الطعام والشراب.

- عوامل الوقت وسرعة الوصول والراحة.
- عوامل تطور المواصلات والنقل.

تعريف السياحة :-

للسياحة عدد من التعاريف، وضعها عدد كبير من العلماء وكل تعريف لديه ميزات يركز عليها وذلك نظراً لاختلاف الزاوية التي ينظر لها المعرفون للمصطلح. فالبعض يرى السياحة كظاهرة اجتماعية بينما يراها

البعض الآخر ظاهرة اقتصادية ومنهم من يركز على العلاقات ومنهم من يراها كحالة واحتياج انساني وغير ذلك، ونوجز هنا اهم هذه التعريفات[١]:-

١- تعريف جوبيير فرديلر وهو اول تعريف للسياحة " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة والى تغيير الهواء والى مولد الاحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الاحساس وللشعور بالبهجة والمتعة والاقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، والى نمو الاتصالات بين الشعوب والجماعات الانسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة او متوسطة او صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[٢].

٢- تعريف ويغنر (Wegener) "جميع اشكال السفر والاقامة للسكان غير المحلين".

٣- الاكاديمية الدولية للسياحة " اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من انشطة واشباع لحاجات السائح".

٤- الجمعية البريطانية للسياحة " مجموعة من الانشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الاقامة والبقاء بعيداً عنه".

---

(١) غنيم، ص ٢٣و٢٤.

(٢) الحوري،٢٠٠١، ص ٤٨و٤٩. ونلاحظ من هذا التعريف انه طويل لكنه ركز على جوانب اجتماعية وتكنولوجية والعلاقات الانسانية مهملاً الجوانب الاقتصادية الناتجة عن السياحة بحد ذاتها.

٥- روبنسون (Robinson) "هي انتقال الافراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على اربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد على ان لا يكون الهدف من وراء ذلك الاقامة الدائمة او العمل او الدراسة او مجرد عبور الدولة الاخرى (الترانزيت)" ومع ان هذا التعريف تعتمده الامم المتحدة الا انه اغفل السياحة الداخلية.

٦- بوركارت وميدلك (Burkart & Medlik) " هي استخدام محدد لوقت الفراغ، ولكل اشكال الاستجمام، انها تشمل معظم اشكال السفر ولكن ليس كلها".

٧- ماثيسون (Mathieson) " هي حركة مؤقته للسكان او الناس لمناطق معينة خارج مناطقهم الدائمة، وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في مناطق الهدف وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات والسياحة بهذا المفهوم نوع من انواع السفر الذي يختلف عن رحلة العمل اليومية او الهجرة او التسوق او الاقامة الدائمة".

٨- بوفي ولاوسن (Bovy & Lawson) " طريقة قضاء وقت الفراغ بممارسة نشاطات عديدة منها السفر لفترة معينة ولاهداف محددة".

٩- Honzikar & Krapf "هي مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر واقامة الشخص الاجنبي اقامة مؤقته وبحيث لا تتحول الى اقامة دائمة او ترتبط بعمل مأجور". وقد اعتمدت المنظمة العالمية للخبراء العلميين في السياحة (AIEST) هذا التعريف.

١٠- تعريف منظمة السياحة العالمية (التابعة لهيئة الأمم المتحدة): نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط.

يلاحظ في هذه التعاريف الحقائق التالية:-

١. تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الاشخاص واقامتهم في اماكن مختلفة.

٢. تتضمن السياحة: السفر والاقامة والانشطة المترتبة على هذا الامر.

٣. يكون السفر والاقامة في غير المكان الذي اعتاد المسافر الاقامة فيه او العمل فيه.

٤. ان الحركة الى المكان المقصود تكون مؤقته وقصيرة الاجل بقصد العودة خلال ايام او اسابيع او شهور وبحد ادنى وبحد اقصى.

٥. ان زيارة المناطق المقصودة تكون لاغراض غير اغراض الاقامة الدائمة او غرض العمل.

وبناء عليه فكل سائح يستخدم وسائل السفر للتنقل بهدف السياحة، ولكن ليس كل من يستخدم وسائل النقل هو سائح، ايضاً ان حركة السياحة تتضمن اقامة وقتية قصيرة الاجل فهي ليست حركة هجرة، وبما ان حركات الهجرة تكون اما طويلة الامد او موسمية او مؤقته قصيرة الاجل فإنها بكل انواعها لا تعتبر سياحة ابداً.

ولذلك يجب التميز بين السياحة وبين مصطلحين آخرين: وقت الفراغ (Leisure) و الاستجمام (Recreation)، فوقت الفراغ هو الوقت المتبقي بعد تأدية العمل والنوم، بينما الاستجمام هو مجموعة النشاطات التي يمارسها الشخص وقت الفراغ بإستثناء العمل او اداء الوظائف العائلية او المنزلية[١].

الزائر (Visitor): " هو الشخص الذي يزور بلداً غير تلك التي يقيم فيها بشكل دائم لاي سبب من الاسباب غير الحصول على وظيفة او عمل بأجر في الدولة التي يزورها، والزائر قد يكون سائحاً (Tourist) او متنزهاً (Excursionist). والسائح هو زائر لليلة واحدة على الاقل في بلد الزيارة بينما المتنزه هو الزائر المؤقت والذي يمكث اقل من ٢٤ ساعة في البلد المضيف بإستثناء مسافرو الترانزيت فالسائح "هو ذلك الشخص الذي يقوم بالإنتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل

---

(١) غنيم، ص ٢٥.

من منزله او يقيم خارج حدود موطنه لمدة تزيد عن اربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد"[1].

الصورة الذهنية او الانطباع السياحي (Tourist Image): ويطلق عليه في بعض الكتب الخارطة الذهنية (Mental Map) " وهو الانطباع المتشكل في نفس السائح بفعل وقع تأثير السياحة عليه، وهذا الانطباع يتشكل بفعل مجموعة المعلومات والتخيلات والتأثيرات الفكرية والنفسية والعاطفية التي يظهر فيها الزائر للموقع السياحي ويقيّمونه من خلالها".

الصناعة السياحية (Tourist Industry): " هي عملية انتاج الطلب السياحي بإستخدام وسائل الترفيه والخدمات والتسهيلات السياحية وتقديمه كمنتج متكامل للزائر لشراءه كوحدة واحدة او مجموعات".

عناصر السياحة :-

- العنصر المكاني أي المكان المرغوب بزيارته وما يتضمنه هذا المكان من اسباب الجذب السياحي. وفي هذا الكتاب أركز على الموقع الاثري كعنصر مكاني مرغوب بزيارته.
- العنصر الوظيفي أي وسائل السفر ووسائل الاقامة.
- العنصر الترفيهي أي المتعة التي يتوقع السائح ان يحصل عليها بعد زيارته للمكان وتتضمن اساليب الترفيه والاستجمام والراحة والاستمتاع، ولا بد ان يكون الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" جزءاً من العنصر الترفيهي.
- العنصر الثقافي وهو ما يتوقع السائح الحصول عليه من ثراء ذهني وغنى روحي ونفسي، وهو ما تقدمه برامج السياحة من التقديم والتفسير للموقع

(١) الحوري،٢٠٠١، ص ٥٥-٦٠.

الاثري ضمن الرحلة السياحية ككل.

واذا كان العنصرين الاولين يختصان بالكم (Quantity) فان العنصرين الآخيرين يختصان بالنوعية (Quality).

معايير تحديد انواع السياحة :-

يمكن تقسيم السياحة الى اشكال مختلفة طبقاً لمعايير منها:-

١. معيار الحدود السياسية أي المسافة والبعد، فتقسم السياحة حسب هذا المعيار الى سياحة داخلية[١] وسياحة دولية او خارجية وقد تقدمها بعض المؤلفات كسياحة من حيث نوعية وجنسية السائح فالسياحة الداخلية تتضمن حركة المواطنين باتجاه المناطق السياحية المتواجدة في بلدهم والسياحة الاقليمية والتي تعني قيام السواح بزيارة البلدان الاخرى[٢].

٢. معيار مدة الاقامة أي الزمن الذي يقضيه السائح في زيارته، فتقسم السياحة الى ثلاث انواع سياحة قصيرة الاجل وعادة تكون ايام لا تتعدى الستة وسياحة متوسطة الاجل ولا تتجاوز ٣ اسابيع وسياحة طويلة الاجل اي سياحة الشهور او سياحة اقامة محدودة.

٣. معيار الحجم اي التنظيم الاجتماعي، فهناك سياحة الفرد وسياحة العائلة وسياحة المجموعات.

٤. معيار المحفز اي الباعث على السفر، وهي سياحة القصد بمعنى السياحة لاسباب تاريخية او ترفيهية او علاجية او دينية او التخلص من الروتين وقيود الحياة اليومية وسياحة المغامرة او سياحة العادات والتقاليد...الخ.

---

(١) وقد تم التمييز بين السياحة الداخلية القريبة والتي لا تزيد المسافة المقطوعة فيها عن ١٢٠كم والسياحة البعيدة التي تزيد فيها المسافة المقطوعة عن ١٢٠كم (غنيم، ص ٢٨).

(٢) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٢١.

اشكال وانواع السياحة :-

المعيار الرابع يحدد اشكال السياحة وهي:-

١) السياحة الثقافية وهي السياحة المهتمة بالتراث (- Cultural Tourism Hertage) او المهتمة بالعرق (Ethnic Tourism) والتاريخ (Historical Tourism) كالرغبة في التعرف على عادات وتقاليد وقيم شعوب أخرى، والتعرف على آثار وتاريخ بلدان معينة، وسياحة الفن والادب، كما يندرج تحتها ايضاً التعرف على الجامعات والمؤسسات التعليمية (Educational Tourism)، كما قد يندرج تحتها سياحة المؤتمرات الدولية وورشات العمل التي قد يقوم بها مندوبي الدول بصفة مؤقته بناء على دعوات، او السياحة لاغراض علمية (- Scientific Tou ism) وهذا النوع من السياحة معروف لكنه لا يمثل اكثر من ٢٠٪ - ٣٠٪ من نسبة السياحة العالمية حالياً ولا يجذب الكثيرين الا اذا دمج مع نشاطات سياحية أخرى ولذلك نجد الكثير من شركات السياحة حالياً تدخل ضمن هذا النوع من السياحة اشكالا متنوعة من الترفيه والراحة (Leisure Tourism) واساليب الاستمتاع.

٢) السياحة الدينية (Religious Tourism) والهدف منها الحج ولا يندرج تحتها غالباً أي اشكال من الترفيه والاستمتاع وتنتهي بنهاية طقوس وعادات الحج والصلاة، وهي سياحة عاطفية لا تخلو من الثقافة وهذا النوع من السياحة لا يمكن ان ينحصر او يتوقف نظراً لارتباط الناس بدياناتهم فمثلاً يتوجه المسلمين كل عام بالملايين الى مكة في رحلة قصيرة الامد للحج الى مكة المكرمة والمدينة المنورة ويتوجه المسيحيين للحج بالملايين ايضاً الى القدس وبيت لحم وهكذا.

٣) السياحة الترفيهية (Entertainment Tourism) ويندرج تحتها ايضاً السياحة البيئية (Environmental Tourism) والسياحة الطبيعية - Nature Tou ism)) والسياحة الرياضية (Sport Tourism) وهي نوع نشط ومتزايد العدد من السياحة، فهناك حركة سياحة نشطة في مواسم الالعاب الاولومبية وكأس

العالم والمباريات العالمية والاقليمية للفرق الكبرى وكذلك حركة سياحة فردية او لمجموعات بغرض الصيد او ممارسة التزلج او تسلق الجبال او ركوب القوارب او غيرها وهناك سياحة العودة الى الطبيعة والالتصاق بالارض وممارسة النشاطات والمواهب كالتصوير الفوتوغرافي والتخييم في الغابات او الصحراء او الريف (- R ral Tourism) ولعل هذا النوع من السياحة موسمي في فصول او اوقات محددة لكنها تمثل نسبة لا تكاد تقل عن ٤٠٪ سنوياً.

٤) السياحة العلاجية (Health Tourism- Medical Tourism) فبعض الدول تشتهر بمستشفياتها واطبائها المميزين وكذلك على الاجهزة والمعدات الطبية والادوية والعلاجات التي تستطيع ان تقدم الشفاء او الخدمات المساعدة على تخفيف الالم، كذلك بعض المناطق تشتهر بينابيعها المعدنية التي ترتفع فيها مستوديات المعادن ودرجة الحرارة التي تساعد على شفاء بعض الامراض الجلدية والعصبية وامراض المفاصل فقد تفنن الرومان في بناء الحمامات العلاجية واقاموا فيها التماثيل الجميلة ووسائل الراحة وصالات الترفيه.

٥) سياحة التسوق (Shopping Tourism) ويكون هدف الزائر خلالها الشراء والتبضع والتسوق لحاجات معينة قد لا تتوفر في منطقته او بلده او انها متوفرة في بلد التسوق بسعر منخفض.

٦) السياحة المتعددة ولعلها اكثر المناطق التي قد تغري الانسان بالذهاب اليها فهي تلك المناطق التي يتوفر فيها انواع مختلفة من السياحة.

ان الإدارة القائمة على السياحة في أي بلد يجب ان تراعي هذه الانواع من السياحة عند وضعها برامج سياحية او تطوير برامجها الحالية وان تحاول ربط مجموعة من الرغبات والاحتياجات الانسانية في منتج سياحي واحد.

يطلق على هذه الاشكال من السياحة المذكورة اعلاه ما يسمى بالمزيج التسويقي

السياحي، والتي تجذب الزوار والسياح وكلما كان المزيج التسويقي اكثر تعقيداً وتعدداً كلما جعل السياح والزوار يرغبون بالقدوم لهذا البلد نظراً لكثرة الخيارات المتوفرة امامهم، لذلك نشدد على ان اقتصار التسويق السياحي على الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" ليس جاذباً بالقدر الكافي للسياح، بل يجب ان يكون التسويق السياحي متعدداً ومتشعباً واكثر تعقيداً وهذا جزء مما يسمى بالمزايا التنافسية (- Relative Adva tages) والتي تمتد من تعدد المواقع السياحية وتنوعها، الى قرب المسافات الجغرافية فيما بينها وتعدد الخدمات السياحية وتنوعها ومنطقية اسعارها، بالاضافة الى الثقافة السياحية في البلد وترحيبه وتعامله مع الزوار والسياح وتطور الفكر الارشادي السياحي وتميزه وغيرها من المزايا.

مقومات السياحة :-

تعتمد السياحة على تقديم منتج معين هو المنتج السياحي (Tourist Product) وهو في حقيقته منتج مركب أي مزيج من مجموعة منتجات او عناصر او عوامل متعددة (مادية وغير مادية)[1]، سواء قدم هذا المنتج المركب كرحلة شاملة او كرحلة مخصصة وسواء جمعت العناصر بواسطة الوكيل السياحي او بواسطة السائح نفسه وسواء كانت الرحلة طويلة المسافة او قصيرة وسواء تضمنت عدة وسائل نقل او وسيلة واحدة او تراوحت الرحلة بعدد قليل من الايام او اسابيع او شهور وسواء كانت الاقامة بنمط معين او اكثر في موقع واحد او عدة مواقع وسواء استخدم السائح وسيلة واحدة للترفيه او عدة

---

(١) يقدم كريندوف تعريفاً للمنتج السياحي بأنه مزيج من العناصر المادية والغير مادية المقدمة للسائح وتتمثل في المعطيات البشرية، العوامل الثقافية والحضارية، البنية التحتية والخدمات السياحية الاساسية. اما بوركارت وميدالك فيعرفان المنتج الساحي على انه مركب ناتج عن اندماج عناصر الجذب السياحي والتسهيلات السياحية ووسائل النقل الموقع او امكانية الوصول (Accessibility). غنيم، ص ٢٧ بينما يراه الدكتور محمد عبيدات بأنه مجموعة من العناصر الرمزية والمادية والغير المادية كالنواحي الطبيعية وتاريخية واثرية مرتبطة بجوانب ثقافية اجتماعية مرتبطة بالنمط المعماري (عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٧٦).

وسائل. لذلك فان هناك مجموعة من العناصر او العوامل التي تسهم في تقديم المنتج السياحي ويمكن تقسيمها الى مجموعتين كالتالي[1]:-

أ- مجموعة الجذب السياحي:- وهي العوامل التي تحدد اختيار السائح لزيارة اماكن محددة دون غيرها وتعتبر العوامل المؤثرة في تدفق السائحين الى المكان المقصود، وقد يكون الاختيار مبنياً على عوامل جذب تتعلق (١) بحادثة معينة او (٢) على الموقع نفسه او (٣) على رغبات وافكار وتطلعات الشخص ومرجعياته. ففي الاختيار الاول تكون حوادث معينة هي الجاذبة للموقع وليس الموقع نفسه، وفي الاختيار الثاني يكون الموقع وجماليته وانفراده بخصائص معينة هو الجاذب، وفي الاختيار الثالث تكون افكار ورغبات الانسان هي التي تجذبه لمكان ما وليس غيره.

ب- مجموعة التسهيلات والخدمات السياحية:- ومنها المنتجات المرتبطة بالسياحة فقد تكون ضعف او سوء الخدمات والتسهيلات السياحية وما يرتبط بها في مكان ما عقبة للسائح في الاستجابة لعوامل الجذب السياحي بالاضافة لذلك عاملي الزمن والتكلفة فقد يكون بعد المسافات وارتفاع تكاليف السفر مانعاً للسياحة.

عوامل الجذب السياحي:-

١- العوامل الطبيعية:- كالمناخ والبيئة وجمال الطبيعة، ورغم انه من الطبيعي ميل معظم الناس للمناخ المعتدل لكن يميل البعض للمناخ الحار خصوصاً الذين يعيشون في المناطق الباردة والعكس صحيح، ولعل اكثر المناطق الجاذبة هي المناطق المتعددة المناخ، هناك ايضاً جمالية الطبيعة كالصحراء الجميلة او الجبال او توفر المياه المعدنية او البحيرات او الواحات اوالغابات او الشلالات او المناطق الريفية وغالباً ما يتوجه لهذه المناطق محبي الطبيعة او من يعانون من ضوضاء المدن الكبرى الراغبين بالابتعاد عن الضوضاء والفوضى والتلوث والازدحام الراغبين بقسط من الراحة والهدوء والهواء النظيف والنسيم العليل.

---

(١) الروبي، ص ٥٧.

٢- المقومات التاريخية والاثرية:- وتعتبر هذه من العوامل الجاذبة الاساسية فالتعرف على الحضارات والتاريخ الانساني من خلال المعالم الاثرية يعتبر متعة ذهنية رفيعة المستوى للكثير من البشر، وقد لا يكون هذا السائح يرغب بدراسة التاريخ لكنه يرغب بالتأكيد بالتعرف ومشاهدة الآثار ومعرفة تاريخية الموقع بقصة قصيرة جاذبة ومشوقة والتي يطلق عليها مصطلح " قصة المكان"، وتعتبر زيارة المواقع الاثرية رحلة عودة للماضي خصوصاً ان الناس ترغب بالتعرف واكتشاف اسرار مغرية لحضارات عظيمة.

٣- المقومات الدينية:- الكثير من الحجاج والزوار للمواقع الدينية ما هم الا سياح، فهم ليس فقط يقومون بزيارة الموقع لممارسة طقوس دينهم فيه اكراماً لمن يعبدوه او يكرموه، بل يتعرفون على الموقع وارتباطه بروحانيتهم وفكرهم فينقلهم المكان الى اللامكان حيث يسكن في قلوبهم مع العقائد فيرتبطون بهذا الموقع ليس لاجل الموقع فقط بل ايضاً لما يمثله من اهمية دينية وروحية لهم.

٤- المقومات الاجتماعية:- الكثير من السياح يزورون مناطق معينة لرغبتهم وحبهم لابناء شعب تلك المنطقة وعاداتهم وتقاليدهم وحياتهم وسلوكياتهم ونمط حياتهم وأكلهم وشربهم وقيمهم، ولذلك يجب ان تقدم الجهة القائمة على السياحة صورة حقيقية واصلية (Original) وواقعية وتمثيلاً صادقاً (Trut - ful) للعادات والتقاليد والتراث والتاريخ الخاص بالمنطقة.

٥- مقومات التطور الانساني:- البعض يرغب بزيارة المدن الكبرى للاطلاع على اسلوب الحياة الراقي والتقدمي الحديث او تكنولوجية الحياة وتطورها كناطحات السحاب والجسور الضخمة والانفاق الكبرى كبرج العرب وبرج زايد وغيرها.

٦- مقومات اقتصادية:- كإعتدال الاسعار ومنطقيتها وتوافر اماكن اللهو والتسلية والخدمات والتسهيلات بالكم والكيف المناسب، ويعتبر "السعر" المنتج المتغير في المزيج التسويقي السياحي ولذلك فانه يمكن تخطيطه وهيكلته بمرونة معقولة لكل عنصر من عناصر المزيج السياحي.

وبما ان المنتج السياحي يضم مزيجاً من العناصر الرمزية والمادية والشكلية فان هذا المنتج السياحي يتكون من المواصفات التالية[1]:-

١- المنتج السياحي للموقع الاثري ليس منتجاً استهلاكياً وليس منتجاً سلعياً جامداً يشترى دفعه واحدة، بل هو منتج مركب متطور ومتفاعل مع الزائر والموقع والمستثمر والاحداث والبيئة المحيطة وكلها تؤثر في هذا المنتج الذي يستهلك (Visitor Consumption)[2].

٢- المنتج السياحي للموقع الاثري يشبع حاجات ورغبات ومتطلبات الزوار بدرجات متفاوته يمكن قياسها بين زائر وآخر وذلك لان حاجات ورغبات الزوار تختلف تماما كإختلاف مدركاتهم ومزاجهم ودوافعهم وشخصياتهم.

٣- القيمة الحيوية للخدمات والتسهيلات باعتبارها الجزء المكمل للمزيج التسويقي للعملية السياحية وباعتبار ان لهذه الخدمات والتسهيلات قيمة غير ملموسة ومن الصعب التنبؤ بمستوى نوعيتها او جودتها وإدراك السائح لها فانه من الضروري ان تعطى الاهمية الكبرى عند تخطيط خطواتها ومراحلها وخاصة فيما يقدم للسائح من خدمات وتسهيلات وعروض.

٤- الاعتماد على الانطباع الفمي للزائر (كلمة الفم المنقولة-Word of Mouth) بحيث ان هذا الانطباع يؤثر سلباً او ايجاباً على الموقع السياحي لفترات طويلة بالتالي من الضروري العمل على ان يخرج السائح بأفضل انطباع لكي ما يكون الانطباع الفمي ايجابياً وليس سلبياً.

---

(١) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٧٦- ٧٨.

(٢) جزء فقط من هذا المنتج يستهلك في الموقع أي انه غير قابل للنقل لانه متصل بالموقع الاثري بينما اجزاء اخرى منه لا تستهلك في الموقع الاثري السياحي بل بعيداً عنه.

مجموعة التسهيلات السياحية المضافة (مكونات العرض السياحي الصناعية)[1]:-

وهي مكونات المنتج السياحي وتعتبر التسهيلات السياحية الاساس في العمل السياحي فوجود عوامل الجذب السياحي بدون تسهيلات سياحية لا يعتبر مغرياً للغالبية العظمى للزوار بالتالي فكلما زادت التسهيلات السياحية وتنوعت زاد الجذب السياحي بشكل مطرد والعكس صحيح، وتقسم التسهيلات السياحية (المنتج السياحي) الى:-

اولاً:- الناحية الشكلية والخدماتية:-

- اماكن الاقامة، كالفنادق والشقق المفروشة والمخيمات فالزوار عندما يرغبون بالذهاب لمنطقة ما فإنهم يحتاجون الى مكان مبيت، ونظراً لاختلاف المستويات المعيشية للزوار فأنه كلما تعددت الخيارات امام الزوار كلما ساهم ذلك في ارتفاع اعداد الزوار، وتعتبر هذه من التسهيلات المباشرة للزوار.
- المطاعم ودور اللهو والتسلية والاسواق العامة (السلع والخدمات المرافقة-المساندة)[2] حاجات يجب أخذها بعين الاعتبار وايضاً ان تراعي المستويات المختلفة للزوار، وتعتبر من التسهيلات المباشرة للزوار.
- وكالات السياحة والسفر والمشروعات السياحية، وتعتبر من التسهيلات المباشرة للزوار.
- البنى التحتية مثل الطرق والمواصلات والموانئ والمطارات والمستشفيات وخدمات مرافقية كالمياه والانارة والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وغيرها يضاف اليها عناصر الحماية والامن ولا تعتبر من التسهيلات المباشرة للزوار بل هي بنى

---

(١) المصنعة من الانسان، وهي تختلف عن الطبيعية والتي تشمل المناخ وهيئة الارض والطبيعة والغابات والحيوانات والنباتات والينابيع والانهر والشلالات والمياه المعدنية وغيرها.

(٢) على سبيل المثال بيع التحف الاثرية والتراثية المقلدة، الخرائط السياحية.

تحتية عامة يستخدمها المواطنون والزوار على حد سواء لكن وجودها ضروري للزوار.

- العنصر البشري المؤهل المتمثل بالارشاد السياحي والموظفين القائمين على تقديم او بيع الخدمات المذكورة اعلاه وفي جميع مواقعهم.

ومن الضروري بمكان ان تتوفر هذه التسهيلات كالتالي:-

١) بالسعر المناسب ونقصد به المقابل المادي المعقول والمقبول من المستخدم او المستهلك للمكان او للموقع او المشتري للسلعة المادية نفسها واية خدمات اخرى مرافقة (رسوم الدخول admission fee، خدمات الاقامة الفندقية والنقل والاتصالات وشراء الهدايا والتحف وغيرها) وعندما نقول السعر المناسب فإننا نقصد ان يشعر طرفا المعادلة السياحية بالرضى والقبول والعدالة نحو ما تم من عمليات سياحية بأبعادها المادية، الرمزية وغير المادية[1].

٢) بالمكان المناسب أي في اقرب مكان للزائر ويفضل ان يتعدد مواقع التسهيلات وليس بمكان واحد.

٣) بالكمية المناسبة أي ان تتوفر التسهيلات المتعددة بكميات تسمح لاستيعاب كافة الزوار في اوقات الذروة، بالتالي قد تتعرض هذه التسهيلات لعدم الاشغال او الاستعمال خارج اوقات الذروة.

٤) بالجودة المناسبة أي ان تتوفر التسهيلات بمواصفات ومقاييس مقبولة لدى كافة شرائح الزوار وان تتناسب اسعار البيع مع الجودة طردياً أي بمعنى آخر كلما زادت الجودة زاد السعر وكلما قلت الجودة قل السعر، وهذا المنطق مقبول الا انه لا يعني ان تكون جودة التسهيلات المباعة سيئة لكي يسمح للفقراء بشراءها.

---

(١) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٨٦.

ثانياً:- الناحية المادية الملموسة:-

المتمثلة في الموقع[1] وروعة المكان وجماله، وتكمل هذه الناحية الجمالية التحف والمعروضات المرتبطة بالموقع والمتاحة للبيع للزوار.

ثالثاً:- الناحية الرمزية:-

وهي القيمة المعنوية الكلية التي يعكسها الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" وما يرتبط به للزائر اثناء الزيارة.

(١) ان الموقع الاثري هو المنتج السياحي الاصلي بينما يعتبر كل ما يتصل به مكملاً لهذا المنتج ولذا فإن المنتج الاصلي لا يمكن وضعه حسب دورة حياة السلعة لان الموقع الاثري مكان موجود منذ قرون ولا يتغير.

الفصل السابع

"الإدارة السياحية للموقع الاثري"

المبحث الاول: "التخطيط الاستراتيجي السياحي للموقع الاثري"

- تمهيد
- تعريف التخطيط السياحي وشروطه
- اهمية التخطيط السياحي واهدافه
- مستويات التخطيط السياحي
- خطوات التخطيط السياحي للموقع الاثري
- الطلب والعرض السياحي

المبحث الثاني: "التنمية السياحية المستدامة"

- التعريف
- التخطيط السياحي والتنمية المستدامة
- عناصر التنمية السياحية للموقع الاثري
- اسباب التنمية السياحية للموقع الاثري
- اهمية التنمية السياحية للموقع الاثري
- الخدمات والتسهيلات في الموقع الاثري
- معوقات التمنية السياحية
- المشاكل والتحديات في المواقع التراثية العربية

المبحث الثالث: "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع السياحي"

- التعريف
- انواع الملكية للمشروع السياحي
- اهداف الجدوى الاقتصادية وسبل نجاحها
- انواع دراسات الجدوى الاقتصادية

الفصل السابع

"الإدارة السياحية في الموقع الاثري "

المبحث الأول

"التخطيط الاستراتيجي السياحي للموقع الاثري "

تمهيد :-

قبل ان تنتقل الدولة لتقديم الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" كمنتج سياحي فانها يجب ان تسترشد برأي الخبراء والآثاريين فيما يتعلق بايجابيات وسلبيات افتتاح الموقع الاثري بشكل موسع للزوار او حتى بافتتاحه جزئيا وبشكل ضيق، وذلك لان التدفق السياحي على المواقع الاثرية قد يؤدي الى تدهور الاجزاء الضعيفة والهشة من الموقع الاثري كإختفاء النقوش وزوال الرسوم مع مرور الوقت فضلا عن احداث شقوق في الجدران او حت للارضيات بسبب مسير الزوار عليها ايضا تدفق السياح للموقع الاثري يعني استخدامهم لوسائل النقل التي تعتمد على الوقود الذي قد يؤدي الى زيادة حدة التلوث الهوائي والبيئي والضوضائي، وهذا على سبيل المثال جزء من المخاطر والتحديات التي قد تؤدي الى الاسراع بانهدام الآثار او تدهورها والتي لا تقدر بثمن. كما يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان مشاريع الاستثمار السياحي التي ستقام بالقرب من الموقع الاثري يجب ان تتناسب والطابع الذي يتميز به الموقع الاثري والعصر والتقاليد الذي يمثله الموقع، بمعنى ان لا تتنافى هذه المشاريع بما تمثله من طابع عصري حديث مع طبيعة

الموقع، فعلى سبيل المثال لا يجب ان تصمم البنايات الاستثمارية بطابع غربي في موقع اسلامي او ان يصمم صالات قمار وبارات قريبا منه، مع ضرورة المحافظة على شعور البيئة الاصلية للموقع الاثري. بنفس الوقت عند تصميم وتوزيع المشاريع الاستثمارية حول الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" يجب ان لا يكون هذا التوزيع على حساب الموقع الاثري نفسه بمعنى ان لا يخنق الموقع ويطمسه، وان يراعي ايجاد حرم للموقع والحفاظ عليه في حال اجراء التوسيعات اللازمة لاحقا في هذه المشاريع الاستثمارية بما لا يخلق تشويه للمنظر العام او تشوهات سياحية، مع الاخذ بعين الاعتبار ما تسببه هذه المشاريع من تأثيرات على البيئة المحلية الى ما هناك من سلبيات قد تنتج عن مشاريع تقام دون دراسة علمية دقيقة، وباختصار فان اي تأثير على البيئة الطبيعية للمنطقة يكون له بالضرورة تأثير سلبي على الموقع الاثري الذي اصبح عبر القرون جزءاً هاماً من بيئة المنطقة. كما ان الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" يجب ان يكون محمياً من المشاريع الاستثمارية الغير سياحية التي قد تقام بالقرب من الموقع الاثري، كالمحاجر وافران الكلس او الصناعات الثقيلة او الخطرة او مصانع النافذه للغازات والابخرة او المصانع التي قد تنتج مواد كيماوية او عادمة دون تصريفها بشكل سليم، فهذه الصناعات والمشاريع تشكل خطر كبير ليس فقط على الانسان والحيوان والنبات بل يمتد تأثيرها الخطير الى المواقع الاثرية حتى ولو كان الموقع بعيد بمسافة كيلومترات لذلك يجب ان تعالج قوانين الآثار في البلدان ضرورة ان لا تقام هذه الاستثمارات بالقرب من المواقع الاثرية وان تبتعد مسافات مناسبة ومقبولة عن أي موقع، بما لا يضر الموقع او مصالح الدولة الاقتصادية.

ويعالج القانون الاردني للاثار في المادة الثالثة عشر هذا الامر فينص على:

أ- لا يجوز الترخيص باقامة اي انشاء بما في ذلك الابنية والاسوار الا اذا كان يبتعد عن اي اثر مسافة تتراوح بين ٥ — ٢٥ مترا لقاء تعويض عادل.

ب- يجوز بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير زيادة المسافة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة اذا اقتضت الضرورة في اي من الحالات التالية:-

١- حماية الموقع الاثري او صيانته.

٢- توسعة حرم الموقع الاثري.

٣- ضمان عدم حجب الموقع الاثري باي انشاءات.

ج- يحظر اقامة صناعات ثقيلة او خطرة او افران كلس او محاجر على مسافة تقل عن كيلومتر من حرم المواقع الاثرية، وفي جميع الاحوال يشترط موافقة الدائرة المسبقة قبل استدراج او تلزيم او طرح عطاء الخدمات الهندسية والتصاميم والمخططات واعداد وثائق عطاءات المشاريع العامة والخاصة."

ويجب ان تلقى فكرة الاستثمارات السياحية بالموقع الاثري استحسان الشعب بشكل عام وسكان المناطق المجاورة للموقع أي المجتمع المحلي بشكل خاص وان يشعروا بان المشروع يخدمهم اقتصاديا واجتماعياً لا ان يكون عبئاً عليهم او يفصلهم عن الموقع.

تعريف التخطيط الاستراتيجي وشروطه :-

يّعرف التخطيط السياحي بأنه "هو نوع من انواع التخطيط التنموي وهو مجموعة من الاجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة التي تهدف الى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولاقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لابقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج او آثار سلبية ناجمة عنه"[١] كما يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي السياحي "بأنه كافة الاجراءات المؤدية الى وضع اهداف ممكنة التنفيذ من الناحية

---

(١) غنيم، ص ٤٠.

البيئية للوضع السياحي وعلى ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة للاولويات المقررة"[1]
وبناء عليه فإن التخطيط السياحي يجب ان يتضمن ما يلي:-

١. اشتراك القطاعين العام والخاص في وضعه، والقطاع العام يشمل وزارات السياحة والآثار والتنمية والداخلية والمجتمع المحلي والبلديات والجمعيات والمؤسسات السياحية ذات الصبغة الحكومية، اما القطاع الخاص فيجب ان يتضمن كافة الجهات والقطاعات المعنية بالسياحة من مستثمرين وشركات ومؤسسات ذات الصبغة الخاصة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني الخاصة.

٢. يجب ان يشمل التخطيط السياحي على دراسات علمية وفنية للاوضاع القائمة والعوامل المؤثرة ومراجعة شاملة للوضع السياحي.

٣. ان يكون التخطيط هادفاً اي يسعى لوضع اهداف ممكنة التحقيق بناء على الموارد البشرية والمادية المتاحة.

٤. ان تتضمن الخطط تطوير الموارد القائمة وتحسينها.

٥. ان تتضمن الخطط اولويات للعمل موضوعه على شكل نقاط محددة مع فترات زمنية لتطبيقها ورصد اموال مناسبة لتنفيذها.

وبما اننا نتحدث عن الاستراتيجية فلا بد ان نعرفها فهي "تحديد الاهداف طويلة الاجل لمشروع معين وتحديد الاجراءات والانشطة الخاصة بتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الاهداف، وقرارات التوسع في الانشطة او الوحدات الانتاجية وتنويع او انشاء خطوط جديده للانتاج لتحقيق مجموعة محددة من الاهداف". يرى دراكر (Drucker) أن التخطيط الاستراتيجي هو عبارة عن " عملية مستمرة لتنظيم تنفيذ القرارات الحالية وتوفير المعلومات الكافية الخاصة بمستقبل تنفيذها، وتنظيم الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات، وقياس نتائج تنفيذ القرارات من خلال نظام جيد ومستمر

---

(١) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

للمعلومات"، أما مانكين (Mankin) فيرى " أن التخطيط الاستراتيجي يهتم بحل المشكلات التي تواجه المنظمة في مجالات التوجيه، والرقابه، وتنفيذ استراتيجيات المنظمة الخاصة بالمنتج والسوق وغيرها"[1]. وبالتالي فإن التخطيط الاستراتيجي يستهدف بناء وتنمية علاقات متبادلة بين المنظمة والبيئة المحيطة. فمن خلاله يمكن تحديد طرق التعامل مع التغيير الدائم في ظروف البيئة بعناصرها ومكوناتها المتباينة والمتعدده. ولا يقتصر استخدام التخطيط الاستراتيجي على المنظمات الصناعية بل يمتد ايضاً للمنظمات والاستثمارات بما فيها قطاع الآثار والسياحة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، فإذا افترضنا ان كل منظمة تسعى الى تحقيق هدفين رئيسيين: الاول هو ضمان البقاء والاستمرار والهدف الثاني هو النمو والتقدم، فمن الممكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي يعتبر من أفضل البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذين الهدفين. ويرجع هذا الى ان التخطيط الاستراتيجي يساعد على تحقيق التفاعل الجيد بين المنظمة والبيئة المحيطة. وفي هذا الشأن يرى فيلهو أن الخطة الاستراتيجية الفعالة او الجيدة تستلزم الفهم الكامل او المعرفة الحقيقية لواقع البيئة التي تعمل داخلها المنظمة ويشير فيلهو في هذا الخصوص الى ان بيئة العمل الكلية (Total Enviro - ment) لاي منظمة يمكن تقسيمها الى ثلاث انواع او مجموعات من المتغيرات:

١. متغيرات بيئية على المستوى القومي (Macro-Environment) مثل المتغيرات الاقتصادية أي معدل نمو الناتج القومي، ميزان المدفوعات الارصدة من النقد الاجنبي، معدل او سعر الفائدة، سوق المال، بورصة الاوراق المالية، والضرائب والمتغيرات التكنولوجية والمتغيرات السياسية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسكانية.

٢. متغيرات البيئة التشغيلية (Operational-Environment) وتحتوي على أطراف التعامل الخارجي مع المنظمة (External relevant publics) مثل

---

(١) ماهر، ص ٢٢٩-٢٣٦.

المنظمات، والاجهزة، والمؤسسات الحكومية التي تتعامل مع المنظمة من خلال انواع مختلفة من العلاقات او المعاملات سواء كانت تمويل او شراء او ترويج او بيع...الخ.

٣. متغيرات البيئة الداخلية (Internal- Environment) وهي تشير الى أطراف التعامل الداخلي مع المنظمة مثل العاملين، المديرين...الخ.

وفي مجال السلطة القائمة على الآثار فإنها تتعامل مع البيئات التالية:-

١-متغيرات على مستوى قومي:- الاوضاع الاقتصادية، الموارد المالية، التكنولوجيا المستخدمة، السياسة العامة في البلاد، المتغيرات الاجتماعية، المخرجات التعليمية والثقافية وغيرها.

٢-متغيرات في البيئة التشغيلية:- الجامعات والكليات والمعاهد الاثرية والمؤسسات الحكومية والخاصة، السياح، هيئات تنظيم السياحة وتنشيطها...الخ.

٣-متغيرات البيئة الداخلية والتي تشمل الإدارة العليا، الموظفين، العاملين...الخ.

مما سبق يتضح أن البيئة التي تمارس فيها المنظمة أنشطتها تحتوي على العديد من المتغيرات، ولكي تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها يجب على القائمين بادارتها الالمام بهذه المتغيرات من حيث درجة تأثيرها على الاهداف وكيفية التعامل معها ولا يمكن تحقيق هذا الا من خلال التخطيط الاستراتيجي[١]. وهذا يتضمن ايضاً:-

١) شدة المنافسة السياحية.

٢) تعدد وتنوع المواقع مما يتطلب العمل على ربط المواقع في مزيج تسويقي سياحي شامل وبنفس الوقت مراعاة الخصوصية لكل موقع منها.

٣) الاستغلال الامثل للموارد البشرية والمادية المتاحة بحيث تنتج معادلة ربط بين القدرات الفنية والمالية والبشرية المتوفرة في القطاعين العام والخاص مع

---

(١) ماهر، ص ٢٤١-٢٤٣.

ما يمكن توفيره من دعم من جهات دولية للخروج بخطة استراتيجية ممكنة التنفيذ.

اهمية التخطيط السياحي واهدافه[1]:-

يعّبر التخطيط السياحي عن نجاح او فشل الجهة القائمة على السياحة في بلد ما، ولذلك فإن التخطيط السياحي ضروري وتنموي للاسباب التالية:-

١. السياحة المعاصرة ما زالت نسبياً نشاطاً جديداً في كثير من البلدان وبعض البلدان ليس لها تجارب في كيفية التطوير والتنمية السياحية (- Tourism D velopment) وبالتالي فإن الخطط السياحية وبرامج التطوير يمكن ان تكون بمثابة مرشد جيد لتطوير قطاع السياحة في هذه البلدان.

٢. السياحة نشاط معقد ومتعدد القطاعات والابعاد وتتداخل نشاطاته مع قطاعات اقتصادية اخرى وتحتاج النشاطات السياحية الى تسهيلات وخدمات اجتماعية عديدة وبنية تحتية ممتازة لذلك فإن التخطيط ضروري لضمان ان جميع هذه العناصر السياحية قد تم تطويرها وتنميتها بشكل متكامل لخدمة السياحة والحاجات العامة الاخرى.

٣. السياحة في معظمها نشاط يقوم على بيع المنتج السياحي للزائر الذي يستخدم التسهيلات والخدمات الاساسية في منطقة الاستقبال لذلك لا بد من الاهتمام بحذر بالسوق السياحي والمنتج السياحي من خلال عملية التخطيط دون المساس بالاهداف الاقتصادية والاجتماعية اثناء محاولة اشباع الطلب في السوق.

٤. تجلب السياحة عوائد ومكاسب اقتصادية عديدة مباشرة وغير مباشرة ويمكن مضاعفة وتعظيم هذه العوائد بالتخطيط الدقيق والمتكامل والسليم.

---

(١) غنيم، ص ٤١ – ٤٣.

٥. يترتب على النشاطات السياحية مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عديدة والتخطيط السليم يمنع امكانية حدوث هذه المشاكل او يحد منها بشكل كبير كما يضع حلولاً مناسبة في حالة حدوثها.

٦. تخطيط النشاطات السياحية بشكل سليم ودقيق يساعد في المحافظة على المعطيات الثقافية والبيئية في منطقة الهدف وسيؤدي الى التعامل مع هذه المعطيات على انها رأس مال وثروة وطنية لا بد من المحافظة عليها وصيانتها بإستمرار.

٧. التخطيط السياحي يساهم في تطوير المناطق المستهدفة وتنميتها بناء على حاجات السوق والطلب السياحي المتغير والمتجدد.

٨. التخطيط السياحي يؤدي الى تطوير وتنمية الكفاءات والايدي العاملة بمختلف انواعها.

٩. التخطيط السياحي يساهم في توفير التنظيمات والهياكل المؤسسية ورسم الاستراتيجيات التسويقية واعداد البرامج الترويجية (Promotional A - tivities) والتشريعات والنظم السياحية والتي تعمل ككل في تنمية وتطوير السياحة.

مستويات التخطيط السياحي:-

١. التخطيط على مستوى الموقع (Site Planning):- يمتاز هذا النوع من التخطيط بأنه اكثر تخصصاً وتفصيلاً وتميزاً عن الانواع الاخرى من مستويات التخطيط وعادة يتركز هذا النوع من التخطيط على الموقع وعناصره.

٢. التخطيط على المستوى المحلي (Local Planning):- يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى متخصصاً في مستوى محلي متعدد المواقع يكون بين هذه المواقع

الكثير من القواسم المشتركة سواء كانت من ناحية تاريخية او أثرية او ثقافية او دينية او غيرها.

٣. التخطيط على المستوى الاقليمي (Regional Level):- وهذا النوع من التخطيط اقل تخصصاً وتفصيلاً مما سبق وذكرناه ومستوى التخصص يعتمد على حجم الدولة وحجم الاقليم.

٤. التخطيط على المستوى الدولة ككل (National Level):- يغطي هذا التخطيط مساحة دولة بأكملها وبالتالي فهو اقل تخصصاً من مما سبق وذكرناه.

٥. التخطيط على المستوى الدولي (International Level):- تقوم الجهات المسؤولة عن التخطيط السياحي في مجموعة من الدول بإنشاء منظمة ما للتخطيط السياحي فيما بينها او يقتصر الامر بعمل مؤتمرات وورش عمل خاصة بالتخطيط السياحي بين مجموعة من الدول بهدف الجذب السياحي لمجموعة دول معاً.

خطوات التخطيط السياحي للموقع الاثري:-

تنشئ عملية التخطيط السياحي للموقع الاثري من ارادة التطوير والتنمية الهادفة والقائمة على الشراكة المستدامة بين اطراف العملية كافة وتقوم على الخطوات التالية:-

اولا: تحديد المهمة (Mission) والرؤية (Vesion) والاهداف العامة والاساسية (Main and basic Aims) للخطة. واذا ذكرنا سابقاً ان كل منظمة تسعى الى تحقيق هدفين رئيسيين: الاول هو ضمان البقاء والاستمرار والهدف الثاني هو النمو والتقدم فإن هذين الهدفين الرئيسيين يستدعيان اهدافاً فرعية اخرى كالتطوير المستمر لمدركات السواح الحاليين والمحتملين الحسية، وزيادة

عدد السواح ومن كافة المستويات، وزيادة المساهمة السياحية في الدخل القومي الاجمالي، وتنمية وتطوير الموقع وحمايته وتقديمه بأفضل صورة للزوار...الخ، وتجدر الاشارة الى ضرورة ان تكون الاهداف الاولية اهدافاً عامة ومن ثم تتدرج حتى تصل الى اهدافاً فرعية اكثر تفصيلاً وتحديداً وقابلة للقياس والمقارنة والتعديل لاحقاً من خلال عملية التغذية الراجعة.

ثانياً: التحاليل (Analysis) الفنية اللازمة ويتطلب التحليل جمع البيانات والمعلومات اللازمة والكافية والدقيقة عن كافة عناصر المزيج التسويقي السياحي ويتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات عن طريق الاحصاءات وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية، وتشمل هذه الدراسات تحديد نقاط القوة والضعف، واجراء مسح سياحي وتقييم للوضع الراهن وتحليل هذه البيانات وتفسيرها للخروج بحقائق تساعد في رسم الخطوط العريضة والتفصيلية للخطة ككل.

ثالثاً: اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع (الدراسة الاولية ومن ثم الدراسة التفصيلية او النهائية).

رابعا: تحديد فريق العمل المختص (Personnel) بتجهيز الموقع الاثري سياحيا والاشراف عليه وإدارته لاحقا، وغالباً يختلف هذا الفريق عن فريق التنقيب الاثري والذي كان مسؤولا عن الموقع الاثري في المرحلة الاولى. الفرق بين الفريقين ان الاول يكون هدفه التنقيب الاثري والتفسير العلمي للموقع بالتالي يكون معظم موظفيه من الآثاريين والفنيين المتخصصين في التنقيب ودراسة وحماية الموقع وصيانته، اما الفريق الثاني فهدفه ادارة الموقع سياحيا ووضعه في الخارطة السياحية ويشمل ذلك عمليات التفسير والتقديم والخطط والتسويق والترويج السياحي بالتالي يكون معظم موظفيه من المستثمرين والاداريين يشاركهم عدد قليل من الآثاريين للتأكد من عدم تعرض الموقع الاثري للطمس او سوء الاستعمال او الاستخدام، ان هذا الفريق هو من يقوم بوضع خطط تحويل الموقع الاثري "

موقع تراث ثقافي" الى منطقة جذب سياحي وهو من يقوم بتنفيذها ومتابعتها ويجب ان يكون هذا الفريق مكون من مختصين ومؤهلين بدرجة عالية[1].

خامساً: جرد كافة مقومات وعناصر الجذب السياحي المتوفرة بالموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" الحالية والمحتملة، وقد يرتبط بالموقع الاثري اسباب اخرى للجذب السياحي كالقرب من شواطئ البحر او المناخ الجميل او العادات والتقاليد والتراث والفلكلور الشعبي (Folklore) او ينابيع مياه حارة علاجية او الصحارى الجميلة او الجبال بطبيعتها الآخاذة ...الى غير ذلك من اسباب الجذب السياحي، وتشمل هذه المرحلة معرفة اذا ما كان هناك زيارات سابقة للمنطقة من قبل الزوار والسياح.

سادساً: تقييم عناصر الجذب السياحي وقد حدد مركز السياحة لجامعة (Minn - sota) الامريكية خمسة مقاييس للتقييم يمكن ايجازها فيما يلي:-

- الجودة (Quality): فهدف زيارة السائح للموقع الاثري التعرف عليه من جميع الجوانب والحصول على منفعة او فائدة مقابل تكلفة مادية يتحملها، بالتالي يجب ان تتمتع خدمات الموقع الاثري وكافة التسهيلات المحيطة به او العاملة في نطاقه بجودة كافية بما في ذلك تمتع الموقع بصيانة وترميم جيد.

- الاصالة (Authenticity): ونعني بها ان تتلائم الخدمات والتسهيلات السياحية المتوفرة مع طبيعة الموقع الاثري وعناصر الجذب الاخرى وكذلك مع النظم الاجتماعية السائدة، والاحتفاظ بالاصالة يعني الاحتفاظ بما تتمتع به المنطقة من خصائص ومميزات وخصوصية كما تعني عدم اضافة اشياء حديثة

---

(١) من الخطأ اقتصار الفريق في هذه المرحلة على الآثاريين كما انه من الجنون استبعادهم. وعلى الآثاريين العلم بأن حماية الموقع الاثري يتطلب ترويجه سياحياً ووضعه ضمن الخطة السياحية كما انه على المستثمر ان يعلم ان للموقع الاثري خصوصية وحساسية علمية وثقافية وتاريخية بالغة الاهمية فيجب المحافظة عليه اثناء وضع الخطط السياحية. بمعنى آخر ضرورة الموازنة بين خطط الحماية والحفاظ وبين خطط الصناعة السياحية في مواقع التراث الثقافية.

لما هو قديم او اشياء مزورة لما هو أصيل، وان يراعى بأن يكون الترميم الجديد واضح ومكشوف.

- التفرد (Unique): ان السبب الذي حدا بالزوار والسياح لزيارة الموقع الاثري هو تفرده بعدد من الخصائص التاريخية والجمالية والفنية (الاهمية التراثية او القيم التراثية Cultural Significance/ Values) كأن يمثل لعبقرية الانسان الخلاقة او لانه يتضمن دليلاً فريداً من نوعه او نادراً يستدل منه لحضارة انقرضت او لا تزال حية ومميزات جذب اخرى قد لا تتوفر بغيره من المواقع.

- الخدمات والتسهيلات (Facilities & Services): وتشمل كافة البنى التحتية العامة والمخصصة للسياحة التي اقيمت او التي ستقام في المنطقة وامكانيات توسيعها ويشمل ذلك بالطبع شبكات الطرق والمواصلات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف والانترنت، ايضا فنادق سياحية واستراحات ومطاعم ومتاجر واسواق تراثية واستهلاكية ومعارض ومكتبات وبنوك تجارية ومستشفيات وعيادات وصيدليات ومكاتب لوكلاء السياحة والسفر والدلالة السياحية والامن السياحي وساحات عامة ومناطق تخييم وطرق المشاه والممرات الجانبية والاسيجة والاشارات ولوحات الخرائط واللوحات الارشادية واللوحات التحذيرية المعلقة في الاماكن الخطرة ومواقف السيارات والحدائق والمناطق الممنوعة في الموقع ومكتب بيع التذاكر وبوابات الدخول والخروج. ويتحدد نوع وشكل وحجم هذه المرافق حسب اهمية وحجم الموقع الاثري وميزانية الدولة المخصصة للموقع وما يتوقع ان يدره من فوائد مالية وسياحية للبلد، ويفضل ان لا تكون هذه المشاريع كاملة في الموقع الاثري بل ان يتم تجهيز الموقع لاستقبال الزوار والسياح والضيوف ويشمل راحتهم وحماية الموقع من عبثهم، ويتم توزيع هذه الخدمات على محيط الموقع الاثري مع مراعاة حرم الموقع والمنطقة العازلة بحيث لا يكون هناك اعتداء على

أي معلم اثري ظاهر او غير مكتشف بعد وننوه هنا انه احيانا لا يكون لحجم الموقع الاثري اي صلة بالاستثمارات المنوي اقامتها قرب الموقع، فقد يكون الموقع الاثري صغيرا نسبياً لكن اهميته الدينية او التاريخية او جماله الطبيعي يجعله مقصدا لعدد كبير من السياح والزوار مما يستدعي اقامة مشاريع استثمارية كبيرة وهذا هو المقصود بعناصر الجذب الاخرى المؤثرة.

- القوة الجاذبة (Attractiveness Power): وتقاس القوة الجاذبة للموقع الاثري تبعا لنوعية زواره والبلد الذي يأتون منه والوقت الذي يستغرقونه في الرحلة ونوعية وسيلة النقل التي استخدموها...الى غير ذلك من الاسباب والتي تعرف باسم دراسات مجلد الزائر "visitor profile studies".

سابعا: استخدام المزيج من عناصر الجذب السياحي بشكل متوائم وواحد يجعلها تبدو كوحدة واحدة بحيث لا يحدث تنافر بين كافة هذه العناصر وبحيث تشكل كافة هذه العناصر في تكاملها منتجاً جاذباً واحداً للمنطقة.

ثامناً: القوانين والانظمة والتعليمات وكافة التشريعات والسياسات الحكومية المحددة للعمل السياحي والاثري والتمويل الخاص بالمشروع ونظرا لان الموقع الاثري ملك عام فان تحويل المنطقة الى مشروع استثماري سياحي يتطلب من الناحية القانونية اصدار قانون وتعليمات حكومية تنظم العمل الاقتصادي والاستثمارات في المنطقة. أما المقصود بالتمويل فهي نوعية الاستثمارات في الموقع الاثري من حيث اشراك او عدم اشراك القطاع الخاص والتعامل مع القطاع الخاص من حيث ملكية الاراضي وطبيعة الاستثمارات التي يسمح للقطاع الخاص بالتملك فيها. وغالبا يتطلب اقامة مشاريع استثمارية كبرى اشراك القطاع الخاص بها او منح القطاع الخاص تفويضا لاقامتها. وتميل الحكومات في هذه الفترة الى تخصيص اراضي بالقرب من المواقع الاثرية الهامة لبيعها الى المستثمرين لاقامة مشاريع الجذب السياحي ومشاريع الخدمات السياحية التي سبق ذكرها

بحيث يشترك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في تنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية واقامة المشاريع شراكة او انفرادا في الموقع الاثري.

تاسعاً: وضع الخطة ويشمل تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها مع مواعيد محددة وميزانية مبينة.

عاشراً: تنفيذ الخطة بتوصياتها ومواعيدها وميزانياتها.

إحدى عشر: تسجيل ما يستجد من احداث اثناء عملية التنفيذ بما في ذلك المشاكل والمعوقات والتحديات والانحرفات وذلك في عملية عكسية " التغذية العكسية".

إثني عشر: تقييم ومتابعة ومراقبة بالوسائل المناسبة وبما يضمن وضع خطط بديلة وتقييم الخطط السابقة وتعديلها بما يضمن الابتعاد والتقليل من المشاكل والمعوقات والانحرافات.

وبناء على ما تقدم فان عملية ادارة الاستراتيجية السياحية ان تاخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية[1]:-

١) الاقتناع بفكرة الشراكة الايجابية بين القطاع الخاص والقطاع العام في وضع وتنفيذ الاهداف الاستراتيجية السياحية والاتفاق على محاورها ومساهمة كل طرف في التكاليف والايرادات والعوائد والتي بدورها تحفز القطاع الخاص للاستثمار واستمرارية العمل في تنفيذ الاهداف المطلوبة منه.

٢) تأهيل الكادر القائم على إدارة الشؤون السياحية في الموقع الاثري خصوصاً في المجال التسويقي.

٣) ايجاد نظام مكافأة وحوافز ادارية ومالية مجزية للموظفين القائمين على ادارة الشؤون السياحية لكي ما يدفعهم للمزيد من العطاء وتحسين الاداء والانجاز على ان يراعي النظام هذا منع الفساد المالي والاداري واستغلال الوظيفة.

---

(١) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ٦٧.

٤) ايجاد دليل واضح بتفاصيل كل نشاط سياحي يتم اعداده من قبل القائمين على إدارة هذا النشاط السياحي وحسب طبيعة كل موقع سياحي، يتضمن هذا الدليل تقسيم الموقع الى مناطق برموز ودلالات معينة ومن ثم فرز هذه المناطق حسب نوعية الخدمة المقدمة للزائر.

الطلب والعرض السياحي:-

العرض السياحي: "وهي مجموعة المقومات والمعطيات الطبيعية والتاريخية والحضارية والثقافية في بلد ما (الآثار، الثقافة، العادات، والتقاليد، المناخ...الخ) وكذلك خدمات البنية التحتية (Infrastructure)، وخدمات البنية الاساسية في ذلك البلد، والتي تعرضها المشاريع السياحية كخدمات للبيع (ايواء، نقل،...الخ) مقابل ثمن معين على ان تكون مشبعة لحاجات ورغبات المستهلك السياحي".

تصنيفات العرض السياحي:-

١- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية والثقافية والصناعية والتاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع بها.

٢- مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر عامل اساسي في جلب السائح الا ان توفرها يجذب السائح كالخدمات السياحية.

٣- مجموعة التنظيمات والتي تتعلق بتسهيلات الدخول والخروج وخدمات الغير سياحية وهي لا تجذب ولا تجلب السائح لكن لها دور في اقناع السائح بالقدوم.

اهمية تقدير حجم الطلب السياحي:-

١- امكانية تقدير حجم النشاط السياحي المتوقع في الدولة.

٢- وضع خطة سليمة وملائمة للطاقة الاستيعابية تستطيع مواجهة الطلب السياحي المتوقع في المستقبل.

٣- تنمية المرافق والخدمات السياحية.

٤- امكانية تقدير الايرادات السياحية المتوقعه.

٥- وضع خطط واقعية لمستقبل الاستثمارات السياحية.

خصائص الطلب السياحي [١]:

١) المرونة: يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة تجاه التغير في الاسعار أي كما انخفضت الاسعار في منطقة ما زاد تدفق السياح اليها والعكس صحيح، لكن هناك بعض المناطق الراقية المميزة المرتفعة الاسعار يفضل رجال الاعمال والسياسين والفنانين الذهاب اليها كنوع من التفاخر والتباهي والانعزال عن عامة الناس، لكن هؤلاء اقلية مقارنة بالطبقتين المتوسطة والفقيرة التي تفضل المناطق المنخفضة الاسعار.

٢) الحساسية: يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والامنية فكلما زادت الاضطرابات السياسية يقل الطلب السياحي.

٣) التوسع: زاد الطلب السياحي في السنوات الاخيرة لاسباب اهمها التطور التكنولوجي وتطور وسائل النقل والاتصال ونقل المعلومات والتطور الاقتصادي وزيادة دخل الفرد خصوصاً في الدول الغنية وزيادة اوقات الفراغ والعطل[٢].

٤) الموسمية: يزداد الطلب السياحي في مواسم الذروة والعكس صحيح.

٥) المنافسة: فنرى ان الدول التي تمتلك آثاراً قديمة مميزة او سياحة طبيعية (Agrotourism - Green Tourism) يكون من الصعب منافستها من قبل الدول التي لا تملك مثل هذه المقومات.

---

(١) الياس، ص ١٦ - ١٧.

(٢) في الوقت الذي عانت فيه الدول الصناعية من انهيار اقتصاديتها وافلاس الكثير من البنوك والشركات الكبرى وتسريح العديد من العمال والموظفين منذ عام ٢٠٠٨ شهد القطاع السياحي العالمي انهياراً كبيراً الا انه سرعان ما تعافى بعد فترة وجيزة دون ان يسجل ارتفاعاً كبيراً.

٦) عدم التكرار: أي ان السائح نادراً ما يقوم بزيارة المنطقة نفسها التي زارها من قبل، الا في حالات الارتباط العاطفي بالموقع.

المعوقات التسويقية الفنية :-

- تتسم العلاقة بين وزارات السياحة كمؤسسة او منظمة رسمية (قطاع عام) وبين الفعاليات السياحية وبقية عناصر الاطار المؤسسي للسياحة (القطاع الخاص) بالضعف الاداري والتنظيمي نظراً لعدم توفر اسس قانونية تحكم العلاقة وتنظمها لتحديد الحقوق والواجبات بين عناصر هذا الاطار.
- عدم وجود منفذ مسوق بخبرة فنية واسعة للقيام بالاعمال التسويقية في الاسواق المستهدفة.
- ضعف القدرات المالية والفنية لدى الجهات المختصة.
- عدم توفر مواد اعلامية سياحية بالمستوى التسويقي الجيد وباللغات الحية المطلوبة وبالكميات الكبيرة لتغطي احتياجات السوق[١].

---

(١) الياس، ص ٦١- ٦٣.

المبحث الثاني

" التنمية السياحية المستدامة"

التعريف:-

تعّرف السياحة المستدامة (Sustainable Tourism) بأنها البرامج السياحية التي تفي بمتطلبات السياح الحاليين في الوقت الذي تحافظ فيه على متطلبات السياح المستقبليين دون استنزاف للموارد الطبيعية والبيئية ودون المساس بالمعالم الثقافية والاجتماعية للبلد، وقد عرفت كل من منظمة السياحة العالمية ومجلس السياحة العالمية مصطلح السياحة المستدامة كما يلي: "هي تلبية احتياجات السائحين الحاليين والأقاليم المستضيفة لهم مع حماية الفرص المتاحة في المستقبل وتعزيزها، ويُرى أنها تؤدي إلى إدارة كافة الموارد بطريقة تسمح بتحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على التكامل الثقافي والعمليات الإيكولوجية الهامة والتنوع الحيوي ونظم دعم الحياة". وتشمل السياحة المستدامة المسؤولية الاجتماعية والالتزام القوي بالطبيعة مع دمج السكان المحليين في أية عملية سياحية أو تنمية سياحية يتم إجرائها. وتعتبر منتجات السياحة المستدامة من المنتجات التي يجري تشغيلها بتناغم مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي والثقافات بحيث تصبح كل هذه العناصر من بين المستفيدين لا من بين ضحايا التنمية السياحية وهذا يتوافق كليا مع معايير ومبادئ المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بمواقع التراث الثقافي. ومن بين المصطلحات الأخرى المترادفة مع مصطلح السياحة المستدامة: السياحة المسؤولة ((- Respo sible Tourism والسياحة خفيفة الوطأة (Soft Tourism) والسياحة الأقل أثراً سلبياً (Minimum Impact Tourism) وجميعها تؤدي الى نفس الهدف.

اهداف السياحة المسؤولة :-

٣- السعي نحو التقليل من الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٤- توليد اكبر قدر ممكن من المنافع للسكان المحليين وتعزيز رفاهية المجتمعات المضيفة.

٥- السماح للمجتمع المحلي بإتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وتمنحهم فرص جديدة.

٦- تحسين ظروف العمل للعاملين في مجال الصناعة السياحية.

٧- المساهمة الفعالة في الحفاظ على التنوع التراثي الثقافي والطبيعي واحتضانهما.

٨- السعي نحو مزيد من التجارب الممتعة للسائح من خلال الاتصال مع المجتمع المحلي وفهم اكبر للقضايا المحلية الثقافية والاجتماعية والبيئية.

٩- اتاحة الفرصة للمعاقين جسدياً بالوصول.

١٠- الاندماج في النظام البيئي المحلي.

ونلاحظ ان معظم الدول الكبرى او الدول السياحية بإمتياز اصبحت تتحول لنظام السياحة المسؤولة بدل من النظام السياحي التقليدي خصوصاً بعد تجاوب المشغلين وشركات الصناعة السياحية والمجتمع المحلي مع هذا النوع من السياحة.

هناك بعض العوامل او "المحركات" التي تدفع بصناعة السياحة نحو نهج التنمية المستدامة للسياحة، ومن بينها:

- الضغوط التنظيمية المتزايدة.
- الوعي المتزايد بتوفير التكلفة من خلال استهلاك الموارد بشكل معقول.

- إدراك المتخصصين في مجال السياحة وشركات السياحة أن جودة البيئة ضرورية للحصول على منتج يحقق التنافسية.
- زيادة الوعي لدى الحكومات وشركات السياحة أن نمو السياحة يمكن أن تكون له آثار سلبية كبيرة على البيئة.
- الوعي المتزايد داخل المجتمعات المحلية فيما يتصل بقدراتها على التأثير على السياسة السياحية.
- ان الاستدامة مبدأ يعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لجميع أفراد المجتمع بين الدول النامية، ولذلك يعد أمراً أساسياً لحماية التوازن البيئي والحفاظ على مقومات السياحة.

التخطيط السياحي والتنمية المستدامة :-

يعتبر التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد .ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة الذي يّمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية. وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والذي يقتضي بدعوة وحث والزام كافة الوزارات والهيئات والاقاليم والمحافظات والبلديات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية في برنامج عمل مشترك واحد، كما يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد

الضائع، كما ان التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. وتختلف أهداف تطوير وتنمية الموقع سياحيا بين دولة واخرى، كما ان اهداف التنمية قد تختلف من منطقة الى اخرى داخل الدولة الواحدة، ويبدو ان مفهوم عملية التنمية لدى البعض هي انشاء بعض الفنادق ووضع لوحات ارشادية واصدار تذاكر دخول وانشاء مركز للزوار وملئ الموقع الاثري بالمرشدين والادلاء السياحين (Cicerone) والامن السياحي وتجار الحرف والمشغولات التراثية، الا ان هذه النظرة للتنمية السياحية في الموقع الاثري نظرة ناقصة وتظلم الموقع الاثري والسياح في آن واحد. ان عملية التنمية السياحية للموقع الاثري هي اشمل واكبر من ذلك وتتكون من مجموعة من الخطوات والمراحل المتتابعة والمتلاحقة والتي سأوضحها لاحقاً في هذا الكتاب بالتفصيل.

عناصر التنمية السياحية للموقع الاثري:-

اكتشاف الموقع الاثري واظهار بعض معالمه الهامة قد يجذب بعض السواح الا انه لا يصبح جاذباً بالمعنى العلمي للسياحة لافتقاره للحد الادنى لمقومات السياحة، ولاجل ان يصبح الموقع الاثري جاذباً لا بد من اجراءات وعمليات وخطط تجري في الموقع الاثري وما حوله، تسمى هذه العملية " الصناعة السياحية" ونقصد بالصناعة السياحية للموقع الاثري " تنظيم الموقع الاثري ليصبح مركزا للجذب السياحي من خلال انتاج خدمات سياحية مطلوبه من قبل المستهلكين ". اما التنمية السياحية فيمكن تعريفها " هي توفير التسهيلات والخدمات لاشباع حاجات ورغبات السياح"[1]. اما المستهلك السياحي في الموقع الاثري فيمكن تعريفه " هو الزائر او السائح الذي يستخدم او يشتري الخدمات والسلع والمنافع المقدمة في المواقع الاثري او المتعلقة به".

---

(١) غنيم، ص ٥٣.

وصناعة السياحة في الموقع تنطوي على العناصر التالية[1]:-

١. المقومات والموارد بما في ذلك اهمية الموقع واسباب اختياره.

٢. التسويق السياحي للموقع وما يرتبط بها من عرض سياحي القابل للاستهلاك.

٣. الطلب السياحي.

٤. التجهيزات والتسهيلات والخدمات.

٥. الشعور بالامن والطمأنينة.

تتميز صناعة السياحة في الموقع الاثري عن غيرها من الصناعات باعتمادها على عنصرين أساسيين هما الموقع الاثري نفسه والعنصر البشري، وتعتبر صناعة السياحة صناعة خدمية وبالتالي فإن نجاح المشروع السياحي في تحقيق الارباح وتوفير الخدمات للمستهلكين، يتوقف على الطاقات البشرية الفنية والادارية التي تعمل به، فنجاح المشروع الاستثماري يتوقف على الإدارة الجيده في إختيار العاملين المناسبين ورفع كفاءتهم بتدريبهم المتخصص للعمل في هذا المجال، كما ان نجاح المشروع يتوقف على عوامل أخرى أهمها جودة الخدمات التي يقدمها وتنوعها وتوزيعها...الخ ومهما كانت أهمية الموقع وصفته وتاريخه فجميعها لا يمكن ان تؤدي الى نجاح المشروع الاستثماري بدون توفر العنصر البشري المدرب على أعلى كفاءة من الاداء وروح التعامل مع الزوار.

اسباب التنمية السياحية للموقع الاثري:-

تسعى الدول الى العناية بالمواقع الاثرية والعمل على حمايتها والمحافظة عليها بكافة الاساليب ومن ثم تقديم وعرض هذه المواقع بأفضل صورة وذلك للاسباب التالية:-

١. انها تشكل جزءا من البلد وتاريخه.

---

(١) الانصاري، ص ٢٤.

٢. اظهار الموقع للمواطنين في البلد لتعريفهم بتاريخهم وتراثهم واهمية المحافظة على هذا التراث.

٣. انها تشكل جزء مهم من العرض السياحي.

٤. محاولة الظهور بالمنظر اللائق والمناسب امام السياح والضيوف في اظهار المحافظة على الموقع الاثري.

٥. الاهمية الاقتصادية: لا تنبع الاهمية الاقتصادية من المواقع الاثرية من تحصيل رسوم الدخول التي تقررها الدولة، والتي تختلف من موقع لاخر وغالبا ما تكون رمزية واحيانا تكون مجانية، بل تنبع الاهمية الاقتصادية العظمى من المشاريع السياحية التي تنشأ في الموقع الاثري او ترتبط به كالفنادق والمطاعم والاستراحات التي يدخلها السائح ويقيم فيها ويدفع مقابل خدماتها، كذلك من خلال المتاجر التجارية في الموقع نفسه والتي يقوم السائح او الزائر بشراء احتياجاته ورغباته من سلع وخدمات مختلفة منها بالتالي فالمشاريع التي تقام في الموقع الاثري هي اساس الصناعة والتجارة السياحية، ومن الجدير بالذكر ان العديد من دول العالم اليوم يعتمد اقتصادها على السياحة التي تجلب الايرادات والعملات الصعبه ومنها السياحة المرتبطة بمواقع اثرية " مواقع تراث ثقافي"، من هذه الدول الاردن ومصر واليونان وتركيا وغيرها التي تشكل عائدات السياحة نسبة كبيرة من الدخل القومي لها، ولا تعود هذه الفوائد والعائدات الى رسوم الدخول المقرره بل تمتد من شراء تذاكر السفر على الطيران المحلي واستخدام وسائل المواصلات الداخلية الواصلة بين المدن والمواقع السياحية المختلفة وحجز الفنادق وشراء الطعام والشراب والهدايا التذكارية والدخول للملاهي والمناطق الترفيهية ...الخ وعندما تسأل السائح لمصر يقول لك انه جاء ليشاهد الاهرامات، كذلك عندما تسأل السائح للاردن فيقول لك انه جاء ليشاهد البتراء وجرش ومادبا

وهذا ما يعرف بالسياحة الايجابية، وهنالك السائح غير المقيم وهو السائح الذي يبدأ زيارته صباحا ويزور فيها بعض المواقع ويغادر البلاد مساءا عائدا الى بلاده والذي يحمل بيده حقيبة صغيرة تحتوي على احتياجاته الاساسية بالتالى فهو صرف امواله في بلده ولا يحتاج الى صرف الكثير من الاموال في البلد الذي يزوره والاستفادة الوحيدة منه هو تحصيل رسوم الدخول للموقع الاثري وبعض الرسوم الاخرى المرتبطة بدخوله للبلد وفي هذه الحالة تكون الفائدة الاقتصادية من السائح شبه معدومة بالاضافة الى انه يقوم باستهلاك البنية التحتية وزيادة التلوث وهذا ما يعرف بالسياحة السلبية[1].

اهمية التنمية السياحية للموقع الاثري:-

تكتسب التنمية السياحية اهمية متزايدة نظراً لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد، كونها تؤمن موارد مالية اضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات فهي تمثل احدى الصادرات الهامة الغير منظورة وعنصراً اساسياً من عناصر النشاط الاقتصادي وترتبط بالتنمية ارتباطاً كبيراً وتعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول فالسياحة هي اكبر نشاط صناعي في العالم واكثر نشاط اقتصادي نمواً. ويمكن تسليط الضوء على تأثيرات التنمية السياحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية كالتالي:-

اولاً: الاهمية الاقتصادية:

تنبع اهمية توفير الخدمات والتسهيلات السياحية فيما يسمى بصناعة السياحة الى انها تمثل عصب الاقتصاد حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالانفاق على الخدمات

---

(١) على الدولة ان تحد من الآثار السلبية بالتوجه من نظام السياحة التقليدي الى نظام السياحة المسؤولة والتي سبق وناقشتها.

والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي الى انتقال أموال من جيوب الزوار الى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة اخرى من الانفاق فالانفاق على الخدمات الفندقية: والذي يشمل الانفاق على المبيت والطعام والغسيل والاتصالات وسائر الخدمات التي يتطلبها السائح يصرف جزء منه على تجديد الأثاث والمطابخ والمغاسل وتكييف الهواء ووسائل مهمات تشغيل الفنادق وصيانتها وترميمها، كما يصرف جزء منه علي موردي اللحوم والخضار والفواكه وسائر مستلزمات الحياة الفندقية اليومية، كما يصرف جزء منه كمرتبات واجور للعاملين في هذه الفنادق، وما يقال عن الخدمات الفندقية ينطبق على سائر انواع الخدمات المتصلة بصناعة السياحة مثل الانفاق على منظمي الرحلات السياحية داخل الدول السياحية من وكلاء السياحة والسفر على اختلاف انواعها و الانفاق على خدمات المطاعم السياحية، والانفاق على خدمات وسائل النقل السياحي المختلفة الجوي والبحري والبري والانفاق على دخول المتاحف، والانفاق على المشتريات من المصنوعات التقليدية اليدوية، والانفاق على المرشدين السياحيين والانفاق على خدمات أعمال الصرافة والتأمين والاتصالات وغير ذلك من الانفاق الذي يتصل بشكل عام بصناعة السياحة ولا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الانفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريق المباشر او غير المباشر، الأمر الذي يتولد عن ذلك الانفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها والمتصلة بصناعة السياحة، ومن المسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه انفاق جديد فينشيء دخولا جديدة، كما يوجد نوع آخر من الانفاق ليس من جانب السائحين وإنما من قبل المستثمرين والدولة، كالانفاق على إنشاء المشروعات السياحية مثل الفنادق وقرى الإجازات والمنتجعات الشاطئية ومدن الألعاب الترفيهية ..الخ، والانفاق على مشروعات البنى الأساسية ومرافق الخدمات العامة، وهذا الانفاق يؤدي الى تنشيط الحركة الاقتصادية إذ يمثل انتقال أموال من الدولة وأصحاب

المشروعات السياحية والمستثمرين كدخول للأفراد والمقاولين وغيرهم، ناهيك عن ان الانفاق السياحي يعتبر مصدراً مهماً للعملات الصعبة لذا فان السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس اهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية..وغيرها، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية او ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا فأنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض او يخفف منه على الأقل، أما اذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الانفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي. بشكل عام فإن الخزينة العامة للدولة تستفيد بسبب زيادة تحصيلها من الضرائب المختلفة مثل الضرائب على المواد الغذائية وضرائب الأرباح على المشاريع التجارية والصناعية والمشروعات السياحية وضرائب الدخول التي تتزايد حصيلتها بتزايد دخول وأرباح المشتغلين بكافة الأعمال المتصلة بالصناعة السياحية، وزيادة في تحصيل رسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحية، وزيادة في رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد والانترنت وغيرها اذا تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع الهدايا، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية.. الخ او في الأنشطة والقطاعات التقليدية،

ومن خلال نتائج عدد من الدراسات التي اجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأميركية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت العديد من الدراسات السياحية قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق الاثرية خصوصاً والسياحية عموماً إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق.

ثانياً: الاهمية الاجتماعية والثقافية:

لا ننسى ان التنمية السياحية لها دور كبير في عملية التنمية الاجتماعية فهي تساهم في رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم كما تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين وتساعد على تطوير المدن والقرى والارياف وخدمات البنى التحتية (Infrastructure) العامة في الدولة وتساعد على رفع مستوى الوعي السياحي لدي فئات واسعة من المجتمع وتنمي وتعزز الشعور بالانتماء إلى الوطن والافتخار بماضيه وما خلفه الاجداد من حضارة ورقي. كما ان الاتصال بين المجتمع المحلي والمجتمعات الزائرة يساهم في نقل الثقافات وفرص التبادل الثقافي والحضاري والفهم المتبادل للقضايا والمشاكل والتحديات للطرف الآخر مما يساهم في الاندماج الايجابي بين المجتمع المضيف والزائرين ويقلل من التأثيرات السلبية بين الطرفين وتعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بينهما والذي يمكن أن نطلق عليه مصلح الحوار بين الحضارات، كما توفر التمويل اللازم لعمليات حفاظ وصون التراث الثقافي للمباني وللمواقع الأثرية والتاريخية.

الخدمات والتسهيلات في الموقع الاثري:-

تشمل عملية صناعة السياحة انشاء المرافق الخاصة بالسياحة والتي تسمى بالخدمات والتسهيلات السياحية، البعض منها يستخدم في البنية التحتية التفسيرية (Interpretive Infrastructure) مثل:-

١. شبكات الطرق والمواصلات والنقل (Transports) التي تربط الموقع الاثري بالعاصمة والمدن القريبة (داخلياً) والمطارات والمناطق الحدودية (خارجياً) وتشمل النقل البري والجوي والبحري.

٢. الممرات (Pedestrian aisle / Trails) والادراج وطرق المشاه والممرات الجانبية (Side Walk of Trails) والاسيجة (Fences) ويكون حرم الموقع الاثري محاطاً بمنطقة عازلة.

٣. الاشارات واللوحات الارشادية والخرائط المعلقة داخل الموقع الاثري وتلك المعلقة على جوانب الطرق المؤدية اليه(Signs. Panels and Maps).

٤. المناطق الممنوعة في الموقع Prohibited Area)) وتحديد المواقع الخطرة منها (Risk Area/ closed) واللوحات التحذيرية المعلقة بالقرب منها.

٥. متحف (Museum) يشمل القطع الاثرية المكتشفة في الموقع الاثري[1].

٦. المياه والصرف الصحي وحمامات عامة للرجال والنساء (- Rest Rooms Bathrooms/ washing rooms).

---

(١) من المثير للسخرية انه اثناء زيارتي لبعض المتاحف وجدت انها تحتوي على لقى وقطع اثرية لمواقع لا تمت صلة للموقع الذي يقع فيه المتحف بينما تمتلئ المستودعات بقطع اثرية للموقع، فهناك بالفعل حاجة لاعادة صياغة جديدة لادارة المتاحف تقوم على عرض القطع المتحفية المناسبة في المتاحف المناسبة بعد ترميمها وإصلاحها ودراستها، بأسلوب عرض مناسب وشيق وإزالة القطع المتحفية الغير مناسبة للعرض او الغير متصلة بالموقع وتاريخه واعادتها للمستودعات او عرضها في المتحف المناسب او المتحف العام.

٧. الكهرباء والهاتف والبريد والانترنت Facilities (Telecommunication).

٨. فنادق (Hotels) سياحية من كافة الفئات وذلك لتناسب القدرات المالية لجميع فئات الزوار والسياح.

٩. استراحات ومطاعم (cafes and Restaurants) من مختلف الفئات لتناسب ايضا مع القدرات المالية لمختلف انواع السياح.

١٠. متاجر ومجمعات تجارية واسواق تراثية واستهلاكية ومعارض (Enchorial، Souvenir and Gift Shops).

١١. ساحات عامة ومناطق تخييم وحدائق (Scenic area and Parks).

١٢. مكتبه (Library) تظم المؤلفات العلمية والدراسات الصادرة عن الموقع الاثري، ليس فقط في الجانب الاثري بل في الجوانب التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية لتكون هذه المكتبة بمثابة مرجع متكامل عن العصور التاريخية التي مرت على الموقع وبكافة اللغات الممكنة.

١٣. فروع متكاملة للبنوك (Banks) التجارية المحلية والاجنبية، ومكاتب الصرافة.

١٤. عيادة للاسعاف (First Aid) او مركز صحي وصيدلية متكاملة.

١٥. مواقف السيارات الخاصة ومواقف لوسائل النقل العامة (Buses and cars Parking).

١٦. مركز للزوار (Visitors Office/ Center) يكون جزء منه مكتب لبيع التذاكر عند البوابة الرئيسية (Reception Area – O - Ticket Office) (fice).

١٧. الامن السياحي (Tourist Police Officer) والدفاع المدني.

١٨. مسرح (Theater) لاداء الفنون يستخدم ايضاً لعرض الفلكلور والتراث المحلي كما يمكن للمجتمع المحلي من جمعيات ومراكز استخدامه للاغراض المحلية والاجتماعات والمؤتمرات.

١٩. مكاتب لوكلاء السياحية والدلالة السياحية ووكلاء السفر والطيران واستئجار السيارات السياحية (Tourist Guide Office) .

ويجب ان أنوه هنا ما ذكرته سابقا بان لا يؤدي كثرة وازدحام المشاريع الاستثمارية الى طمس وخنق الموقع الاثري او يعمل على احداث تناقض بين الموقع الاثري والاستثمارات من الناحية الحضارية والمعمارية لذلك يجب ان تكون هذه الخدمات موزعة بشكل منطقي بحيث يكون بعضها خارج الموقع الاثري وبعيد بمسافات معقوله عنها وبعضها الاخر قريب من الموقع ويسهل الوصول اليه وبعضها داخل الموقع الاثري نفسه. احيانا قد تكون مجموعة من هذه الخدمات مرتبطة معا ففنادق الخمسة نجوم حالياً توفر خدمات المطاعم والاسواق والمعارض والخدمات البنكية والبريدية وخدمات وكالات السفر والطيران واستئجار السيارات السياحية كما توفر خدمات كثيرة اخرى. ان الجهة التي ستستثمر الموقع الاثري سياحياً يجب ان تدرس جيداً انواع الخدمات وشكلها وحجمها واسعارها التي تنوي تقديمها لزوار الموقع الاثري بحيث يتناسب مع اوضاع الموقع واوضاع الزوار، كون توفر الخدمات المناسبة بأسعار مناسبة وجودة مناسبة تّمكن الزوار وتقنعهم على البقاء لفترة اطول في الموقع الاثري مما يعني زيادة انفاق الزوار واقبالهم على الشراء، مع التنويه بأن بعض هذه الخدمات مجانية الا ان استهلاك بعض الخدمات المجانية يتزامن مع شراء الخدمات الاخرى التي يتم بيعها للزوار. ولا بد ان تكون المرافق والخدمات العامة في الدولة ككل وليس فقط في الموقع الاثري متوفرة بشكل جيد وبجودة جيدة ايضاً خصوصاً مشاريع المياه والبنى التحتية والكهرباء والاتصالات فهذه المرافق لا تستخدم فقط من قبل المواطنين بل يستخدمها الزوار ايضاً بشكل مؤقت في الاوقات التي يكون فيها الزوار خارج مناطق استهلاك

الخدمات الخاصة بالموقع الاثري، كما يجب ان تكون المرافق والخدمات الوسيطة بمستوى عالي لانها تعتبر حلقة وصل بين المنتج والمستهلك وتهدف بشكل اساسي الى التعريف بمناطق القصد (العرض السياحي) في الاسواق (الطلب السياحي) ومساعدة الزوار المتوقعين والمحتملين في تنظيم رحلاتهم الى المواقع الاثرية وتوفير المعلومات عن الفعاليات والفرص الترويجية المتوافرة في منطقة القصد بهدف تعظيم مردود التجربة السياحية وترك أثر ايجابي لدى السائح وتحقيق مستوى رضى مرتفع لديه بحيث يعود الى المنطقة في اجازته القادمة وتشمل هذه المرافق والخدمات على ثلاثة انواع رئيسية هي:-

١- الخدمات المعلوماتية والتي تضم الصحافة المتخصصة ووكالات ومكاتب الترويج والاعلان والعلاقات العامة وغرف التجارة وهيئات السياحة الرسمية على المستوى الوطني والقومي والمحلي.

٢- الخدمات التنظيمية والتي تشمل على منتجي الرحلات المنتظمة بكل انواعها وتنظيمها ومنفذيها ووكلاء السفر ونوادي السفر والتجوال ومنظمات وجمعيات السياحة الشبابية والجماهيرية ولجان الانشطة الاجتماعية والترويحية في المنظمات والاتحادات والنقابات.

٣- الخدمات الارشادية والتوضيحية والتي تضم مراكز الاستقبال وإرشاد السياح، والمعارض السياحية، ومحطات الاستراحة ونقاط التوقف والمعاينة.

وكل هذه الخدمات تعنى بجذب السياح الى منطقة القصد أي الموقع الاثري من خلال إيصال المعلومات والبيانات حول المنتج في تلك المنطقة والقيام بتسهيل عملية وصول السياح اليها فعلياً، أي بمعنى آخر تتدخل كوسيط بين البائع والزبون وبين المُنتج والمُصنّع والمُقدم للمنتوج السياحي وبين مستهلكيه من السياح الوافدين لمنطقة القصد[١].

(١) الحوري،٢٠٠٢، ص ٦٥-٧٠.

معوقات التنمية السياحية :-

١. عدم تحديد سياسة سياحية واحدة ومنظمة في القطاعين العام والخاص ولدى جميع الشركاء في العملية السياحية بحيث يتم تحديد دور كل منهم في التنمية السياحية المطلوبة.

٢. عدم وجود إجراءات تنظيمية وإدارية فاعلة ومؤثرة لضمان تفاعل القطاعين العام والخاص في عملية التنمية السياحية.

٣. عدم وجود مسح سياحي شامل يحدد مناطق التنمية السياحية لمختلف السياحات الموجودة.

٤. عدم وجود تعليمات واضحة ومحددة لضبط استخدام المواقع الاثرية في الاغراض السياحية، او عمومية هذه التعليمات، او عدم الالتزام بها.

٥. ضعف تنمية العرض السياحي لتوفير منتج سياحي متجدد في الموقع الاثري.

٦. انعدام التنسيق او ضعفه بين الاجهزة المسؤولة عن التخطيط الطبيعي والبيئي والتخطيط السياحي (Tourism Planning) في الموقع الاثري وكذلك ضعف التنسيق مع الوزارات والدوائر واجهزة الحكم الاداري والمجالس المحلية التي يقع ضمن اراضيها الموقع الاثري ويشمل ذلك غياب التنسيق مع الاجهزة السياحية المنظمة والمشرفة على اتمام العملية السياحية من ادلاء سياحيين وكوادر مهنية في المرافق السياحية.

٧. ازدواجية وتعارض الاختصاصات في التخطيط والتنظيم والاشراف والرقابة بكافة مراحلها بين وزارة السياحة والجهات الاخرى ذات العلاقة بالموقع الاثري بما فيها الجهة القائمة على عملية التنقيب والصيانة والترميم والدراسات الاثرية.

٨. ضعف برامج التسويق والترويج والاعلام السياحي.

٩. ضعف او غياب المتابعة ووضع البرامج التنفيذية للاتفاقيات السياحية الثنائية والدولية [١].

المشاكل والتحديات في المواقع التراثية العربية :-

إن المشاهد سواء كان مواطناً أو زائراً أو سائحاً للمواقع الأثرية والتراثية العربية يستطيع أن يبين مواطن الضعف والخلل والإهمال والسوء في حال هذه المواقع. إلا أن المتابع لهذه المواقع والذي يسجل حالتها قبل سنوات يرى في المجمل أن جزء بسيط من المواقع الأثرية العربية قد طرأ عليها تغيير نحو الأفضل وجزء جيد من المواقع الأثرية لم يتغير وضعها نسبياً لكن غالبية المواقع شهدت تراجعاً في حالتها ووضعها نحو الأسوأ. والتساؤل الذي يطرحه الجميع، لماذا هذا التراجع الضخم والخطير؟ بالتأكيد ليس هذا مكاناً لنحاكم أو نضع السبب على سياسات الدول أو فكرها، وليس الهدف أن نحدد المشكلة بشخص ما أو نحّمل جهة ما هذا الوضع، كما أن دراسة علمية حقيقية بحثية عن المواقع الأثرية العربية وحالتها قبل وبعد لم تجري بشكل جدي سواء كان ذلك من خلال جامعات أو مؤسسات بحثية ذات اختصاص أو من الجهات الرسمية لا على الصعيد العربي ككل ولا حتى على الصعيد الوطني. اكرر السؤال: لماذا هذا التراجع؟ بل لماذا هذا الوضع؟

قبل الإجابة على مثل هكذا تساؤل، لا بد من ذكر أهم التحديات التي تعاني منها المواقع الأثرية العربية:-

أولا:- معظم المواقع الأثرية المكتشفة أو المطمورة، المعلن عنها والمخفية، التي عليها حراسة أو بدونها تعاني من النهب والسلب والتدمير بهدف التنقيب عن الكنوز في المواقع الأثرية " التنقيب غير المشروع ".

---

(١) الياس، ص ٦٠.

ثانياً:- معظم المواقع التي تم الكشف عنها تعاني من نوع خطير من التدمير البطيء ألا وهو "التدمير الطبيعي والمناخي" ناهيك عن "التدمير الطبيعي" للقطع المكتشفة والمخزنة في مواقع لا تصلح للتخزين أو المعروضة في متاحف تفتقر لأدنى شروط الحفظ فتتعرض للعوامل الجوية من رطوبة وأشعة شمس وارتفاع وانخفاض في درجات الحرارة وغيرها.

ثالثاً:- فقر الإدارة ووضع الرجل غير المناسب في إدارة هذه المواقع، ولا اقصد بكلمة الإدارة هنا فقط الإدارة العليا بل تشمل الإدارة في مستوياتها كافة وكلمة فقر التي عنيتها هنا ليس المقصود فيها "ضعف" بل "العوز" فإداراتنا محتاجه وتعتاز "إذا صح التعبير" لمن يعلمها ألف باء الإدارة بمعناها الكلي والعمومي والشمولي.

رابعاً:- ضعف أو رجعية قوانين الآثار والسياحة وحماية التراث في الدول العربية، وما يرافقها من أنظمة وتعليمات وقرارات، فنحن نحتاج إلى مراجعة لهذه المنظومة ككل بحيث تكون هذه القوانين والأنظمة والتعليمات متكاملة ومتآلفة ومتحدة في الدولة الواحدة بينما واقع الحال هي وجود قوانين بما جرى عليها من تعديلات قديمة تفتقر للتآنس وتعاني من التكرار والجمود وتعارض الصلاحيات وتضاربها، وبعض موادها متناقضة وفضفاضة ومطاطة وبعضها خطير ومقلق. بعض الدول العربية لديها قوانين للآثار بحاجة فعلاً للتغيير ككل وليس فقط التعديل.

خامساً:- ولعل البعض يراها مرتبطة بالنقطة الثالثة السابقة الذكر فالإجراءات البيروقراطية التي تجعل الموقع الأثري يضيع بين "حانة ومانة" وبين "قرار وشبه قرار" وبين " المركزية في السلطة وعدم تفويض الصلاحيات" وبين " الرأي العلمي لفلان والرأي العلمي المتناقض لعلان" والتصنيف "العقائدي" للموقع يجعل المواقع الأثرية عرضة لخطر التلاعب وأخطار "العمل الخاطئ" الناتجة عن قلة الخبرة ونقص الكفاءات أو سوء النية لا بل ساهم بهذا الأمر تهجير

علماء آثار نحو الجامعات أو استقالة بعض الكفاءات الأثرية العربية أو إحالتها على التقاعد أو تعرض بعضهم للمضايقات في بعض الدول.

سادساً:- إن ضعف الدعم الحكومي وتقلص موازنات دوائر أو سلطات الآثار جعل الإدارات المتلاحقة تقلص الأعمال العلمية والفنية في المواقع الأثرية وتقتصر أعمالها على صرف الرواتب والمستحقات وسداد الفواتير. والمتابع للموازنات السنوية في الدول العربية يجد أن معظم الدول تتجه لخفض الدعم للدراسات العلمية في المواقع الأثرية. على سبيل المثال لا الحصر في إحدى الدول العربية كانت المشاريع العلمية من حفر وتنقيب وصيانة وترميم ونشر علمي تتجاوز ١٠ مليون دولار تقريباً سنوياً في سنوات بين ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٥ ثم تقلصت لأكثر من النصف بين ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ ثم إلى ما يقارب المليون في السنوات ٢٠١٠ و٢٠١١. وفي بعض الدول هناك وقف تام للمشاريع المحلية والاتكال فقط على المشاريع الأجنبية التي تقوم عليها جامعات أمريكية وأوروبية في الأغلب. كما نجد التوظيف الغير مدروس لأعداد هائلة من حراس المواقع وإداريين بينما نجد نقص خطير في الفنيين المؤهلين والآثاريين والمهندسين بدرجاتهم العلمية المختلفة وتكاد تكون النسبة ١:٢٠ في بعض الدول أي لكل ٢٠ غير مختص (إداري أو مستخدم) هناك ١ مختص بينما النسبة المعقولة هي ١:٥ على اقل تقدير.

سابعاً:- النقص الحاد في المعدات والأدوات والأجهزة واللوازم الفنية ورغم أن دوائر الآثار في الدول العربية بدأت تقريباً منذ عام ٢٠٠٠ في أحسن تقدير بتحديث بعض الأجهزة وإدخال الحوسبة ونظم المعلومات على بعض أعمالها الإدارية والعلمية لكنها ما زالت تسير بخطى السلحفاة نحو التطور ناهيك عن أن التطور يقتصر على المركز وبعض المواقع المحدودة في المحافظات أو الولايات. كما أن هناك دول ما زالت تعتمد العملاق الورقي في التسجيل والأرشفة والأعمال العلمية والوسائل البدائية "إن صح التعبير" في أعمالها العلمية.

ثامناً:- لا تقتصر المشاكل أو التحديات في العنصر البشري وحده بل تمتد إلى المشاكل الفنية في الحفر والتنقيب والصيانة والترميم والنشر العلمي فكثير من المواقع تشكل تحدياً صعباً وبعضها يكاد يكون مستحيلاً في الأمور العلمية والفنية.

تاسعاً:- التأخر في إدراك أهمية إدارة المواقع الأثرية وضرورة تطويرها لدى الحكومات العربية، علماً أن معظم السلطات الأثرية العربية لم تصمم بعد وحدة مستقلة لإدارة المصادر التراثية ضمن السلطة العامة للآثار، بالمعنى الحقيقي وبهيكل تنظيمي واضح وترفدها بالكفاءات المناسبة أما الدول التي مشيت خطوات نحو هذا التطور الوظيفي فلم تقم بعد بتطبيق برامج حقيقية على ارض الواقع. وكمثال على هذا الوضع إحدى الدول العربية تشكلت فيها وحدة لإدارة المواقع الأثرية والتراثية في عام ٢٠١٠ وتم وضع هيكل تنظيمي لها لكن لم يتم تزويدها بالعدد الكافي من الخبراء والمؤهلين، أما الذين تم توظيفهم في هذه الوحدة لم يتم تدريبهم وتطوير مهاراتهم وبقيت خططهم حبراً على ورق ثم ما لبث بعد عام أن تم تجميد الوحدة ونقل الخبراء منها.

عاشراً:- ضعف الإبراز والتقديم والتسويق السياحي للمواقع الأثرية الجاهزة للسياحة علماً أن المواقع الأثرية العربية في معظمها تفتقر للجهوزية السياحية حسب المعايير الدولية، ولا اقصد هنا ضعف الخدمات السياحية بل ضعف السياحة الشاملة، وتعتبر الخدمات جزء من هذا العملية السياحية بشكل عام، بالتالي وحسب هذه المعايير فإن الغالبية العظمى من المواقع تعاني من " عدم أو ضعف جهوزية" الكثير منها للسياحة ومع ذلك يتم وضعها بمسار الزائر لأهداف مالية.

وبناء على ما تقدم فإن استمرار هذه المعوقات يعتبر خطراً شديداً وتهديداً للمواقع الأثرية والتراثية ولإزالة معوقات تنمية المواقع الأثرية العربية أي أسباب فشل إدارات القائمة على إدارة المواقع الأثرية العربية لا بد من:-

١- توحيد الجهات أو السلطات المسؤولة عن الآثار والتراث وتوحيد المرجعيات التي تقوم

على إدارة المواقع الأثرية والتراثية أو المنوطة بها ولا اقصد توحيدها أي ضمها بل قد يكون الأمر تحديد الصلاحيات والمسؤوليات كل طرف من الأطراف وضم الأطراف ذات الأهداف والمسؤوليات الواحدة، وضمان عدم تعارض أو تكرار أو تداخل الأعمال بين الجهات تلك بما في ذلك الامتناع عن إخضاع سلطة لسلطة أخرى بنفس المستوى تتغول عليها وتفرض عليها قرارات وسياسات محددة غير مدروسة وغير صحيحة. فيجب إشراك كل من وزارة السياحة ووزارة الثقافة ووزارة التراث والآثار واللجان والهيئات الوطنية ذات الاهتمام والقطاع الخاص دون أن ننسى البلديات و المجتمع المحلي (Local Community) والإدارات المحلية والجامعات والمعاهد الأثرية وغيرها من مؤسسات مهتمة بالقطاع الأثري والسياحي في وضع إستراتيجية وطنية للآثار كمؤسسة وكقوانين وكأنظمة وكتعليمات. لكن الواقع هو أن كل هذه الجهات تتمتع بشكل أو بأخر بحدود بسيطة أو بلا حدود بأحقية التدخل في المواقع الأثرية والتراثية وإدارتها بل وتتنازع أحيانا فيما بينها بقرارات متناقضة وسيئة وغير مدروسة وكثير من هذه القرارات غير علمية ويكون الموقع الأثري هو الخاسر الوحيد في هذا الصراع الغريب! التساؤل المطروح الم ينتبه المشرع العربي لهذا الكم الهائل من الجهات الكثيرة ذات الصلاحيات المتداخلة في زج انفها في موضوع لا يحتاج لكل هذه البيروقراطية؟ ألا يجب بل آن الأوان لتوحيد كل هذه الجهود وتنظيمها لتكون في إدارة واحدة تقوم على إدارة وحماية وتنظيم للمواقع الأثرية والتراثية؟ إن غياب التنسيق بين هذه الإدارات وتضارب المصالح واتخاذ قرارات متضاربة يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد والمال وكثرة الازدواجية والإرباك. إن القرارات التي تتخذها كل جهة من الجهات السابقة يؤدي إلى التكرار والنزاع في التنفيذ ومن ثم الصراع في تحديد الجهة التي تسببت في السلبيات أو الأخطاء.

٢- إن السبب رقم ١ السابق الذكر يعود في الأساس إلى الضعف في الأنظمة التشريعية الخاصة بإدارة المواقع الأثرية والتراثية، وهذا الضعف ساهم في ضياع المواقع والسماح بالتعدي على المواقع الأثرية وأحيانا كثيرة كان التعدي قانوني في بعض

الدول. ناهيك عن عدم وجود نظام متكامل من قواعد وتعليمات وإرشادات وأسس للإدارة بل وحتى أخلاقيات مهنية مما جعل القائمين على هذه الإدارات يتخبطون في إدارتهم ويؤسسونها على المزاجية والعشوائية وأسلوب الصواب والخطأ الكارثي لذا المطلوب وضع قوانين وأنظمة وتشريعات وتعليمات وقواعد مهنية أخلاقية للعاملين في المجال الأثري في البلاد العربية.

٣- لا بد من زيادة اهتمام الدول العربية بالمواقع الأثرية والتراثية من خلال زيادة الدعم المالي في الموازنات المرصودة لإدارة المواقع الأثرية والتراثية وحمايتها وصيانتها وترميمها وكافة الأعمال العلمية، فالإهمال المقصود أو الغير مقصود في دعم هذه المؤسسات الوطنية سيؤدي إلى دمار الكثير من المواقع المهمة تاريخياً وتراثياً. وبهذا الصدد يجب أن تكون الموازنات مدروسة بحيث لا تذهب معظم الأموال المرصودة للموقع كرواتب أو أجور أو صيانة الخدمات السياحية بل يجب أن توضع خطط لصرف هذا الدعم بنسبة ٥٠:٥٠ على سبيل المثال أي ٥٠٪ خاصة بالأعمال العلمية و٥٠٪ خاصة بتطوير المهارات للعاملين بهذا المجال ورفد المؤسسات بالكوادر المناسبة والمؤهلة ومنح هذه الكوادر الأدوات والمعدات والأجهزة الالكترونية والعلمية المناسبة كذلك منحهم السلطة والمسؤولية لأداء أعمالهم بعيداً عن المركزية الشديدة والبيروقراطية المعقدة.

٤- دمج المجتمع المحلي بخطط الإدارة والتنسيق معه ومع السلطات المحلية في إدارة الموقع الأثري، فإبقاء المجتمع المحلي بعيداً عن خطط التنمية يجعله يرى في الموقع الأثري والتراثي كعالة عليه أو كمصدر للثروات بسبب الدفائن فيقوم البعض بأعمال الحفر الغير شرعية أو أعمال التدمير والتخريب أو قد يرى المجتمع المحلي في الزوار كمصدر إزعاج أو في أفضل الأحوال كمصدر دخل.

٥- وضع خطط لإدارة المواقع الأثرية والتراثية بما يراعي حماية المواقع الأثرية والتراثية وصيانتها وترميمها ومن ثم تقديمها بأفضل صورة وأسلوب للزوار في برامج تراعي

الجاذبية وقصة المكان، وبأسلوب شيق بما يتعدى أسلوب المشاهدة إلى أسلوب المغامرة ومراعاة كافة القدرات والاهتمامات المختلفة للزوار.

٦- إشراك القطاع الخاص في خطط إدارة المواقع الأثرية والتراثية كون هذا القطاع يمتلك قدرات تمويل وخبرات علمية وعملية ومهارات واسعة.

المبحث الثالث

" الجدوى الاقتصادية للمشروع السياحي"

التعريف:-

تمثل السياحة للعديد من الدول كالاردن العنصر الاول من عناصر الدخل القومي ومورداً هاماً من موارد النقد الاجنبي بالاضافة الى انه يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، ويكاد يجمع كتاب الاقتصاد السياحي على ان القطاع السياحي يمكن ان يقوم بدور حاسم في الدول النامية خصوصاً ان السياحة عالمياً تنمو بشكل كبير.

يّعرف علماء الاقتصاد المشروع بأنه " كل تنظيم مملوك لمنظم، قائم على التأليف بين عناصر الانتاج بقصد انتاج سلعة او خدمة وبيعها في السوق لتحقيق اكبر ربح مادي ممكن" وهذا التعريف يؤكد اهتمام المؤلف المذكور بثلاثة عناصر للمشروع الاقتصادي وهم: المنظم، السوق والربح.

- المنظم: هو الذي يقدم رأس المال أي الممول، وقد تكون الحكومة او القطاع الخاص او هيئة مشتركة بينهما، وهذا المنظم هو الذي يختار هذا الموقع الاثري " موقع تراث ثقافي" لاقامة المشروع بجانبه وينشئ المباني ويجلب الالات والمعدات والادوات والمواد الاولية ويجلب الموظفين والعمال ويبحث عن السوق المناسبة لتسويق الموقع والمشروع السياحي، واذا ما عهدت الحكومة لمستثمر من القطاع الخاص ليقوم بالمشروع فعليها ان تختار المنظم المناسب الذي لديه خبرات كافية ادارية وتسويقية للمشروع السياحي وقدرات مالية سواء كانت ملكاً لرأس المال او مقترضاً له وعادة لا يتم اختيار المستثمر الا من خلال طرح عطاءات تسمى بتأهيل المستثمرين لمعرفة مدى قدرتهم على الايفاء بشروط الاستثمار.

- السوق: هو شخص اعتباري او معنوي او طبيعي وعادة ما يقصد بالسوق مجموعة الاشخاص او الزبائن او السياح او الزوار المستهدفين ايضاً السوق هو المكان الذي يستطيع المنظم تسويق مشروعه فيه.

- الربح: هو غاية أي مشروع استثماري اقتصادي، بالتالي فإن انشاء المشروع الاقتصادي السياحي في موقع اثري " موقع تراث ثقافي" سواء كان مملوكا للحكومة او للقطاع الخاص او حتى مشتركا بينهما يهدف الى تحقيق الربح، لكن الربح بالنسبة للقطاع الخاص المستثمر في الموقع الاثري هو الهدف الرئيسي، اما بالنسبة للقطاع العام فالهدف الاول هو التعريف بالموقع والقضاء على البطالة وتنمية الموقع واهداف قومية كعرض تاريخ البلاد وتراثها للغير ومن ثم تأمين مصدر دخل لخزينة الدولة وهو العائد المتأتي من زيارة السائح للموقع وصرفه اموالاً لقاء شراء و/او استعمال سلع وخدمات من بينها رسوم الدخول للموقع الاثري وبدلات ورسوم وضرائب اخرى.

انواع الملكية للمشروع السياحي:-

بناء على هذا الامر فان هناك ثلاث انواع للملكية بالنسبة للمشروع السياحي في الموقع الاثري وهي:-

اولاً:- مشروع عام مملوك بالكامل للحكومة ويتبع لها من الناحيتين المالية والادارية، وهدفه الاساسي والاول هو نقل تاريخ وتراث الامة الى العالم والاجيال اللاحقة بأسلوب سياحي جذاب ويلي هذا الهدف اهداف اخرى كتحقيق مصادر دخل لخزينة الدولة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتكون الحكومة هنا المصدر الوحيد للتمويل والجهة الوحيدة لادارة الاستثمارات كافة كما انها تكون الجهة المسّوقة له في السوق المناسب.

ثانياً:- مشروع مختلط بمساهمة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص وكلاهما يتقاسم الإدارة نسبياً بقدر المساهمات المالية او الاسهم المخصصة لكل طرف واحياناً ما يكون القطاع الخاص هو المدير التنفيذي للمشروع نظراً لخبراته بينما يكتفي القطاع العام بالمساهمة الرمزية او القليلة بهدف البقاء كمراقب لاستغلال الموقع التراثي او ان يكون المدير التنفيذي من القطاع الخاص بينما الملكية كاملة للقطاع العام الذي يجني نسبة من الارباح بموجب عقد تأجير او إدارة مع خبراء من القطاع الخاص، وهدف هذا المشروع هو نقل تاريخ وتراث الامة الى العالم بأسلوب سياحي جذاب وبما يحقق أكبر قدر من الارباح لطرفي الاستثمار.

ثالثاً:- مشروع خاص مملوك بالكامل للقطاع الخاص والذي يديره بالكامل من الناحيتين الادارية والمالية وهدفه الاساسي والاول تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح من خلال أسلوب سياحي جذاب يعتمد على الموقع الاثري، ولعل الحكومات لا تميل قطعياً لمنح القطاع الخاص الملكية الكاملة للموقع الاثري وحرية التصرف فيه رغم ان بعض الدول تميل لاجازة هذا الامر قانونياً.

وبالتالي يختلف النظر للمشروع السياحي في الموقع الاثري حسب الربحية وتبعاً لملكية هذا المشروع. وهذا يقودنا الى ما يسمى بأهداف التسعير للمنتج السياحي الا وهي:-

١. البقاء والاستمرار بمراعاة الاسعار التنافسية بالمقارنة مع البلدان المنافسة.

٢. تحقيق ايرادات مستمرة لتغطية النفقات المتكررة لادارة الموقع وصيانته.

٣. تحقيق هوامش ربح معقولة.

٤. تحقيق عائد معقول على الاستثمار.

وبناء على ما تقدم يمكننا ان نّعرف الجدوى الاقتصادية بأنها "الدراسات التي تعد من اجل التحقق من ان المشروع المقترح يحقق الاغراض والاهداف التي انشئ من

اجلها، وهي الدراسات التي تحدد الشروط الفنية والتسويقية والادارية والمالية لهذا المشروع. وتعتبر هذه الجدوى بمثابة خطة لتنفيذ المشروع".

اهداف الجدوى الاقتصادية وسبل نجاحها :-

عند التفكير بانشاء المشروع السياحي (Tourism Project) لا بد من دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع فاذا تبين اثناء هذه الدراسة في اي مرحلة من مراحلها ان هناك اسبابا وجيهة تحول دون قيام المشروع فيجب عندها وقف الدراسة وعدم تنفيذ المشروع، اما اذا تبين ان المشروع واعد فيجب مواصلة الدراسة لتحديد الشروط التي تحقق تنفيذ المشروع. ويجب عند البدء بدراسة الجدوى الاقتصادية ان نحدد فريقا اقتصاديا ناجحا و مناسبا للقيام بهذه الدراسة وفقا للاساليب العلمية الصحيحة وان يعتمد هذه الفريق في دراساته على الحقائق والبيانات والمعلومات الموثقة وليس على الخيال او الافتراضات، ويجب ان تراعي هذه الدراسة خصائص المكان والزمان وان تكون شاملة لكافة الجوانب الادارية والفنية والتسويقية والمالية بحيث تكون هذه الجدوى بمثابة خطة لبدء تنفيذ المشروع. ان الدراسة الجيدة لا تكتفي بحساب العائد المتوقع من المشروع فقط بل تمتد لتشير ايضا الى مخاطر الاستثمار المتحققة من هذا المشروع، فمن الطبيعي ان لا يخلو اي عائد من مخاطرة والواقع ان العائد يتناسب طرديا مع المخاطرة بمعنى انه كلما زاد العائد زادت المخاطرة، والمقصود بالمخاطرة هنا هي تذبذب العائد او عدم استقراره، فالمشروع الخطر هو المشروع الذي تتذبذب عوائده السنوية بنسبة كبيرة اما المشروع الذي يكون العائد السنوي فيه متقارب لعدة سنوات متتابعة فيكون مشروعا اقل خطرا، ويتم قياس المخاطرة باستخدام مقاييس التشتت في الاحصاء ويمكن تقدير مخاطر المشروع الجديد بطريقتين هما:-

٢. مقارنة المشروع المنوي تنفيذه بمشاريع مشابهة في نفس القطاع.

٣. توقع العائد لثلاث سنوات وحساب المخاطرة بالانحراف المعياري.

يجب ان تراعي دراسة الجدوى لتحويل موقع اثري " موقع تراث ثقافي" الى مقصد سياحي الى دراسة ما يلي:-

١. اعداد الزوار للموقع الاثري في فترات سابقة ويفضل ان تكون سنوات ومعرفة فترات الذروة في الزيارة ومدة فترة الذروة.

٢. دراسة انواع الزوار واسباب زيارتهم لهذا الموقع.

٣. تكرار الزيارة.

٤. احتياجات زوار الموقع من خدمات وتسهيلات ونوعيتها وعددها.

٥. دراسة الموقع نفسه تاريخياً وأثرياً عبر العصور للخروج بقصة المكان، بمساندة اختصاصيين من الآثاريين والمؤرخين، ويشمل هذا الجانب ايضاً احتياجات الموقع الاثري للدراسات العلمية والفنية من اعمال تنقيب وصيانة وترميم الموسمية منها او الطارئة، وان تتم هذه العمليات تحت ادارة واشراف آثاريين متخصصين.

بناء على هذه الدراسات يمكن الخروج بمعلومات وبيانات كافية تسهم في وضع دراسة جدوى منطقية علمية لتحويل الموقع الاثري كمقصد سياحي.

انواع دراسات الجدوى الاقتصادية :-

هناك نوعان لدراسات الجدوى هما دراسة الجدوى الاولية ودراسة الجدوى النهائية.

الدراسة الاولية: وتهدف الى التعرف على المشروع وامكانية تنفيذه وتتميز عن الدراسة التفصيلية انها تعتمد على المعلومات المكتبية المتوفرة وانها غير مكلفة ولا تحتاج لوقت طويل. فاذا كانت نتيجة الدراسة الاولية مشجعة فاننا نمضي قدما في الدراسة التفصيلية اما اذا كانت النتيجة غير مقبولة فاننا نوقف الدراسة عند هذا الحد ونلغي فكرة المشروع او نؤجلها، وللدراسة الاولية للمشروع عناصر هي:-

- وصف المنتج: اي الخدمة السياحية المقدمة لزوار الموقع الاثري، ونقصد بهذا الوصف معرفة خصائص الخدمة السياحية والخدمات المكملة لها والحاجات التي تلبيها هذه الخدمات لزوار الموقع الاثري والبدائل المتاحة، وتشمل معرفة حاجات الزوار من الخدمات السياحية في هذا الموقع وتحديد ما سيتم تنفيذه منها والاستغناء عن الخدمات أخرى الغير مطلوبه من قبل هؤلاء.

- تحديد القدرة الايكولوجية أي عدد السياح والزوار الذين يمكن ان تستوعبهم المنطقة ككل وتشبع حاجاتهم دون ان يترتب على ذلك مشاكل او مخاطر عليهم او على الموقع.

- تحديد القدرة الفنية بما فيها سعة الموقع (Capacity) على استيعاب انشاء مرافق وخدمات سياحية في للموقع.

- وصف السوق: ويدرس هذا الجزء الحجم الكلي للسوق وحجم العرض والطلب المتوقع وعدد المشاريع المنافسة وخصوصا تلك المتعلقة بالمواقع الاثرية وايضا هيكل الاسعار.

- وصف المتغيرات العامة: ونقصد بها موقع المشروع ومدى اتصاله بالموقع الاثري ومن ثم العمالة من حيث حجمها ومستوى المهارات المطلوبه لدى العاملين، كذلك القوانين ذات الصلة بالاستثمارات السياحية والآثار وعادة يتم اصدار قانون او تعليمات محددة جديدة لتنظيم الموقع الاثري سياحيا.

- تقديرات اجتماعية وبيئية: الاهتمام بالبعد الاجتماعي للمشروع واخذ ثقافة وقيم وعادات المجتمع بعين الاعتبار كذلك الآثار البيئية للمشروع على الموقع الاثري.

- تقديرات الكلفة: ونعني بها تقدير كلفة الاستثمار في الاصول بأنواعها بالاضافة الى تكلفة التشغيل السنوية.

- تقدير الارباح: تقدير ارباح المشروع وارباح المشاريع المنافسة ومدى ملائمة هذه الارباح مع الاهداف الموضوعة (الارباح المتوقعة = الايرادات المتوقعة – التكاليف المتوقعة).

الدراسة التفصيلية: بعد ان يتم استخراج النتائج المبدئية للدراسة الاولية يبنى عليها الدراسة التفصيلية، وتتضمن هذه الدراسة أربعة جوانب هي الدراسة الفنية ودراسة السوق والدراسة الادارية والدراسة المالية:-

١- الدراسة الفنية: وهي اهم انواع الدراسات في الجدوى الاقتصادية كونها تكشف مزايا وعيوب المشروع السياحي في الموقع الاثري ومدى الحاجة له، وتتناول هذه الدراسة الجوانب التالية:-

- الطاقة الانتاجية: اي تقدير حجم المشروع والطاقة الاستيعابية للمشروع السياحي في الموقع الاثري وننوه اننا لا نقصد هنا الطاقة الاستيعابية لفندق او مطعم او ما اشبه في الموقع الاثري بل نقصد الاستثمار الكلي في الموقع الاثري كمنتج واحد متكامل.

- الاراضي والمباني: وتشمل الاختيار العام لموقع الاستثمارات والاختيار الخاص لكل وحدة واحدة من الاستثمارات المتعددة، الاختيار العام لموقع المشروع هو تحديد المكان المنوي اقامة الاستثمارات ككل من المنطقة الكلية للموقع الاثري، اما الاختيار الخاص فنقصد به موقع المشروع السياحي من حيث بعده او قربه من الموقع الاثري ثم كيفية توزيع المباني والمنشآت السياحية على هذه الاراضي، وعلاقة هذه الاراضي والابنية المقام عليها الاستثمارات بالموقع الاثري نفسه مع التأكيد على عدم المساس بالموقع الاثري[1] او بالتنقيبات المستقبلية او التوسعات المتوقعة للموقع الاثري. قد يتم توزيع الاراضي او تصميم المباني المقامة على

(١) بمعنى آخر يجب تحديد كثافة المباني والمنشأت، ارتفاعات المباني، ارتدادات المباني، نسبة المساحة الطابقية الى مساحة الموقع، المساحة المغطاة بالمباني وغيرها من المنشأت، وغيرها من الامور.

هذه الاراضي بواسطة المنظمة القائمة على تجهيز الموقع الاثري سياحيا واحيانا تكتفي هذه المنظمة بتجهيز الاراضي ثم بيعها او تأجيرها لمستثمرين آخرين لاقامة استثماراتهم فيها. وفي حال تم تجهيز الاراضي للاستثمار من قبل نفس المنظمة او تجهيزها للبيع او التأجير لاحقا لمستثمرين آخرين فيجب ان تخضع هذه المباني لشروط منها على سبيل المثال لا الحصر ان لا تكون هذه المباني من طراز معماري يتناقض مع الطراز الخاص بالموقع مع الحفاظ على اسلوب الحداثة والتقدم المعماري[1] كذلك ان لا تكون عمارات شاهقة وان تكون أبنية صديقة للبيئة وبهذا الصدد لا بد من مراعاة شروط الاصالة وكافة المعايير الدولية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات ذات الاختصاص.

- التجهيزات والمعدات: التي يفترض وجودها في الموقع الاثري بعد تنظيمه سياحيا، وتحديد وسائل النقل والمواصلات والاتصالات للمشروع السياحي وكافة الاجهزة والمستلزمات العادية والتكنولوجية الضرورية.
- المستهلكين: وهم الزوار والسياح المستهدفين (Target Audience) او السوق المستهدف.
- تقدير تكاليف التأسيس: وهي تلك التكاليف التي تدفع عند التأسيس فقط وتشمل كلفة الاستشارات والدعاية والاعلان وتكاليف الخبراء والتدريب والرسوم والرخص والتصاميم والديكور وغيرها، ويشمل ذلك وضع التصميم الداخلي للمشروع و تحديد الجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

٢- دراسة السوق: وتشمل امكانية تسويق الموقع الاثري، ووصف دقيق لطبيعة السوق المحلي اي السياحة الداخلية (Domestic Tourism) والسوق الخارجي اي السياحة القادمة من الخارج (International Tourism)، كذلك وصف

---

(١) يجب ان يتم استخدام مواد بناء تراعي خصوصية الموقع ويفضل ان تكون محلية على ان تراعي هذه الامور البيئة والشكل العام والسلامة العامة.

لحجم الطلب السياحي الحالي والمتوقع والعرض السياحي الحالي والمتوقع والمنافسة والاسعار واساليب التسويق السياحي، ويمكن الحصول على هذه الامور من خلال نوعين من البيانات:-

- البيانات الثانوية: ويمكن الحصول عليها من خلال النشرات الصادرة من وزارة السياحة والمطارات ونقاط الحدود وكذلك من بيانات الفنادق والوكالات المختصة بالسياحة والسفر وبنوك المعلومات، وهذه البيانات قد تشمل اعداد السياح وجنسياتهم وجنسهم والفئات العمرية ومعلومات اخرى ذات اهمية، ومن الضروري ان تشمل هذه المرحلة الحصول على بيانات عن المواقع السياحية المنافسة من حيث اعدادها والمسافة بينها وقوتها الجاذبة ودرجة المنافسة واسعار المنافسين وامكانية التميز.
- البيانات الاولية: ويتم الحصول عليها عن طريق الاتصال الميداني مع السوق بواسطة الملاحظة والاستقصاء والاحصاء.

بعد جمع هذه البيانات يتم تحليلها والتحديد النهائي لنوع السوق المستهدف واسلوب التسويق ودرجة المنافسة وتقدير حجم الطلب وعدد السياح المرتقبين والعوامل المؤثرة على الطلب.

٣- الدراسة الادارية: وتهدف هذه الدراسة الى تحديد المستويات الادارية وعدد الموظفين في كل مستوى اداري وتكاليف كل وحدة ادارية، وفي الدراسة الادارية نقوم باعداد الامور التالية:-

- اعداد تصور مبدئي للهيكل التنظيمي والذي يجب ان يكون مرنا اي قابلا للتغير في المراحل اللاحقة حسب تطور المشروع، ويشمل ذلك وصف وظيفي دقيق وواضح.
- تصور عدد الموظفين في كل وحدة ادارية.

- نوعية العمالة المطلوبه في كل مستوى تنظيمي.
- تكاليف الرواتب والاجور والمصاريف الادارية وإعداد خطط التدريب.

٤-الدراسة المالية: وتتضمن تحليل تكاليف المشروع الرأسمالية وإعداد هيكل تمويل المشروع وتقدير ايرادات المشروع وتحديد نقطة تعادل المشروع ومستوى ربحية المشروع وذلك من خلال تحليل البيانات المالية التي تم الحصول عليها في المراحل السابقة للدراسة وتستخدم في ذلك معايير الجدوى الاقتصادية.

بعد اجراء الدراسات الاربعة الرئيسية (الفنية، السوقية، الادارية والمالية) وما يتبعها من دراسات فرعية يكون بامكان المستثمرين اتخاذ القرار النهائي بخصوص جدوى المشروع حيث يصدر التقرير النهائي للدراسة والذي يتضمن تفاصيل هذه الدراسة والتوصية بتنفيذ المشروع او الامتناع عن تنفيذه.

الفصل الثامن

"الصناعة السياحية في الموقع الاثري"

المبحث الاول: " تسويق وترويج الموقع الاثري"

- التعريف والاهمية
- المفهوم التسويقي
- وسائل الترويج السياحي للموقع الاثري
- الحملة الاعلانية
- الاستراتيجية الترويجية السياحية للموقع الاثري
- ادارة استراتيجية الترويج السياحي للموقع الاثري

المبحث الثاني: "التنظيم السياحي"

- التعريف
- الهيكل التنظيمي لمنظمة سياحية
- المنشأت الاخرى العاملة في تسويق الموقع
- العوامل التي تساعد على نجاح وتميز المشروع السياحي

الفصل الثامن

" الصناعة السياحية في الموقع الاثري"

المبحث الاول

" تسويق وترويج الموقع الاثري"

التعريف والاهمية :-

يّعرف كوتلر (Kotler) التسويق بانه "الانشطة الانسانية الموجهة لاشباع حاجات الافراد ورغباتهم من خلال عملية التبادل" بينما يّعرف د. محمد ابراهيم عبيدات التسويق بشكل عام بأنه " هو كل الانشطة التي تم تصميمها لخلق وتسهيل اية عمليات تبادلية هادفة لاشباع الحاجات والرغبات الانسانية"[1] . ويمكن تطبيق المفاهيم والافكار التسويقية على الكثير من المجالات والانشطة الحياتية للافراد او المنظمات، فقد تكون السلعة او الخدمة المراد تسويقها عبارة عن سلعة استهلاكية او صناعية، رحلة سياحية، قضية اجتماعية، قضية اقتصادية وقد تكون موقع اثري " موقع تراث ثقافي" ، ولا نقصد بذلك بيع الموقع الاثري كسلعة بل بيع المنتج السياحي المكون من بعض التسهيلات والخدمات كمنتج واحد متكامل او مجموعة من المنتجات المرتبطة بالموقع الاثري، وقد يكون المنتج السياحي كما سبق وذكرنا سلعاً ملموسة مرتبطة بالموقع الاثري كبيع تذكارات او قطع مجسمة للموقع او قطع متحفية مقلدة او قطع تراثية شعبية او

---

(١) عبيدات، ١٩٩٢، ص ٢٣.

مواد مقدسة مأخوذة من الموقع دون ان يؤثر بيعها على اصالة الموقع او انتزاع اجزاء منه[1] وقد يكون المنتج خدمة غير ملموسة كبيع خدمات الاقامة في الفنادق او خدمات الشراب والطعام والنقل وخدمة الدلالة السياحية وبيع تذاكر الدخول...الخ، ولكن ليس كل الخدمات المقدمة تباع فهناك خدمات مباشرة وغير مباشرة تقدم للسائح بدون مقابل، بناء على ما تقدم يمكننا استخدام التسويق بأنشطته وفعالياته الى تسهيل عملية التبادل المختلفة للافكار والمفاهيم والسلع او الخدمات بين الافراد بعضهم ببعض من جهة وبين المؤسسات والافراد من جهة أخرى. بالتالي ينبثق عن التسويق ما يسمى بالتسويق السياحي والذي يّعرفه د. مثنى الحوري بانه " عملية ادارية تقوم من خلالها المشاريع السياحية الفعلية والمتوقعة، والاتصال بها لغرض التحفيز والتأثير وتحقيق رغباتهم ودوافعهم وما يحبونه وما لا يحبونه على صعيد محلي او عالمي، وتبني المنتوج السياحي المطلوب منهم وذلك لغرض تحقيق الاشباع الافضل للسياح وكذلك تحقيق اهداف المشروع السياحي "[2]، بينما يعرفه مؤلفي كتاب تسويق الخدمات السياحية " بأنه التنفيذ العلمي والنسق لسياسة الاعمال من قبل المشاريع السياحية سواء كانت عامة او خاصة او على مستوى محلي او اقليمي او وطني او عالمي، لغرض تحقيق الاشباع الاقل لحاجات مجموعة من المستهلكين المحددين وبما يحقق عائداً ملائماً"[3] او " هي كافة الجهود والانشطة المنظمة والتي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها او اجزائها المختلفة والتي تهدف الى اشباع اذواق المتلقين او الراغبين في السياحة بشتى صورها".

---

(١) على سبيل المثال تقوم هيئة ادارة المغطس في الاردن ببيع قوارير فيها مياه مأخوذة من نهر الاردن صلى عليها رجال دين وتقوم الهيئة بتسويق هذه السلعة إما داخل موقع مغطس السيد المسيح للحجاج والزوار او تقوم بتسويقها في العديد من الدول بهدف جذب العديد من الزوار والحجاج لموقع معمودية السيد المسيح وهذا الامر لا يؤثر على الموقع الاثري ولا ينتزع منه شيء بل تؤخذ هذه السلعة التسويقية من مادة متجددة وبنفس الوقت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموقع ناهيك عن اهميتها الدينية والعاطفية والروحية للحجاج والزوار وما تمثله من تسويق هام للموقع الاثري.

(٢) الحوري، ٢٠٠٠، ص ١٢.

(٣) الياس، ص ١١.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان التسويق السياحي للموقع الاثري يعتمد على ثلاثة ركائز اساسية هي:-

١) دراسة الاحتياجات والرغبات والامكانات والاذواق المتصلة بالمستهلكين في الاسواق المستهدفة والتي يمكن ربطها وتقديمها في الموقع الاثري.

٢) اشباع هذه الرغبات بقدر المستطاع ضمن قدرات الجهة القائمة على وضع الخطط التسويقية وتنفيذها.

٣) توجيه كافة الجهود والانشطة داخل المؤسسة او الوزارة او الهيئة وبإشراف مباشر من الوزير او المدير العام ونفوذ مقبول لادارة التسويق لايجاد المعادلة المتوازنة بين الحاجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين المستهدفين وذلك من خلال توفير القدر الممكن منها والذي يمكن تقديمه للمستهلكين على شكل خدمة وبأسعار مناسبة[١].

وتنبع أهمية التسويق في انها:-

١) تساعد المشروعات السياحية في تقدير حجم انتاج الخدمات الممكن بيعها، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج دراسات وبحوث التسويق التي تجريها المشروعات من وقت لآخر وحسب تأثر مختلف العوامل البيئية.

٢) ايجاد الفرص التسويقية الممكن استغلالها على أساس ان هنالك حاجات ورغبات غير مشبعة لدى الزوار.

٣) تساعد انشطة او فعاليات التسويق المشروعات المعنية على أشباع مختلف الحاجات والرغبات للزوار في الاسواق المستهدفة، الامر الذي يساعد هذه المشروعات على تحقيق اهدافها العامة او المحددة كأهداف البقاء والاستمرار وخدمات أفضل او تحقيق أقصى الارباح او تحقيق حصص سوقية عالية مقارنة مع المنافسين الرئيسيين في نفس سوق الخدمة السياحية.

---

(١) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ١٨.

٤) تخلق الانشطة والفعاليات التسويقية عدداً من المنافع المرتبطة بالخدمة كالمنفعة المكانية والمتعلقة بتوفير الخدمة في الموقع الاثري بشكل مناسب للزوار المحتملين، والمنفعة الزمنية والمتعلقة بتوفير الخدمة في الاوقات المناسبة للزوار، والمنفعة الامتلاكية او الاستهلاكية المتعلقة بتحويل ملكية الخدمة او استئجارها او استهلاكها من مقدم الخدمة الى الزائر، والمنفعة الرمزية والمتعلقة بالقيمة العاطفية والنفسية التي يعطيها الزائر للموقع الاثري بسبب رضاه أي حبه الموقع.

٥) تساعد دراسة التسويق الافراد على تحليل طبيعة مختلف الانشطة التسويقية التي يقومون بها بصفة يومية، فنحن كأفراد نقوم وبصفة يومية بشراء الكثير من الخدمات والسلع، كما نتعرض يومياً للكثير من المنبهات التسويقية والترويجية على شكل اعلانات ومن خلال مختلف الوسائل المرئية وغير المرئية والتي تزودنا كأفراد او عائلات او مجموعات بالمعلومات المراد توصيلها الينا من قبل رجال التسويق[١].

المفهوم التسويقي:-

يمكن تعريف المفهوم التسويقي بأنه "هو ذلك النهج الهادف الى تحديد حاجات ورغبات وأذواق المستهلكين والعمل على اشباعها عن طريق تقديم سلع وخدمات تدر أرباحاً مقبوله للمؤسسات المعنية ولآجال طويلة مع الاعتبار الدائم لامكانات الشراء لدى المستهلكين المستهدفين في مختلف الاسواق"[٢]. وقد أدى اهتمام رجال الاعمال بنتائج تطبيق الافكار والمفاهيم التسويقية الى بروز فلسفة جديدة للعمل سميت فيما بعد بالمفهوم التسويقي. ويقوم المفهوم التسويقي عموماً على ثلاثة أسس هي:-

١) انه يجب توجيه استراتيجيات المؤسسات او الشركات نحو إشباع حاجات ورغبات المستهلكين المستهدفين أي زوار الموقع المستهلكين للخدمات والتسهيلات.

---

(١) عبيدات، ١٩٩٢، ص ٢٢.

(٢) عبيدات، ١٩٩٢، ص٢٤.

٢) يجب ان ينصب الهدف الاساسي للمؤسسة التي تدير الموقع سواء كانت وزارة او هيئة او شركة على تحقيق تلك الكميات من المبيعات ذات الربحية المعقولة وضمن امكانات المستهلكين المستهدفين. والمقصود بالمبيعات أي زيارات السياح الى الموقع الاثري التي تحقق قيام السائح بشراء الخدمات والتسهيلات المعروضه للبيع او شراء السلع المرتبطة بالموقع.

٣) يجب ان يتم تنسيق انشطة التسويق مع انشطة باقي الادارات في المؤسسة القائمة على ادارة الموقع الاثري وذلك لتلافي حدوث اي تعارض او تناقض بين الانشطة الاساسية.

وعندما نقوم بتسويق موقع اثري "موقع تراث ثقافي" فاننا نجعل من هذا الموقع الاثري والخدمات السياحية المقامه فيه سلعة واحدة متكاملة او مجموعة سلع متحدة ومترابطة ومتكاملة[١]، نقوم بتقديمها الى الزوار المستهدفين الذين يزورون الموقع لسبب او آخر بحيث نقوم بإشباع اكبر قدر ممكن من حاجات الزوار عند قيامهم بهذه الزيارة وهو ما يحقق اهداف القائمين على عملية تسويق الموقع الاثري. وللمفهوم التسويقي اربعة عناصر رئيسية هي:-

١. السلعة او الخدمة او كلاهما، وكلاهما يعبر عنه كمنتج، والمنتج هنا ملموس او غير ملموس، وهي بشكل عام عبارة عن الكيان المادي ذي الخصائص والمواصفات الشكلية والموضوعية والمحددة.

---

(١) أي ان نقوم بربط الموقع الاثري بالسلع التي ننوي بيعها، فمثلاً موقع اثري كقلعة كانت مسرحاً لاحداث وصراع مرير بين امتين وفيها او حولها جرت العديد من الحروب، يمكن بيع سلع ترتبط بهذه القلعة كمجسمات القلعة او مجسمات تمثل شخصيات مرت على هذه القلعة او يمكن بيع ترس وسيوف تماثل التي استخدمت في الحروب او بيع لباس الحرب او اللباس التقليدي او الشعبي كما يمكن بيع كتب تتحدث عن تاريخ القلعة او الامم التي مرت عليها او حاربتها الخ وهذا الترابط بين الموقع الاثري والسلع الملموسة مع الخدمات الفندقية والسياحية وغيرها التي تقدم في الموقع الاثري او حوله يمكن ربطها معاً وجعلها كسلعة واحدة مترابطة تباع معاً للزائر او ان تفكك بما يتناسب وحاجات ورغبات الزوار بحيث تقدم كسلسلة مترابطة متلاحقة يمكن للزائر ان يشتري شيئاً منها ما يحتاج وان يترك ما ليس له رغبة فيه او قدرة شرائية عليه.

٢. السعر وهو عبارة عن الثمن الذي يدفعه الزائر لشراء المنتج، والمستهلك يهتم بسعر السلعة او الخدمة ليّقيم قيمة المنتج بالفوائد المتحققة من شراء هذا المنتج.

٣. الترويج وهو الطريقة المستخدمة من قبل الإدارة السياحية للتعريف بالموقع الاثري والخدمات المرافقة وذلك بهدف اقناع الزوار لزيارته مستخدمين اساليب معينة مثل الاعلان والملصقات والنشرات والكتيبات السياحية وغيرها، ويستخدم هذا العنصر لتسهيل عملية تبادل المعلومات الضرورية عن المنتج.

٤. التوزيع اي توفير المنتج للمستهلكين في الاسواق المستهدفة في الوقت المناسب، ومدى توفر الخدمات والتسهيلات في الموقع الاثري او المحيطة به او المتعلقة به، وهي تلك الخدمات المتوفرة بحق وحسب احتياجات المستهلكين لها في اوقات معينة.

ويكون هذا المزيج التسويقي ناجحاً بقدر اشباعه لحاجات ورغبات المستهلكين المستهدفين وبقدر اتفاقه مع امكاناتهم وتوقعاتهم من السلعة او الخدمة موضع الاهتمام. وتمتلك الشركات قدرة كبيرة على التأثير على عناصر المزيج التسويقي (Marketing Mix) لاحداث تغيير نسبي في محتوى او شكل اي منها.

وسائل الترويج السياحي للموقع الاثري:-

يتكون المزيج الترويجي للموقع الاثري السياحي من الاعلان (Advertising) والدعاية (Propaganda) والاعلام (Publicity - News) والعلاقات العامة (R - lations). ان التمهيد للترويج السياحي للموقع الاثري يقوم على دراسة سوقية للعرض والطلب وتحديد الاسواق السياحية لتركيز الحملات الدعائية عليها والاسواق السياحية تشير لمكان المجموعات السياحية المتوقع ان لديهم الرغبة بزيارة الموقع الاثري، وتتوفر لديهم القدرة المادية للسفر لقضاء الاجازة او السياحة في بلد الموقع الاثري. ويجب ان تشمل الدراسة مدى فعالية المنافسة والدعايات المضادة في السوق السياحية التي يجري التركيز عليها.

الدعاية:- تعتبر الدعاية الاثر المتحقق لاي جهد ترويجي ممارس من قبل كافة الوسائل الترويجية الاخرى منفردة كانت ام مجتمعه، والدعاية نوعان:-

- الدعاية الخارجية:- تهدف الدعاية السياحية الخارجية الى التقريب بين العرض السياحي والطلب السياحي في بلد ما، أي ان تعمل الدعاية على ايصال ما يكون عرضاً سياحياً نحو البلد المستهدف الى السائحين المحتملين بحيث يؤدي الى خلق طلب سياحي على الامكانات المعروضة وذلك من خلال وسائل الدعاية المختلفة، بحيث تبنى هذه الدعاية على اسس علمية فنية ودراسات منطقية، ويتعين ان تتضمن وسائل الدعاية امور هامة اولها خلق وتوجيه الحاجات والطلب السياحي، وثانياً تقديم معلومات كاملة على مدى ونوعية وكيفية العرض السياحي، ثالثاً حسن استخدام وسائل الدعاية من افلام وصور ونشرات وكتيبات وادوات العرض والمقالات والاعلانات والاسطونات واشرطة موسيقية وغنائية والانترنت وبرامج إذاعية وتلفزيونية ومحاضرات وورش عمل ومؤتمرات وغيرها.

- الدعاية الداخلية:- تستهدف المواطنين الذين هم جزء لا يتجزء من زوار الموقع نفسه ومن ثم هم السكان المحليون الذين يجب ان يتم مشاركتهم وإشراكهم في الدراسات التطويرية والتنموية للموقع ودمجهم فيه، فتتغير نظرة هؤلاء من " ان الموقع الاثري موقع يحتوي على كنوز مدفونة فيقومون بالحفر والتنقيب غير المشروع لاكتشاف وسرقة هذه الكنوز" لتصبح نظرتهم " ان الموقع الاثري جزء من تراث الامة وانه بزيارة السياح له يمثل استفادة اقتصادية لهم وفائدة تراثية ثقافية وانسانية للجميع" وبالتالي يصبح الموقع الاثري جزء من اهتمام المواطنين وخصوصاً المحيطين فيه فيركزون على نظافة الموقع وحمايته وحراسته كما يهتمون بالسياح وحسن معاملتهم وعدم استغلالهم او مضايقتهم وهذا يؤدي الى زيادة رضى السياح وخلق انطباع حسن لديهم عن الموقع والسكان المحليين.

ولاجل ذلك فالمادة الدعائية يجب ان يتوفر فيها شروط منها:-

١. الصدق أي ان تبنى الدعاية على معلومات حقيقية ليس فيها مبالغة ولا تهويل ولا قلب للحقائق بما في ذلك قصة المكان والاصالة والشكل والمنظر العام للموقع الاثري والخدمات السياحية المحيطة به.

٢. التنوع والتطور في المادة السياحية بما يتناسب ومختلف الاذواق في الاسواق السياحية فيجب ان يتم ربط ترويج الموقع الاثري المستهدف بمواقع أخرى بحيث تقدم جميعها " كتلة سياحية واحدة" او " منتج سياحي واحد" يشمل امكانيات مختلفة يستطيع الزائر ان يستمتع فيها وتلبي في مجموعها رغبات اكبر شريحة ممكنة من الزوار المستهدفين ويجب ان تبرز النشرات والملصقات والصور والافلام مناطق الآثار ومناطق الاستجمام والربط بينها وتقديمها كتنوع في رحلة واحدة.

٣. الاستمرارية في الدعاية والتركيز فيها وانتظامها لفترات مناسبة.

الاعلان:الاعلان وسيلة تجارية مدفوعة الثمن هدفها تحريك رغبات ومشاعر الناس لاشباع حاجاتهم، ويستخدم التلفزيون والراديو والانترنت والجرائد والمجلات والملصقات وغيرها كوسائل لنشر الاعلانات فيها، على ان تنفذ الحملات الاعلانية في مواقيت مختلفة وبأشكال مختلفة بهدف التأثير على مواقف واراء اكبر عدد ممكن من الاشخاص المستهدفين. وتختلف الدعاية عن الاعلان بأن الاولى وسيلة اتصال غير شخصية وغير مدفوعة الثمن وذلك لزيادة الطلب السياحي وذلك عن طريق نشر الاخبار في وسائل النشر العامة، ويقتصر دور الدعاية بالنشر والتعليق، بينما يمتد الاعلان الى محاولة اقناع السواح والزوار المستهدفين بزيارة الموقع الاثري والاستفادة من الخدمات الموجودة فيه. والدعاية تنتج عن نشاطات الدولة والمسؤولين المباشرين عن الموقع الاثري، والتي تنتشر في وسائل الاعلام مثل المؤتمرات وورشات العمل والمحاضرات والمعارض والدعوات المجانية لمشاهير لزيارة الموقع وتنظيم زيارات لكبار الوفود السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية للموقع الاثري كذلك نشر الصور

والمقالات وعرض الافلام التلفزيونية والمسماه بالمواد الدعائية. اما الاعلان فهو نشاط تجاري بحت مدفوع وموجه.

الحملة الاعلانية :-

نهدف من الاعلان عن الموقع الاثري الى اخبار السياح والزوار من مختلف فئاتهم بوجود الموقع والفوائد التي يحققونها من خلال زيارتهم للموقع، فهي محاولة لاقناع السياح المحتملين لزيارة الموقع والاستفادة من هذه كل ما يرافق الزيارة من مزايا ثقافية وترفيهية، ويتم تقديم المعلومات الضرورية لتحقيق هذه الاهداف بقالب شيق وبسيط يناسب كافة فئات السياح والزوار ويطلق على هذه العملية بالحملة الاعلانية. وتتكون الحملة الاعلانية عن الموقع الاثري من الامور التالية:-

١) الاهداف التي تسعى الحملة الاعلانية للموقع الاثري لانجازها.

٢) فئات السواح والزوار المستهدفين من الحملة، بحيث يتم دراسة عادات وتقاليد وقيم هذه الفئات قبل الترويج حتى يتم تقديم الاعلان لهم بالصورة المناسبة التي لا تتنافى مع افكار وتقاليد هذه الفئات بمعنى على سبيل المثال لا الحصر اذا كان الموقع ديني فيجب اظهاره بمستوى اخلاقي لائق لابناء الدين التابع له كمزار او موقع مقدس. وتشمل الدراسة المذكوره على القدرات المالية للفئات المستهدفة والرغبات والاحتياجات والتطلعات المشتركة والعقيدة او العنصر الفكري والمشاعر والميول السلوكية العامة والميول السلوكية الخاصة بالسياحة والبيئة المحيطة بشكل عام.

٣) الوسائل الاعلانية التي سيتم استخدامها لتنفيذ الحملة الاعلانية وتتمثل في الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والسينما والبريد المباشر واعلانات الطرق والانترنت وعن طريق وسائل النقل كالقطارات والطائرات وحافلات النقل والبروشورات ونشرات وصور والبوسترات والملصقات من الاحجام المختلفة والكتب والكتيبات وغيرها من الوسائل الاعلانية المدفوعة الثمن، ويجب ان تكون الوسيلة الاعلانية

مجدية ومتعددة وشاملة وواسعة النطاق والتغطية مع اعادة التأكيد بتجنب عمومية الاعلان قد المستطاع حتى نتأكد من ان الاعلان يصل للشخص المطلوب بالوقت المطلوب بالمدة المطلوبه بالصورة المطلوبه ويجب ان يكون الاعلان عن موقع اثري "موقع تراث ثقافي" مدروسا بشكل منطقي بحيث تتناسب الامكانيات والخدمات في المنطقة مع الكم الهائل من السياح الذين تم توجيه الحملة الاعلانية لهم ومع الاعداد المتوقع وصولهم للموقع وخصوصا في مواسم الذروة.

٤) المخصصات والميزانية المالية للانفاق على الحملة الاعلانية والتي يجب ان تتناسب مع اهمية الموقع وحجمه والاهداف الموضوعة بصورة واقعية، اي ان تكون الميزانية مدروسة وكافية ومرنة للتعامل مع المستجدات او المعطيات البيئية الطارئة في الموقع وعلى ان تشمل دراسة الميزانية دراسة ميدانية للتكاليف الفعلية والايرادات المتوقعه[١].

٥) عدد مرات تكرار الاعلان في كل وسيلة من الوسائل المستخدمة وذلك للاخبار والاقناع والتذكير.

٦) موسم السياحة : أي اختيار الوقت المناسب الذي ستبدأ به الحملة الاعلانية ومدته وهذا ما ذكرته سابقا من حيث الاخذ بعين الاعتبار المواسم السياحية والاوقات التي

---

(١) يجب تخصيص مبلغ سنوي محدد ضمن الميزانية العامة للموقع مخصصة للترويج السياحي للموقع ويفضل ايضاً تخصيص جزء من ايرادات الموقع لهذا الترويج تماماً كتخصيص جزء آخر للتنقيب وجزء للصيانة والترميم وجزء للتدريب وتطوير الاداء وهكذا.

تمر السياحة عادة بثلاث مواسم بحيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية وهي: اولاً موسم الذروة (Peak Season) حيث يزداد الطلب السياحي من خلال ازدياد اعداد السياح فيزداد الطلب على الخدمات السياحية وهذا الموسم تكون فيه الفرص التسويقية والتشغيلية واجور الخدمات مرتفعة، ثانياً موسم الوسط (Shoulder Season) وفيه يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويكون عدد السياح متوسطاً وتكون اسعار الخدمات السياحية او اجور الاقامة اقل من موسم الذروة، ثالثاً موسم الكساد (Off Season) وفيه يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائياً وهنا تلجأ معظم المنشأت السياحية الى تخفيض الاسعار لتشجيع السياح على القدوم ويتم التركيز هنا على السياحة الداخلية (الياس، ص ١٤).

ووفق امكاناتهم وتوقعاتهم"[1] ويمكن تعريف الاستراتيجية الترويجية السياحية للموقع الاثري بانها " كافة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تساهم في تحقيق الاهداف المحددة في الاستراتيجية التسويقية العامة للموقع باستخدام المزيج الترويجي الاكثر ملائمة والذي يتم تنفيذه وفق اولويات وتفضيلات تتصل بعادات الوسيلة الترويجية لدى منافذ التوزيع السياحية وصولا الى الاشخاص المستهدفين لزيارة الموقع الاثري"[2]

ادارة استراتيجية الترويج السياحي للموقع الاثري:-

يجب اعداد خطة استراتيجية للترويج السياحي للموقع الاثري ويتطلب ذلك توفر عدد من المعطيات هي:-

١. وضوح السلطة القائمة على إدارة الموقع الاثري من حيث اهدافها ومهامها وهيكلها التنظيمي ونطاق السلطة والمسؤولية ووجود الموظفين المناسبين في المواقع والوظائف المحددة.

٢. وضوح اهداف ومهام الجهة المسؤولة عن الترويج.

٣. واقعية ومنطقية الاهداف والخطط المنوي تنفيذها على ضوء القدرات المالية والمخصصات وعلى ضوء الموارد البشرية المتاحة.

٤. قابلية الاهداف للقياس ووجود نظام مراقبة للتنفيذ باستخدام المعايير المناسبة.

٥. تكاملية مختلف عناصر المزيج التسويقي السياحي اذ ان اي تنافس بين عناصر المزيج التسويقي السياحي سينعكس سلباً على مواقف ومشاعر الزوار[3].

---

(١) عبيدات، ١٩٩٢، ص ٢٤٣ بتصرف.

(٢) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.

(٣) عبيدات، ٢٠٠٠، ص ١٣٥و١٣٦.

المبحث الثاني

"التنظيم السياحي"

التعريف:-

المنظمة السياحية:- هي المؤسسة او المنشأة او الجهة التي تقوم على إدارة العمليات السياحية في موقع ما.

التنظيم السياحي:- هي الاماكن المعدة لاستقبال السياح وتقديم خدمات مخصصة لهم سواء كانت خدمات نقل وسفر او اماكن اقامة وايواء او خدمات ارشادية او خدمات الطعام والشراب.

بناء على هذا التعريف فإن المؤسسات التالية يمكن ان تندرج تحت تعريف منظمات سياحية او تقدم خدمات سياحية:-

١- الفنادق والموتيلات والبنسونات والقرى السياحية والاستراحات والبيوت والشقق المخصصة للايجار السياحي والفندقي.

٢- المطاعم والملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحانات.

٣- شركات النقل البري والبحري والجوي المتخصصة للسياح.

٤- شركات الدلالة السياحية والتسويق السياحي.

٥- شركات تصنيع وتسويق وبيع المنتجات السياحية كالمصنوعات اليدوية التراثية والتقليدية والحرف الشعبية والمحلية.

جميع هذه المؤسسات او المنظمات سواء كانت عامة او خاصة او مختلطة قد تدخل في التنظيم السياحي في الموقع الاثري بما يتناسب وخصوصية الموقع ووضعه.

الهيكل التنظيمي لمنظمة سياحية :-

سبق وان اوضحنا في الفصل الثالث المبحث الثاني المنظمة القائمة على ادارة الآثار والهيكل التنظيمي لها كما اننا اوضحنا في الشكلين رقم (٩) و(١٠) هيكلين تنظيميين لمنظمة سياحية حكومية ولمنظمة سياحية مختلطة. الا انني ارغب هنا ان أركز اكثر على طبيعة وشكل المنظمة المختلطة التي تتولى مسؤولية تنظيم موقع أثري سياحياً (Agent of Development)، فعند اتخاذ قرار تحويل موقع اثري " موقع تراث ثقافي" الى منتجع او مدينة او محمية سياحية فان دور الدولة (Public Sector) لا ينتهي كما ان دور القطاع الخاص (Public Sector) لا يكون مطلقاً، بل ان افضل الوسائل لتحقيق الفائدة المرجوه هو تحويل الموقع الاثري وما حوله الى منطقة سياحية خاصة بقانون خاص ينظم العمل السياحي في هذه المنطقة، وتتولى المسؤولية السياحية في هذه المنطقة منظمة سياحية من طرفين، الاول الحكومة ممثلة بوزارة السياحة والآثار والثاني القطاع الخاص ممثل بشركة او إئتلاف شركات متخصصة ذات خبرة قادرة على التخطيط والتنظيم والتطوير السياحي وقادرة على وضع خطة إدارة للموقع، وهذه المنظمة تكون على شكل مجلس ادارة لشركة مختلطة او مساهمة عامة او ما اشبه[1]. وتتولى هذه المنظمة مثلا بيع او تأجير الاراضي حول الموقع الاثري و متابعة الأنشطة السياحية والرقابه على المنشأت السياحية العاملة في هذه المنطقة كما انها تتولى امور الدعاية والاعلان والتسويق للمنطقة السياحية الخاصة الى ما هناك من اعمال وانشطة، او ان تقوم هذه المنظمة نفسها بإنشاء وبناء وإدارة المؤسسات والمنشأت

---

(١) هذا الامر يضمن التوازن بين الجهتين فهو يسمح للوزارة بوضع التعليمات حول كيفية استخدام الموقع والحفاظ عليه ومنع أي اعتداءات عليه ويضمن الملكية العامة للموقع الاثري بينما يسمح للقطاع الخاص الذي يملك قدرات مالية وفنية عالية من تنفيذ مشاريع تدر ربحية جيدة. علماً ان تحويل الموقع الاثري ليدار من قبل شركة بشكل كامل يؤدي الى حرمان الموقع الاثري من امكانية تسجيله على قائمة التراث العالمي كما ان ذلك ضد سياسات الحفاظ السليم للموقع او قد يؤدي الى سوء استخدامه لذلك نكرر ان وجود القطاع الخاص كجهة استثمارية في الموقع الاثري لا يعني تسليمه مفاتيح الموقع او سلطة الحل والربط فيه قطعياً.

السياحية التي سبق وذكرتها. ويبين الشكل رقم -٩- الادارات التابعة لهذه المنظمة، وسأبين هنا الصلاحيات التي تقع على عاتق كل من هذه الادارات:-

اولاً:- ادارة الابحاث والصيانة الاثرية وتتولى هذه الإدارة المسؤوليات التالية:-

١. الاشراف على المتاحف الاثرية والشعبية والتراثية في الموقع.

٢. التحرير والاشراف على طباعة المنشورات والنشرات المختلفة الخاصة بالجانب الاثري.

٣. اجراء ومتابعة الدراسات التاريخية والاثرية على الموقع بما في ذلك الحفريات والترميم والصيانة والمحافظة على الآثار.

٤. الاشراف على برنامج معلومات الموقع الاثرية والتاريخية كمبيوترياً ودفترياً بسجلات توثيقية، ليوفر هذا المشروع قاعدة بيانات تضم المعلومات الجغرافية والاثرية والتاريخية وغيرها لتخدم الباحثين والطلاب والزوار بالاضافة انها تمثل حماية للموقع والاشراف على مركز المعلومات والمكتبه (إن وجدا) التابعين للمنطقة السياحية الخاصة.

٥. دراسة كافة مشاريع التنقيب الاجنبية والمحلية المقدمة للمنظمة القائمة على الموقع سياحياً للعمل في الموقع الاثري وذلك بالتعاون مع المنظمة القائمة على الآثار (السلطة الاثرية)، ومتابعة الموافقات الامنية الصادرة من الجهات الامنية الرسمية لكافة العاملين في هذه المشاريع واصدار تصاريح التنقيب، والمتابعة الميدانية لهذه الانشطة الاثرية.

ثانيا:- ادارة المنشأت السياحية والفندقية وتتولى المسؤوليات التالية:-

١. منح تصاريح اقامة الفنادق والاستراحات والمطاعم والمتاجر والاسواق والمجمعات التجارية والمعارض والبنوك ومكاتب وكلاء السياحة والسفر والخدمات...الخ في الموقع الاثري او الإدارة الفعلية لهذه المنشأت اذا كانت الإدارة مباشرة.

المنشآت الأخرى العاملة في تسويق الموقع الاثري سياحياً :-

١) وكلاء السياحة والسفر وهم جهة مهمة في تسويق الموقع الاثري واستقطاب السواح من الخارج وبيعهم خدمات الموقع الاثري مقابل عمولة معينة كما انه يساهم في وضع برامج تسويقية وترويجية للموقع الاثري بما يتناسب مع رغبات وحاجات الزوار والجمهور المستهدف، وهنا يجب عدم التركيز فقط على وكالات السياحة الخارجية بل يجب اعطاء وكالة السياحة الداخلية نفس الاهتمام مع مراعاة فترة الموسم للسياحة الخارجية وفترة الموسم للسياحة الداخلية.

٢) منظمو الرحلات السياحية وهم الفئة التي تشتري الخدمات السياحية من المنظمة السياحية القائمة على الموقع الاثري وبيعها كخدمة مترابطة مع بعضها البعض من خلال الرحلات السياحية ويتحمل هذا الوسيط السياحي الاجراءات التنظيمية الخاصة بهذه الرحلة.

٣) الادلاء الساحيين وهم القائمين على "التقديم والتفسير وقصة المكان" للموقع الاثري " موقع التراث الثقافي" والخدمات السياحية للزوار والمرافقين لهم اثناء زيارتهم[1].

٤) آخرون كشركات الطيران، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة والفنون، وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات في الخارج، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاعلام، الجمعيات الاهلية والطلابية والتراثية والعشائرية والثقافية وغيرها من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

العوامل التي تساعد في نجاح وتميز المشروع السياحي :-

هناك عدة عوامل تساعد على نجاح المشروع السياحي في موقع تراث ثقافي وتنعكس عملية النجاح بزيادة عدد زواره وتميزه عن المشاريع السياحية والمواقع الاثرية الاخرى

---

(١) تتجه كثير من المواثيق الدولية لان يكون الادلاء السياحيين ومفسري الموقع من السكان المحليين او تدريب وتعليم المجتمع المحلي " المضيف" على كيفية التعامل مع الزوار وتقديم وعرض الموقع لهم.

بنفس المستوى، ومن أهم هذه العوامل التي تساعد على نجاح المشروع :

- الموقع الاثري نفسه وأهميته التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ونظرة الناس له ويندرج تحت هذه النقطة تعاون الجهات كافة في انجاح المشروع وتقديمه من المجتمع المحلي " المضيف" والحكومة ومنظمات المجتمع المحلي ذات الاختصاص والمؤسسات والشركات المنخرطة وغيرها.

- الاسعار والتكاليف التي سيتكبدها السائح لقيامه بزيارة الموقع الاثري، واستخدامه او شراءه للسلع والخدمات والمنتجات السياحية، ويشمل هذا البند ايضاً الاسعار بشكل عام في الدوله والوضع الاقتصادي العام[1].

- الاعلان ومدى تأثيره على المستهلكين المستهدفين ونجاحه في ايصال الرسالة الاعلانية في الوقت المناسب.

- الجو العام سياسياً واجتماعياً ودينياً واقتصادياً داخلياً واقليمياً بمعنى ان الزوار يتجنبون المناطق التي تقع فيها او قربها حروب او كوارث او نزاعات كما يتجنبون الدول المتقلقلة امنياً او المصنفة كخطرة على الزوار.

- مستوى الخدمة وتنوعها. ان الزائر الذي يكتشف لاحقاً بعد زيارته ان توقعاته غير حقيقية او جاء بناء على دعاية كاذبه فان زيارته ستكون فاشله وستصدر عنه دعاية سلبية عن الموقع وعن السياحة وعن الدولة المستضيفة كما انه لن يعيد الكّره بزيارات أخرى وغالباً ما تتشكل في الدول المتقدمة حملات مضادة ضد الدول التي تبث دعاية كاذبة عن مواقعها السياحية وتتم مقاطعتها بشكل ضخم.

---

(١) بمعنى آخر ان السياح يتجنبون زيارة الدول التي تعتبر مرتفعة الاسعار او ان قيمة النقود فيها ضعيفة الا في حالات استثنائية محدودة لدول جاذبة للسياح برغم ارتفاع الاسعار فيها بشكل عالي.

- روح التعامل ونظرة المواطنين (المجتمع المضيف) للسياحة وللزوار وهو ما يجب ان تركز عليه الدول في تربيتها وتعليمها للاجيال بضرورة التعامل الطيب مع الضيوف والاهتمام بهم ومساعدتهم وعدم مضايقتهم. وقد تتساوى كل الامور السابقة في كافة المشاريع السياحية ولكن الضيوف يفضلون مشروعاً واحداً ويكررون الزيارة له متى ما استطاعوا لانهم عندما يزورونه يرون ابتسامة على وجه القائمين عليه وترحاباً لدى المجتمع المحلي وعدم الاستغلال او المضايقة.

الفصل التاسع

"الرقابه على المواقع الأثرية والسياحية وحمايتها"

- تمهيد
- تعريف الرقابه على الموقع الاثري
- خطوات الرقابه على الموقع الاثري
- انواع الرقابه
- نظام الرقابة
- الرقابة في المواقع الاثرية

الهيكل التنظيمي لمنظمة سياحية :-

سبق وان اوضحنا في الفصل الثالث المبحث الثاني المنظمة القائمة على ادارة الآثار والهيكل التنظيمي لها كما اننا اوضحنا في الشكلين رقم (٩) و(١٠) هيكلين تنظيميين لمنظمة سياحية حكومية ولمنظمة سياحية مختلطة. الا انني ارغب هنا ان اركز اكثر على طبيعة وشكل المنظمة المختلطة التي تتولى مسئولية تنظيم موقع اثري سياحياً (Agent of Development). فعند اتخاذ قرار تحويل موقع اثري " موقع تراث ثقافي" الى منتجع او مدينة او مجمعية سياحية فان دور الدولة (Public Sector) لا ينتهي كما ان دور القطاع الخاص (Public Sector) لا يكون مطلقاً. بل ان افضل الوسائل لتحقيق الفائدة المرجوه هو تحويل الموقع الاثري وما حوله الى منطقة سياحية خاصة بقانون خاص ينظم العمل السياحي في هذه المنطقة. وتتولى المسؤولية السياحية في هذه المنطقة منظمة سياحية من طرفين. الاول الحكومة ممثلة بوزارة السياحة والآثار والثاني القطاع الخاص ممثل بشركة او ائتلاف شركات متخصصة ذات خبرة قادرة على التخطيط والتنظيم والتطوير السياحي وقادرة على وضع خطة إدارة للموقع. وهذه المنظمة تكون على شكل مجلس ادارة لشركة مختلطة او مساهمة عامة او ما اشبه[1]. وتتولى هذه المنظمة مثلاً بيع او تأجير الاراضي حول الموقع الاثري و متابعة الانشطة السياحية والرقابة على المنشآت السياحية العاملة في هذه المنطقة كما انها تتولى امور الدعاية والاعلان والتسويق للمنطقة السياحية الخاصة الى ما هناك من اعمال وانشطة. او ان تقوم هذه المنظمة نفسها بانشاء وبناء وادارة المنشآت والمنشآت

الفصل السادس

" الرقابة على المواقع الاثرية والسياحية وحمايتها"

تمهيد :-

الرقابة وظيفة مهمة من وظائف العملية الادارية وتتطلب طبيعة الرقابة وجود معيار محدد يتم مقارنة نتائج العمل الفعلية فيه وغالبا ما تؤخذ الاهداف والخطط الموضوعة كمعيار لقياس الاداء ونسبة النجاح، والهدف من وضع المعيار هو التأكد من ان ما تم انجازه يتفق مع ما هو مخطط له[1]. وتتضمن الرقابة القدرة على تحديد اوجه الضعف او الانحراف او النقص في كل جوانب العمليات الوظيفية وبالتالي وضع حلول لمنع تكرار هذه الانحرافات والسلبيات. وتعتبر وظيفة الرقابة على المواقع الاثرية احدى وظائف المنظمة القائمة على الآثار وهي تختلف اسلوبا وتطبيقا بين كل الدول الا ان هناك عموميات لا بد من الاخذ بها لتحقيق افضل سبل الرقابة الادارية في المواقع الاثرية ويمكن ان تتعاون مع الدولة جهات اخرى علمية متخصصة محلية او خارجية كمعاهد الآثار المحلية والاجنبية والمنظمات واللجان والمجالس المحلية والدولية ذات الاختصاص والمختبرات والجامعات المحلية والدولية ايضاً، ويجب التأكيد على ان الموقع الاثري حساس جدا ويتمتع بخصوصية، ويجب ان لا يطغى الاهتمام الاقتصادي على الموقع وبالتالي نسيان اهمية الموقع وظروفه.

تعريف الرقابة على الموقع الاثري :-

يمكن تعريف الرقابة على الموقع الاثري " بأنها الاعمال التي تتم على الموقع الاثري من صيانته وترميمه ومن ثم المحافظة عليه وحمايته، وكذلك اعمال منع التعديات المقصودة او الغير مقصودة وتصحيح اوجه الضعف والانحراف والاخطاء".

---

(١) الانصاري، ص ٢١٩.

السؤال الذي يطرح نفسه هل عملية الصيانة والترميم على الموقع رقابة؟ يرى بعض علماء الآثار ان عمليات الصيانة والترميم التي تجري على الموقع وظائف تنفيذية المقصود منها حماية الموقع من الانهيار او الاندثار او الطمس أو أي خراب بالتالي هي ليست عملية رقابية بالمعنى الرقابي للكلمة. بينما يرى بعض العلماء الآخرين ان أي تغيير جديد او حديث في بنية الموقع الاثري بهدف الحماية بما فيها عمليتي الصيانة والترميم هي وظيفة رقابية بحد ذاتها لكنهم يصنفونها برقابة وقائية، وبغض النظر عن اعتبار هاتين الوظيفتين جزء من الرقابة على الموقع الاثري ام لا فإنهما ضروريتين بالحد المسموح به دون ان يؤثر ذلك على أصالة واهمية الموقع او اضافة اجزاء غير ضرورية او غير حقيقية عليه[1]. ايضاً نستنتج من هذا التعريف بأن عملية الرقابة على المواقع الاثرية عملية متصلة ومتواصلة في كل مرحلة من مراحل العمل في الموقع الاثري فهي تمارس اثناء عملية الدراسة الاولية والاكتشاف وتمارس اثناء المسح وتمارس اثناء التنقيب وكذلك اثناء عملية الصيانة والترميم واثناء عملية تجهيز الموقع الاثري سياحيا وتستمر بعد افتتاحه للسياح والزوار والهدف من هذه العملية حماية الموقع والمحافظة عليه واستمراريته مروراً بحماية الزوار والمجتمع المحلي.

توصيات علمية في مجال الحفاظ:-

من اهم نقاط حماية الموقع الاثري هو عدم تعريض الموقع لخطر الزوال او الاندثار او الخراب واذا كانت عملية حماية الموقع شبه مستحيلة فان العلماء يوصون بإعادة دفن او ردم الموقع (Reburial or backfilling) وذلك من اجل اعادة حالة من التوازن (Re-establish a state of equilibrium) والذي كان قائماً قبل الحفر اي اعادة الموقع الى بيئته التي كان عليها قبل الحفر (اعتاد عليها من حيث الرطوبة والحرارة والثقل وعدم التعرض لاشعة الشمس المباشرة او للفطريات....الخ)، وتعتبر عملية

---

(١) أشدد هنا على ما ورد في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الاختصاص خصوصاً ميثاق بورا حول احترام النسيج الاصلي للمبنى وكمال وسلامة اجزاء البناء الاصلي وعدم التدخل فيه دون مبرر مشروع وعندما يكون هناك ضرورة وبالحد الادنى باستخدام المواد والتقنيات الضرورية.

اعادة الدفن واحدة من اكثر الاستراتيجيات الناجعة والممتازة على المدى القصير والطويل في عمليات الحفاظ وخاصة للوحات الفسيفسائية. كذلك السيطرة على تأكل المونة وتثبيت الموقع وذلك بإستخدام التقنيات الهندسية الحديثة ويشمل ذلك السيطرة على التأكل بسبب الرياح واشعة الشمس المباشرة والرطوبة والمياه المباشرة ومن افضل وسائل السيطرة على المياه المباشرة مثلاً حفر الخنادق لمنع وصول الماء للموقع او للسيطرة على الرياح استخدام الغطاء النباتي من خلال زرع الاشجار حول الموقع الاثري الذي يمنع تطاير الاتربة او زوالها او تأثير الرياح على مباني الموقع مع ضرورة مراقبة الغطاء النباتي لكي لا يصبح مدمراً على الموقع الاثري نفسه وخصوصاً عند استخدام المبيدات الحشرية والاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى. ايضاً تعزيز وتحقيق الاستقرار قدر المستطاع للمباني والهياكل الاثرية باستخدام المواد الكيميائية المناسبة كالجير وباستخدام التقنيات والاجهزة الحديثة لحقن الاساسات والجدران وتثبيتها، كما ان استخدام الاسقف الواقية والمباني الحديدية او الزجاجية او الحديدية المؤقته لتغطية المواقع المكشوفة كتلك المواقع المفتوحة للزوار لاهميتها يحافظ على هذه المواقع بشكل كبير.

خطوات الرقابة على الموقع الاثري:-

١. اقرار خطة العمل ويتضمن ذلك وضع الاهداف والميزانيات وتحديد المسؤوليات وكيفية مباشرة العمل وما هو متوقع انجازه وتسمى هذه بالاهداف المعيارية.

٢. تنفيذ الاعمال حسب الخطط الموضوعة وتسجيل هذه الاعمال في تقرير وما رافقها من نجاحات واخفاقات.

٣. وضع نظام رقابة فعال يناسب الموقع وكافة انواع الرقابة على الموقع نفسه او على اسلوب العمل او على اداء العاملين.

٤. مقارنة الاداء الفعلي بالاهداف المعيارية كما ونوعا (قياس الاداء) من خلال نظام الرقابة.

٥. كشف الاخطاء والانحرافات بناء على ما ذكر اعلاه وتسجيلها في التقرير، ومن ثم تقسيمها الى نوعين:-

- اخطاء وانحرافات واعتداءات بشرية قام بها الانسان.
- مشاكل وظروف وقع بها الموقع او حدثت في الموقع لاسباب طبيعية او خارجة عن الظروف.

٦. تحليل الاسباب المؤدية للانحراف والاخطاء.

٧. دراسة ووضع اجراءات وقائية واتخاذ القرارات التصحيحية ومحاولة منع تكرار الاخطاء او الانحرافات في الاعمال اللاحقة.

انواع الرقابة :-

وتقسم الرقابة على المواقع الاثرية الى قسمين الاول رقابة وقائية وهي تلك الرقابة التي تعني بمحاولة منع الاداء غير المرغوب فيه وفي هذه الحالة يكون الموقع سليماً لم يتعرض للاذى، ورقابة علاجية والتي تعنى بتصحيح الاخطاء البشرية كالاعتداءات على سبيل المثال او اخطاء الترميم وتأثيرات البيئة بعد وقوعها كالانهيارات والعوامل الجوية البيئية الاخرى. والعلاج هنا يكون صعبا لان المشكلة حدثت بالتالي العلاج يحتاج لوقت وتكاليف. ومهما كان نظام الرقابة مثالياً لا يمكن ان يحل محل شعور الفرد بالمسؤولية النابعة من اعماق ضميره فيما يتعلق بالآثار وحمايتها والمحافظة عليها ونقلها للاجيال القادمة.

اولاً: الرقابة الوقائية (الترميم والصيانة):-

تتم الرقابة الوقائية للموقع الاثري اثناء عمليات التنقيب والحفر وهي ايضا عملية علاجية ولكنها علاج لما حدث خلال العصور التي حدثت قبل ان ينطمر الموقع الاثري ولكن نسميها وقائية لاننا نهدف الى وقاية الموقع لاحقا من اية عمليات تؤدي الى طمسه

وتخريبه. وعملية معالجة الاطلال المعمارية تتوقف اساسا على نوعية هذه الاطلال اما حجرية او طينية او آجر او ضمن كهوف منحوته بالصخر. وعملية المعالجة هذه تتم في مواضعها البنائية ولكل منها اسلوبه وطريقته التي تتفق ونوع الحجر وخواصه في الابنية الحجرية وتتفق ومركبات اللبن او الطوب في الابنية اللبنية او الطوبية وتتفق ايضا مع نوعية الملاط المستخدم في هذه الابنية على اختلافها ومع طبيعة والوان الزخارف او الرسوم المنقوشة عليها ان وجدت الى ما هنالك. وترميم الابنية الاثرية او التاريخية ينقسم الى ثلاثة اقسام هي:-

٢) الترميم المعماري ويتضمن معالجة الابنية المنهارة واستبدال الاجزاء المتهالكة منها بمواد مماثلة لها في طبيعتها وشكلها وتكملة الاجزاء الناقصة وتحميل الاجزاء الايلة للسقوط ولا سيما الاسقف والعتبات والجدران ويتم ذلك دون ادنى تغيير لطبيعة المبنى وبطريقة يسهل معها التفريق بين الاجزاء القديمة والاجزاء المرممة[1].

٣) الترميم الهندسي ويتضمن الترميم الهندسي تدعيم الاساسات وحقنها وعزلها واقامة الحوائط الساندة لها وحل المشكلات المترتبة على مياه الرشح او المياه الجوفية فيها وغير ذلك من الاعمال الانشائية التي تتضمن بقاء المبنى وعدم اختلاله ويتم ذلك كله باستخدام مواد تتلائم في خواصها وشكلها مع المواد الاثرية المستخدمة فيها، وبحيث لا يترتب على هذا الاستخدام اية اضرار جانبية في المستقبل.

٤) الترميم الدقيق ويتضمن كل الاعمال المتعلقة بملء التشققات والفجوات وحقن الشروخ وتثبيت القشور السطحية، وعلاج الكتابات والنقوش الجدارية وتنظيف وتثبيت الالوان وتجميع وتقوية الكتل الحجرية واستخلاص الاملاح منها وترميم الفسيفساء واصلاحها وتقويتها ويتم ذلك كله دون ادنى تغيير في طبيعة هذه العناصر شكلا وموضوعا.

---

(١) مراعاة للمواثيق الدولية ذات الاختصاص وهي المعايير الضرورية التي تحافظ على اصالة الموقع.

ان اي عملية ترميم للابنية الاثرية او التاريخية يجب ان يتم في ضوء عدة اعتبارات هامة منها:-

١. ضرورة تحديد المواد القديمة الداخلة في تركيب المبنى.

٢. الوقوف على عوامل التلف الكائنة فيها لمعرفة تأثيرها وتلافي أخطارها.

٣. حصر انواع هذا التلف.

٤. دراسة الاسباب والظروف التي ادت اليه.

٥. اقتصار الترميم على الاعمال الضرورية لتقوية المبنى الاثري وتقديمه للزوار (Minimal Intervention).

٦. استخدام مواد لا تؤثر على طبيعة البقايا الاثرية وتكون ملائمة لها ومتوافقة معها (Compatibility)، وضرورة ان تكون سهلة الازالة لتمكين اعادة الاثر الى حالته الاولى عند الحاجة لذلك (Reversibility)[1].

ويرجع تلف الابنية الاثرية بصفة عامة الى اسباب طبيعية كالعواصف والرياح والامطار والسيول والزلازل والبراكين واسباب بشرية كالاعتداءات والسرقات والترميم الخاطئ.

ثانياً:الرقابة العلاجية:- يمكن تقسيم الرقابة العلاجية الى الانواع التالية:-

١. الرقابة الصحية: ونقصد بها نظافة الموقع ومرافقه الصحية والمناطق الداخلية اوالمغلقة ذات الطبيعة التي تسمح بتكاثر البكتيريا والفيروسات والرطوبه والقوارض والحشرات او المناطق التي قد تنمو فيها الحشائش الى ما هناك، ولا بد هنا من دراسة اسباب التلف التي قد يتعرض لها الموقع ومنها التلف

---

(١)اسوأ انواع الترميم هو استخدام الاسمنت الذي يجب عدم استخدامه كلياً الا في حالات الضرورة القصوى.

الفيزيوكيميائي التي تحدث للابنية الاثرية وتتمثل في عناصر رئيسية وهي التذبذب المستمر في منسوب المياه الجوفية ومياه الرشح الارضي والتغيرات الحادة في معدلات الرطوبه النسبية. وتنحصر عوامل التلف البيولوجي التي تحدث للابنية الاثرية في عوامل التلف المرتبطة بالنباتات والحيوانات والحشرات وغيرها من الكائنات الدقيقة، اما عوامل التلف الميكانيكي فتتمثل في التفاوت الكبير في درجات الحرارة والرياح والزلازل والبراكين.

٢. الرقابة التدخلية: وتشمل الرقابة على الزائر للتأكد من تجنب افعال معينة كالسرقات والنهب والتخريب (Venda - Intentional Destruction - ism) او ضرورة القيام باعمال معينة كعدم الدخول للمواقع الخطره والتزام لباس معين لمواقع معينة، عدم التدخين، عدم اللمس، الحد من الضوضاء او تلك التأثيرات المتعلقة بكثرة الزوار كالحت بسبب السير والرطوبه بسبب التنفس، على ان لا يمس هذا النوع من الرقابة بأسلوب التعامل مع الزائر الضيف فيمكن تطبيق هذا النوع من الرقابة من خلال وضع قواعد معينة كلوحات تطلب من الزائر الالتزام بأعمال معينة والامتناع عن أخرى مثل لوحات منع التدخين، لوحات ممنوع اللمس، لوحات ممنوع الاقتراب، ويجب ان لا يتدخل المراقب الا في حالة قيام الزائر بكسر القواعد.

٣. الرقابة البيئية: كالحريق والاجواء المشبعة بالادخنة الصناعية المشبعة بالغازات الحامضية ويتطلب ذلك التأمين على الموقع الاثري وموجوداته المتحفية ان امكن وابعاد المصانع الخطرة والثقيلة والنافذة للابخرة والغازات الكيميائية والمحاجر وافران الكلس عن المواقع الاثرية مسافات كافية.

٤. الرقابة المالية: ويختص هذا النوع من الرقابة على النتائج الاجمالية الفعلية ومقارنتها بالمعايير الاستراتيجية للتنظيم للتأكد من ان الاموال المستخدمة في مشاريع الآثار قد استخدمت بالشكل الامثل وكما هو مرسوم ومحدد لها.

نظام الرقابة (Monitoring System):-

بناء على ما تقدم فيجب على الإدارة القائمة على الموقع الاثري وضع نظام رقابة فعال ومرن وجيد وسهل التطبيق يضمن الرقابة الوقائية والرقابة العلاجية ويراعي الأوضاع الحالية وما قد يستجد لاحقاً كذلك تحديد وحدة او مديرية او قسم مستقل في الهيكل التنظيمي للرقابة على ان يكون خاضعاً فوراً لاعلى سلطة في الهيكل التنظيمي.

صفات وخصائص نظام الرقابة الجيدة :-

يجب ان يستند اي نظام للرقابة الجيدة والفعالة للانظمة والمواثيق الدولية ذات الاختصاص، واهم الصفات والخصائص التي يجب ان يحتويها هذا النظام:-

١. وضع نظام للمعلومات والتسجيل للمواقع الاثرية ومحتوياتها وقطعها المتحفية على ان يكون النظام فعالاً وقادراً على كشف الانحرافات حال وقوعها او قبل وقوعها على ان يشمل نظام المعلومات ذلك كافة المعلومات بدون استثناء.

٢. ان يكون نظام الرقابة دورياً ومستمراً بشكل روتيني وايضاً بشكل فجائي (مراعاة التوقيت والزمان).

٣. وضع نظام متطور للاتصالات والطوارئ بين المنظمة المختصة بحماية الآثار والمكاتب التابعة لها في كافة انحاء الدولة لمتابعة المواقع والتفتيش عليها دوريا بواسطة ممثلين عن المنظمة المختصة الذين يّسمون بمفتشي الآثار بالتعاون والتنسيق مع الجهة الرقابية الداخلية في المنظمة والجهات الرقابية الخارجية ذات الصلة كالامن العام او الامن الوقائي او الشرطة السياحية او المؤسسات العلمية على ان يكون نظام الاتصال سريعاً ومرناً.

٤. ان يستخدم النظام الاجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة المناسبة.

٥. تطوير مهارات العاملين في إدارة او وحدة الرقابة وذلك بمدهم بمعلومات وخطط

تدريب ومنحهم صلاحيات الكشف وعدم تقييد اعمالهم.

٦. الاخذ بعين الاعتبار التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية الداخلية و والخارجية ودراسة مخرجاتها وتوصياتها وتنفيذها بالسرعة القصوى.

٧. منح وحدة الرقابة او الجهة القائمة على الإدارة ميزانية مناسبة تضمن قيامها بمهامها على اكمل وجه.

٨. يجب توثيق كافة الاعمال الرقابية وما نتج عنها من كشف للاخطاء والسلبيات والانحرافات وما اتخذ من قرارات لحلها وما نفذ منها وما هو قيد التنفيذ او لم ينفذ.

٩. ان يكون النظام ملائماً لحجم المنظمة واتساعها وتغطية كافة نشاطاتها الفنية والادارية والمالية على المستوى الوطني.

١٠. التنسيق بين الادارات المختلفة المسؤولة عن ادارة المواقع الاثرية من بداية اكتشاف الموقع الاثري حتى افتتاحه للسياح واقامة مشاريع التنمية السياحية فيه.

١١. المشاركة في اتخاذ القرارات والمرونة في حل المشكلات مع الاخذ بعين الاعتبار عدم التعميم عند حل المشكلات او تصحيح الانحرافات لان لكل موقع اثري " موقع تراث ثقافي" خصوصيته ومشاكله وطرق علاجية تخصه تتدرج في منفعتها لحل هذه المشاكل وبمعنى اخر اختيار الحل الانسب والافضل للموقع.

١٢. ان تكون مخرجات النظام متسمة بالوضوح والفهم والمنطقية والقابلية للانجاز والتطبيق.

١٣. وضع نظام عقوبات صارم وفعال للمخالفين سواء كانت المخالفات داخلية من الموظفين او كانت خارجية وتنفيذ هذه العقوبات، وتتدرج المخالفات ما بين

صغيرة تحل داخليا وبعقوبات بسيطة تنبيهية، او مخلفات كبيرة تستدعي تدخل الاجهزة المعنية بالجرائم وتحويلها للقضاء ليحكم بعقوبات قوية ورادعة.

اساليب الرقابة :- بناء على ما تقدم فان للرقابة اساليب وهي :-

١- الاساليب الوصفية الفنية كالتحاليل المخبرية وسجلات الزمن التصويرية.

٢- الاساليب الميدانية كالجولات التفتيشية الروتينية والفجائية على الامور الفنية والتأكد من سلامة الموقع وحسن استخدامه وحسن صيانته وترميمه.

٣- الاساليب الكمية والادارية وهي فقط للرقابة الادارية والمالية.

خطوات الرقابة :-

١- وضع اهداف وخطط للرقابة.

٢- وضع اسلوب او اساليب الرقابة الذي سوف تتبع.

٣- الاوقات والمدة الزمنية التي سوف يتم تنفيذ الرقابة فيها.

٤- تحديد المكان الذي سيتم الرقابة عليه من اصل الموقع ككل (من المهم جداً تحديد الاحداثيات واسم المكان وحدوده).

٥- الاجهزة الفنية والتكنولوجية والمخبرية والقياسية التي سيتم استخدامها اثناء عملية الرقابة.

٦- تحديد الجهاز الفني والاداري المؤهل للقيام بعملية الرقابة.

٧- وضع مخرجات النظام في تقرير علمي ورفعه على شكل توصيات للادارة العليا.

الرقابة في المواقع الاثرية :-

لا يوجد نموذج مثالي موحد للرقابة في المواقع الاثرية، فهناك نماذج مختلفة واساليب متعددة وكل دولة وكل منظمة لها اساليبها ونماذجها وان كانت تستخدم نفس الاجهزة والمعدات وسأوجز هنا المشاكل في المواقع التي قد تجدها الاجهزة الرقابية:-

١- الجدران (Walls):- مشاكل فقدان المادة الرابطة (المونة)، تساقط الحجارة، انهيار، فقدان القصارة (ان وجدت)، تصدع، رطوبة...الخ.

٢- قواعد البناء (الاساسات – Groundwork):- تصدعات، انهيارات، فقدان الاساسات او القواعد، تشققات...الخ.

٣- الآبار والحفر العميقة (Cisterns & Deep Holes):- تصدعات في الجدران او انهيارات، فوهة مفتوحة (عدم وجود غطاء للبئر او للحفرة)، تمثل خطر على الزوار (قريبة من مسار الزوار)، مرئية او محجوبة، وجود شيك حماية، وجود لافتة او اشارات خطر وتنبيه...الخ.

٤- الاسقف (Roof):- خراب او تعطل نظام تصريف مياه الامطار، فتحات او انهيارات في السقف، ضعف في السقفية، تقوس...الخ.

٥- ممرات المشاه (Visitors Trails):- صالحة للاستعمال، آمنة، واضحة، الصيانة الدورية لها...الخ.

٦- شيك (Fence) الحماية:- فتحات في الشيك، تخلخل اعمدة الشيك، ضعف في بنية الشيك، اعتداءات السكان على الشيك، مدى فعالية الشيك في منع دخول احد الا من البوابة الرئيسية...الخ.

٧- الفسيفساء (Mosaic):- تفكك، انتفاخ، انبعاج، طحالب، تكلسات، رطوبة... الخ.

١٠. حافظ محمد حسن، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بلا تاريخ.

المراجع السياحية والتسويقية :-

١. الحوري مثنى طه، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ٢٠٠٠.

٢. الحوري مثنى طه وآخرون، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠١.

٣. الحوري مثنى طه، الارشاد السياحي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ٢٠٠٢.

٤. الانصاري اسيا محمد امام وآخرون، ادارة المنشات السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ٢٠٠٢.

٥. الكحلى ياسين، ادارة الفنادق والقرى السياحية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٩٨.

٦. عبيدات محمد ابراهيم، مبادئ التسويق مدخل سلوكي، الجامعة الاردنية، ١٩٩٢.

٧. عبيدات محمد ابراهيم، التسويق السياحي مدخل سلوكي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٨. ماهر احمد، تنظيم وادارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٨.

٩. الروبي نبيل، مجموعة الدراسات السياحية " نظرية السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ.

١٠. غنيم عثمان محمد وآخرون، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الاولى ١٩٩٩.

١١. الياس سراب وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى ٢٠٠٢.

المراجع الأثارية :-

١. عاصم محمد رزق، علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

٢. توفيق سليمان، الفن الحديث في التنقيب عن الآثار، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، طرابلس ١٩٧٢.

٣. ضو جورج، ترجمة شعبان بهيج ، تاريخ علم الآثار، دار منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠.

٤. محيسن سلطان، عصور ما قبل التاريخ، دار المستقبل، دمشق، ١٩٨٧.

٥. غالان رودريغو مارتين، ترجمة الدكتور خالد غنيم، مناهج البحث الاثري ومشكلاته، معهد ثربانتس- دمشق، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت الطبعة الاولى ١٩٩٨.

٦. كفافي زيدان، المدخل الى علم الآثار، جامعة اليرموك – الاردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد ٢٠٠٤.

٧. بظاظو ابراهيم خليل وآخرون، توثيق المواقع الاثرية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة تطبيقية على موقع السياحة الدينية في الاردن، بحث ودراسة تطبيقية على مواقع السياحة الدينية في الاردن، جامعة الشرق الاوسط عمان ٢٠١١.

٨. حسن على، الموجز في علم الآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

مراجع قانونية وتاريخية ومراجع اخرى:-

١. الجمعية المصرية لخبراء السياحة العلميين، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٨.

٢. شريف نجم الدين محمد، رسالة المتحف رقم ٤، مصلحة الآثار السودانية، بلا تاريخ.

٣. قانون الآثار الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٢.

٤. نظام الآثار القديمة، قرار رقم L.R/١٦٦. صادر في ٧ ت٢ سنة ١٩٣٣وقرار رقم ٢٢٥ صادر في ٢٨ ايلول ١٩٣٤، المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، ادارة الآثار القديمة، بيروت ١٩٣٥.

٥. مشروع قانون حماية الآثار، هيئة الآثار المصرية، بلا تاريخ.

المراجع الاجنبية:-

1. Kenyon, K.M.
1952; Beginning in Archaeology, PHOENIX HOUSE LIMITED. London.
2. Aibert, H. H.
1974; Principles of Management, John Wiley and sons. New York.
3. Alexander, J.
1970; The directing of Archaeological Excavation. London.
4. Droop, J.P.
1915; Archaeological Excavation. Cambridge, London.
5. Magnusson, M.
1974; Introducing Archaeology. London.
6. Feilden, B. M. and Jokilehto, J.
1993; Management Guidelines for world cultural heritage sites.

Rome.
7. Hubbard, L.R.
1991; The Management Series. Volume 1, 2 and 3. Bridge Publications, Inc. Los Angeles.

مواقع التراث الثقافي

إدارة وسياحة وتسويق

أشرف عبدالله الضباعين

• صورة الغلاف تعود للوحة فسيفسائية في كنيسة العذراء
(القرن السابع الميلادي) المدن الثلاث - مادبا